«جنة» كردستان .. في «جحيم» العراق

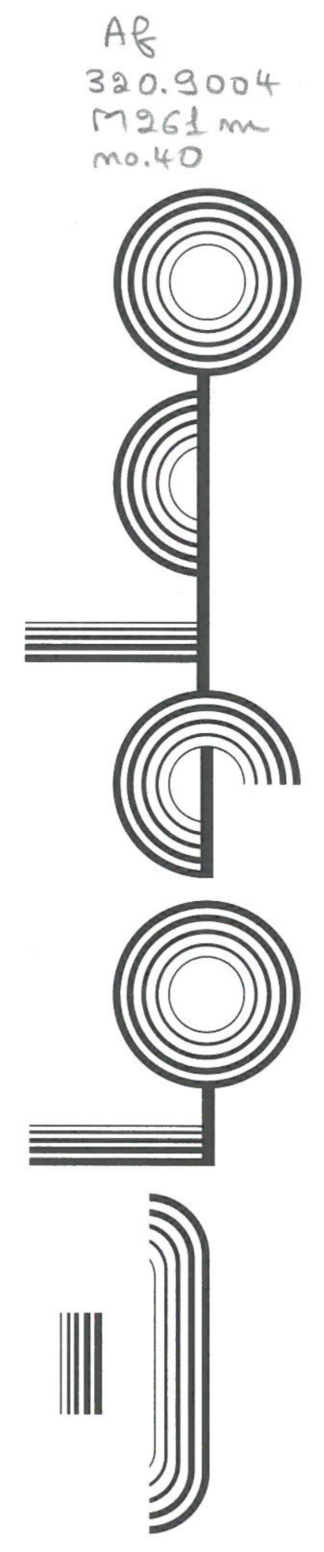
■ الأحداث والوثائق

■ الدراسات



يصدرها المركز العربي للمعلومات ش.م.م

آذار / مارس ٢٠٠٧



مجلة تعنى بقضية كل شهر
يصدرها «المركز العربي للمعلومات» بالتعاون مع جريدة «السفير»

العدد الأربعون - آذار / مارس ٢٠٠٧

إشراف:
بادية حيدر

إخراج وتنفيذ:
أحمد رياض سلمان

Maaloumat

A Monthly Periodical Journal
Published by The Arab Documentation Center & Assafir Newspaper

No. 40 March 2007

المدير المسؤول:
أحمد طلال سلمان

المركز العربي للمعلومات

بيروت - الحمراء - نزلة السارولا
هاتف: ٠١/٣٥٠٠٨٠ - ٠١/٧٤٣٦٠١
ص. ب. ٨٢٨ / ١٣٥ بيروت - لبنان
e.mail: maaloumat@arabdocuments.info

الصور الموجودة في هذا العدد
هي بالتعاون مع جريدة «السفير»

ISSN: 1993-8084

المحتويات

الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

الدراسات

تقديم

«جنة» كردستان.. في «جحيم» العراق؟

يصف «معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي» في كتابه السنوي الأخير الوضعَ في العراق بأنه أشبه ما يكون بتدهور من صراع بين الدول إلى صراع داخل الدولة، وقد غرس التدّخل الدولي فيه بذورَ الحرب الأهلية، إذ عمد إلى إعادة هيكلة سياسية كبرى على أساس تكوين البلاد العرقي والديني، ما جعل كلّ محطة من هذه المحطات السياسية مترافقةً مع سلسلة من هجمات عنف لا ينقطع.

«التدخل الدولي» الذي ضربت به الولايات المتحدة الأميركية عرض الحائط عند احتلالها العراق تستدعيه منذ مدّة: تستعين بالأمم المتحدة لتنفيذ نقل السلطة إلى العراقيين تحت شعار «نشر الديمقراطية»، بعدما ظهر زيف شعارَي الاحتلال: امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، وعلاقته بتنظيم «القاعدة»، وبعدما ظهرت ـ على وجه أدق ـ فداحةُ المأزق الأميركي في العراق.. العصيّ تاريخياً. الولايات المتحدة تدفع الشرعية الدولية إلى استصدار قرارات في مجلس الأمن «تُهندس» خارطةَ العراق السياسية الجديدة بخطوط عرقية ـ دينية كانت سياسات حزب البعث التي تمّ اجتثاثها تدأب على قمع جميع مظاهرها ببطش كان يساوي بنسبته بين الجميع، لكنه يحفظ وحدة العراق، قبل أن تُحَوّلَ أشتاتاً وأقاليمَ ومناطقَ نزاع سواء بين أهلها أنفسهم في الداخل، أو المترّبصين في الجوار لتلقّف الفتات المتبقي على مائدة الاحتلال.

العراق العرقي ـ الديني المتصارع هو اليوم نموذج برسم التعميم، وازدياد وتيرة العنف فيه تبرير إضافي لدعاوى الشرذمة والإنفصال تحت مسميات جديدة مختلفة أخذت تطفو إلى السطح .. ومنها الفدرالية التي تعلو نبرات المطالبة بها اليوم، وفي طليعتها نبرات الأكراد في شمال العراق.

ليس غريباً أن تقود «هندسة» الشرعية الدولية هذه إلى إقرار مسودة الدستور العراقي بالتصويت، والذي يَنُصُّ على أن العراق «جمهورية مستقلة ذات سيادة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي»، والعرب فيها «جزء من الأمة العربية»! فيما وَهبت للأقاليم سلطاتٍ وثرواتٍ تشكّل دافعاً للإنفصال والشرذمة والاقتتال محوّلةً أرض السواد إلى جحيم لاهب..

الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

أين الأكراد من ذلك كلّه؟

لطالما ارتبطت القضية الكردية بالنضال الوطني العربي في سبيل التحرر من الاستعمار والتبعية، سواء في العراق أو في الخارج. قوى التحرر العربية في غالبيتها تفهّمت منذ وقت مبكر ـ دون المناطق الأخرى التي يسكنها الأكراد ـ الحقوق الكردية، وسعت إلى تلبيتها بما ينسجم مع وحدة العراق. لقد شهدت الساحة السياسية العربية تنسيقاً في المواقف مع الأحزاب الكردية على غير مستوى، وفي غير صعيد. وعلى الصعيد الرسمي عمدت بغداد إلى أن تقر ـ لهم منذ بداية السبعينات بحكم ذاتي في شمال العراق في ظل الدولة العراقية الواحدة، فيما حجبت عنهم باقي الدول التي يقطنونها ذلك . على أن التأثير الخارجي لم يدع للعلاقات العربية ـ الكردية مجالاً للنمو والتطوّر بما يخدم الأهداف الوطنية، ولطالما أخذ على الزعامات الكردية كونُها عُرضة للتجاذبات والضغوط الخارجية على حساب وحدة العراق. الزعامات الكردية ـ وليس الشعب الكردي على أية حال ـ التي لم تخفِ يوماً دعمها الصريح للاحتلال ومساندتها إياه على أمل أن تحظى بالمكافأة التي لم تعد سراً: الدولة الكردية في الشمال. فهل تمنّ الولايات المتحدة بها على الأكراد؟ هل تُفرد لهم «جنّة» في كردستان وسط «جحيم» العراق المقطّع الأوصال؟ وهل صحيح ما يقوله الأكراد عن تحويلهم كردستان الى جنة للديمقراطية والاقتصاد المزدهر؟ وماذا عن تاريخ الاقتتال الداخلي والتناحر الذي ساد شمال العراق لسنين ؟

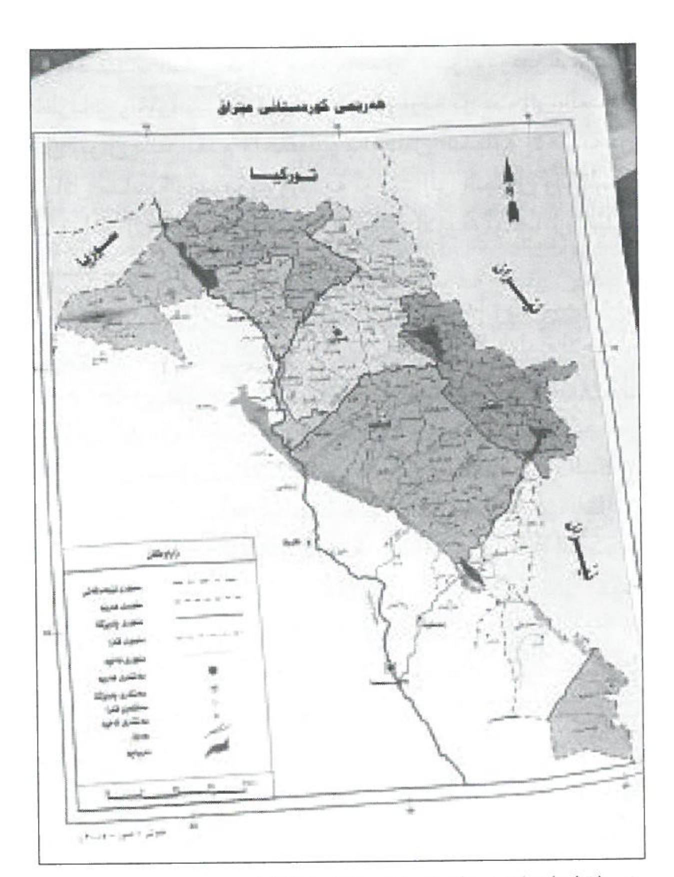
التجارب لا تثبت أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن حلفائها، وكذلك أوراق هذا الملف الذي تقدمه «معلومات» إلى القارئ للتعريف بالقضية الكردية وتطوراتها، ودور الأكراد في تاريخنا الحديث، ليستنتج أن الاحتلال في المحصلة النهائية، وفي أحدث دراساته عن العراق والشرق الأوسط الجديد، يغفل تماماً الورقة الكردية التي كان وظّفها إلى حدّها الأقصى، وأن «التجربة التاريخية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن القوى الخارجية ـ بما فيها إسرائيل ـ كان همّها الأساسي إضعاف العراق لا ضمان حقوق الكرد. وأنهم في لحظة تناقض المصالح يتخلّون عن الشعب الكردي ويتركونه للأقدار الغاشمة».

«معلومات»

اسم كردستان في تاريخ الشرق

«تعني لفظة كردستان بلاد الكرد. وهي ليست دولة مستقلة محددة الحدود سياسياً، يعيش ضمنها شعب متجانس، ولكن أكثريته، على الأقل، تنتمي إلى العرق نفسه. ولم يظهر هذا الاسم إلا في القرن الثاني عشر، خلال حكم السلطان سنجر، آخر كبار ملوك السلاجقة الذي أنشأ هذا الإقليم واتخذ من القلعة المنيعة (بهار) التي تقع شمالي غربي همذان مركزاً له. وكان هذا الإقليم يضم ولايات همذان ودينور وكرمانشاه في شرقي سلسلة جبال زاغروس، وولايات شهر زور وسنجار غربي هذه السلسلة. وحتى القرن الثاني عشر لم تكن هذه المقاطعات تعرف إلا تحت عنوان (جبل الجزيرة) أو (ديار بكر). وأول مؤرخ ذكر اسم كردستان هو حمد الله بن المستوفي القزويني (القرن الرابع عشر) في كتابه **نزهة القلوب** عام ٧٤٠هـ. وكان هذا الإقليم يجاور شرقاً العراق العجمي وشمالاً أذربيجان وغرباً العراق العربي وجنوباً خوزستان، وكان يضم ١٦ قضاء إدارياً وهي (١) ألاني مع مدينة تحمل الاسم نفسه ولها بعض الأهمية ومناخها معتدل ومناسبة للصيد. (٢) أليشتر التي كانت تضم سابقا «آتشكده» أي معبداً للزرادشتيين عبدة النار يسمى«أروخش» أو«أردخش». (٣) بهار المشار إليها أعلاه. (٤) خفيتان وهي قلعة حصينة على نهر الزاب مع قصبات أخرى أصغر منها من حواليها. (٥) دربند تاج خاتون وهي مدينة صغيرة. (٦) دربند زينكي، مناخها معتدل ولكن معظم سكانها من قطاع الطرق. (٧) دزبيل. (٨) دينور وهي مدينة كبيرة معروفة بعنبها. (٩) سلطان آباد جمجمال في سفوح جبل بيستون شيدها السلطان محمد خدا بنده المعروف بأولجايتو في القرن الرابع عشر. (١٠) شهر زور وتقع في سهل خصب، وكان مؤسسها، على ما يذكر ياقوت الحموي، شخصاً يدعى زور بن ضحاك. (١١) كرمانشاه التي كانت تحمل سابقاً اسم«كرميسين». (١٢) كرند وخوشان وهما قريتان. (١٣) كنكاور وتسمى أيضاً قصر اللصوص (أو حصن قطاع الطرق). (١٤) ماهيدشت أو مايدشت التي تضم خمسين مجمعاً سكنياً. (١٥) هرسين وهي حصن قوي. (١٦) وستام وهي قرية كبيرة.

وعندما نقارن بين العديد من المصادر الشرقية نتوصل إلى استنتاج أن كردستان فارس (إيران)، وبضمنها لرستان، كانت تشكل، حتى القرن الثالث عشر، جزءاً من الإقليم الذي كان العرب يطلقون عليه اسم الجبل. أما بالنسبة للقسم الآخر من كردستان الذي يغدو فيما بعد كردستان تركيا وكردستان العراق (بلاد ما بين النهرين) فكان يدخل ضمن ولاية الجزيرة، أو بمعنى أكثر تحديداً، ديار بكر. وعند الغزو المغولي للمنطقة



خريطة لمنطقة كردستان تعود إلى العام ١٧٩٤

كانت كردستان فارس تشمل المناطق الجبلية من زاغروس. وقد فقدت عاصمتها الإقليمية (بهار) أهميتها خلال حكم خلفاء جنكيز خان، واحتلت مكانتها سلطان آباد جمجمال التي صارت مقراً لحكام كردستان الفارسية. وكانت مراكز محلية كردية عديدة تتمتع بنوع من الاستقلال. ولكن خلال القرن الخامس عشر، أي خلال الحكم الصفوي لإيران، فصلوا عنها همذان ولرستان. وبينما احتل العثمانيون أراضي الإقليم الواقعة غربي جبال زاغروس، صار اسم كردستان يطلق في بلاد فارس على إقليم أردلان مع مركزه في سنه أو سنندج. أما كردستان تركيا التي لم تظهر إلا مؤخراً في نهاية القرن السابع عشر، فإن الجغرافيا الإدارية العثمانية لم تكن تعترف تحت اسم ولاية كردستان إلا بثلاثة ألوية (ثلاث محافظات) هي درسيم وموش وديار بكر. والجمهورية التركية الحالية تتجاهل اسم الكرد وكردستان وتطلق عليهم اسم«الأتراك الجبليين»». (*)

(*) باسيلي نيكيتين، «الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية»: ٦٩، تقديم لويس ماسينيون، وترجمة نوري الطالباني. بيروت: دار الساقي، الطبعة الثانية، ٢٠٠١.

أصل الأكراد

«اختلف المؤرخون حول أصل الأكراد، وطرحت عدة نظريات وافتراضات متنوعة: قبائل آرية نزحت إلى الجبال من إيران منذ القدم واختلطت بالقبائل الجبلية الأصلية، أو قبائل سامية وسومرية رافدية نزحت إلى الجبال واختلطت بالقبائل الأصلية ثم خضعت للقبائل الآرية، أو قبائل جبلية أصيلة تبنت اللغة الآرية الإيرانية.

الحقيقة المعقولة التي يمكن استخلاصها من جميع هذه الفرضيات أن الأكراد هم أولاً من القبائل الجبلية الأصيلة وهم ينتمون إلى العرق (الأرموندي أو القفقاسي) مثل سكان العراق القدماء. ويعتقد أن السومريين قد انحدروا من أعالي النهرين (القفقاس) نحو الجنوب الخصب الدافئ. لقد تعرضت الجماعات الكردية الأصلية خلال حقب التاريخ لهجرة القبائل الآرية القادمة من الشرق حيث الهضبة الإيرانية، وكذلك القبائل السامية النازحة من الغرب حيث وادي الرافدين.

يبدو أن العنصر الآري بسبب طبيعته الجبلية وامتلاكه قوة عسكرية وحضارية هو الذي تمكن أكثر من فرض لغته بحيث اعتبرت اللغات الكردية لغات آرية إيرانية. وهناك الأسطورة التي ذكرها المؤرخ العراقي العباسي«المسعودي» والتي تقول إن أصل الأكراد يعود إلى القبائل الإيرانية التي التجأت إلى الجبال هرباً من اضطهاد الملك الإيراني«الضحاك».

ولكن هذه الشعوب الكردية تحمل أيضاً في طياتها الكثير الكثير من التأثيرات السكانية والثقافية العراقية، سومرية وسامية وعربية. وما اختلاف اللغات إلا نتيجة اختلاف الأصول. إن البحوث التي أجراها علماء الأجناس على الأكراد أثبتت هذه الحقيقة، ولوحظ خصوصاً أن الأكراد في غرب زاغروس أي في المناطق المحاذية للرافدين قريبون عرقياً وثقافياً إلى سكان شمال الرافدين. (راجع الموسوعة الإسلامية - العراق، كردستان). إن الأساطير المتداولة لدى الأكراد تعبر عن هذه الحقيقة. هناك الأساطير الشعبية الكردية التي يتداولها خصوصاً أكراد العراق والجزيرة، والتي تذكر أن جدهم أصله من (بني ربيعة أو بني مضر) وقد هرب بحبيبته إلى الجبال ثم (كردها) أي تزوجها فأصبح أبناؤهم أكراداً، علماً أن فعل (كرد) وهمي ولا يوجد بالعربية، لكن هناك من يعتقد أن تسمية (كرد) متأتية من السومرية بمعنى (جبلي). إن هذه الأسطورة تعبر عن ذكريات قديمة تعود إلى القبائل السامية ثم العربية التي قطنت وذابت في الأكراد، ومنهم قبائل ربيعة ومضر التي كانت تسيطر على الجزيرة بجوار الأكراد. وما زالت حتى الآن حالة التمازج هذه واضحة في العراق، لدى بعض القبائل العربية المجاورة للقبائل الكردية مثل بعض أقسام من بني ربيعة والقيسيين والجبور وتميم والبيات، حيث تسود بينهم اللغتان العربية والكردية وأحياناً التركمانية كذلك، بالإضافة إلى الانتماء والتزاوج العرقي المشترك. وبالعكس هناك قبائل كردية معروفة تعتقد بأصولها العربية القديمة مثل قبائل الجاف وبابان والحفيد والطالباني وغيرهم. ويذكر الرحالة الأوروبي (هاي) الذي زار المنطقة في أوائل هذا القرن:«يفخر كل زعيم كردي تقريباً بأنه ينحدر من أصل عربي، ويحاول إرجاع نسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد صحابته» (عن عزيز الحاج - القضية الكردية - ص ٨٤). وتبدو هذه الحالة بدرجة أكبر بين الأكراد (الأفيلية) في (خانقين وديالى والكوت) الممتزجين باللور والعرب. وهناك مثل آخر على التمازج السرياني العربي - الكردي يتمثل بطائفة اليزيدية. من النماذج التاريخية المعروفة التي تعبر عن هذا التمازج هو (صلاح الدين الأيوبي) الذي تمكن بأصله العراقي الكردي أن يكون سلالة عربية كردية حكمت الشام ومصر. هل هي صدفة أن أول صحيفة كردية باسم (كردستان) قد صدرت في القاهرة عام ١٨٩٨؟

أما بالنسبة للتأثير الثقافي فيكفي ملاحظة اللغات الكردية وما تحمله من خزين من المفردات السومرية والسامية والأكدية والسريانية والعربية، وما انتشار الأبجدية العربية بين الأكراد إلا دليل على ذلك».(*)

(*) سليم مطر، «جدل الهويات»، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.

منطقة السكنى الحالية للكرد

«إذا كان المجرى الأعلى لنهر الفرات وحوض بحيرة وان (أي بلاد الأوراتو ثم أرمينيا) هي المناطق التي استقر فيها الكرد بصورة مبكرة، إلا أن من الضروري البحث عن موطنهم الأصلي في حقبة تاريخية في الفروع الجنوبية لسلسلة جبال طوروس وفي البلاد الجبلية الواقعة على الضفة اليمنى لنهر دجلة (على امتداد أنهار بوتان والخابور والزاب الأعلى). وإذا ما عدنا أكثر إلى فجر التاريخ وجدنا أن الوطن الأول لهذا الشعب يقع في مكان أبعد من ذلك شرقاً وجنوباً..

انتشر الكرد من الجنوب إلى الشمال في موجة واسعة على رقعة كبيرة تشمل الحدود العراقية - الإيرانية ابتداء من مدينة (مندلي) شرقي بغداد، وتشمل فيما بعد الخط الذي يفصل بين إيران وتركيا حتى جبل آرارات وحتى الحواشي الجنوبية للقفقاس (أرمينيا وأذربيجان السوفياتيان). وكان الكرد يعيشون حتى الحرب العالمية الأولى في الهضاب الأرمينية مختلطين مع الأرمن، إلا أن الخط الموازي لأرضروم يعتبر حدهم الشمالي في تركيا. أما جنوباً فقد نزل الكرد إلى سهول بلاد ما بين النهرين. ومن جهة الغرب يمكن تحديد وجودهم بوجه عام بنهر الفرات (وبصورة أوضح نهر قره سو). إلا أنهم يمتدون أعمق من ذلك في آسيا الصغرى ويقطنون المنطقة الجنوبية الشرقية من (سيواس) وينتشرون أيضاً كمجموعات متفرقة قرب (قونيه) واصلين تقريباً إلى البحر الأبيض المتوسط. ومن جهة الشرق، توجد عناصر متناثرة من الكرد في خراسان (أبعدهم إلى هناك الشاه عباس الصفوي)، وبالقرب من قزوين وإقليم فارس (بالقرب من كيالون - أندو، أبعدهم نادر شاه ١٧٣٦ - ١٧٤٧) وكذلك في مازندران.

ويمكننا بوجه عام التأكيد على أن الكردي والجبل لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وحيثما يبدأ السهل يخلي الكرد المكان للعرب أو الترك أو الفرس. وعلى ضفاف بحيرة وان ينسحبون جنوباً أمام الأرمن.

في قطعة شعرية وردت في كتاب **شرفنامه** حددت لنا حدود كردستان على النحو التالي:«هل تريد أن تعرف أيها الكردي ما هي الأماكن التي يقطنها أقرباؤك؟ استمع إلي أذكرها لك: تمتد حدود كردستان غرباً إلى الإسكندرونة وجبال طوروس صوب البحر الأسود، وشمالاً أردهان وآراس، وشرقاً من جبال الوند حتى آراس، وفي الجنوب من الأهواز حتى الفرات. إن الحدود الجنوبية تمتد إلى جبال حمرين وسنجار وطريق نصيبين».

في تركيا يعيش الكرد في مجموعات مكثفة في القسم الجبلي من ولاية الموصل (التي تشكل حالياً جزءاً من العراق)، على امتداد جبال زاغروس وتشعباتها. وفي ولايتي (وان) و(تبليس) لا يشكل الأرمن الأغلبية إلا في محيط البحيرة، ولكنهم يشكلون الغالبية الساحقة في سنجق (هكاري) القريب من الحدود الإيرانية، وكذلك في المناطق الجبلية من ولايتي (وان) و(بدليس). وكان النساطرة يشكلون قبل الحرب العالمية الأولى حوالى ٩٠ من سكان (جوله مرك) جنوبي (هكاري) وقد أجبروا منذ ذلك الوقت على ترك ديارهم والنزوح إلى سوريا للاستقرار في إحدى مناطق الجزيرة. وفي ولايتي (ديار بكر) و(خربوط) يشكل الكرد الغالبية من السكان. **وتقع مدينة (الجزيرة) الصغيرة في ولاية (ديار بكر) على نهر دجلة وتعد مركزاً لمنطقة (بوهتان) التي يطلق عليها في الخرائط القديمة (إمبراطورية بوهتان) باللغة اللاتينية، وتعتبر بمثابة المهد للعرق الكردي، وبدأت من هناك جميع التحركات الكردية المشهورة.** وفي ولاية (خربوط) ينبغي الإشارة إلى أن الكثافة السكانية لمقاطعة (درسيم) الواقعة بين الفرعين الأعليين لنهر الفرات تبلغ بالنسبة للكرد ثمانية أضعاف العناصر الأخرى. ويتكلم هؤلاء الكرد بلهجة خاصة تسمى لهجة (زازا) ويدينون بمعتقد خاص هو (علي اللهي). ولكن ذلك لا يعني وجوب عدم اعتبارهم كرداً. وفي ولاية حلب (التي يقع قسم منها حالياً ضمن حدود سوريا) انسحب الكرد لحساب العرب، ولكنهم يشغلون مع ذلك حوالى ألف قرية يبلغ تعداد سكانها ١٢٥٠٠٠ نسمة. ويشكل الكرد الأقلية في ولاية (سيواس) حيث يبلغ عددهم ٣٠٠٠٠ نسمة منتشرين في أقضية (كانكه ل) و(كوج حصار) و(زازا) و(ديفريك). وكان الكرد يكونون في القسم الشرقي من ولاية (أرضروم) الأغلبية السكانية (٣٠٠٠٠٠ كردي و٢٠٠٠٠٠ أرمني و٢١٠ أتراك)، لكننا نجهل التناسب الحالي للسكان فيها. وفي سنجق (بايزيد) يشكل الكرد خمسة أضعاف القوميات الأخرى. وتوجد في سوريا تجمعات كردية متفرقة، وهناك في دمشق حي خاص بالكرد.

أما في إيران فإن الكرد يمثلون الأكثرية المطلقة في ولايتي (كرمانشاه) و(كردستان) (سنة)، وكذلك في مقاطعة (كروس) وبعض أجزاء أذربيجان وبخاصة في مقاطعة (ساوجبلاغ) (كردستان مكري)، في جنوبي بحيرة أورومية وغربي (تهتو)، وفي منطقة طويلة نسبياً وبعرض ٢٠ إلى ٤٠ كيلو متراً على الحدود الإيرانية - التركية في غربي بحيرة أورومية (رضائيه حالياً)، وسلماس وخوي وماكو. إن المنطقة الوحيدة التي يقطع فيها الترك الوجود السكاني للكرد هي المنطقة التي تعيش فيها عشيرة (آيروملي). وفي الجنوب يسكن الكرد وطن أجدادهم. ويسكنون الجانب الغربي من الدائرة التي تشكل وطن الميديين. فهل يمكن اعتبار الكرد حفدتهم المباشرين؟ ويختلف الكرد الذين يعيشون في الجنوب الشرقي من المنطقة عن الجماهير الأساسية المتجانسة مع بني قومهم، سواء من حيث اللغة أو من حيث الدين إلى حد ما، لكونهم من

الشيعة أو من الجماعة (العلي اللهية) ولكنهم ينتمون للعرق نفسه الذي ينتمي إليه أولئك.

بالنسبة إلى شمالي إيران كـ (سلماس) مثلاً، فقد كان في بداية القرن الأول الميلادي ما يزال يعتبر ضمن المنطقة الحدودية المستقلة تقريباً التي كان الأرمن يطلقون عليها اسم كورجييا (Kortchea) أي كردستان. وبالمقابل ففي عهد أقرب نسبياً كان الكرد تجاوزوا جنوبي بحيرة أوروميه. وإلى يومنا هذا يلاحظ بقاء آثار الأسماء التركية واضحة في أطراف ساوجبلاغ، علماً بأن الموسوعة التاريخية الكردية **شرفنامه** تذكر صراحة أن عشيرة مكري (التي تربطها صلة قربى بأسرة بابان في السليمانية) لم تظهر إلا خلال حكم مملكة القره قوينلو والآق قوينلو (الخروف الأسود والخروف الأبيض) أي في حوالى القرن الخامس عشر. ونظراً لحوادث هجرات متأخرة من الغرب إلى الشرق بكثرة فقد اختلطت الأنساب فيما بين القبائل المهاجرة.

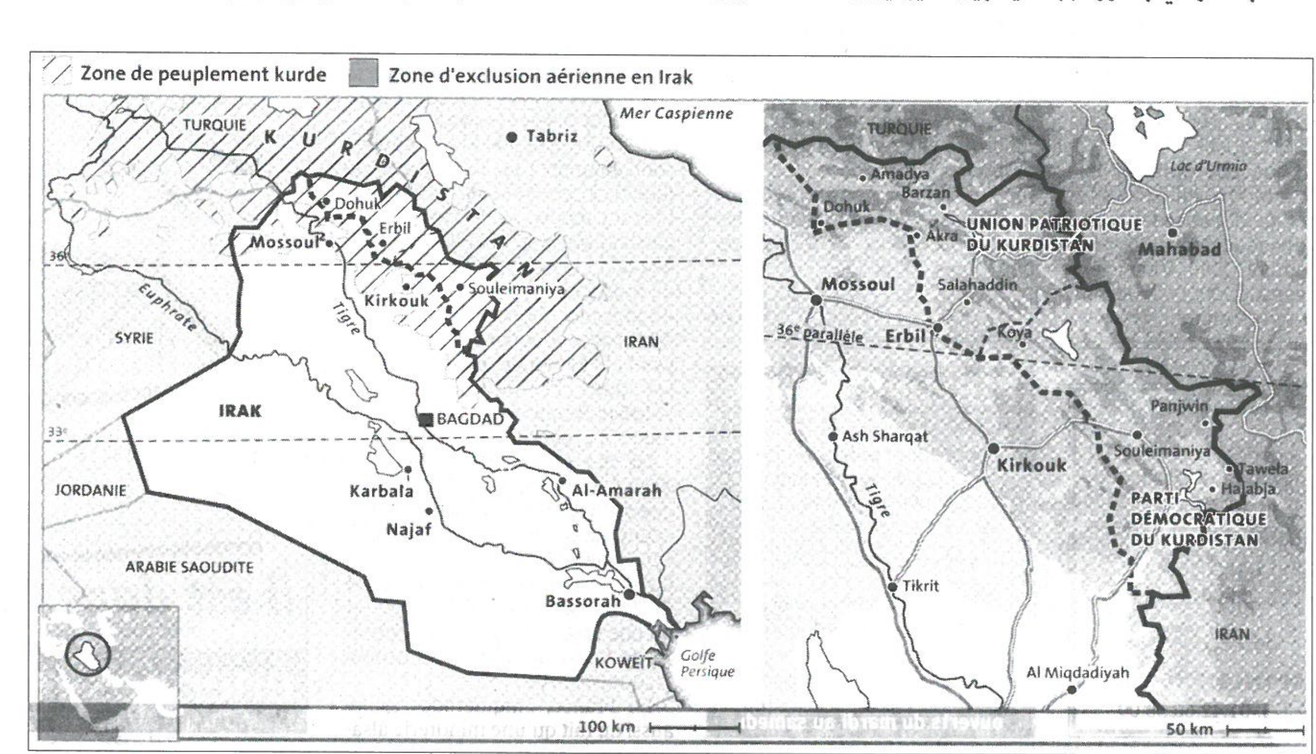
وأخيراً نجد الكرد في روسيا في أجزاء عديدة من حكومة (يريفان ـ أرمينيا ـ السوفياتية سابقاً) في جوار آرارات في مقاطعات (أردهان) و(كاكيزمان) من أعمال (قارص) التي أعيدت فيما بعد من قبل السلطة السوفياتية إلى تركيا، وفي مقاطعات (زنكزور) و(جوانشير) ـ حالياً (كنجه) ـ في أذربيجان السوفياتية.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار وجود مليون وسبعمائة ألف كردي في الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى وجود مليون آخر في إيران، أمكننا تقدير نفوس الشعب الكردي بصورة إجمالية بين مليونين ونصف المليون إلى ثلاثة ملايين كردي. ويقدر الكتاب الكرد عدد نفوس شعبهم عام ١٩٣٠ (كما يظهر من حواشي كتاب **شرفنامه**، طبعة القاهرة، ١٩٣٠) كما يلي:

في إيران	١٥٠٠٠٠٠
في الاتحاد السوفياتي	٢٥٠٠٠٠
في تركيا	٤٥٠٠٠٠٠
في العراق	٥٠٠٠٠٠
في سوريا	٢٥٠٠٠٠
المجموع	٧٠٠٠٠٠٠

ومن وجهة نظرنا أن تقدير نفوس الكرد في تركيا بأربعة ملايين ونصف فيه الكثير من المبالغة، وينبغي إنقاص هذا العدد إلى النصف، وبذلك يصل مجموع نفوس الكرد إلى خمسة ملايين كردي في جميع هذه الأقطار. وهذا التقدير مماثل للتقدير الذي ذكرته بعض الأوساط الكردية (في نشرة The case of kurdistan) وهو: ٢,٩٨٧,٩٦٠ في تركيا، و٢٨٩,٩٤٠ في سوريا و٧٤٩,٣٨٠ في العراق، و١٣٠٠٠٠٠ في إيران، و٦٠٠٠٠٠ في أرمينيا. وبذلك يصل المجموع ٥,٣٨٧,٢٨٠ نسمة. وينبغي القول إن الأرقام الواردة هنا تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن الخسائر في الأرواح التي تعرض لها هذا الشعب منذ تلك الحرب لم تعوض بالزيادة التي حصلت في نفوسه في ما بعد».

(**«الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية»**: ٨٧)



عشائر كردستان الجنوبية (العراق)

أ ـ بابان:

إن الطريقة نفسها التي أتبعتها الدولة العثمانية في أرمينيا للحفاظ على حدودها في الشمال، امتدت فيما بعد لتطبق على كردستان الجنوبية (التي تشكل اليوم جزءاً من العراق)، منذ إلحاقها من قبل السلطان مراد الرابع بالدولة العثمانية. واستمر البيكوات الكرد يواصلون سلطتهم الوراثية بتولية من القسطنطينية وبموجب أحكام كانت تصدر باسمهم من هناك. وكان يطلق على هذه المناطق اسم ولاية (شهر زور)، ثم وضعت مباشرة تحت تصرف ممثل السلطان في العراق الذي أخذ يعين البيكوات الكرد في السناجق (الإيالات) الست لهذه الولاية وهي كركوك وأربيل وكويسنجق وقلاجوالان ورواندوز وحرير. وكان الباب العالي يغدق على هؤلاء البيكوات لقب (ميرميران) أو (الباشا)، ويتعهد هؤلاء بالمقابل بمساعدة العثمانيين عسكرياً لدفع العدو بعيداً وتقديم المؤن للقطعات التركية في إقليم العراق. ومقابل ذلك كانوا مُعفين من الضرائب والرسوم الحكومية. وفي هذا الجزء من كردستان نذكر بوجه خاص عشيرة (به به) أو (بابان) التي خلفت عشيرة (سوران) المنقرضة (الوارد ذكرها في **شرفنامه**). ولقد أخذوا هذه التسمية تبعاً لاسم زعيمهم (به به سليمان) من منطقة (بشدر) الذي أدى للأتراك في حوالى سنة ١٦٧٨ خدمة كبرى في حربهم مع الفرس. **وقد أسس أحد أمرائهم وهو إبراهيم باشا في عام ١٧٨٦ في مكان قصبة (ملكندي) مدينة سماها (السليمانية) تيمناً باسم سليمان الكبير ممثل السلطان في العراق. وقد أصبحت هذه المدينة مركزاً لإقامة أمراء بابان.** وكان إسماعيل حقي أحد قادة (تركيا الفتاة) وعضو مجلس المبعوثان في الآستانة ينتمي لهذه الأسرة، بالإضافة إلى حمدي بيك بابان الذي جمع وثائق مهمة عن تاريخ هذه الأسرة والعشيرة التي تنتسب إليها.

ب ـ الهموند

ونذكر في هذه المنطقة أيضاً اتحاد الـ (هموند). لعبت هذه العشيرة دوراً مهماً في الحرب الروسية ـ التركية خلال سنتي ١٨٧٧ و١٨٧٨ بواسطة فرسان غير نظاميين، وكوفئت على ذلك بمنحها أراضيَ شاسعة في منطقة (بازيان ـ جمجمال). ولهذه العشيرة شهرة خاصة في الغزو. وقد تحدث عنها (ديكسون) بالعبارات التالية: «**إن المنطقة الواقعة بين كركوك والسليمانية هي مقاطعة الكرد الهموند الشجعان، وهم عشيرة من الرحل تملك ألفي بندقية، وهم لا يجدون ما يفتخر به المرء غير الخيل والسلاح والغزو.** إنهم متوحشون أوقعوا الفزع في نفوس الكرد الآخرين وسكان المناطق المجاورة، وقبل بضعة أعوام ـ كتب ديكسون ذلك عام ١٩١٠ ـ حاولت الحكومة العثمانية معاقبتهم. وبعد مناورات طويلة تمكنت الفصائل العسكرية التركية من إلقاء القبض على عدد منهم ونفيهم إلى طرابلس في ليبيا. وقال لي أحد زعمائهم بكل زهو واعتزاز إنهم بعد ثلاثة أسابيع من وصولهم إلى هناك فروا من المنفى ورجعوا مشياً على الأقدام وقطعوا كل هذه المسافات الطويلة إلى أن وصلوا إلى الحدود الإيرانية. ويرتدي هؤلاء الكرد ملابس نصف عربية ويمتطون الخيول كالعرب ويتاجرون بها. أما الكرد الآخرون فلا يمتطون على الروابي والهضاب، كما نعلم، إلا البغال ويعتبرون الجياد غير صالحة للركوب. إن السفر إلى هذه المناطق، يعتبر، بسبب وجود الهموند فيها، مجازفة غير مأمونة العواقب»..

(**«الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية»**: ٢٥٧)



عرس كردي

بغداد والأكراد:
بيان ١١ آذار/مارس ١٩٧٠

«لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز/يوليو أنها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة على الأسباب والمسببين لهزيمة حزيران/يونيو وعن إجماع الرأي الشعبي في العراق على إدانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الإنهزامي في هذه المحنة القومية، وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه من حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني، والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لا بد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها، ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الأولى في الخطوط الأولى للمعركة المصيرية للأمة العربية.

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها منذ أيامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي، دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعي، وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة، لكي يستطيع العراق أن يتجه بكل طاقاته وإمكاناته إلى المعركة القومية المصيرية التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الاستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب، وبين مصالح تحرر الأمة العربية وكفاحها من أجل أهدافها التقدمية الإنسانية من جانب آخر.

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم وإيمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسي والاجتماعي، وفي العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين... وتنفتح فيه الآفاق أمام جماهير الشعب كافة من خلال التزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه وأهدافه الأساسية الكبرى ـ الوحدة القومية والحرية والاشتراكية.

ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة، ولاسيما أن عدم قدرة العهود السابقة في تفهمها، بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود، قد أديا مع ما رافقهما وأحاط بهما من استغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد أن حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي والموضوعي، الذي تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية، وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي.

لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية وبأقصى حدود الالتزام بالمبادئ الديموقراطية الثورية.

إن الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديموقراطية في جوهرها، ومن مواضيعها إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد، وممارسة الإرادة الحرة، وإن توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة، لاسيما في الوطن الواحد، يتطلب إيجاد السبل الهادفة إلى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعاً.

إن جميع المشاريع والخطط الهادفة إلى إضعاف الروابط بينها، وزرع بذور التفرقة لا تخدم المصالح المشتركة لأبنائها. كما أن تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والإنسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم، هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام.

وكان من وحي هذه المبادئ أن بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد في أواخر عام ١٩٦٨ ومطلع عام ١٩٦٩ إلى تحديد موقف الحزب الايديولوجي والنظري في هذه المشكلة الوطنية، وإلى رسم طريق الحل أمام الثورة والسلطة الثورية، وذلك في المقررات التي صدرت في أعقاب ذلك المؤتمر التي تقول:

أكد المؤتمر على أن مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية. وقد مضت عدة سنوات دون الوصول إلى حل سليم لهذه المسألة، مما ألحق بالمواطنين والعرب والأكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسيَ مروعة. وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والانتهازية تستغلها دوماً، وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والأكراد معاً، وإلحاق أفدح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديموقراطية التي وصلوا إليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك. كما أكد المؤتمر على أن حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الإنسانية الاشتراكية الديموقراطية كان يحترم دائماً المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي، ويعتبرها حقوقاً إنسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق باتجاه تصفية مخلفات الاستعمار،

والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين، ومواصلة الكفاح التاريخي من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية الاشتراكية.

لذا فإن الثورة التي تلتزم بداهة بمبادئ الحزب وقراراته قد أقرت للمواطنين الأكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري.

في الوقت الذي تخوض فيه الأمة العربية كفاحاً واسعاً ضد الأمبريالية والصهيونية والرجعية المحلية يضعها في الخطوط الأولى من كفاح شعوب الشرق الأوسط حيث إن نضال الشعب العراقي الوثيق الارتباط مع كفاح الأمة العربية في سبيل الديموقراطية ومقارعة القوى الرجعية في المنطقة ـ العالمية منها والمحلية ـ فإن الثورة تعتبر أن الأساس الأول للوحدة الوطنية العربية الكردية في العراق هو أن الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية ديموقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعياً، يشدها في العراق إلى الحركة التحررية العربية، وحدة الكفاح ضد الامبريالية والقوى الرجعية الأخرى الحليفة والتابعة لها.

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الأخوة التاريخية، ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية.

وإن أي إخلال بهذا التناسق سوف يؤدي بالضرورة إلى إلحاق الأذى بالكفاح المشترك، والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام.

لقد أدرك الاستعمار أن وحدة الكفاح العربي ـ الكردي تعزز حركة التحرر العربية ـ الكردية وتمكنها من إحراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الأمبريالية الصهيونية الإسرائيلية في المنطقة لاسيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرة في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها. لذلك استماتت الأجهزة الاستعمارية والعميلة لإيجاد أكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكردية بقصد إضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق.

وما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بأنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية فلا مراء أن تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي إلى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللاإنسانية مجتمعة.

لذلك فإن ممارسة الجماهير الكردية لمجمل حقوقها القومية، وتحقيق التكافؤ المطلق في فرض التطوير الحر هما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد أعداء الشعوب وأعداء الأمة العربية والشعب العراقي، الاستعمار والصهيونية والرجعية العميلة.

ولم يكن مصادفة توقيت المؤامرات الاستعمارية والصهيونية الرجعية على الجمهورية العراقية في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب، بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البارزاني.

ولم يعد خافياً أن الثورة بادرت من جانبها لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإعادة أسباب الطمأنينة والسلام في أرجاء شمالي العراق إذ عملت على ما يلي:

ـ فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحافية التي صدرت عن السلطة الثورية، وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم.

ـ ولقد أقر مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة في السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي، كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية، فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة. كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي، وتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم، وتوفير جميع الفرص والإمكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية، وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية.

ـ واعترافاً للمواطنين الأكراد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية، ومن أجل مشاركة الشعب كله في أعياء أبنائه قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد النوروز عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية.

ـ كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لامركزية الإدارة المحلية، وأقر استحداث محافظة دهوك.

ـ كذلك أصدر مجلس قيادة الثورة عفواً عاماً شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في الشمال، ليزيل كل أثر من آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة، ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والإخاء القومي الشامل.

ولقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات وإجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب، الأمر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي قدماً في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد عليها إجماع الشعب وتضافرت حولها إرادته وقوته وكلمته.

لما تقدم فإن مجلس قيادة الثورة أجرى اتصالاً بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني، وتم تبادل وجهات النظر واقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها. وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الإجراءات الفعالة لاستكمال أسباب النهوض الثقافي والاقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهدفاً بالدرجة الأولى تمكين الجماهير الكردية

من ممارسة حقوقها المشروعة، وإشراكها عملياً في المساهمة الجادة في بناء الوطن، والكفاح من أجل أهدافه القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة:

١ ـ تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية. كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون.

٢ ـ إن مشاركة إخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيره في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات والجيش وغيرها، كانت وما زالت من الأمور الهامة التي تهدف الحكومة إلى تحقيقها. فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة، ونسبة السكان وما أصاب إخواننا الأكراد من حرمان في الماضي.

٣ ـ نظراً للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق:

ـ الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية.

ـ إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم.

ـ الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية، ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة.

٤ ـ يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية من الأكراد، أو ممن يحسنون اللغة الكردية إذا ما توفر العدد المطلوب منهم، ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ، قائمقام، مدير الشرطة، مدير أمن، وما شابه ذلك) ويباشرون فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة.

٥ ـ تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به، وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة.

٦ ـ (أ) يمدد العمل بالفقرتين (١) و(٢) من قرار مجلس قيادة الثورة الرقم ٥٩ والمؤرخ ١٩٦٨/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان. ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية.

(ب) يعود العمال والموظفون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها.

٧ ـ (أ) تشكيل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية بتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال.

(ب) ـ إعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافئ لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية.

(ج) ـ تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الاقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية.

(د) ـ العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة وبناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملته الفقرات السابقة.

٨ ـ إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة. أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري إسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عن ما لحقهم من ضرر بسبب ذلك.

٩ ـ الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية، وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية، وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض وإعفاءهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة.

١٠ ـ جرى الاتفاق على تعديل الدستور كما يلي:

أ ـ يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية.

ب ـ إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور: تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية.

ج ـ تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم.

١١ ـ إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة ويكون ذلك مرتبطاً بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق.

١٢ ـ يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً.

١٣ ـ يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.

١٤ ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تجري، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الإدارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها

لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي. وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية. وحيث إن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فإن استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال.

١٥ ـ يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق.

أيها المواطنون الأكراد،

إن هذه المكتسبات التي أنجزتها الثورة لن تكون أكثر من مرقاة لبلوغ كامل أهدافكم القومية في ظل هذا الوطن المعذب ووحدة شعبه العظيم.

وسوف يشهد التاريخ أنه ما كان لكم ولن يكون أبداً أخاً مخلصاً وحليفاً دائماً كالشعب العربي.

يا جماهير شعبنا العظيم،

إن إرادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر، وسوف تتحطم على صخرة وعيكم لمسؤوليتكم التاريخية جميع المحاولات الرامية إلى إضعاف تلاحمكم الكفاحي. إن جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد أعدائكم والطامعين فيكم لتسير معاً كتلة واحدة، تفيض بالقوة والوعي وإرادة العمل والكفاح، لنصرة قضية الأمة العربية الكبرى فلسطين، ولتحقيق أهدافكم السامية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

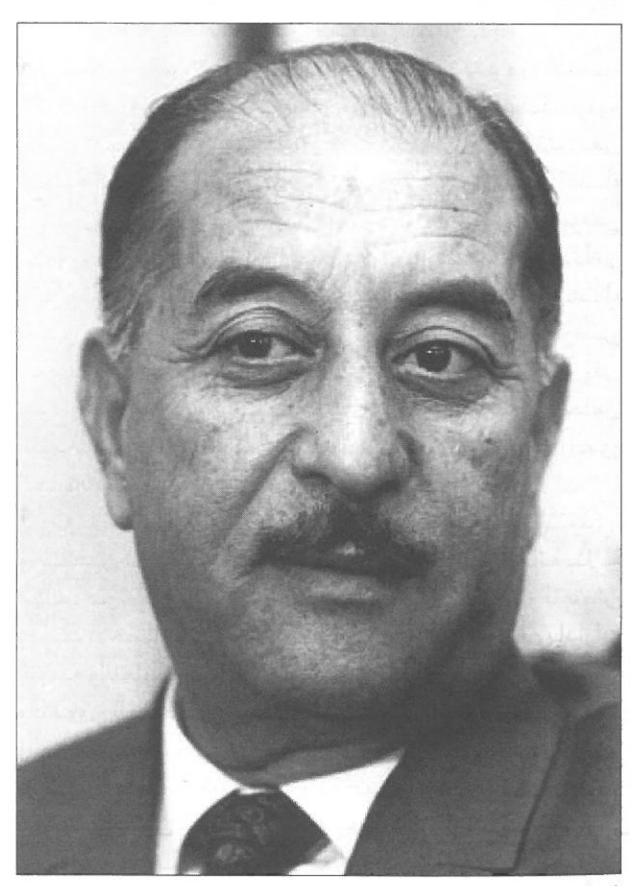
يا جماهير أمتنا العربية المناضلة،

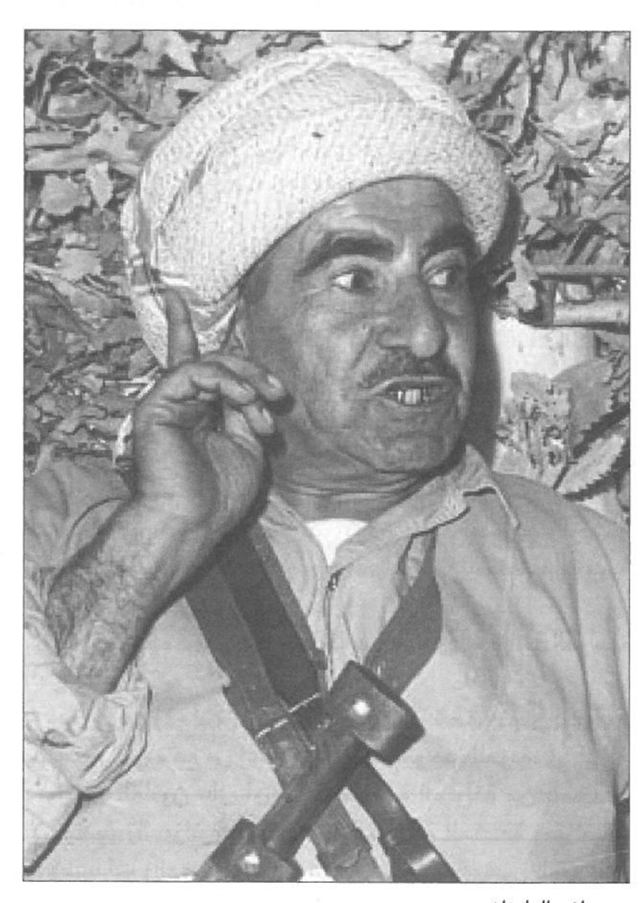
هكذا تنتهي صفحة من صفحات تاريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة وايدي جميع المناضلين الأحرار من أبناء هذا القطر صفحة جديدة مشرقة تتحد فيها مرة أخرى فوق هذه الأرض الطيبة شروط المحبة والسلام والتآخي بين قوميتين لهما تاريخ كفاحي مشترك طويل عبر التاريخ، وسوف يكون لهما اليوم وغداً وإلى الأبد شرف إحياء نضالهما المشترك من أجل القضاء على أعداء القوميتين، أعداء الشعوب والإنسانية جمعاء، الاستعمار والصهيونية والتخلف وشرف الإسهام المشترك في دعم الكفاح الإنساني من أجل التحرر والتقدم وترسيخ حضارة العصر على أسس الحق والمساواة والعدالة بين الشعوب كافة.

فإلى نضال مشترك وآمال مشتركة وانتصارات قومية وإنسانية مشتركة».

مجلس قيادة الثورة
١٩٧٠/٣/١١

(«النهار»، ٢٠٠٢/١٠/٢٧)


أحمد حسن البكر


مصطفى البارزاني

العراق يبدأ تطبيق الحكم الذاتي في كردستان

قرر مجلس قيادة الثورة العراقي اليوم تطبيق الحكم الذاتي في منطقة كردستان «وفاء للعهد الذي قطعته الثورة وحزبها القائد وتطبيقها لبيان الحادي عشر من آذار سنة ١٩٧٠ ولما تضمنه ميثاق العمل الوطني وتعزيزاً للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب».

وقد أعلن القرار الرئيس أحمد حسن البكر بنفسه الليلة من محطات الإذاعة والتلفزيون ونشرته وكالة الأنباء العراقية.

وأكد القرار أن تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد «يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي جميع حقوقه القومية المشروعة في إطار الوطن الواحد وفي ظل علاقات الإخاء والمساواة والمسؤولية المشتركة بين أبنائه، ويعزز الوحدة والمكتسبات التي حققتها الثورة للجماهير في سائر الميادين، ويدرأ عنها مكائد الاستعمار والقوى الرجعية.

وأصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بتعديل الدستور المؤقت الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠ بإضافة فقرة إلى المادة الثامنة من الدستور تقول «تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقاً لما يحدده القانون»، كما أصدر قراراً آخر بقانون الحكم الذاتي رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤.

وينص قانون الحكم الذاتي كما أقره مجلس قيادة الثورة في جلسته اليوم على أن تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي. وتحدد المنطقة حيث يكون الأكراد غالبية سكانها. وتعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وينص القانون على أن المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق، وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب العراق. وستكون مدينة أربيل مركزاً لإدارة الحكم الذاتي جزءاً من هيئات الجمهورية العراقية. وينص القانون على أن تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة. وستكون اللغة الكردية لغة التعليم للأكراد في المنطقة ويكون تدريس اللغة العربية إلزامياً في جميع مراحل التعليم ومرافقه.

وتنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية إلزامياً. ويخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.

وسيكون للمنطقة ميزانية خاصة ضمن الميزانية الموحدة للدولة.

ويتبع في إعداد وتنظيم ميزانية المنطقة نفس القواعد والأسس التي تتبع في إعداد الميزانية الموحدة للدولة.

وينص القانون على أن تكون ميزانية المنطقة من الميزانية الاعتيادية والميزانية الاستثمارية القانونية للمنطقة وميزانيات المؤسسات والمصالح الإنتاجية ذات الطابع المحلي المؤسسة في المنطقة وميزانيات الإدارات المحلية والبلديات في المنطقة.

وتتألف موارد ميزانية المنطقة من إيرادات الضرائب والرسوم المقررة للبلديات والإدارات المحلية بموجب القوانين المختصة ومن الحصة المقررة من المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضريبة الأرض الزراعية وحصة الإصلاح الزراعي من الحاصل.

ويكون للمنطقة مجلس تشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة فيها على أن يتحدد تكوينه وتنظيمه وسير العمل فيه بقانون. وينتخب المجلس التشريعي رئيساً ونائباً للرئيس وأميناً للسر من بين أعضائه. ويمارس المجلس في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية:

- وضع نظامه الداخلي.
- اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة للمنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة.
- اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطنين في المنطقة.
- طرح الثقة بالمجلس التنفيذي أو بواحد أو أكثر من أعضائه. ويعفى من مهمته من تسحب الثقة منه. ويتخذ قرار سحب الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس التشريعي.

ويشكل مجلس تنفيذي من رئيس ونائبه وعدد من الأعضاء ليكون الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة. ويقوم رئيس الجمهورية بتكليف أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة المجلس التنفيذي على أن يختار الرئيس المكلف أعضاء المجلس التنفيذي ونائباً له من بين أعضاء المجلس التشريعي أو ممن تتوفر فيهم شروط العضوية فيه. ويتقدم إلى المجلس التشريعي بطلب الثقة. وعند حصول الثقة بأغلبية عدد الأعضاء يصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي. ولرئيس الجمهورية حق إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلاً. وفي حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد.

وترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس التنفيذي. ويستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بثلاثة مكاتب هي مكتب المجلس التنفيذي ومكتب المتابعة والتفتيش ومكتب الإحصاء والتخطيط. وترتبط بالمجلس التنفيذي إدارات التربية والتعليم والأشغال والإسكان والزراعة والإصلاح الزراعي والشؤون الداخلية والمواصلات والثقافة والشباب والبلديات والمصايف والشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية والمالية وشؤون الأوقاف. ويتولى مسؤولية الإدارات أعضاء من المجلس التنفيذي ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة.

يمارس المجلس التنفيذي صلاحيات ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة والالتزام بأحكام القضاء وإشاعة العدالة وحفظ الأمن

والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة العامة والخاصة. ويتولى إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القرارات التشريعية المحلية وإعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها. وبين مهمات المجلس التنفيذي أيضاً تنفيذ ميزانية المنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في أنظمة الدولة وإعداد تقرير سنوي عن أوضاع المنطقة يرفع لرئيس الجمهورية وللمجلس التشريعي.

وتمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئة الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم أعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتحديد مرة واحدة. ولوزير العدل أو لوزير الدولة أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ تبليغ وزير الدولة بها. والطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة بوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيه. ولرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه أو عدم توافر نصاب قانوني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ دعوته للانعقاد أو في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة. وفي حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها ٩٠ يوماً من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله.

(«المحرر»، ١٢/٣/١٩٧٤)



أكراد يحتفلون بعيد النوروز الذي اعتبره مجلس قيادة الثورة عيداً وطنياً في العراق

قانون المجلس التشريعي لمنطقة كردستان

الباب الأول
تكوين المجلس التشريعي
المادة الأولى

أ - يتكون المجلس من ثمانين عضواً منتخباً بطريق الاقتراع الحر المباشر وفق قانون انتخاب المجلس التشريعي.
ب - يمثل عضو المجلس سكان المنطقة كلهم.

المادة الثانية

يشترط فيمن يكون عضواً في المجلس:
أ - أن يكون عراقياً بالولادة ومن أبوين عراقيين بالولادة.
ب - أن يكون قد أكمل الخامسة والعشرين سنة ميلادية.
ج - أن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية.
د - أن يحسن القراءة والكتابة وبإحدى اللغتين الكردية أو العربية.

المادة الثالثة

أ - لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس التشريعي وعضوية المجلس الوطني أو عضوية مجالس الشركات التجارية والمؤسسات العامة والمنشآت التابعة لها أو تولي الوظائف العامة.
ب - لا يجوز لعضو المجلس أن يتعاقد بالذات أو بالواسطة مع الدولة أو هيئات الحكم الذاتي أو الأشخاص المعنوية العامة بصفة ملتزم أو مقاول أو أن يشتري شيئاً من أموال الدولة أو من أموال هيئات الحكم الذاتي أو يبيعها شيئاً من أمواله.

المادة الرابعة

أ - انتهاء مدة المجلس أو حله.
ب - استقالة العضو وتعتبر نافذة من تاريخ قبولها من قبل المجلس بأغلبية عدد أعضائه.
ج - انتفاء أحد الشروط الوارد ذكرها في المادة الثانية من هذا القانون ويقر المجلس ذلك بأغلبية عدد أعضائه.

المادة الخامسة

يؤدي عضو المجلس في جلسة علنية وقبل مباشرته عمله اليمين التالي:

أقسم بالله العظيم وبشرفي وبمعتقدي أن أحافظ على النظام الجمهوري والتزم مخلصاً بمبادئه ودستوره وقوانينه وأن أعمل جاهداً على سلامة الجمهورية العراقية ووحدة أراضيها.

المادة السادسة

أ - لا يسأل أعضاء المجلس عما يبدون من آراء أثناء ممارستهم أعمالهم وفق النظام الداخلي للمجلس.
ب - لا يجوز أثناء دورة انعقاد المجلس اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد أي من أعضائه أو القبض عليه إلا بإذن من المجلس عدا حالة التلبس بالخيانة.

الباب الثاني
عمل المجلس التشريعي:
المادة السابعة..

أ - مدة المجلس ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اجتماعه الأول وتنتهي في آخر اجتماع له من سنته الثالثة.
ب - تبدأ الدورة الاعتيادية للمجلس في السبت الأول من شهر تشرين الأول وتستمر مدة تسعة أشهر.
ج - يعقد المجلس أول اجتماع له في دورته الاعتيادية بحكم القانون وبرئاسة أكبر الأعضاء سناً وينتخب في هذه الجلسة بطريق الاقتراع السري رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس وأميناً للسر.
د - لرئيس المجلس التنفيذي أو لربع عدد أعضاء المجلس التشريعي دعوة المجلس للانعقاد في جلسة غير اعتيادية ويقتصر الاجتماع على النظر في الموضوعات الواردة في دعوة الانعقاد.
هـ - جلسات المجلس التشريعي علنية.

المادة الثامنة

أ - للمجلس التنفيذي أو لعشرة من أعضاء المجلس التشريعي اقتراح القرارات التشريعية ولا يناقش المجلس مشروع القرار قبل أن تنظر فيه اللجنة المختصة وكل مشروع رفضه المجلس لا يقدم إليه خلال دورة الانعقاد ذاتها.
ب - يصدر رئيس المجلس التنفيذي القرارات التشريعية خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها إليه. وله أن يطالب خلال هذه المدة من المجلس التشريعي إعادة النظر في مشروع القرار أو في بعض أجزائه. فإذا أصر المجلس على رأيه بنفس الأغلبية اعتبر

القرار نهائياً وواجب الإصدار.
ج - تنشر القرارات التشريعية في الجريدة الرسمية للجمهورية العراقية وتعتبر نافذة في المنطقة من تاريخ نشرها.

المادة التاسعة

أ - لكل عضو من أعضاء المجلس التشريعي أن يوجه بموجب نظامه الداخلي أسئلة واستجوابات إلى أعضاء المجلس التنفيذي في الموضوعات التي تدخل في اختصاصاتهم وعليهم الإجابة عنها.
وتجري المناقشة في الاستجواب بعد مرور سبعة أيام من تاريخ تقديمه.
ب - لربع عدد أعضاء المجلس التشريعي تقديم طلب مسبب بسحب الثقة من المجلس التنفيذي او من أحد أعضائه. ولا يناقش المجلس الطلب إلا بعد مرور سبعة أيام من تاريخ تقديمه. ويجري التصويت عليه بعد يومين من تمام المناقشة فيه.

المادة العاشرة.. انتقالية

يجوز اختيار أعضاء المجلس التشريعي الأول بغير طريق الانتخاب.

المادة الحادية عشرة

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
صدر في بغداد في اليوم الثالث من شهر ربيع الأول لسنة ١٣٩٤ الهجرية المصادف لليوم السادس والعشرين من شهر آذار لسنة ١٩٧٤ الميلادية.

أحمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

(«الثورة العراقية»، ١٩٧٤/٣/٢٧)



عناصر كردية ترقص في اربيل

أربيل مدينة عراقية أصيلة

«تقع أربيل في السهول الزراعية بين الزابين الأعلى والأسفل اللذين يصبان في نهر دجلة. تعتبر من أقدم المدن الحية في العالم. عثر في طرفها الجنوبي على تجمعات سكنية تعود إلى العهد الآشوري. قلعة أربيل المعروفة تمثل الجزء التاريخي من المدينة وتقوم على سبعة تجمعات سكنية مدثورة منذ العهد السومري. يرد اسم أربيل في المنحوتات السومرية باسم (أوربيلم)، وفي الوثائق البابلية والآشورية «أربعيلو» أي الآلهة الأربعة. كانت أربيل العاصمة الدينية للدولة الآشورية، وقد أنشأ فيها الملك الآشوري سنحاريب /٧٠٥ ـ ٦٨١/ أول مشروع مائي، ما زالت آثاره واضحة حتى الآن، ضمنها لوحة حجرية صغيرة تضم كتابات آشورية يذكر فيها سنحاريب أنه أنجز المشروع من أجل إيصال الماء إلى مدينة الإلهة عشتار. اشتهرت أربيل بمعركة «كومل» التي جرت بين الإغريق بقيادة الإسكندر المقدوني والإيرانيين بقيادة داريوش عام ٣٣١ ق.م. والتي انتهت بسيطرة الإغريق التامة على بلاد الرافدين وعموم المنطقة. منذ القرن الميلادي الأول بدأت المسيحية تنتشر في الرافدين وتمركزت في أربيل التي تحولت إلى مقر لأسقفية نسطورية مثل كركوك. وفي زمن الساسانيين تعرض المسيحيون فيها إلى مذابح معروفة، حتى أن حاكمها الفارسي «قرداخ» قد تم إعدامه عام ٣٥٨م بسبب تخليه عن المجوسية واعتناقه المسيحية.

مسجد قلعة أربيل كان في الأصل معبداً لتقديس الإلهة «عشتار»، ثم تحول إلى معبد لتقديس النيران بعد سيطرة الإيرانيين على الرافدين، ثم تحول إلى كنيسة سريانية في القرن الثالث الميلادي، وأخيراً تحول إلى مسجد بعد دخول الجيش الإسلامي عام ١٦ هجرية.

المؤرخون العرب يذكرون أربيل على أنها مركز إقليم حلوان التابع للعراق. اشتهرت أيضاً بآخر معركة جرت بين الجيش العباسي والجيش الأموي وانتهت بمقتل الخليفة الأموي مروان ابن محمد. لعبت هذه المدينة دوراً رئيسياً في زمن الدولة الأتابكية التركمانية التي سيطرت على معظم مناطق الجزيرة بين تكريت وسنجار وحران.

حتى العصر المغولي كان السريان المسيحيون هم الغالبية في المدينة رغم سيطرة الأمراء والأكراد والتركمان. في ظل المغول عام /١٢٦١/ تمكن أحد السريان «تاج الدين المكتاس» أن يصبح حاكماً على المدينة، وساعد على نشر المسيحية اليعقوبية وبناء كنيسة وأسقفية خاصة بها. وفي عام /١٣٠٩/ قام المغول بعمليات اضطهاد ومذابح ضد السريان وهدموا ثلاث كنائس. وفي عام ١٣٠٩ قام المغول بمذابح جديدة ضد السريان وهدموا وحرقوا معظم كنائسهم. منذ ذلك الوقت فقد السريان حضورهم في أربيل وتحولت إلى مدينة كردية مع بعض الأقليات السريانية والتركمانية. بقيت أربيل في زمن العثمانيين جزءاً من كركوك وتابعة لبغداد. في عام ١٨٩٢ كان عدد سكان المدينة لا يتجاوز ٣٢٠٠ بينهم ٤٥٧ يهودياً. أما الآن فإن عدد سكان محافظة أربيل يقرب النصف مليون أغلبهم من الأكراد مع نسب مهمة من السريان والتركمان».

(«**جدل الهويات**»:٦٣)



المجلس الوطني الكردي في اربيل

موقف الكرد إزاء اليزديين

«من بين المذاهب الموجودة في كردستان اليزدية التي يدين بها بعض الكرد. وحسب ما يذهب إليه (مار) تعتبر الديانة اليزدية الديانة التي كان يعتنقها معظم الكرد قبل دخولهم الإسلام.. (يقطن اليزديون في قضاء (شيخان) بمنطقة الموصل وفي جبل سنجار غربي الموصل بـ ١٦٠ كيلو متراً، وفي منطقة ديار بكر، وفي حلب، وأخيراً في أرمينيا السوفياتية وبالقرب من تفليس، ولا يتعدى عددهم الإجمالي ٦٠,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠ نسمة، بينما كان يبلغ قبل نصف قرن من الزمان ما بين ١٢٠,٠٠٠ إلى ١٥٠,٠٠٠ نسمة).

نظرية أصل اليزدية الإسلامي: شرح هذه النظرية العلامة روجيه ليسكو في مؤلفه **التحقيق عن اليزدية في سوريا وجبل سنجار** الذي نشره عام ١٩٣٨، وحسب هذا الرأي كان مؤسسُ اليزدية الشيخَ عدي (في اللغة الكردية: آدي) بن مسافر الذي ولد في سوريا بين سنتي ١٠٧٣ و١٠٧٨ وتوفي بعد أن بلغ التسعين من عمره. وقد تعرف في بغداد، حيث قضى الشطر الأول من حياته، على الشيخ عبد القادر الجيلاني. ترك الشيخ عدي وراءه بعض النصوص التي تفسر نظريته، ويدعي ليسكو أنه ليس فيها أي انحراف عن الإسلام القويم ولا أي شيء خاص يمكن أن يدل على عصبية يزدية، ويشير ليسكو مع ذلك إلى تعليقات الشيخ عدي عن القدرة الإلهية بأن الله هو الذي خلق الشيطان والشر، «فإذا كان الشر موجوداً رغم إرادة الله وبمعزل عنها، فذلك يدل على أن الله عاجز، ولكن الله سبحانه وتعالى لا يمكن أن يكون عاجزاً، وإلا لما كان إلهاً».

وفي نظر بعض آباء الكنيسة الشرقية ك (زوسيم) و(بندور) مثلاً اللذين عاشا في مصر أن الملائكة الذين سلبت عنهم صفة الملكية تعذبوا من أجل البشر على غرار بروميثيوس مثلاً سارق النار الذي عوقب لأنه أراد منفعة البشر بجعلهم يتمتعون بفوائد النار.

وبعد أن غادر الشيخ عدي بغداد، استقر في منطقة (هكاري) في خرائب دير مسيحي في (لالش). وقد أدى تقشفه وصومه وخوارقه إلى انتشار شهرته، فبسط نفوذه في المنطقة بأسرها. وبعد وفاته برزت من بين مريديه وتلامذته جماعتان متنافستان: جماعة متمسكة بالإسلام التقليدي وأخرى تمثل الأقلية الخارجة عن الإيمان الصحيح. وبعد صراعات داخلية دامت قرناً كاملاً انتصرت الجماعة الثانية في كردستان، والجماعة الأولى في مصر وسوريا. وقد برزت اليزدية إلى الوجود كديانة في نهاية القرن الثالث عشر. أما المعتقدات المتعلقة بالشغف بالشيطان فإنها ألحقت بها فيما بعد.

يعد الاعتقاد بإمامة يزيد بن معاوية الخليفة الأموي وبقداسة الشيخ عدي وإعادة الاعتبار إلى إبليس من أهم مبادئ اليزدية، يضاف إلى ذلك أنه يمكن أن يكون هذا الدين قد تأثر أيضاً بعامل آخر هو بعض الخرافات التي لم يجر بعد بشأنها تحقيق كاف».

(«**الكرد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية**»: ٣٤٩)



كردي عراقي يسير قرب جدارية في السليمانية

خمسون مليون دينار لإعمار منطقة الحكم الذاتي لكردستان

أقر مجلس قيادة الثورة أمس أضخم ميزانية موحدة شهدها القطر حتى الآن.. فقد بلغت نفقاتها «٢,٩٣٣,٤٥٨,١٩٥» ديناراً، فيما بلغت إيراداتها عدا الموجودات النقدية للمؤسسات والمصالح مبلغ «٢,٧٤٧,٨٥١,٧٧٦» ديناراً.

وخصص القانون ٥٠ مليون دينار لمعالجة التخلف في منطقة الحكم الذاتي لكردستان منه مليون دينار تتحمله الميزانية الاعتيادية و٣٠ مليون دينار يتحمله المنهاج الاستثماري السنوي لخطة التنمية القومية.. إضافة للمبالغ الأخرى المخصصة للمنطقة في الميزانية الاعتيادية والمنهاج الاستثماري..

(«الثورة» العراقية، ١٩٧٤/٣/٢٩)

أنباء تركية وكردية: اشتباكات مع العراقيين

ذكرت وكالة أنباء تركية أن المتمردين الأكراد أنزلوا «هزيمة كبيرة» بقوة عراقية من ٣,٠٠٠ جندي حاولت الوصول إلى حاميات محاصرة في شمال العراق.

وقالت وكالة أنباء هابر أن اللواء العراقي هزم عندما توغل في أخدود بين جبلين على مسافة نحو ١٨ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من راوندوز.

وأضافت أن المعلومات التي وصلت إلى الحدود التركية تشير إلى أن القوة العراقية أرسلت من أربيل لنجدة الحاميات المحاصرة على مقربة من راوندوز وزبير.

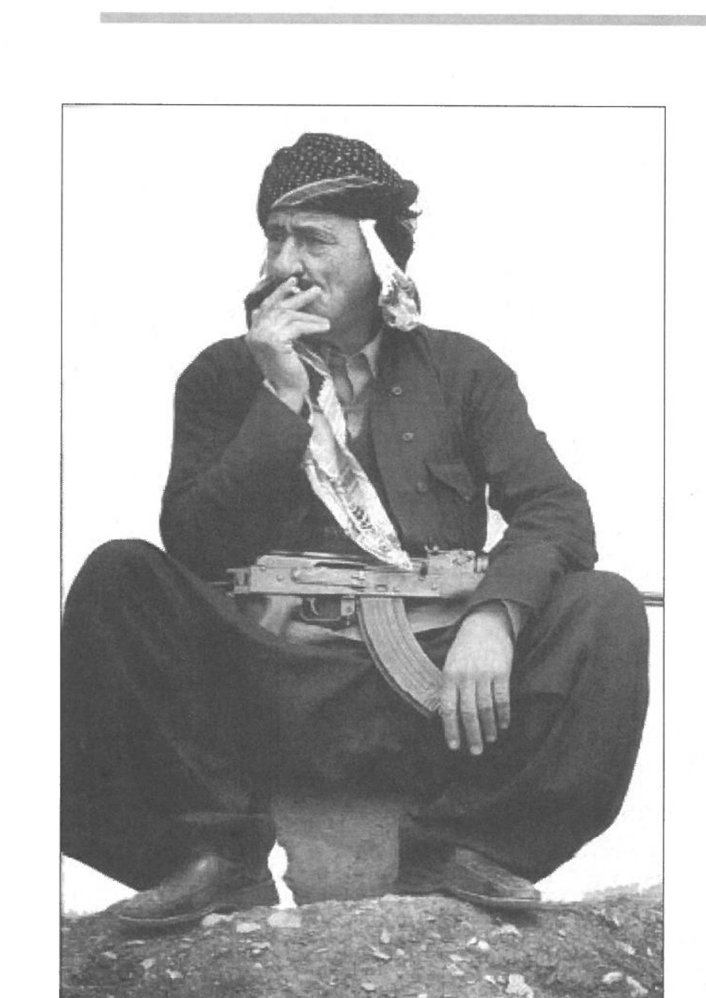
وقالت الوكالة أن هذه الحاميات محاصرة من قبل الأكراد «وأن حالتها تدعو إلى اليأس». وزادت أن قتالاً خفيفاً يدور حول كركوك وممر أليبي الذي قالت الوكالة أن الأكراد استولوا عليه منذ ١١ آذار الماضي.

وأعلن الأكراد في شمال العراق في إذاعة لهم أنهم قتلوا «مئات الجنود العراقيين» وأسقطوا ثلاث طائرات عراقية وقضوا على قوة عراقية من ٣,٠٠٠ جندي.

ولم تشر إدعاءات الإذاعة التي نقلتها وكالة أنباء هابر التركية إلى خسائر الأكراد.

وقالت إذاعة «صوت كردستان» أن الأكراد قضوا على قوة عراقية من ٣,٠٠٠ جندي وهي في طريقها لإنقاذ حامية عراقية في منطقة راوندوز الجبلية شمال العراق. كما أن طائرتين من الطائرات الثلاث التي قيل أنها أسقطت كانتا تنقلان قوات إلى كركوك، في حين أن الطائرة الثالثة كانت تنقل تموينات إلى لواء عراقي قرب كلاله.

(«النهار»، ١٩٧٤/٤/٢)



مقاتل كردي في شمال العراق

البارزاني يستعد لإعلان حكمه الذاتي

صرح حبيب كريم السكرتير العام للحزب الديمقراطي الكردي والدكتور محمود عثمان مستشار الملا البارزاني وادريس البارزاني مسؤول الشؤون العسكرية ونجل الملا البارزاني في مناسبات كثيرة بأن الحزب الديمقراطي سيعلن من جانبه الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراقي خلال بضعة أسابيع أو بضعة أشهر. وأوضح الدكتور محمود عثمان أن الحزب الديمقراطي الكردي مصمم على فرض هذا الحكم الذاتي ولو أدى الأمر إلى استخدام السلاح، ويؤكد هذا القرار التغيرات التي حدثت في الثورة الكردية خلال أربع سنين من وقف إطلاق النار وفي تقدير الأكراد أنهم قد بلغوا أحد أهدافهم وهو الوحدة الوطنية داخل هياكل حديثة وقوية في ظل حكومة وجيش لم يروا مثلهما من قبل.

وكانت الأزمة الداخلية لعام ١٩٦٤ قد أسفرت عن انضمام جلال الطالباني خليفة البارزاني إلى موسكو احتجاجاً على نظام الحكم الإقطاعي الاستبدادي الذي ينتهجه الملا كما أدت حتى ١٩٧٠ إلى توقف عملية بناء الحزب كعنصر تجمع للأمة الكردية العراقية. وخلال المؤتمر الثامن الذي عقد في ١٩٧٠ أعاد الحزب الديمقراطي الكردي تحديد اتجاهاته الاقتصادية والسياسية التي تشكل برنامجاً حكومياً حقيقياً وبالفعل توجد وزارة شرعية الآن تقود التمرد ضد بغداد.

وبالمثل أعلن عدد كبير من الأكراد انضمامهم من جديد إلى البارزاني منذ بضعة أشهر وبذلك زاد عدد قوات الجيش في كردستان من عشرين ألفا في عام ١٩٧٠ إلى ما يزيد على ثلاثين ألفاً في الوقت الحالي وذلك وفقاً لتقديرات زعماء الحزب الديمقراطي الكردي.

أما مشروع الحزب الديمقراطي الكردي فهو كالآتي.. إنه لا يمكن الحصول على الاستقلال ببساطة. وإنما ينبغي انتظار حدوث تطور يجعل الأمر ينتهي بالحكومة المركزية إلى الاعتراف بالاستقلال الذي أعلنه الأكراد من جانبهم وهذا يعني أن الحزب الديمقراطي الكردي يأمل في أن يقيم في شمال العراق نظام حكم ديمقراطي تقدمي من النمط الاشتراكي المعتدل ـ وسيكون هذا النظام من التأثير على البلاد كلها بحيث يجعل أي نظام حكم ديكتاتوري يعجز عن الاستمرار طويلاً في السلطة..

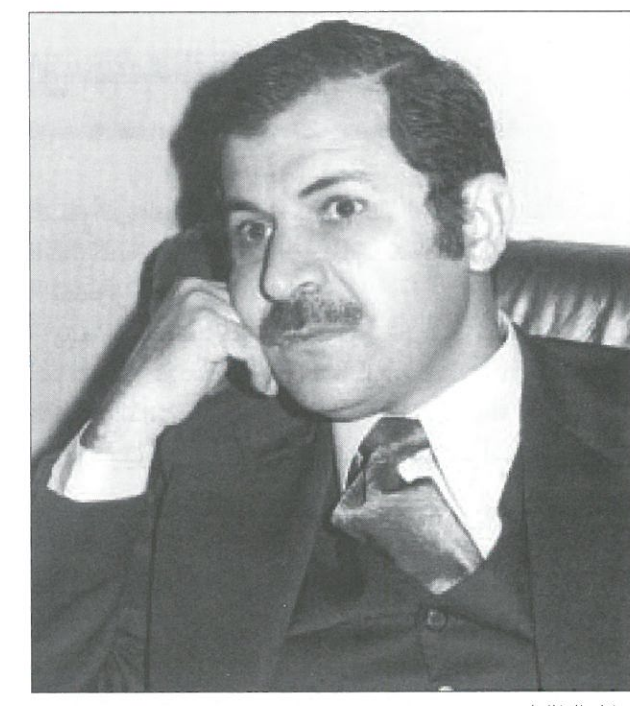
ويعترف حبيب كريم سكرتير عام الحزب الديمقراطي الكردي أن كردستان لا تستطيع أن تعيش في حالة من الاكتفاء الذاتي. فهو اقليم زراعي فقط. ولا بد له أن يستورد عدداً كبيراً من السلع الاستهلاكية. كما أنه لا يملك أية صناعة سوى بعض الصناعات الحرفية ويستورد حتى المنسوجات. ومع ذلك فإن سكرتير عام الحزب الديمقراطي الكردي يعرب عن ثقته إلى حد ما في المستقبل الاقتصادي للجزء الإيراني من كردستان الذي يملك موارد طبيعية كبيرة وهو يعتقد أن هذا الجزء يمكن أن يشكل كياناً اقتصادياً قائماً بذاته حتى بدون بترول كركوك.

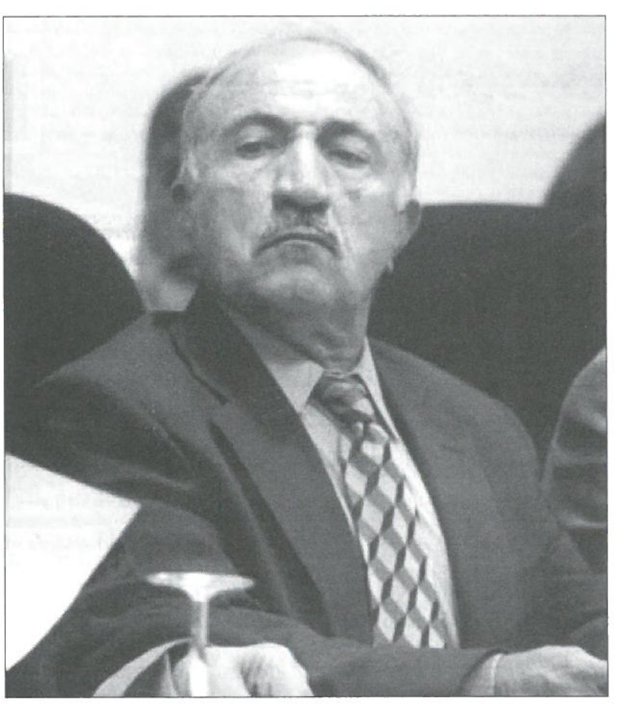
والحكومة الكردية المسبقة المزمع تشكيلها في كردستان وضعت خطة محكمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في هذه المنطقة في البرنامج الذي أعلنته خلال مؤتمرها الأخير في عام ١٩٧٠.

وينص هذا الاتفاق على الإسراع بتصنيع كردستان مع إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس الاستقلال الاقتصادي ودعامة الاستقلال السياسي. وقد وضع هذا البرنامج في إطار الجمهورية العراقية وهو يتحدث على اقتصاد البلاد ككل. ولكنه مع ذلك قابل للتطبيق في غالبيته وذلك في حالة قطع الجسور مع بغداد..

ومن المؤكد أن أي حكم ذاتي يتم على أساس التفاوض مع بغداد وتعترف به هذه الأخيرة خلال فترة قريبة سوف يسهل إلى حد كبير مهمة الحزب الديمقراطي الكردي خاصة إذا ما نجح في الحصول على تقسيم لعوائد البترول المستخرج من كركوك، ولكنه إذا كان سيضطر إلى الاستغناء عن كركوك ففي هذه الحالة يؤكد الحزب الديمقراطي الكردي أنه سوف يتمكن حينئذ من ضمان أسباب الحياة لكردستان وتطويره اقتصادياً.

(«الرأي العام»، ١٩٧٤/٥/٩)


جلال الطالباني


محمود عثمان

تسمية ٦٠ عضواً من المجلس التشريعي للحكم الذاتي

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة أمس تسمية ٦٠ عضواً من السادة أعضاء المجلس التشريعي الأول لمنطقة الحكم الذاتي في الجمهورية العراقية.

وفي ما يلي النص الكامل لقرار مجلس قيادة الثورة:

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس قيادة الثورة
رقم القرار ٨١٤
تاريخ القرار ١٩٧٤/٧/٣٠
قرار

استناداً إلى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت وإلى المادة العاشرة من قانون المجلس التشريعي لمنطقة كردستان رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٤ قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٧/٣٠ ما يلي:

أولاً - يكون السادة التالية أسماؤهم أعضاء في المجلس التشريعي الأول لمنطقة كردستان.

١ - ابراهيم الحاج محمود محمد أمين.
٢ - أحمد عبد القادر النقشبندي.
٣ - أحمد مصطفى دلزار.
٤ - إحسان طاهر رشدي المفتي.
٥ - إسماعيل رسول أحمد.
٦ - بشير عبد الرحمن علي الأتروشي.
٧ - بديعة محمد نجيب صالح.
٨ - توفيق أحمد محمد.
٩ - توما داود القس.
١٠ - تيمور صالح زكي صاحب قران.
١١ - حسين خضر السورجي.
١٢ - حاج ملا سعيد محمد.
١٣ - حكمت حاجي سليم.
١٤ - خالد صديق عثمان.
١٥ - زيور خطاب اسماعيل.
١٦ - سامية شاكر الجاوشلي.
١٧ - سيروان عبد الله حسين الجاف.
١٨ - سيروان عثمان عارف.
١٩ - شليمون ملك بكوا ونانا.
٢٠ - صابر الشيخ رقيب محمد السورجي.
٢١ - صنعان أحمد القصاب.
٢٢ - طاهر أحمد بابان.
٢٣ - عارف خالد حسن.
٢٤ - عبد القادر مصطفى محمد المزوري.
٢٥ - عبد المنعم بادي محمد.

٢٦ - عثمان محمد فائق توفيق.
٢٧ - عبد الرحمن شعبان بيرو.
٢٨ - علي ابراهيم درويش.
٢٩ - علي شريف عزيز.
٣٠ - علي محمد قادر.
٣١ - عكيد صديق الحاج شعبان.
٣٢ - عوني مصطفى ملا جبرائيل.
٣٣ - علي غياث الدين النقشبندي.
٣٤ - فائق جميل العلي.
٣٥ - قادر رشيد عبد الرحمن.
٣٦ - كاوه الشيخ لطيف محمود الحفيد.
٣٧ - كمال عزيز توتنجي.
٣٨ - كمال ميرزا كريم.
٣٩ - لطيف أحمد محمد الزيباري.
٤٠ - محمد أمين أحمد بنجويني.
٤١ - محمد حسن دزه ئي.
٤٢ - محمد زيور شريف.
٤٣ - محمد سعيد عبد الرحمن.
٤٤ - محمد صالح الحاج أمين نعمان العمادي.
٤٥ - محمد صديق محمود.
٤٦ - محمد كلحي الريكاني.
٤٧ - محمد معروف ابراهيم.
٤٨ - محمد مصطفى أحمد.
٤٩ - محمد محيي الدين محمد.
٥٠ - محمود عباس محمد.
٥١ - محيي الدين جانكير الهركي.
٥٢ - مصطفى حاك حسين أركوش.
٥٣ - مصطفى محمود مصطفى البشدري.
٥٤ - موسى عبد الصمد سعد الله.
٥٥ - ناصر توفيق البرواري.
٥٦ - نذير الشيخ أحمد البارزاني.
٥٧ - نجم الدين مامو السورجي.
٥٨ - هاشم طه حكيم عقراوي.
٥٩ - حمزة عثمان يونس.
٦٠ - يلدا توما اسحاق البرواري.

ثانياً - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أحمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

(«الثورة» العراقية، ١٩٧٤/٧/١)

أول اجتماع للمجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي

اجتمع أمس السيد هاشم عقراوي رئيس المجلس التنفيذي في مبنى المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي في أربيل مع السادة أعضاء المجلس التنفيذي الذين حصلوا على ثقة المجلس التشريعي في جلسته الاعتيادية يوم أمس الأول.

وجاءت هذه الجلسة بعد منح ثقة المجلس التشريعي للائحة التي عرضها السيد عقراوي للإسراع في إنجاز واستكمال أجهزة وإدارات مؤسسات الحكم الذاتي.

وتركزت المداولات التي استغرقت ساعتين لبحث الخطوات التمهيدية الضرورية استعداداً لمباشرة المجلس التنفيذي بأعماله بعد صدور المراسيم والقرارات الدستورية بهذا الخصوص استناداً إلى نصوص قانون الحكم الذاتي.

(«الجمهورية» العراقية، ١٩٧٤/١٠/٧)

البارزاني: القتال انتهى وسأطلب اللجوء إلى أميركا

انهارت الحركة الكردية في شمال العراق في جو من التجهم واليأس وزوال الوهم، وبدأ ألوف من الأكراد يسلمون بنادقهم التشيكية الصنع ورشاشاتهم السوفياتية في بلدة حاج عمران الواقعة على الحدود قبل عبورهم إلى إيران.

وقال الملا مصطفى البارزاني لأنصاره إن القتال انتهى.

وصرح للصحافيين في مقر قيادته في وادي شومان بعد أن أخذ أنصاره يهجرونه بقوله: «إننا وحدنا دون أصدقاء، فلم يقدم الأميركيون أية مساعدة أو حماية لنا، وأظن أن أياماً سوداء تنتظرنا».

وفي الوقت الذي تحدث فيه الملا مصطفى الذي يبلغ الثانية والسبعين للصحافيين كان عشرات الألوف من اللاجئين يتجهون شمالاً في سيارات شحن وسيارات جيب وسيراً على الأقدام عبر أنهر ارتفعت مياهها بفعل الأمطار وعبر ممرات جبلية تكسوها الثلوج.

وتحطمت آمال الأكراد بتحقيق انتصار عسكري مرة واحدة في السادس من شهر آذار الحالي عندما توصل العراق وإيران إلى اتفاق مفاجئ في الجزائر على تسوية خلافاتهما على الحدود عن طريق المفاوضات.

وكان الإيرانيون يمدون الأكراد بالأسلحة كما كانوا يغطونهم بمدفعية ثقيلة عبر الحدود، وعندما عرضت الحكومة العراقية عفواً عاماً عن الذين يستسلمون قبل أول نيسان محذرة من أن أولئك الذين يرفضون العفو سيسحقون.

واستمر القتال على الرغم من أن حكومة بغداد أعلنت وقف إطلاق النار في ١٣ آذار، ولكن انهيار الحركة نهائياً جاء هذا الأسبوع عندما انتشرت شائعات في وادي شومان مفادها أن الإيرانيين هددوا بمساعدة السلطات العراقية على سحقها. ويبدو أن قرار التوقف عن مقاومة القوات العراقية اتخذ يوم الأربعاء الماضي.

وصرح العقيد رشيد سندي للصحافيين بعد اجتماع عقدته قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في مقر قيادة الملا مصطفى في الجبال: «إن جميع أفراد البيش مركة سيذهبون إلى إيران».

وأضاف يقول: إننا نستطيع القتال لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر فقط إذا نحن اعتصمنا في الجبال، وعندها سننتهي، وتكون العاقبة سيئة لشعبنا.

وانصرفت قوافل إيرانية طوال الأسبوعين الماضيين إلى نقل المؤن من مناطق الأكراد بما فيها المدفعية والذخيرة وكميات كبيرة من الأرز.

وقال بريطانيون يعملون في ميدان الإغاثة طافوا بالمنطقة أن ليس لدى اللاجئين الأكراد الذين يقدر عددهم بعشرات الألوف غير القليل من الطعام.

وادعى الملا مصطفى أن الأكراد الذين سيبقون سيتعرضون للإبادة على أيدي العراقيين الزاحفين. وناشد البارزاني الولايات المتحدة التدخل لمساعدة المدنيين.

وقال كذلك أنه هو نفسه قد يطلب اللجوء السياسي إلى الولايات المتحدة. وأضاف: «إننا إذا أجبرنا على مغادرة البلاد نتيجة للإبادة فإننا سنطلب اللجوء إلى هناك».

وفوجئ الأكراد تماماً بانسحاب الإيرانيين. وقال زعماؤهم أن طائرات عراقية نفاثة شنت غارات جوية مركزة في ٧ آذار فاستبد الهلع بالمدنيين وعلى الأخص عندما تسربت إليهم أنباء من الجبهة تقول أن جنودهم استنفدوا ما لديهم من سلاح وذخيرة.

ونفدت ذخيرة المدافع المضادة للطائرات وباتت المواقع تواجه الطائرات المغيرة دون دعم مدفعي. وارغم الأكراد على التخلي عن مواقعهم في جبال هندرين وسارتيز المتاخمة لسفح جبل رواندوز على مسافة ٦٤ كيلو متراً من الحدود الإيرانية.

ولم يبلغ المسؤولون الأكراد حالياً إلا عن مناوشات متفرقة، لكنهم قالوا أن الجبهة تتفكك.

في بغداد ذكرت صحف العراق اليوم أن عدة آلاف من الأكراد من جماعة الملا البارزاني قد استجابوا لقرار العفو العام الذي أصدره مجلس قيادة الثورة أخيراً وعادوا إلى العراق مع أسلحتهم.

وأضافت الصحف أنه يجري حالياً اتخاذ إجراءات عودة الأكراد العائدين إلى أعمالهم السابقة وتوفير ظروف الحياة الطبيعية لهم.

وكان مجلس قيادة الثورة العراقي قد أصدر قرار العفو العام عن الأكراد في أعقاب الاتفاق العراقي - الإيراني الذي وقع في الجزائر يوم ٦ آذار الحالي وبمناسبة ذكرى بيان ١١ آذار الخاص بحل المسألة الكردية حلاً سلمياً، وحدد مهلة للاستفادة من هذا العفو تنتهي في آخر آذار الحالي.

في أنقرة ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أن إذاعة «صوت كردستان» قد توقفت عن البث منذ مساء الجمعة، وأن آخر نبأ بثته الإذاعة كان بياناً يقول إن المفاوضات تدور الآن بين أنصار البارزاني والسلطات العراقية، وأشارت إلى أن الإذاعة ستتوقف عن البث «موقتاً» دون تقديم إيضاح.

(«السفير»، ١٩٧٥/٣/٢٣)

اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران

أعلنت هنا اليوم نصوص المعاهدة العراقية - الإيرانية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها والخاصة بالحدود البرية والنهرية وأمن الحدود. وكان قد وقع على هذه النصوص في بغداد يوم ١٣ حزيران الجاري عن العراق الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية، وعن إيران السيد عباس علي خلعتبري وزير الخارجية كما وقعها السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر.

معاهدة الحدود

وفيما يلي نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران.

إن رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الأمبراطورية شاهنشاه إيران بالنظر إلى الإرادة المخلصة للطرفين المعبر عنها في اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥ في الوصول إلى حل نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين.

وبالنظر إلى أن الطرفين قد أجريا إعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على أساس بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ في حدودهما النهرية حسب خط الثالوك.

وبالنظر إلى إرادتهما في إعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة.

وبالنظر إلى روابط الجوار والروابط التاريخية والدينية والثقافية والحضارية القائمة بين شعبي العراق وإيران.

ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة وحسن الجوار وتعميق علاقاتهما في الميادين الاقتصادية والثقافية وتنمية العلاقات بين أبناء الشعبين ورفعهما إلى مستوى أفضل على أساس مبادئ سلامة الإقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولعزمهما على العمل لإقامة عهد جديد من العلاقات الودية بين العراق وإيران على أساس الاحترام الكامل للاستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة ولإيمانهما بالمشاركة بهذه الصفة في تطبيق المبادئ وتحقيق الأهداف والأغراض المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

فقد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا مندوبيهما المفوضين.

رئيس الجمهورية العراقية: سيادة سعدون حمادي وزير خارجية العراق

صاحب الجلالة الأمبراطورية شاهنشاه إيران: سيادة عباس علي خلعتبري وزير خارجية إيران

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما التام ووجداها صحيحة ومطابقة للوصول اتفقا على الأحكام التالية:

المادة الأولى - يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية البرية بين العراق وإيران هي تلك التي جرى إعادة تخطيطها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق البروتوكول المذكور أنفاً المرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثانية - يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية في شط العرب هي تلك التي جرى تحديدها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً المرفقة بهذه المعاهدة.

المادة الثالثة - يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسا على الحدود بوجه دائم رقابة صارمة وفعالة لغرض وقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت، وذلك على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول الأمن على الحدود الملحق بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة - يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن أحكام البروتوكولات الثلاثة وملاحقها المذكورة في المواد ١ و٢ و٣ من هذه المعاهدة والملحقة بها والتي تكون جزءاً لا يتجزأ منها هي أحكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق لأي سبب كان وتكون عناصر لا تقبل التجزئة لتسوية شاملة وبالتالي.. فإن أي مساس بأي مقومات هذه التسوية الشاملة يتنافى بداهة مع روح اتفاق الجزائر.

المادة الخامسة - في نطاق عدم المساس بالحدود والاحترام الدقيق لسلامة الإقليم الوطني للدولتين.. يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن خط حدودهما البري والنهري لا يجوز المساس به وأنه دائم ونهائي.

المادة السادسة: ١ - في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها فإن هذا الخلاف سيحل في إطار الاحترام الدقيق لخط الحدود العراقية الإيرانية المبين في المواد الأولى والثانية المنوه عنه أعلاه مع مراعاة المحافظة على أمن الحدود العراقية الإيرانية طبقاً للمادة ٣.

٢ - سيحل هذا الخلاف من جانب الأطراف السامية المتعاقدة في المرحلة الأولى عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتباراً من تاريخ طلب أحد الطرفين.

٣ - وفي حالة عدم الاتفاق فإن الأطراف السامية المتعاقدة تلجأ خلال مدة ثلاثة أشهر إلى طلب المساعي الحميدة لدولة ثالثة صديقة.

٤ - في حالة رفض أحد الطرفين اللجوء إلى المساعي الحميدة أو فشل إجراءاتها فإن الخلاف سيصار إلى حله عن طريق التحكيم خلال مدة لا تزيد على الشهر اعتباراً من تاريخ الرفض أو الفشل.

٥ - في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين حول إجراءات التحكيم فيحق لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين

اللجوء خلال خمسة عشر يوماً التي تلي عدم الاتفاق إلى محكمة تحكيم.

ولغرض تشكيل محكمة التحكيم لحل كل خلاف فإن على كل من الطرفين الساميين المتعاقدين تعيين أحد رعاياه محكماً وسيختار هذان المحكمان محكماً أعلى.

وفي حالة عدم تعيين الطرفين المتعاقدين الساميين محكميهما خلال فترة شهر ابتداء من تاريخ استلام أحد الطرفين إشعاراً من الطرف الآخر بطلب التحكيم أو في حالة عدم توصل المحكمين إلى اتفاق حول اختيار المحكم الأعلى قبل نفاد نفس المدة المذكورة فإن للطرف السامي المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في دعوة رئيس محكمة العدل الدولية إلى تعيين المحكمين أو المحكم الأعلى طبقاً لإجراءات محكمة التحكيم الدائمة.

٦ ـ إن لقرار محكمة التحكيم صفة الإلزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين الساميين.

٧ ـ يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة.

المادة السابعة ـ ستسجل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها طبقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الثامنة ـ يصادق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة طبقاً لقانونه الداخلي.

تدخل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في مدينة طهران.

وبناء عليه فإن الطرفين المفوضين من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين قد وقعا هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة.

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥.

سعدون حمادي
وزير خارجية العراق

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية إيران

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها بحضور سيادة عبد العزيز بتوفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر.

نص بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية بين العراق وإيران

طبقاً لما تقرر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية:

المادة الأولى: أ ـ يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بأن إعادة التخطيط للحدود الدولية بين العراق وإيران قد أجريت على الأرض من جانب اللجنة المختلطة العراقية الإيرانية الجزائرية على أساس ما يلي:

١ ـ بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود التركية ـ الفارسية لسنة ١٩١٤.

٢ ـ بروتوكول طهران في ١٧ آذار ١٩٧٥.

٣ ـ محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في بغداد في ٢٠ نيسان ٧٥ والذي وافق ضمن أمور أخرى على محضر اللجنة المكلفة بإعادة تخطيط الحدود البرية الموقع عليه في طهران في ٣٠ آذار ١٩٧٥.

٤ ـ محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع عليه في الجزائر في ٢٠ ـ مايس ـ ٧٥.

٥ ـ محضر وصفي لأعمال تخطيط الحدود البرية بين العراق وإيران الذي حررته اللجنة المكلفة بتخطيط الحدود البرية المؤرخ في ١٣ حزيران ١٩٧٥ ويؤلف هذا المحضر الملحق رقم ١ الذي يكون جزءاً من هذا البروتوكول.

٦ ـ خرائط من مقياس ١ ـ ٥٠,٠٠٠ التي رسم عليها خط الحدود البرية وكذلك مواقع لدعامات القديمة والجديدة. وتؤلف هذه لخرائط الملحق رقم ـ٢ـ الذي يكون جزءاً لا يتجزأ من هذا البروتوكول.

٧ ـ بطاقات الوصف للدعامات القديمة والجديدة.

٨ ـ وثيقة متعلقة بإحداثيات الدعامات الحدودية.

٩ ـ صور جوية لتخوم الحدود العراقية – الإيرانية حيث يثبت عليها مواقع الدعامات القديمة والجديدة.

ب ـ يتعهد الطرفان بإكمال وضع علامات الحدود بين الدعامات ١٤ أو ١٥ خلال فترة شهرين.

ج ـ يتعاون الطرفان المتعاقدان على وضع تصاوير جوية تخص الحدود البرية العراقية الإيرانية لفرض استعمالها لرسم خط الحدود المذكورة آنفاً على خرائط من مقياس ١ ـ ٢٥,٠٠٠ مع تأشير مواقع الدعامات وكل ذلك في مدة لا تتجاوز سنة واحدة اعتباراً من ٢٠ مايس ١٩٧٥ .. ودون أن يكون لذلك ضرر على وضع المعاهدة التي يكون هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ منها موضع التنفيذ. وسيجري نتيجة لذلك تعديل المحضر الوصفي للحدود البرية المذكور في الفقرة ـ٥ـ في أعلاه. وستحل الخرائط الموضوعة طبقاً لأحكام الفقرة ـ ج ـ الحالية محل جميع الخرائط الموجودة.

المادة الثانية ـ تتبع الحدود الدولية بين العراق وإيران الخط المبين في المحضر الوصفي والمرسوم على الخرائط المذكورة في الفقرتين ـ٥ـ وـ٦ـ من المادة الأولى في أعلاه مع أخذ أحكام الفقرة ـ ج ـ من المادة المذكورة بنظر الاعتبار.

المادة الثالثة ـ أن خط الحدود المعرف في المادتين الأولى والثانية من هذا البروتوكول يحدد كذلك باتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الأرض.

المادة الرابعة ـ ينشئ الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية إيرانية لتسوية وضع الأموال العقارية والمباني والمنشآت الفنية أو غيرها التي تتغير تبعيتها نتيجة لإعادة

تخطيط الحدود العراقية الإيرانية بروح من حسن الجوار والتعاون إما بطريق الاسترجاع بالشراء وإما بطريق التعويض وإما بأية صيغة أخرى وافية بالمرام وذلك لتجنب أي مصدر للنزاع، ستقوم اللجنة المذكورة بتسوية وضع الممتلكات العامة خلال مدة شهرين. أما بخصوص المطالبات المتعلقة بالممتلكات شهرين. علماً بأن تسوية وضعية هذه الخاصة فتقدم اللجنة خلال فترة لا تتجاوز الممتلكات الخاصة ستتم خلال مدة ثلاثة أشهر التالية لذلك.

المادة الخامسة: ١ ـ أنشئت لجنة مختلطة من السلطات المختصة للدولتين لغرض الكشف على دعامات الحدود والتثبت من حالتها.

ويجري هذا الكشف سنوياً في شهر أيلول من قبل اللجنة المذكورة آنفاً طبقاً لجدول زمني تضعه اللجنة قبل ذلك الوقت بفترة مناسبة.

٢ ـ يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب تحريرياً من الطرف الآخر قيام اللجنة في أي وقت بكشف إضافي على الدعامات وفي هذه الحالة يشرع بالكشف خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ الطلب.

٣ ـ تقوم اللجنة المشتركة في حالات الكشف بتحرير المحاضر المتعلقة به وترفعها موقعة من قبلها إلى السلطة المختصة في كلا الدولتين واللجنة أن تقرر تشييد دعامات جديدة عند الحاجة بنفس مواصفات الدعامات الحالية شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى تغيي سير خط الحدود.

وفي هذه الحالة على السلطات المختصة للدولتين أن تتحقق من الدعامات وإحداثياتها على الخرائط والوثائق ذات العلاقة التي ورد ذكرها في المادة الأولى من هذا البروتوكول وتقوم تلك السلطات بوضع الدعامات المذكورة آنفاً في محلها بإشراف اللجنة المختلطة التي تقوم بتحرير محضر عن الأعمال التي أنجزت وترفعه إلى السلطات المختصة في كلا الدولتين لكي يلحق بالوثائق المذكورة في المادة الأولى من هذا البروتوكول.

٤ ـ يتحمل الطرفان المتعاقدان بصورة مشتركة كلفة صيانة الدعامات.

٥ ـ على اللجنة المختلطة أن تعيد وضع الدعامات المنقولة في محلها وأن تعيد تشييد الدعامات المدمرة أو المفقودة وذلك على أساس الخرائط والوثائق المذكورة في المادة الأولى من هذا البروتوكول.. مع الحرص على عدم تغيير موقع الدعامات في جميع الأحوال وتحرر اللجنة المختلطة في هذه الحالات محضراً عن الأعمال التي أنجزت وترفعه إلى السلطات المختصة في كلا الدولتين.

٦ ـ تتبادل السلطات المختصة في كلا الدولتين المعلومات المتعلقة بحالة الدعامات وذلك لتأمين أفضل السبل والوسائل لحمايتها وصيانتها.

٧ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين حماية الدعامات ومقاضاة الأفراد الذين ارتكبوا جريمة تحويل الدعامات المذكورة آنفاً عن موقعها أو إتلافها أو تدميرها.

المادة السادسة ـ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أحكام هذا البروتوكول الذي جرى توقيعه بدون أي تحفظ ينظم من الآن فصاعداً أية مسألة حدودية بين عراق وإيران ويتعهدان رسمياً أن يحترما على هذا الأساس حدودهما المشتركة والنهائية.

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥

عباس علي خلعتبري
وزير خارجية إيران

الدكتور سعدون حمادي
وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر.

نص البروتوكول المتعلق بالأمن على الحدود

فيما يلي نص البروتوكول المتعلق بالأمن على الحدود بين العراق وإيران:

«طبقاً للقرارات التي تضمنها اتفاق الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥ وحرصاً على تعزيز الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، وحرصاً منهما على ممارسة رقابة صارمة وفعالة على هذه الحدود لقطع جميع التسللات ذات الطابع التخريبي وإقامة تعاون وثيق بينهما... لهذا الغرض ولمنع أي تسلل أو مرور غير شرعي عبر حدودهما المشتركة بقصد التخريب والعصيان والتمرد.

وبالإشارة إلى بروتوكول طهران المؤرخ في ١٥ آذار ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥ ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في الجزائر في تاريخ ٢٠ أيار ١٩٧٥.

فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

١ ـ يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات التي تخص كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلل إلى أحد البلدين ... بقصد ارتكاب أعمال التخريب أو العصيان أو التمرد في ذلك البلد.

٢ ـ يتخذ الطرفان المتعاقدان الإجراءات المناسبة المتعلقة بتحركات العناصر المشار إليها في المادة الأولى.

ويخبر كل منهما الآخر فوراً عن هوية هؤلاء الأشخاص.. ومن المتفق عليه أنهما يستخدمان كافة الإجراءات لمنعهم من ارتكاب أعمال الهدم.

وتتخذ نفس الإجراءات تجاه الأشخاص الذين يتجمعون في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين بقصد ارتكاب أعمال

الهدم أو التخريب في إقليم الطرف الآخر.

المادة الثانية:

يسري التعاون المتعدد الأشكال الذي أقيم بين السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين والتي تتعلق بغلق الحدود لغرض منع تسلل العناصر المخربة... على صعيد السلطات الحدودية للبلدين ويواصل ذلك حتى أرفع المستويات لوزارات الدفاع والخارجية والداخلية لكل من الطرفين.

المادة الثالثة:

جرى تعيين المناطق المحتملة التي تسلكها العناصر المخربة على الوجه التالي.

١ ـ مناطق الحدود الشمالية: من نقطة التقاء الحدود العراقية ـ التركية ـ الإيرانية.. إلى خانقين ـ قصر شيرين ـ داخل ـ ٢١ نقطة ـ.

٢ ـ مناطق الحدود الجنوبية: من خانقين ـ قصر شيرين ـ خارج ـ وحتى انتهاء الحدود العراقية الإيرانية ١٧ نقطة.

٣ ـ إن نقاط التسلل المذكورة في أعلاه معينة على وجه التفصيل في الملحق.

٤ ـ وتدخل في صنف النقاط المعينة في أعلاه اية نقطة تسلل أخرى يجري اكتشافها في المستقبل وتقتضي مراقبتها.

٥ ـ تكون كافة نقاط المرور الحدودية.. باستثناء تلك التي تخضع حالياً لرقابة السلطات الكمركية... ممنوعة من كل اجتياز.

٦ ـ بالنظر إلى أهمية تنمية العلاقات المتعددة الأشكال بين البلدين الجارين.. فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يجري في المستقبل وفقاً لاتفاق الطرفين... إنشاء نقاط أخرى للعبور تكون تحت رقابة السلطات الكمركية.

المادة الرابعة:

١ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بتخصيص الوسائل البشرية والمادية اللازمة.. لغرض غلق الحدود ورقابتها بصورة فعالة.. بوجه يمنع كل تسلل للعناصر المخربة من نقاط المرور المذكورة في المادة الثالثة في أعلاه.

٢ ـ وفي الحالة التي قد يعتبر الخبراء فيها.. نتيجة للخبرة المكتسبة في الموضوع.. إنه يجب أن تتخذ إجراءات أكثر فعالية... يجري تحديد طرق ذلك من خلال الاجتماعات الشهرية للسلطات الحدودية للبلدين.. أو خلال اللقاءات التي تتم عند الحاجة بين تلك السلطات.

وتبلغ نتائج اللقاءات المذكورة آنفاً وكذلك محاضرها إلى السلطات العليا لكل من الطرفين وفي حالة حصول خلاف بين السلطات الحدودية.. يجتمع رؤساء الدوائر المعنيون... سواء في بغداد أو في طهران للتقريب بين وجهات النظر وتدرج اجتماعاتهم في محضر.

المادة الخامسة:

١ ـ يعهد بالأشخاص المخربين المقبوض عليهم إلى السلطات المختصة للطرف الذي جرى القبض عليهم في إقليمه... ويطبق عليهم التشريع النافذ.

٢ ـ يعلم الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض بالإجراءات التي اتخذت بشأن الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ـ ١ ـ في أعلاه.

٣ ـ في حالة عبور الحدود من قبل الأشخاص المخربين الهاربين.. يجري الاخبار عن ذلك إلى سلطات البلد الآخر.. التي تتخذ جميع الإجراءات اللازمة للمساعدة في إلقاء القبض على الأشخاص المذكورين آنفاً.

نص بروتوكول تحديد الحدود النهرية

وفيما يلي نص بروتوكول تحديد الحدود النهرية بين العراق وإيران:

طبقاً لما تقرر في بلاغ الجزائر المؤرخ في ٦ آذار ١٩٧٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية:

المادة الأولى ـ يؤكد الطرفان المتعاقدان ويعترفان بأن تحديد الحدود النهرية الدولية بين العراق وإيران قد إجري حسب خط الثالوك من قبل اللجنة المختلطة العراقية - الإيرانية - الجزائرية على أساس ما يلي:

١ ـ بروتوكول طهران المؤرخ في ١٧ آذار ١٩٧٥.

٢ ـ محضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٥ الذي وافق ضمن أمور أخرى على محضر اللجنة المكلفة بتحديد الحدود النهرية الموقع على ظهر الباخرة العراقية ـ الثورة ـ في شط العرب في ١٦ نيسان ١٩٧٥.

٣ ـ الخرائط المائية المشتركة التي بعد التحقق منها على الأرض وتصحيحها ونقل الإحداثيات الجغرافية لنقاط مرور خط الحدود في سنة ١٩٧٥ على تلك الخرائط وقع عليها الفنيون المختصون بعلم المياه من اللجنة الفنية المختلطة كما صدقها رؤساء وفود العراق وإيران والجزائر في اللجنة. إن الخرائط المذكورة آنفاً والمعددة في أدناه قد ألحقت بهذا البروتوكول وتكون جزءاً لا يتجزأ منه..

خريطة رقم ـ ١ ـ.. مدخل شط العرب رقم ٣٨٤٢ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية.

خريطة رقم ـ ٢ ـ .. السد الداخلي إلى نقطة كيدا رقم ٣٨٤٣ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية.

خريطة رقم ـ ٣ـ .. نقطة كيدالي عبادان رقم ٣٨٤٤ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية.

خريطة رقم ـ ٤ ـ.. عبادان إلى جزيرة أم طويلة رقم ٣٨٤٥ المنشورة من قبل الأميرالية البريطانية.

المادة الثانية ـ ١ ـ يتبع خط الحدود في شط العرب الثالوك أي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية من البلدين في خط العرب حتى البحر.

٢ ـ إن خط الحدود المعرف على الوجه المذكور في الفقرة الأولى في أعلاه يتغير مع التغييرات التي يرجع أصلها إلى أسباب طبيعية في المجرى الرئيسي الصالح للملاحة ولا

يتغير خط الحدود بالتغييرات الأخرى ما لم يعقد الطرفان المتعاقدان اتفاقاً خاصاً لهذا الغرض.

٣ـ يجري التحقيق من التغيرات المذكورة في الفقرة ـ ٢ ـ في أعلاه بصورة مشتركة من قبل الأجهزة الفنية المختصة للطرفين المتعاقدين.

٤ ـ في حالة حدوث تحول في مجرى النهر أو في مصب شط العرب بسبب ظواهر طبيعية وأدى ذلك التحول إلى تغير في العائدية الوطنية لإقليم الدولتين أو الأموال غير المنقولة أو المباني والمنشآت الفنية أو غيرها في خط الحدود يستمر على كونه الثالوك طبقاً لما نصت عليه الفقرة ـ ١ في أعلاه.

٥ـ ما لم يقرر الطرفان باتفاق مشترك بأن خط الحدود يجب أن يتبع من الآن فصاعداً المجرى الجديد يجب إعادة المياه على نفقة الطرفين إلى المجرى كما كان عليه في سنة ١٩٧٥ بالاستناد إلى ما هو مشار إليه في الخرائط الأربع المشتركة والمنصوص عليها في الفقرة ـ ٣ ـ من المادة الأولى أعلاه إذا ما طلب ذلك أحد الطرفين خلال السنتين اللتين تعقبان اللحظة التي تحقق فيها لدى أحد الطرفين حدوث التحول وفي غضون ذلك يحتفظ الطرفان بحقهما في الملاحة وفي استخدام المياه في المجرى الجديد.

المادة الثالثة ـ ١ ـ إن الحدود النهرية في شط العرب بين إيران والعراق. كما جاء تعريفها في المادة الثانية في أعلاه قد رسمت بالخط المبين في الخرائط المشتركة المذكورة في الفقرة ـ ٣ ـ من المادة الأولى في أعلاه.

٢ ـ لقد اتفق الطرفان المتعاقدان على اعتبار أن نقطة انتهاء الحدود النهرية تقع على خط مستقيم يوصل بين نهايتي الضفتين عند مصب شط العرب في أخفض مستوى للجزر أخفض ـ مستوى للماء بالحساب الفلكي.

وقد رسم هذا الخط المستقيم على الخرائط المائية المشتركة المذكورة في الفقرة ـ ٣ ـ من المادة الأولى في أعلاه.

المادة الرابعة ـ إن خط الحدود المعرف في المواد ١ ـ و٢ ـ و٣ ـ من هذا البروتوكول يحدد كذلك باتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الأرض.

المادة الخامسة ـ يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة مختلطة عراقية ـ إيرانية تنظم في مدة شهرين وضع الأموال العقارية والمباني والمنشآت الفنية أو غيرها.. التي قد تتغير تبعيتها نتيجة لتحديد الحدود النهرية العراقية ـ الإيرانية إما بطريقة الشراء وإما بطريق التعويض، وإما بأية صيغة أخرى مناسبة وذلك لتجنب أي مصدر للنزاع.

المادة السادسة ـ بالنظر إلى إنجاز أعمال المسح في شط العرب ووضع الخريطة المائية المشتركة المذكورة في الفقرة ـ ٣ ـ من المادة الأولى في أعلاه فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على القيام بمسح مشترك لشط العرب مرة كل عشر سنوات اعتباراً من تاريخ توقيع هذا البروتوكول ويحق لأي من الطرفين أن يطلب القيام وبصورة مشتركة بمسوحات جديدة قبل انتهاء مدة العشر سنوات ويتحمل كل من الطرفين المتعاقدين نصف نفقات المسح.

المادة السابعة ـ ١ ـ تتمتع السفن التجارية والحكومية والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب وايا كان الخط الذي يحدد البحار الإقليمية للبلدين في جميع أجزاء القنوات القابلة للملاحة التي تقع في البحر الإقليمي والتي تؤدي إلى مصب شط العرب.

٢ ـ تتمتع السفن التابعة لدولة ثالثة والمستخدمة لأغراض التجارة بحرية الملاحة في شط العرب على قدم المساواة وبلا تمييز وأياً كان الخط الذي يحدد البحار الإقليمية للبلدين في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة والكائنة في البحر الإقليمي المؤدي إلى مصب شط العرب.

٣ ـ يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يأذن بدخول شط العرب للسفن العسكرية الأجنبية لزيارة موانيه والتي لا تعود هذه السفن لبلد في حالة عداء أو نزاع مسلح أو حرب مع أحد الطرفين المتعاقدين وعلى أن يجري إبلاغ الطرف الآخر مسبقاً بمدة لا تقل عن ٧٢ ساعة.

٤ ـ يمتنع الطرفان المتعاقدان في جميع الأحوال عن الإذن بدخول شط العرب للسفن التجارية التي تعود لبلد في عداء أو نزاع مسلح أو حرب مع أحد الطرفين.

المادة الثامنة ـ ١ـ يجري وضع القواعد المتعلقة بالملاحة في شط العرب من قبل لجنة مختلطة عراقية ـ إيرانية حسب مبدأ الحقوق المتساوية في الملاحة للدولتين.

٢ ـ يؤلف الطرفان المتعاقدان لجنة لوضع القواعد المتعلقة بمنع التلوث والسيطرة عليه.

٣ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بعقد اتفاقات لاحقة في شأن المسائل المذكورة في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة.

المادة التاسعة ـ يعترف الطرفان المتعاقدان بأن شط العرب هو بصورة رئيسية طريق للملاحة الدولية ولذلك فإنهما يلتزمان بالامتناع عن كل استغلال من شأنه أن يعيق الملاحة في شط العرب والبحر الإقليمي لكل من البلدين في جميع أجزاء القنوات القابلة للملاحة الكائنة في البحر الإقليمي والمؤدية إلى مصب شط العرب.

كتب في بغداد في ١٣ حزيران ١٩٧٥

عباس علي خلعتبري	سعدون حمادي
وزير خارجية إيران	وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها بحضور سيادة عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر.

(«المحرر»، ١٩٧٥/٦/٢٣)

البارزاني يعترف بدعم واشنطن للأكراد

اعترف الملا مصطفى البارزاني بدعم الولايات المتحدة للأكراد خلال حربهم مع حكومة العراق، وأعلن أن هذا الدعم الذي بلغ ١٦ مليون دولار جاء بعد اجتماع عقد في طهران في العام ١٩٧٢ بين الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي الأميركي في ذلك الحين من جهة وشاه إيران من جهة ثانية.

وقال إن وفداً كردياً دعي في العام ١٩٧٢ إلى الولايات المتحدة للبحث في الدعم الأميركي وجاءت الدعوة بعد الاجتماع المذكور مباشرة.

وأكد البارزاني نبأ نشر في إحدى صحف نيويورك في العام الماضي عن تقرير سري للجنة خاصة في مجلس النواب الأميركي عن الاستخبارات. وكان ذلك النبأ قد نسب إلى التقرير أن المساعدات الأميركية إلى الأكراد بلغت ١٦ مليون دولار، وأن ذلك تقرر بمنتهى السرية من دون بحثه حتى في اللجنة المعروفة بلجنة الأربعين التي تتخذ القرارات النهائية بصدد نشاطات الاستخبارات.

وقال البارزاني «أن ذلك صحيح. إن التقرير كله صحيح».

وأنحى البارزاني في مقابلة نشرت في واشنطن في وقت سابق من هذا الشهر باللائمة على كل من نيكسون وكيسنجر وحملهما مسؤولية فشل حركته، وقال إنهما حرضا «الثورة» بوعدها بأسلحة أميركية ثم قطعا كل عون عنها.

وقال إن الإدارة الأميركية السابقة ألحقت أذى كبيراً بالأكراد.

وأعرب عن أمله بأن يكون للإدارة الجديدة نظرة مختلفة في ما وصفه بـ «حقوق الإنسان للأكراد» وناشد الرئيس الأميركي جيمي كارتر بمد يد المساعدة للأكراد للتكفير عما وصفه «بخيانة الولايات المتحدة لهذا الشعب قبل عامين».

ويرى البارزاني الموجود حالياً في الولايات المتحدة بعد أن منحته حق اللجوء السياسي، أن هناك عطفاً أكبر على الأكراد في أوساط الحكومة الأميركية، وذلك منذ تولي كارتر السلطة.

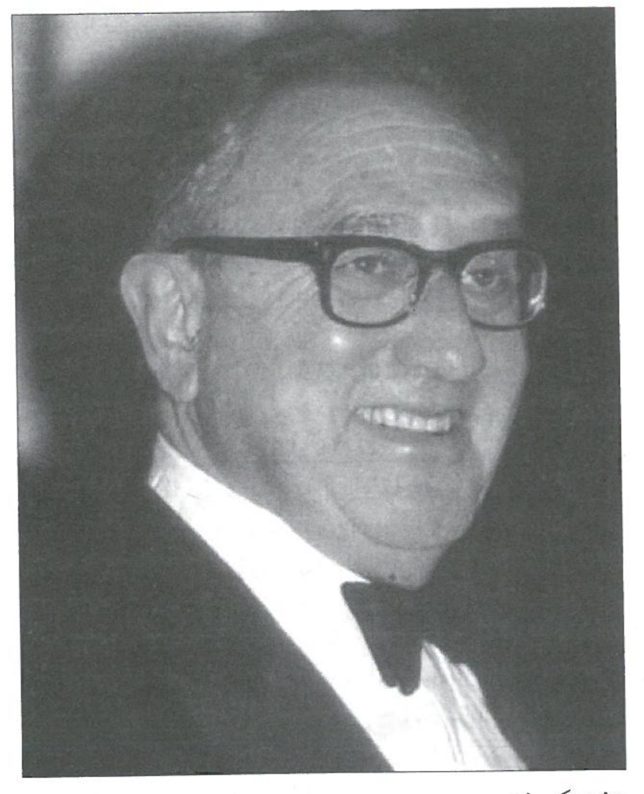
وأعطى مثالاً على ذلك القرار الأخير الذي سمح لـ ٣٠٠ كردي بالهجرة إلى أميركا، ويتوقع أن يصل هؤلاء إلى أميركا خلال الأشهر الستة المقبلة.

وكان قد سمح بدخول حوالي ٤٥٠ كردياً إلى الولايات المتحدة في العام الماضي بينهم البارزاني نفسه.

وادعى البارزاني أن ٣٠٠ ألف كردي قد نقلوا منذ استسلام حركته في آذار العام ١٩٧٥ إلى المناطق الصحراوية في جنوب العراق، وأن ٣٠ ألفاً من المحاربين الأكراد موجودون في معسكرات الاعتقال وإن ٢٤٧ كردياً أعدموا خلال العامين الماضيين.

(«السفير»، ١٨/٤/١٩٧٧)

ريتشارد نيكسون



هنري كيسنجر

معارك واسعة بين العراق وإيران

تدهور الموقف على الحدود العراقية ـ الإيرانية أمس الأول وأمس مع تبادل قصف مدفعي لمدن على الحدود أوقع مزيداً من القتلى والدمار في الجانبين وإسقاط طائرات حربية لكلا الطرفين.

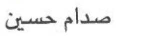
وقالت وكالة الأنباء العراقية أمس أن وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي عرض في اجتماع عقده مع السفراء العرب في بغداد الوضع على الحدود العراقية ـ الإيرانية.

أضافت «أطلع حمادي السفراء على الاعتداءات المتكررة التي قامت بها القوات المسلحة الإيرانية على المناطق الحدودية والمدن والأهداف المدنية العراقية».

وتابعت أن حمادي «تطرق إلى موقف العراق من هذه الاعتداءات ومضمون المذكرات التي قدمها للحكومة الإيرانية بهذا الخصوص».

وجاء التصعيد العسكري بعد تحذير وجهته بغداد أمس الأول بلسان الناطق العسكري العراقي لإيران من أنها «سترد بشدة على أي تجاوز للحدود العراقية في المستقبل».

(«السفير»، ١٠/٩/١٩٨٠)



صدام حسين

صدام حسين يلغي اتفاق الجزائر: السيادة للعراق في شط العرب

في خطاب ضمنه هجوماً عنيفاً على النظام القائم في إيران، أعلن أمس الرئيس صدام حسين إلغاء اتفاق الجزائر الذي وقع في ٦ آذار ١٩٧٥ بين العراق وبين شاه إيران الراحل. وبرر الرئيس العراقي هذه الخطوة بقوله أن «حكام إيران تمسكوا بخلاف الاتفاق بكل الأراضي التي احتلها الشاه في العراق (...) ورفضوا حتى إعادة الأراضي التي وافق الشاه على إعادتها بموجب اتفاق ١٩٧٥».

ويعني إلغاء اتفاق الجزائر، على حد تعبير صدام حسين، «أن العلاقة القانونية في شط العرب ينبغي أن تعود إلى ما كانت قبل ٦ آذار ١٩٧٥، ويعود هذا الشط كما كان عبر التاريخ عراقياً وعربياً بالاسم والحقيقة مع كل حقوق التصرف بالسيادة الكاملة عليه».

وأوضح في جلسة استثنائية عقدها المجلس الوطني العراقي: «أن حكام إيران أخلوا بهذا الاتفاق منذ بداية عهدهم بتدخلهم السافر والمقصود في شؤون العراق الداخلية وإسنادهم كما فعل الشاه من قبل وإمدادهم لرؤوس التمرد المدعوم من أميركا والصهيونية وامتناعهم عن إعادة الأراضي العراقية التي اضطررنا إلى تحريرها بالقوة (...) إن كل تصرفات حكام إيران منذ وصولهم إلى السلطة حتى اليوم تؤكد إخلالهم بعلاقات حسن الجوار وعدم التزامهم اتفاق بنود آذار (...) إنهم يتحملون المسؤولية القانونية الكاملة عن اعتبار هذا الاتفاق بحكم المنتهي».

(«النهار»، ١٨/٩/١٩٨٠)

البارزاني يعترف بدعم واشنطن للأكراد

اعترف الملا مصطفى البارزاني بدعم الولايات المتحدة للأكراد خلال حربهم مع حكومة العراق، وأعلن أن هذا الدعم الذي بلغ ١٦ مليون دولار جاء بعد اجتماع عقد في طهران في العام ١٩٧٢ بين الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي الأميركي في ذلك الحين من جهة وشاه إيران من جهة ثانية.

وقال إن وفداً كردياً دعي في العام ١٩٧٢ إلى الولايات المتحدة للبحث في الدعم الأميركي وجاءت الدعوة بعد الاجتماع المذكور مباشرة.

وأكد البارزاني نبأ نشر في إحدى صحف نيويورك في العام الماضي عن تقرير سري للجنة خاصة في مجلس النواب الأميركي عن الاستخبارات. وكان ذلك النبأ قد نسب إلى التقرير أن المساعدات الأميركية إلى الأكراد بلغت ١٦ مليون دولار، وأن ذلك تقرر بمنتهى السرية من دون بحثه حتى في اللجنة المعروفة بلجنة الأربعين التي تتخذ القرارات النهائية بصدد نشاطات الاستخبارات.

وقال البارزاني «أن ذلك صحيح. إن التقرير كله صحيح».

وأنحى البارزاني في مقابلة نشرت في واشنطن في وقت سابق من هذا الشهر باللائمة على كل من نيكسون وكيسنجر وحملهما مسؤولية فشل حركته، وقال إنهما حرضا «الثورة» بوعدها بأسلحة أميركية ثم قطعا كل عون عنها.

وقال إن الإدارة الأميركية السابقة ألحقت أذى كبيراً بالأكراد. وأعرب عن أمله بأن يكون للإدارة الجديدة نظرة مختلفة في ما وصفه بـ «حقوق الإنسان للأكراد» وناشد الرئيس الأميركي جيمي كارتر بمد يد المساعدة للأكراد للتكفير عما وصفه «بخيانة الولايات المتحدة لهذا الشعب قبل عامين».

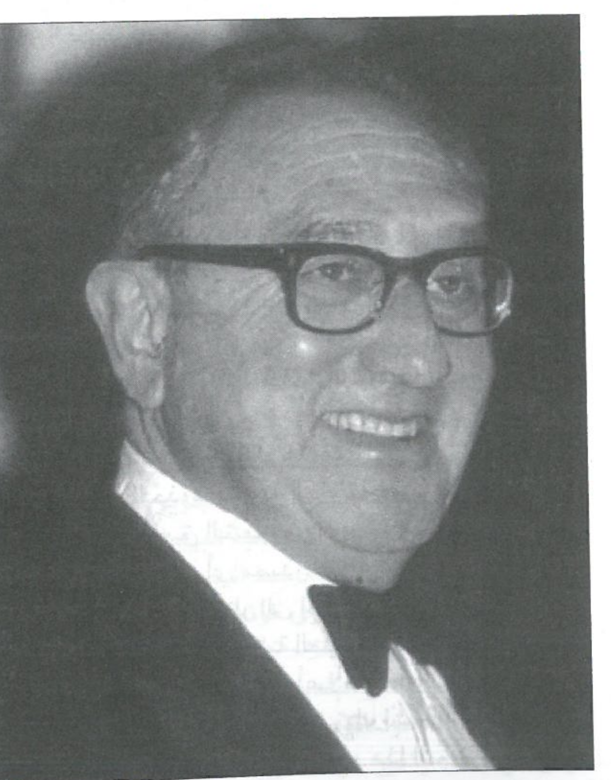
ويرى البارزاني الموجود حالياً في الولايات المتحدة بعد أن منحته حق اللجوء السياسي، أن هناك عطفاً أكبر على الأكراد في أوساط الحكومة الأميركية، وذلك منذ تولي كارتر السلطة. وأعطى مثالاً على ذلك القرار الأخير الذي سمح لـ ٣٠٠ كردي بالهجرة إلى أميركا، ويتوقع أن يصل هؤلاء إلى أميركا خلال الأشهر الستة المقبلة.

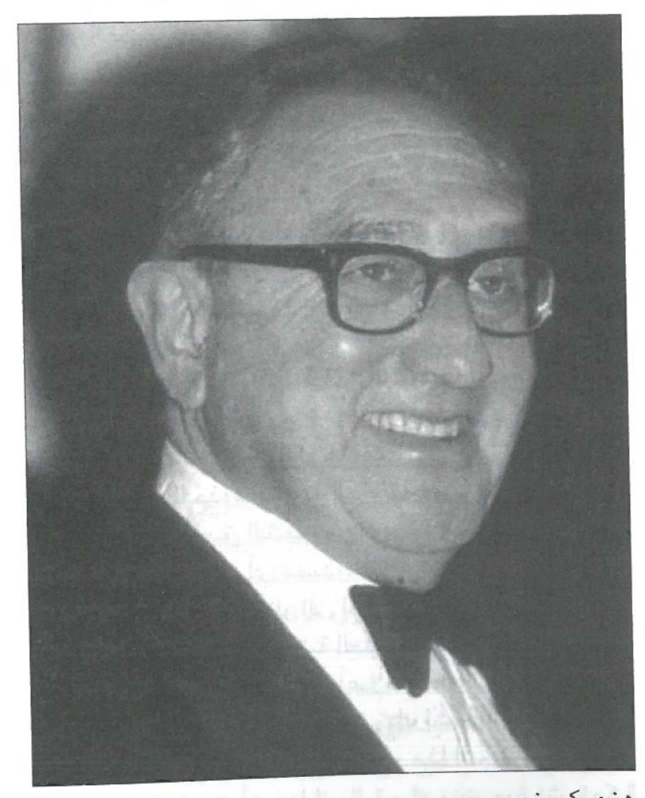
وكان قد سمح بدخول حوالي ٤٥٠ كردياً إلى الولايات المتحدة في العام الماضي بينهم البارزاني نفسه.

وادعى البارزاني أن ٣٠٠ ألف كردي قد نقلوا منذ استسلام حركته في آذار العام ١٩٧٥ إلى المناطق الصحراوية في جنوب العراق، وأن ٣٠ ألفاً من المحاربين الأكراد موجودون في معسكرات الاعتقال وإن ٢٤٧ كردياً أعدموا خلال العامين الماضيين.

(«السفير»، ١٨/٤/١٩٧٧)

ريتشارد نيكسون





هنري كيسنجر

معارك واسعة بين العراق وإيران

تدهور الموقف على الحدود العراقية ـ الإيرانية أمس الأول وأمس مع تبادل قصف مدفعي لمدن على الحدود أوقع مزيداً من القتلى والدمار في الجانبين وإسقاط طائرات حربية لكلا الطرفين.

وقالت وكالة الأنباء العراقية أمس أن وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي عرض في اجتماع عقده مع السفراء العرب في بغداد الوضع على الحدود العراقية ـ الإيرانية.

أضافت «أطلع حمادي السفراء على الاعتداءات المتكررة التي قامت بها القوات المسلحة الإيرانية على المناطق الحدودية والمدن والأهداف المدنية العراقية».

وتابعت أن حمادي «تطرق إلى موقف العراق من هذه الاعتداءات ومضمون المذكرات التي قدمها للحكومة الإيرانية بهذا الخصوص».

وجاء التصعيد العسكري بعد تحذير وجهته بغداد أمس الأول بلسان الناطق العسكري العراقي لإيران من أنها «سترد بشدة على أي تجاوز للحدود العراقية في المستقبل».

(«السفير»، ١٠/٩/١٩٨٠)



صدام حسين

صدام حسين يلغي اتفاق الجزائر: السيادة للعراق في شط العرب

في خطاب ضمنه هجوماً عنيفاً على النظام القائم في إيران، أعلن أمس الرئيس صدام حسين إلغاء اتفاق الجزائر الذي وقع في ٦ آذار ١٩٧٥ بين العراق وبين شاه إيران الراحل. وبرر الرئيس العراقي هذه الخطوة بقوله أن «حكام إيران تمسكوا بخلاف الاتفاق بكل الأراضي التي احتلها الشاه في العراق (...) ورفضوا حتى إعادة الأراضي التي وافق الشاه على إعادتها بموجب اتفاق ١٩٧٥».

ويعني إلغاء اتفاق الجزائر، على حد تعبير صدام حسين، «أن العلاقة القانونية في شط العرب ينبغي أن تعود إلى ما كانت قبل ٦ آذار ١٩٧٥، ويعود هذا الشط كما كان عبر التاريخ عراقياً وعربياً بالاسم والحقيقة مع كل حقوق التصرف بالسيادة الكاملة عليه».

وأوضح في جلسة استثنائية عقدها المجلس الوطني العراقي: «أن حكام إيران أخلوا بهذا الاتفاق منذ بداية عهدهم بتدخلهم السافر والمقصود في شؤون العراق الداخلية وإسنادهم كما فعل الشاه من قبل وإمدادهم لرؤوس التمرد المدعوم من أميركا والصهيونية وامتناعهم عن إعادة الأراضي العراقية التي اضطررنا إلى تحريرها بالقوة (...) إن كل تصرفات حكام إيران منذ وصولهم إلى السلطة حتى اليوم تؤكد إخلالهم بعلاقات حسن الجوار وعدم التزامهم اتفاق بنود آذار (...) إنهم يتحملون المسؤولية القانونية الكاملة عن اعتبار هذا الاتفاق بحكم المنتهي».

(«النهار»، ١٨/٩/١٩٨٠)

الأكراد العراقيون انتخبوا
مجلساً محلياً تشريعياً جديداً

قالت أنباء رسمية أمس أن الأكراد العراقيين انتخبوا مجلساً محلياً تشريعياً جديداً وسط أنباء عن قتال عنيف بين العراق وإيران على حدود منطقة كردستان ذات الحكم الذاتي.

وسيخدم المجلس المؤلف من ٥٨ عضواً فترة ثلاث سنوات وسيمثل مصالح حوالي ٢٫٥ مليون كردي في المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي التي أنشئت في عام ١٩٧٧.

وذكرت الأنباء التي نقلتها وسائل الإعلام الرسمية أن عملية التصويت جرت يوم الجمعة، بينما أعلن العراق أن إيران استولت على قمة استراتيجية على جبل كردمند في الجبال الكردية في أعقاب اندفاع إيران عبر الحدود في ٢٣ تموز.

ولم تقل الأنباء ما إذا كان التصويت قد تأثر بالقتال.

وهي تقول أن حوالي ٧٠ بالمئة من أعضاء المجلس المنتخبين مستقلون وينتمي الباقون إلى الحزب الديموقراطي الكردستاني أو الحزب الثوري الكردستاني أو حزب البعث.

ويؤيد الحزبان الديمقراطي والثوري حزب البعث.

وتشمل سلطات المجلس تعيين أعضاء حكومة محلية أو مجلس تنفيذي لتحريك الشؤون الإدارية والمالية للمنطقة.

ويصدر المجلس التشريعي قرارات للمنطقة يجب التصديق عليها في بغداد من قبل مجلس قيادة الثورة العراقي الذي يترأسه الرئيس العراقي صدام حسين.

وأبلغ ممثل حزب البعث في شمال العراق الصحفيين أن الحكومة المركزية أنفقت ملايين الدولارات على مشاريع التنمية في المنطقة بما في ذلك بناء مقر رئيسي للمجلس التشريعي.

(«الأنوار»، ١٩٨٣/٨/٨)

جهود لتشكيل «جبهة كردية» متحالفة مع حكومة العراق

نسبت «وكالة اسوشيتدبرس» الأميركية إلى مصادر دبلوماسية أجنبية في بغداد قولها أمس أن ثمة اتصالات تجري حالياً بين أربعة فصائل عراقية كردية لتشكيل «جبهة كردية مشتركة» في شمال العراق متحالفة مع حكومة الرئيس صدام حسين.

أضافت المصادر التي رفضت الكشف عن هويتها إن الاتصالات بدأت في أعقاب ما ذكر عن اتفاق تم التوصل إليه في ١٣ كانون الأول الماضي بين الحكومة العراقية وأحد قادة الأكراد جلال الطالباني حول توسيع الحكم الذاتي للأكراد في المنطقة الكردية العراقية التي تقع على الحدود الإيرانية والتركية.

ورفض مسؤولون عراقيون التعليق على هذه الاتصالات التي تهدف على ما يبدو إلى «إعادة توحيد» الحزب الديمقراطي الكردي **الذي كان يتزعمه الملا مصطفى البارزاني، والذي توفي في منفاه بالولايات المتحدة العام ١٩٧٨ بعد أن قاد ثورة كردية دامت عقدين من الزمن ضد الحكومة العراقية.**

ويقود الجناح الموالي للعراق في الحزب، الوزير بدون وزارة هاشم حسن عقراوي، في حين أن الجناح المعارض للحكومة هو بقيادة ابن مصطفى البارزاني، مسعود، الذي ذكر أنه يعمل سراً من قاعدة سرية له في إيران.

مسعود البارزاني

وأشار الدبلوماسيون إلى أن الابن الأكبر للبارزاني، لقمان، يلعب دوراً رئيسياً في الاتصالات لإعادة التوحيد، وهو يسجل نجاحات لأنه بقي خارج كل الصراعات بين الزعامات الكردية المتنافسة.

وأضافوا أن حزب الطالباني (الاتحاد الوطني لكردستان) والحزب الثوري الكردي (الذي يقوده عبد الستار طاهر) يشتركان في المحادثات.

وتابع الدبلوماسيون أن لقمان وشريف، اللذين يدعمان اتفاق الطالباني مع الحكومة العراقية، «يحبذان تشكيل جبهة مشتركة في حين أن مسعود لا يزال يعارضها».

وكانت الحكومة العراقية قد وعدت بتخصيص ثلث عائدات النفط لتمويل مشاريع تنمية في المنطقة الكردية، في حين تعهد الطالباني في المقابل بوقف كل الأعمال العدائية ضد الجيش العراقي والمؤسسات الحكومية في الشمال.

كما وعد الطالباني، الذي يعتبر حليفاً للاتحاد السوفياتي وإيران وسوريا، بدعم الجهود لإقامة جيش كردي عراقي من ٥٠ ألف جندي، للاشتراك في الحرب ضد إيران.

(«السفير»، ١٩٨٤/١/١٥)

نعوش البارزانيين بعد العثور عليها في مقابر جماعية جنوب العراق

أحد زعماء جماعة الطالباني يطالب بتقسيم العراق لـ ٣ دويلات

دعا أحد زعماء المعارضة الكردية العراقية إلى تقسيم العراق إلى دويلات عدة معتبراً أن ذلك هو السبيل الوحيد لإقامة دولة كردية مستقلة.

وذكر نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني أمين نوشروان أن تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة شيعية وسنية وكردية هو «احتمال حقيقي» مضيفاً في حديث لصحيفة «لوموند» الفرنسية «إننا نعد الحركة الكردية لقبول الاستقلال في اللحظة المناسبة.. وعلى ذلك فنحن نطالب بتقسيم العراق لأننا لا نرى سبيلاً سواه لبلوغ هدفنا النهائي ألا وهو الاستقلال».

وقال نوشروان إن حركته التي يتزعمها جلال الطالباني، لا تخشى حدوث تدخل تركي في حالة تقسيم العراق، مشيراً إلى أن هذا التدخل «سيكون مفيداً طالما سيتم توحيد جزأين من إقليم كردستان (العراقي والتركي)» ما يمهد الطريق أمام كردستان موحدة في المستقبل.

وعن سبب انهيار المفاوضات مع العراق قال «لقد فشلت من جراء الضغوط التي مارستها تركيا على العراق. وبسبب التعصب القومي من جانب المسؤولين البعثيين الذين يعتبرون الأكراد في العراق ضيوفاً أتوا من الخارج».

أضاف يقول «إن الحكم الذاتي الذي منحوه لاقليم كردستان العراقي كان شكلياً محضاً.. والأكراد الذين يتعاونون مع سلطات بغداد في تلك المنطقة هم خونة للأمة الكردية».

يذكر أن الاتحاد الوطني لكردستان وقع في تشرين الثاني الماضي اتفاقاً مع الحزب الديموقراطي الكردستاني للاشتراك مع إيران في محاربة العراق. وقد فسر نوشروان التقارب بين حركته وطهران بالقول إن لهما «عدواً مشتركاً هو نظام الحكم البعثي في بغداد الذي نأمل جميعاً في زواله».

وأكد أن طهران تمنح حركته كل ما تحتاج إليه «باستثناء الطائرات والمدرعات».

وقد أعلن في العاصمة الإيرانية أمس أن قوات «الحرس الثوري» الإيراني والاتحاد الوطني لكردستان شنت هجوماً واسع النطاق تحت اسم «فتح ٥»، في اقليم كردستان العراقي أسفر عن سقوط ٦١٠ جنود عراقيين بين قتيل وجريح وعن أسر ٩٨ آخرين.

وقالت إذاعة طهران أن المعركة جرت في منطقة السليمانية وقد تم فيها تدمير قواعد عراقية عدة.

(«السفير»، ١٩٨٧/٤/١٦)

تقرير «للفايننشال تايمز» عن العراق

نشرت صحيفة «الفايننشال تايمز» البريطانية في عددها الصادر قبل يومين تقريراً عن الأوضاع الداخلية في العراق وتزايد الاضطرابات نتيجة الحملة التي تشنها القوات العراقية ضد الأكراد.

ويروي التقرير حادثة جرت في ٧ أيلول الماضي عندما كانت مجموعة من الدبلوماسيين الغربيين تحضر مسيرة في مدينة بعقوبة على بعد ٣٨ ميلاً إلى الشمال الشرقي من بغداد، وفجأة حصل إطلاق نار على المسيرة وقدرت المصادر عدد القتلى ما بين ٥٠ و١٢٠ شخصاً.

وقالت الحكومة في ما بعد أن حادثة بعقوبة حصلت بسبب سوء تفاهم بين رجل شرطة وأحد المواطنين.

وأضاف التقرير أن حادثة بعقوبة هي أحد الدلائل على تزايد المشاكل الداخلية في العراق، ومنها انفجار سيارات مفخخة في بغداد وتصاعد عمليات الثوار الأكراد وتشكيل عصابات من الفارين من الجيش.

ومنذ أوائل العام الحالي تشدد الحكومة من سياستها تجاه الأكراد الذين يبلغ تعدادهم في العراق ٣,٥ مليون نسمة.

واستناداً إلى شهود عيان فإن القوات العراقية جرفت وأزالت معالم مئات القرى والبلدات الكردية في المنطقة الشمالية الشرقية من العراق وهجرت السكان الأكراد إلى مخيمات أقامتها لهم بالقرب من الحدود العراقية مع الأردن والمملكة العربية السعودية.

ويعتقد أن الحملة العراقية على الأكراد هي نتيجة لتزايد الاضطرابات في مناطقهم الشمالية الشرقية بالقرب من مدينة السليمانية القريبة من الحدود الإيرانية.

ويقول سفير عربي في بغداد أن سياسة الحكومة العراقية هي ذات آثار سلبية على المدى البعيد نظراً للروح التي تتولد

لدى الأكراد في هذه المخيمات.

ويسجل فرار العديد من الأكراد من المخيمات إلى الجبال في الشمال الشرقي للقتال ضد القوات العراقية.

وبلغ تدهور الأوضاع في منطقة كردستان إلى حد إرسال الحكومة ٤ أو ٥ كتائب من الحرس الجمهوري لفرض النظام في المنطقة.

وحتى بغداد نفسها ليست بمنأى عن الاضطرابات حيث وقع في ١٢ آب الماضي انفجار سيارة مفخخة أودى بحياة ٢٠ شخصاً ويلقي العراقيون بمسؤولية مثل هذه الأحداث على الأكراد وعلى حزب الدعوة المحظور.

وتتزايد في بغداد أعمال النهب وحوادث السرقة خصوصاً بعد ضم مجندين إلى قوات الشرطة البالغ عددهم ٤٠ ألف عنصر.

وقد عينت الحكومة سمير محمد عبد الوهاب وزيراً للداخلية في آب الماضي وهو من الشخصيات المعروفة ببطشها في محاولة لفرض الأمن.

ويلاحظ الأجانب في بغداد إقامة حواجز للشرطة وإجراءات أمنية مشددة حيث يجري إيقاف السيارات وتفتيشها في مختلف شوارع المدينة.

وهناك مشكلة أخرى تواجهها السلطات العراقية وهي مشكلة الفرار من الجيش ولجوء هؤلاء إلى المستنقعات بالقرب من مدينة النزارية الواقعة على الطريق الرئيسي بين بغداد والبصرة.

ويقوم الفارون الذين يقدر عددهم بثلاثين ألف شخص بأعمال السرقة وخطف الأشخاص وأخذهم رهائن حتى يحضر لهم أقاربهم مؤناً وتجهيزات من المناطق القريبة.

في هذا الوقت يكثف الثوار الأكراد هجماتهم على قوافل الجيش العراقي. ويرى الدبلوماسيون الغربيون في هذه المسألة تحدياً متزايداً لنظام الرئيس العراقي صدام حسين.

(«السفير»، ١٩٨٧/١٠/٣)

عملية اختراق إيرانية في كردستان العراق أدت إلى احتلال مدينة حلبجة

سجلت القوات الإيرانية أمس عملية اختراق مهمة في كردستان العراق وتمكنت من احتلال مدينة حلبجة، في ما اعتبره المراقبون العسكريون الانتصار العسكري الرئيسي الأول لطهران منذ سيطرتها في شباط ١٩٨٦ على ميناء الفاو في جنوب شرق العراق. واعترفت بغداد بسقوط المدينة وتحدثت عن سلسلة غارات جوية على مدن وبلدات إيرانية تسببت في سقوط عشرات القتلى والجرحى.

وبثت إذاعة طهران بيانات عسكرية جاء فيها أن «الحرس الثوري» الإيراني دخل بعد ظهر أمس حلبجة التي تضم ٧٠ ألف نسمة، بعدما كان احتل بلدتي كرمال ودجيلة وعدداً من القرى في شرق محافظة السليمانية وجنوبها في إطار هجوم «الفجر ـ ١٠» الذي بدأه أول من أمس.

وأفادت «وكالة الجمهورية الإسلامية للأبناء» الإيرانية أن المعارك كانت لا تزال مستمرة في المنطقة مساء أمس. وأوضحت أن حلبجة تقع على مسافة ٣٠٠ كيلومتر شمال شرق بغداد وعلى مسافة ٢٥ كيلومتراً من الحدود بين البلدين، وإنها سقطت على رغم الغارات الجوية الكثيفة والقصف بالأسلحة الكيميائية من القوات العراقية.

وقال بيان عسكري صدر لاحقاً أن القوات الإيرانية «حررت» ما مجموعه ١٠٢ بلدة في السليمانية واحتلت ٨٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي العراقية. وأضاف أن ٨ آلاف جندي عراقي قتلوا أو جرحوا في المعارك ووقع ٣٨٠٠ جندي في الأسر منذ بدء عملية «الفجر ـ ١٠». وأشار إلى أن سكان حلبجة أخلوها بعد الظهر وانتقلوا إلى إيران هرباً من القصف بالأسلحة الكيميائية الذي نفذه العراقيون، فيما شنت المقاتلات وطائرات الهليكوبتر الإيرانية ٣٢ غارة على المواقع العراقية في منطقة القتال.

وأنبأت الوكالة الإيرانية أن سلاح الجو الإيراني أغار أمس على أهداف عسكرية واقتصادية في العمادية في شمال غرب العراق وهاجم مواقع في بلدة كوي سنجق الشمالية. وقتل ١٠ أشخاص وجرح عشرات آخرون في غارات شنتها الطائرات العراقية على ٣ مدن في غرب إيران، فانتقمت القوات الإيرانية بقصف مدينة البصرة الجنوبية بالصواريخ. وتحدثت عن إسقاط طائرة عراقية في منطقة شيراز في جنوب غرب إيران. ونسبت إلى مصادر عسكرية أن «الحرس الثوري» أسر قائد فرقة في الجيش العراقي في أثناء الهجوم الذي نفذه في السليمانية هو اللواء علي حسين عبيد العلجاوي قائد فرقة المشاة الـ ٤٣.

(«النهار»، ١٩٨٨/٣/١٨)

صحافيون يصورون ضحايا الاسلحة الكيمياوية في حلبجة



متظاهرون عراقيون أكراد في طهران ضد الاسلحة الكيمياوية في حلبجة

١٢٠ ألف كردي عراقي لجأوا إلى الأراضي التركية

قالت مصادر رسمية تركية أن حوالى ١٢٠ ألف كردي عراقي لجأوا إلى الأراضي التركية منذ يوم الاثنين الماضي هرباً من هجوم تشنه القوات الحكومية العراقية على قراهم في شمالي البلاد.

وذكرت وكالة «فرانس برس» أن الجيش التركي، الذي يحاصر المناطق التي أقام فيها اللاجئون في منطقة هكاري، منع الصحافيين من دخول المنطقة منذ يوم الجمعة.

وأوضح الجيش التركي أن السبب في هذا المنع هو تسلل مجموعة مسلحة من حزب العمال الكردستاني (الذي يقاتل ضد نظام أنقرة) إلى المنطقة مما يجعلها خطرة.

وقالت السلطات المحلية في هكاري أنها تجد صعوبة كبيرة في إغاثة اللاجئين. وقال أحد المسؤولين «إن مخابز المنطقة تعمل لمدة ٢٤ ساعة لتوفير الخبز لكل هؤلاء النازحين». وقد اضطر آلاف النساء والأطفال والمسنين أن يمضوا الليلتين الماضيتين في العراء بسبب عدم وجود خيام وملاجئ كافية.

وقالت إذاعة لندن أمس، أن الحكومة التركية قررت نقل اللاجئين الأكراد من مخيمات مؤقتة في بلدة لودير الحدودية إلى مخيمات أخرى في عمق الأراضي التركية.

وأشارت وكالات الأنباء الغربية في تقارير لها من المنطقة الحدودية أن اللاجئين لا يشعرون بالأمان ويخشون التعرض لهجمات عسكرية عراقية، حتى وهم داخل الأراضي التركية.

وأكدت الحكومة التركية أنها غير مستعدة الآن لمنع حق اللجوء الدائم للأكراد غير أن ناطقاً باسم وزارة الخارجية التركية قال إن إيران التي أيدت الأكراد العراقيين خلال حرب الخليج على استعداد لقبول جميع الأكراد الذين يرغبون في القدوم إليها.

وكانت إذاعة طهران قد ذكرت يوم السبت أن ١٥١٦ كردياً عراقياً لجأوا إلى إيران مؤخراً.

وقال مسؤول إيراني «أن جمهورية إيران الإسلامية ستساعد هؤلاء اللاجئين المسلمين الأكراد وستعد لهم معسكرات ليقيموا فيها».

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن أحد اللاجئين في هكاري قوله إنه بعد القصف العراقي لقريته «شعر الناس بالتهاب في أعينهم ثم بدأت دموعهم تنهمر. وبعد قليل أصبنا جميعاً بسعال ثم تقيانا سائلاً أخضر».

وكانت بغداد قد اعترفت يوم الجمعة بقيام قواتها بهجوم ضد المناطق الكردية في الشمال، إلا أنها نفت استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الأكراد.

(«السفير»، ١٩٨٨/٩/٥)

بغداد تعلن عفواً شاملاً عن الأكراد وتمهلهم ٣٠ يوماً للعودة إلى العراق

أعلن العراق أمس عفواً شاملاً عن جميع الأكراد العراقيين داخل وخارج البلاد فيما توقعت تركيا ارتفاع عدد اللاجئين من الأكراد إلى أراضيها بسبب استمرار الحملة العسكرية العراقية ضدهم.

ودعا مجلس قيادة الثورة العراقي في مرسوم صدر أمس جميع الأكراد العراقيين إلى العودة إلى البلاد في خلال ٣٠ يوماً.

وقد استبعد من العفو بصفة خاصة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني الذي استقبله الرئيس السوري حافظ الأسد أمس الأول.

وقال المرسوم أن الحكومة ستطلق سراح جميع المعتقلين أو المسجونين الأكراد في ما عدا الذين اعتقلوا لأسباب غير سياسية.

وأوضح المرسوم أن الطالباني هو الوحيد الذي استبعد من العفو ليس لاتهامه بالخيانة أو العمالة، ولكن لأنه نقض اتفاقات سابقة مع الحكومة.

وبمقتضى العفو سيتاح للذين يعملون أو يدرسون في خارج العراق مغادرة البلاد ثانية إذا عادوا للاستفادة من العفو.

(«السفير»، ١٩٨٨/٩/٧)



صحافيون يصورون ضحايا الاسلحة الكيمياوية في حلبجة



متظاهرون عراقيون أكراد في طهران ضد الاسلحة الكيمياوية في حلبجة

١٢٠ ألف كردي عراقي لجأوا إلى الأراضي التركية

قالت مصادر رسمية تركية أن حوالى ١٢٠ ألف كردي عراقي لجأوا إلى الأراضي التركية منذ يوم الاثنين الماضي هرباً من هجوم تشنه القوات الحكومية العراقية على قراهم في شمالي البلاد.

وذكرت وكالة «فرانس برس» أن الجيش التركي، الذي يحاصر المناطق التي أقام فيها اللاجئون في منطقة هكاري، منع الصحافيين من دخول المنطقة منذ يوم الجمعة.

وأوضح الجيش التركي أن السبب في هذا المنع هو تسلل مجموعة مسلحة من حزب العمال الكردستاني (الذي يقاتل ضد نظام أنقرة) إلى المنطقة مما يجعلها خطرة.

وقالت السلطات المحلية في هكاري أنها تجد صعوبة كبيرة في إغاثة اللاجئين. وقال أحد المسؤولين «إن مخابز المنطقة تعمل لمدة ٢٤ ساعة لتوفير الخبز لكل هؤلاء النازحين». وقد اضطر آلاف النساء والأطفال والمسنين أن يمضوا الليلتين الماضيتين في العراء بسبب عدم وجود خيام وملاجئ كافية.

وقالت إذاعة لندن أمس، أن الحكومة التركية قررت نقل اللاجئين الأكراد من مخيمات مؤقتة في بلدة لودير الحدودية إلى مخيمات أخرى في عمق الأراضي التركية.

وأشارت وكالات الأنباء الغربية في تقارير لها من المنطقة الحدودية أن اللاجئين لا يشعرون بالأمان ويخشون التعرض لهجمات عسكرية عراقية، حتى وهم داخل الأراضي التركية.

وأكدت الحكومة التركية أنها غير مستعدة الآن لمنع حق اللجوء الدائم للأكراد غير أن ناطقاً باسم وزارة الخارجية التركية قال إن إيران التي أيدت الأكراد العراقيين خلال حرب الخليج على استعداد لقبول جميع الأكراد الذين يرغبون في القدوم إليها.

وكانت إذاعة طهران قد ذكرت يوم السبت أن ١٥١٦ كردياً عراقياً لجأوا إلى إيران مؤخراً.

وقال مسؤول إيراني «أن جمهورية إيران الإسلامية ستساعد هؤلاء اللاجئين المسلمين الأكراد وستعد لهم معسكرات ليقيموا فيها».

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن أحد اللاجئين في هكاري قوله إنه بعد القصف العراقي لقريته «شعر الناس بالتهاب في أعينهم ثم بدأت دموعهم تنهمر. وبعد قليل أصبنا جميعاً بسعال ثم تقيانا سائلاً أخضر».

وكانت بغداد قد اعترفت يوم الجمعة بقيام قواتها بهجوم ضد المناطق الكردية في الشمال، إلا أنها نفت استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الأكراد.

(«السفير»، ٥/٩/١٩٨٨)

بغداد تعلن عفواً شاملاً عن الأكراد وتمهلهم ٣٠ يوماً للعودة إلى العراق

أعلن العراق أمس عفواً شاملاً عن جميع الأكراد العراقيين داخل وخارج البلاد فيما توقعت تركيا ارتفاع عدد اللاجئين من الأكراد إلى أراضيها بسبب استمرار الحملة العسكرية العراقية ضدهم.

ودعا مجلس قيادة الثورة العراقي في مرسوم صدر أمس جميع الأكراد العراقيين إلى العودة إلى البلاد في خلال ٣٠ يوماً.

وقد استبعد من العفو بصفة خاصة رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني الذي استقبله الرئيس السوري حافظ الأسد أمس الأول.

وقال المرسوم أن الحكومة ستطلق سراح جميع المعتقلين أو المسجونين الأكراد في ما عدا الذين اعتقلوا لأسباب غير سياسية.

وأوضح المرسوم أن الطالباني هو الوحيد الذي استبعد من العفو ليس لاتهامه بالخيانة أو العمالة، ولكن لأنه نقض اتفاقات سابقة مع الحكومة.

وبمقتضى العفو سيتاح للذين يعملون أو يدرسون في خارج العراق مغادرة البلاد ثانية إذا عادوا للاستفادة من العفو.

(«السفير»، ٧/٩/١٩٨٨)

وقائع جلسة اللجنة القانونية بمجلس الشيوخ الأميركي حول استخدام أسلحة كيماوية ضد الأكراد

.. قال السناتور ادوارد كنيدي في بداية الاجتماع الذي تحدث خلاله وزير الخارجية جورج شولتز أن اللجنة تريد التركيز على موضوع الأكراد بشكل خاص.

وقال شولتز إن التساؤلات حول إذا ما كانت الأسلحة الكيماوية قد استخدمت أم لا أثيرت بسبب ما أعلنته تركيا من أنها لا تجد دليلاً على ذلك نتيجة لمعاينة اللاجئين الأكراد الموجودين لديها، ولكن من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة لديها أدلة كاملة على استخدام هذه الأسلحة وإن هذه الأدلة تستند إلى مصادر ومعلومات «لا تستطيع الإدارة الكشف عنها» ولذلك «نحن واثقون تماماً من استخدام هذه الأسلحة ضد الأكراد».

وقال شولتز في حديثه أمام اللجنة «لقد أجريت حواراً مكثفاً مع الدكتور سعدون حمادي وزير الدولة العراقي للشؤون الخارجية وأكدت له موقف الولايات المتحدة بأن هذا الأمر غير مقبول. وأضاف: إن الدكتور حمادي نفى ذلك تماماً وقال إنه لا يوجد مبرر أو عذر لاستخدام العراق للأسلحة الكيماوية، وقال لي: إن العراق لن يستخدم هذه الأسلحة.

واستدرك شولتز: ولكنني لاحظت أن العراق لم يصدر حتى الآن تصريحاً واضحاً يرفض استخدام الأسلحة الكيماوية.

السناتور كنيدي: هل أنت راض عن الأدلة التي لدى الإدارة؟

شولتز: نعم.. ولكنني أقول أنني لا أعتقد أن الذين يقولون في العراق أن الأسلحة الكيمائية لم تستخدم.. يكذبون.. هذا هو موقفهم وتصريحهم، ولكن الأدلة لدى أميركا مقنعة.

أضاف شولتز: إن الولايات المتحدة ستعمل على اتخاذ قرار حظر من لجنة نزع السلاح في جنيف ضد امتلاك أو استخدام الأسلحة الكيمائية و«نحن نعمل بكل قوة في هذا السبيل».

كنيدي: هل ما لدى أمريكا من أدلة يكفي للتقدم بدعوة مجلس الأمن لاجتماع استثنائي؟

شولتز: علينا أولاً التوصل إلى إجراء التحقيق الدولي وتتحرك بعد ذلك من واقع الأدلة التي تقدمها اللجنة.

كنيدي: هل سمحت تركيا للمفوض الدولي للاجئين بالدخول والكشف على اللاجئين؟

شولتز: أعتقد ذلك وتركيا سمحت للدبلوماسي الأميركي بالذهاب للمنطقة.

السفير مور: نؤكد للسناتور كنيدي أن اتصالات أميركية تمت مع تركيا وإن مفوضية اللاجئين تقوم بإعداد تقرير عن وضع الأكراد اللاجئين في تركيا.

كنيدي: إن تركيا وهي دولة من حلف الأطلنطي مطالبة بالتعاون الكامل معنا.

شولتز: نحن نتوقع ذلك، وهو ما يحدث الآن ولكنني أعتقد أن الأمر سيكون أفضل لو توجه وفد من الأمم المتحدة إلى شمالي العراق ونحن نعمل مع بريطانيا في هذا الاتجاه.

السناتور سبكتور: مخاطباً شولتز: إنني أساند اقتراح السناتور كنيدي بعقد دورة خاصة لمجلس الأمن حول استخدام الأسلحة الكيمائية ضد الأكراد، وعرض الأدلة التي لديكم ولدى بريطانيا فهذه الدورة الخاصة للمجلس ستضع الأمور في موضعها السليم لاستصدار إدانة دولية.

شولتز بهدوء: سوف ندرس ذلك.. ولكن الخطوة الأولى هي الحصول على الحقائق بواسطة البعثة الدولية، لأن الجميع لا يوافقون على ما لدى أميركا من أدلة.

أضاف شولتز: علينا أن نتحرك دولياً على أساس حقائق معترف بها دولياً، ومع ذلك، فنحن نأخذ في اعتبارنا طلب السناتور كنيدي والإدارة لديها نفس الهدف.

السناتور سايجون.. لقد سعيت لهذا الاجتماع لكي أسجل القلق المتزايد للكونغرس إزاء استخدام العراق للأسلحة الكيماوية.. وإننا في مجلس الشيوخ نطالب الإدارة باتخاذ خطوات أبعد ضد العراق ولا بد من دعوة مجلس الأمن لدورة عاجلة وأسأل: كم عدد الأكراد الذين لا زالوا يحاولون الفرار من العراق؟

شولتز: لا أعرف.

السناتور جور: هل يمكن الحصول على المعلومات؟

شولتز: نعم.

جور: هل يمكن أن تصدر الإدارة كتاباً أبيض يتضمن التفاصيل والأدلة الجامعة لديكم؟

شولتز: لسنا في موقف يسمح لنا بالكشف عنها الآن.

جور: وما هو موقف الاتحاد السوفياتي؟

شولتز: هناك تطور في التعاون بين الاتحاد السوفياتي وأميركا بالنسبة لموضوع الأسلحة الكيماوية وأعتقد أن الفرصة ستكون أفضل للحصول على تأييد دولي لموقف أميركا، إذا استطاعت بعثة الأمم المتحدة التوصل إلى الحقائق.

جور: هناك بعض القلق لدى الأكراد بأن تركيا مترددة في إثارة الموضوع أبعد من ذلك، خوفاً على علاقاتها بالعراق.

شولتز: إن ما أعلنته تركيا استند على التحقيق الذي قامت به ولكن التحقيق الأميركي توصل إلى نتيجة مختلفة.

السناتور متزنبوم: هل خالف العراق اتفاقيات جنيف؟

شولتز: على المجتمع الدولي أن يدرس الحقائق ويتحرك ضد من خالف هذه الاتفاقيات.

متزنبوم: نؤيد مرة أخرى دعوة مجلس الأمن ونحث شولتز على ذلك.

شولتز: عليكم أن تتركوا الجهاز التنفيذي يباشر هذه العملية التي يجب الإعداد لها جيداً.. وبحذر...

(«الاتحاد الأسبوعي»، ١٩٨٨/٩/١٥)

العراق: استعمال الغازات السامة «مستحيل تقنياً» في منطقة الأكراد

صرح وزير الدفاع العراقي الفريق أول الركن عدنان خير الله إنه يستحيل على الجيش العراقي «تقنيا» استخدام الغازات السامة ضد الأكراد. ولمح إلى رفض العراق لجنة دولية للتحقيق في هذا الأمر.

وقال في مؤتمر صحافي أن العراق مستعد لاستقبال لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة «بالترحاب ما دام ذلك لا يتناقض مع السيادة العراقية».. لكنه تساءل: «بما أن الأكراد المعنيين عراقيون، فهذا يعني أن المسألة شأن داخلي. إذاً ما هو دور الأمم المتحدة في هذه الحال؟». وأضاف أن الهجوم على القرى الكردية استمر من ٢٧ آب إلى ٥ أيلول و«تم تطهير المنطقة من المتمردين في مساحة ٥ ـ ٢٠ كيلومتراً مربعاً على طول الحدود». وأكد أن «من المستحيل تقنياً أن نكون استعملنا الغازات السامة كما يدعي الإعلام الأميركي، خصوصاً أن المنطقة جبلية»، موضحاً أن الأسلحة الكيمائية تنشر غازاً كثيفاً «يغطي الوادي ويجعل مستحيلاً دخول الجنود العراقيين إلى المنطقة». وأشار إلى أن «المنطقة ضيقة جداً لاستعمال أسلحة لا تستخدم عادة إلا في منطقة لا تقل مساحتها عن ٥٠ كيلومتراً مربعا».

وخفف الانتقاد العراقي للولايات المتحدة التي اتهمت بغداد باستخدام الأسلحة الكيمائية وركز انتقاده على عضو مجلس الشيوخ الذي اقترح مشروع قانون لفرض عقوبات على العراق قائلاً أن هذا الرجل «لا يمكنه حتى تسمية قريتين في كردستان» العراق.

(«النهار»، ١٩٨٨/٩/١٦)

مفوضية اللاجئين وضابط من المراقبين نفيا استخدام العراق أسلحة كيمياوية

لا تزال الاتهامات الموجهة إلى العراق باستخدام أسلحة كيميائية ضد الأكراد في الشمال أواخر آب الماضي موضع أخذ ورد.

وصرح أحد مراقبي الأمم المتحدة الدانماركيين في العراق الكابتن هانسفيغ في مقابلة بثتها الإذاعة الرسمية في الدانمارك أن العراق لم يستخدم غازات كيميائية منذ تنفيذ وقف النار في الخليج. وأكد هانسفيغ، وهو يعمل في شمال العراق ضمن قوة المراقبين، إنه لم يلاحظ أي أثر للغاز في أجهزة الرصد المتطورة الموضوعة في تصرف القوة. وقال «إن المعلومات التي وصلت إلى الولايات المتحدة عن استخدام مثل هذه الغازات يجب أن تكون قديمة يعود تاريخها إلى ما قبل وقف النار».

كذلك أعلن ناطق باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في جنيف أن بعثة المنظمة التي زارت بين التاسع والثامن عشر من أيلول خمسة مراكز اللاجئين الأكراد في جنوب تركيا لم تلاحظ وجود إصابات ناجمة عن أسلحة كيمائية. وأوضح أن اللاجئين الأكراد تحدثوا مع أعضاء البعثة عن عمليات للجيش العراقي ضد القرى الكردية من غير أن يشيروا إلى استخدام أسلحة كيمائية.

في واشنطن، والتي لم ترحب الأسبوع الماضي بقرار مجلس الشيوخ الأميركي فرض عقوبات صارمة على العراق، وافقت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب على قرار بفرض عقوبات إذا ثبتت المزاعم عن استخدامه أسلحة كيميائية.

ولا يتهم هذا القرار العراق مباشرة بشن حرب إبادة ضد الأكراد كما قرار مجلس الشيوخ، ويفرض عقوبة مخففة إذ اقترح منع بيع العراق أسلحة تجارية ومواد حساسة وسمح الرئيس رونالد ريغان باتخاذ سلسلة عقوبات بعد مشاورة الكونغرس، منها منع الصادرات العراقية بما فيها منتجات النفط من دخول الولايات المتحدة ووقف الصادرات الأميركية إلى العراق أو الحد منها. كذلك سمح له بإلغاء أو حذف بعض هذه العقوبات إذا أثبت للكونغرس أن العراق لا يستعمل أسلحة كيميائية.

وتجاهلت اللجنة بقرارها هذا معارضة إدارة ريغان للأمر. فقد قال نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط السيد بيتر بورلي لأعضاء اللجنة أن الإدارة تعتقد أن أي عقوبات ضد العراق لا تزال «سابقة لأوانها» وقد تعطي نتيجة عكسية تسيء إلى الجهود الديبلوماسية الهادفة إلى منع استخدام العراق أسلحة كيميائية في المستقبل.

(«النهار»، ١٩٨٨/٩/٢٤)

البارزاني: نحو جبهة واحدة تضم كل المعارضة العراقية

قال زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني العراقي المعارض مسعود البارزاني، في دمشق أمس، أن اتصالات تجري مع باقي أحزاب وتيارات المعارضة العراقية، لتشكيل تحالف يهدف إلى الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين.

وكان البارزاني يتحدث «لرويتر» بعدما قابل مساء أمس الأول الرئيس الأسد.

وقد شارك البارزاني في محادثات جرت في دمشق ودامت نحو أسبوعين، بين جميع تيارات المعارضة العراقية، ومنها أحزاب كردية وإسلامية وقومية عربية وشيوعية من أجل تشكيل جبهة واحدة.

وقال البارزاني أن مناخ المحادثات كان إيجابياً، وقد حان الوقت لتشكيل مثل هذا التحالف.

أضاف أن التحالف سيكون له ثلاثة أهداف هي الإطاحة بالرئيس حسين وإقرار حقوق الإنسان في العراق وإعادة العراق إلى مكانه الصحيح في المنطقة العربية.

وقال أيضاً أنه عقد مباحثات في طهران مع حجة الإسلام باقر حكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يتخذ من طهران مقراً له.

وأضاف قوله إن ممثل حجة الإسلام باقر في دمشق اشترك في المحادثات التي جرت في العاصمة السورية، وأعرب عن أمله بتشكيل التحالف قريباً.

وأردف البارزاني قائلاً إنه عرض صيغة تهدف إلى توحيد جميع الجماعات العراقية المعارضة ولكنه لم يوضح شروطها.

(«السفير»، ٢١/١٢/١٩٨٨)

العراق ينوي إقامة شريط عازل
يشمل أكراداً وعرباً على طول الحدود

جاء في بيان رسمي أمس أن العراق ينوي إفراغ شريط يبلغ طوله أكثر من ١٢٠٠ كيلومتر وعرضه ٣٠ كيلومتراً من السكان ليصبح منطقة عازلة على امتداد حدوده تقريباً مع تركيا وإيران من أجل حماية سكان المناطق الحدودية الذين عانوا الحرب.

وقال البيان إن «إجراءات اتخذت» لإقامة هذه المنطقة من أجل «إزالة الآلام التي عاناها سكان المناطق الحدودية طوال السنوات الثماني من الحرب العراقية - الإيرانية». وأكد أن هذا الأمر «لا يعني فقط منطقة كردستان العراقية ذات الحكم الذاتي بل كل محافظات الوسط والجنوب»، موضحاً أن الإجراء سيطاول محافظات البصرة وميسان (الجنوب الشرقي) وديالى وواسط (الوسط الشرقي) والسليمانية وأربيل ودهوك (الشمالي الشرقي). لكنه أضاف أن مدينتي خانقين (الوسط) وزاخو (أقصى الشمال) غير معنيتين بالإجراء، ذلك أن «خانقين هي البوابة الحدودية مع إيران وزاخو هي البوابة مع تركيا».

وفي ما بدا أول رد فعل عراقي رسمي على الأنباء التي تحدثت عن عمليات إبعاد جماعية للأكراد، أكد البيان أن الإجراء لن يشمل الأكراد وحدهم بل السكان العرب في المناطق الأخرى.

.. وكان رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني السيد مسعود البارزاني اتهم العراق أخيراً بتنفيذ برنامج «نقل كثيف للسكان» في منطقة السليمانية وقال إن البرنامج «يهدف إلى تدمير بلدات ريفية في كردستان وإرغام نحو ٣٠٠ ألف شخص على الإقامة في مخيمات ومدن خارج المنطقة التقليدية لاستيطان الأكراد».

وأعلن البيان أنه في محاولة لتسهيل انتقال العائلات إلى أماكن أكثر أمناً، أعطيت كل عائلة من سكان المدن ثلاثة آلاف دينار (٩٦٠٠ دولار) بينما خصص نصف هذا المبلغ للعائلات التي تسكن في الريف.

ورداً على تصريحات للاتحاد الوطني الكردستاني فيها أن القوات العراقية قامت هذا الشهر بعمليات أبعاد جماعية إجبارية للسكان عن مدينة قلعة دزه الشمالية الشرقية، قال البيان العراقي أن ١٣،٥٠٠ عائلة في وسط قلعة دزة تلقت كل منها نحو ٣٢ ألف دولار بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بها من جراء القصف الإيراني و«لصمودها بشجاعة في وجه العدوان الإيراني» والمتعاونين معه.

وأضاف أن ١٧٨٠ عائلة تعيش في مشارف المدينة حصل كل منها على نصف هذا المبلغ، وإن السكان خيروا بين الانتقال إلى أربيل وسط منطقة الحكم الذاتي الكردستاني أو إلى مدينة السليمانية. واختار ٤٨ في المئة منهم أربيل، فيما اختار ٥٢ في المئة السليمانية وأعدت قطع من الأرض لهم في المدينتين.

(«النهار»، ٢٧/٦/١٩٨٩)

فيينا: مقتل ٣ إيرانيين
أحدهم زعيم معارضة كردي

قالت الشرطة النمساوية أمس أن زعيم المعارضة الكردي عبد الرحمن قاسملو كان من بين ثلاثة منفيين أكراد قتلوا بالرصاص من مسافة قريبة في فيينا.

وقالت الشرطة إن الأكراد الثلاثة قتلوا خلال اجتماع مع رجل يحل جواز سفر ديبلوماسياً إيرانياً. واثنان من الأكراد القتلى من إيران والثالث من العراق.

وقال السيد فيرنر ليبهارت مدير الشرطة في فيينا أن القتلة اقتحموا شقة في وسط النمسا حيث كان الأربعة يجرون مباحثات استغرقت ساعتين أمس الأول وسارع القتلة بفتح النار عليهم.

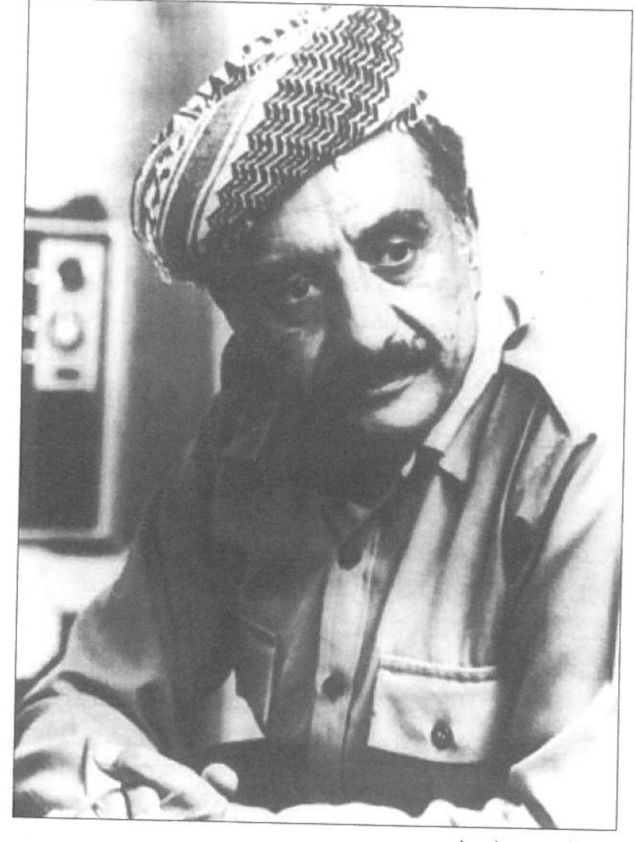
وفر الرجل الرابع إلى الشارع بعد أن أصيب بجرح في الفك من عيار ناري وسلم مظروفاً يحتوي على ٩،٠٠٠ دولار لرجل خامس.

وقال السيد ليبهارت في مؤتمر صحفي توجد دوافع سياسية وراء القتل. وأضاف قوله أن يجري التحقق من سلامة جواز السفر الإيراني ومضى يقول لا نعرف مضمون المناقشات التي دارت خلال الاجتماع.

وقالت الشرطة إن قاسملو (٥٩ عاماً) كان يشغل منصب الأمين العام «للحزب الديمقراطي الكردستاني» الموالي للعراق.

وقتل نائبه السيد عبد الله غادري أزار والكردي محمود رسول فاضل ملا الذي يمثل جماعة كردية منفصلة.

(«الأنوار»، ١٥/٧/١٩٨٩)



عبد الرحمن قاسملو

حكومة بغداد حضت الأكراد
على انتخاب مجلسهم الاشتراعي

قال أمس السيد صادق عبد الجبار أمين سر اللجنة العليا التي تنظم عملية الانتخابات الثالثة للبرلمان المحلي في شمال العراق أن الأكراد العراقيين مدعوون اليوم إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ٥٠ نائباً في المجلس الاشتراعي في هذه المنطقة التي تتمتع بحكم ذاتي.

وأوضح أن ١٧٤ من الشخصيات قدموا رسمياً ترشيحاتهم لهذه الانتخابات التي ستكون «التعبير» عن تمسك سكان هذه المنطقة بزعيم الأمة الرئيس صدام حسين». وحض هؤلاء على «التوجه بكثرة لينتخبوا بكل حرية أولئك الذين دافعوا عن الوطن بأفضل ما يكون» أثناء الحرب العراقية - الإيرانية.

وكانت بغداد أعلنت في ١٩٧٤ منح منطقة كردستان الحكم الذاتي «في إطار الجمهورية العراقية». وبموجب هذا الوضع هناك إلى جانب المجلس الاشتراعي مجلس تنفيذي مؤلف من تسع دوائر مكلفة تنفيذ السياسة الاقليمية في كل الميادين باستثناء دائرتي الدفاع والخارجية اللتين تبقيان من اختصاص الحكومة المركزية.

(«النهار»، ٩/٩/١٩٨٩)

اليد العليا في الجنوب لبغداد وفي الشمال للأكراد

بدا أمس أن قوات الرئيس العراقي صدام حسين تستعيد - وإن ببطء - بعضاً من نفوذها في المناطق التي كانت المعارضة العراقية قد سيطرت عليها في الأسابيع الماضية، حيث أخذت بشن حملة للسيطرة على القرى في الجنوب بعد أن أمسكت بالمدن الرئيسية هناك، وعمدت إلى حشد قواتها في الشمال تمهيداً لهجوم يهدف إلى استعادة كركوك التي سيطر عليها المعارضون الأكراد.

جاء ذلك، في وقت استمر فيه تدفق اللاجئين العراقيين إلى المنطقة التي يحتلها الأميركيون في جنوبي العراق، وتواصل استسلام الجنود العراقيين إلى الأميركيين، هرباً من القتال وظروف المعيشة القاسية نتيجة لفقدان الضروريات الأساسية للعيش.

ونفت إيران أمس اتهامات العراق لها بخرق وقف إطلاق النار بين الجانبين والتدخل عملياً في شؤون العراق، فيما كرر الأميركيون عدم اعتراضهم على استخدام الجيش العراقي للطوافات الحربية في القتال ضد المعارضة.

في غضون ذلك، أوشكت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي على الاتفاق على مشروع قرار لوقف دائم لإطلاق النار، يجرد العراق من آلته العسكرية ويفرض عليه ترسيم الحدود مع الكويت والقبول بتخصيص نسبة مئوية من عائداته النفطية لدفع تعويضات.

وأعلن المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية بيت ويليامز أمس أن القوات الموالية للرئيس العراقي صدام حسين «عززت سيطرتها» في جنوب البلاد، حيث ما يزال الوضع «غير مستقر».

وقال المتحدث يبدو أن القوات الحكومية تقوم بمناورات للتجمع في منطقة كردستان بهدف شن هجوم لاستعادة كركوك من الأكراد. وأشار إلى أنه لا يعرف من يحمل الآن قاعدة كركوك الجوية.

وذكر أن معارك عنيفة جرت في اليومين الماضيين في السماوة والشيوخ - على ضفاف الفرات - كما أن جانباً من الحزب التجاري في كربلاء قد دمر.

وقال أنه في حين أن «اليد العليا» في الشمال ما زالت للمقاتلين الأكراد، فإن القوات الحكومية «تواصل تعزيز سيطرتها في الجنوب».

أضاف «لقد رصدنا الوحدات العراقية وهي تتحرك باتجاه القرى بعد أن استعادت السيطرة على المدن والبلدات، لكن الوضع ما زال غير مستقر».

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية مارغريت تتويلر أن بعض وحدات الحرس الجمهوري نقلت من الجنوب إلى الشمال.

وأقر المتحدث باسم وزارة الدفاع بأن القوات الحكومية استخدمت المروحيات في قتالها ضد المعارضة.

(«السفير»، ١٧/٣/١٩٩١)

بغداد تعلن استعادة كركوك ودهوك وأربيل وزاخو

اعترفت المعارضة الكردية أمس بانتكاسات في حربها ضد الرئيس العراقي صدام حسين، حيث قالت إن مقاتليها انسحبوا من مدن كركوك ودهوك وأربيل، فيما قالت وكالة الأنباء العراقية أن القوات الحكومية استعادت أيضاً مدينة زاخو القريبة من الحدود التركية.

جاء هذا في وقت، تمكنت فيه القوات العراقية أيضاً من قطع نقطة العبور على الحدود مع سوريا، ومن السيطرة على مركز الخابور على الحدود مع تركيا.

وقال متحدث باسم الحزب الديموقراطي الكردستاني في بيان له في دمشق أن المقاتلين الأكراد قاموا بانسحاب تكتيكي من كركوك ودهوك وأربيل لإنقاذ أرواح المدنيين، وانقاذ هذه المدن من دمار شامل.

أضاف يقول إن المدنيين كانوا هدفاً لهجمات جوية ومدفعية عنيفة في خلال الأيام القليلة الماضية.

ومضى يقول أن المقاتلين الأكراد لجأوا إلى مخابئ خاصة وأن القوات الحكومية تقتل أي كردي تراه، أضاف يقول أن الأكراد يواجهون عملية إبادة جماعية أسوأ من تلك التي تعرضوا لها في حلبجة.

وقال المتحدث أن عشرات الألوف من الأكراد لقوا مصرعهم في كركوك والمناطق المحيطة بها، وأشار إلى أن القصف أحدث إصابات مروعة في المدن الكردية.

وتابع يقول أن قوات المعارضة ستعيد التجمع لشن هجوم مضاد في محاولة لاستعادة كركوك.

(«السفير»، ٢/٤/١٩٩١)

القرار ٦٨٨

٥ نيسان/أبريل ١٩٩١

إن مجلس الأمن:

إذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين.

وإذ يشير إلى أحكام الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية وأدى إلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية وإلى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوي عليه ذلك من آلام مبرحة يعاني منها البشر هناك.

وإذ يحيط علماً بالرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين ٣ و٤ نيسان/أبريل ١٩٩١، على التوالي (١٢٢).

وإذ يحيط علماً أيضاً بالرسالتين الموجهتين إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين ٣ و٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ (١٢٤).

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وإذ يضع في اعتباره التقرير الذي أحاله الأمين العام والمؤرخ ٢٠ آذار/مارس ١٩٩١(٥٣).

١ - يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية، وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة،

٢ - يطالب بأن تقوم العراق على النور، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل، في السياق نفسه، في إقامة حوار مفتوح لكفالة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين،

٣ - يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها،

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وأن يقدم على الفور، وإذا اقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية،

٥ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه، بما فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين،

٦ - يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية هذه،

٧ - يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات،

٨ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر،

اتخذ في الجلسة ٢٩٨٢ بأغلبية ١٠ أصوات مقابل ٣ أصوات (زيمبابوي وكوبا واليمن) وامتناع عضوين عن التصويت (الصين والهند).

(موقع الأمم المتحدة، مجلس الأمن على الانترنت)



جورج بوش مع جيمس بيكر

«فدرالية إنسانية» في شمال العراق: منطقة دولية للأكراد

في حديث إلى محطة «اي بي سي» الأميركية، اقترح اوزال وضع النازحين في منطقة شمالي العراق «تحت مراقبة الأمم المتحدة وإبقائهم هناك وحراستهم». وقال إنه لا يمكن لتركيا مواجهة هذا التدفق من اللاجئين.

أضاف أوزال أنه إذا لم يسمح لهم (صدام) بالعودة فعلينا إرغامه وأبدى استعداده لوضع قوات تركية بتصرف الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية.

وفي مقابلة مع التلفزيون البريطاني أعرب أوزال عن تأييده لتدخل تركيا «ميدانيا» في العراق لمساعدة السكان العراقيين، وقال «ستستمر المأساة إذا لم تتدخل تركيا».

أضاف «إن التدخل الجوي (إنزال مواد الإغاثة بالمظلات) لن يكون كافياً، ويجب أن يتم التدخل على الأرض»، وأعرب عن أسفه لأن قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٨ الذي «أدان القمع في العراق ودعا إلى تقديم مساعدة إنسانية دولية للسكان المدنيين العراقيين، لم يسمح بمثل هذا التدخل» واعتبر أنه «سيكون من الصعب جداً الحصول على قرار بهذا المعنى».

وكان أوزال يتحدث قبل استقباله بيكر الذي قال لدى وصوله إلى أنقرة مساء أمس الأول أن قوات التحالف حققت هدفها الرئيسي بإخراج القوات العراقية من الكويت، وأشار إلى أن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة اللاجئين الأكراد في شمالي العراق.

وأجرى بيكر محادثات مع الرئيس التركي حضرها رئيس الوزراء التركي يلديريم أقبولوت ورئيس الأركاد دوغمان غوريس، ووزراء الدفاع محمد يازار، الخارجية أحمد البيتموشين، الداخلية عبد القادر أقصو.

وقال متحدث رئاسي تركي أن بيكر سلم أوزال رسالة من بوش شدد فيها على ضرورة استمرار التضامن والتعاون بين الدول المتحالفة، وركز على ضرورة مساعدة المجتمع الدولي للاجئين العراقيين في تركيا، وعبر عن ارتياحه لجهود تركيا في هذا المجال.

وزار بيكر أمس بلدة ديار بكر التركية لتفقد طائرات نقل أميركية تسقط إمدادات إغاثة داخل العراق، ثم استقل مروحية في رحلة دامت ٩٠ دقيقة إلى مركز جو كوركا الحدودي، حيث اجتمع مع مجموعة مختارة من النازحين ثم زار معسكراً آخر للاجئين وتفقد أحد المستشفيات الميدانية قبل أن يعود إلى ديار بكر، حيث انتقل من هناك مباشرة إلى إسرائيل.

وفي ديار بكر، دعا بيكر إلى جهود إغاثة دولية فورية ورئيسية من أجل الأكراد، وحذر من أن مجلس الأمن يمكن أن ينعقد لبحث أي تدخل عراقي في هذه الجهود.

وقال بيكر أن الولايات المتحدة مستمرة في تعاونها الدائم لتطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٦٨٨، أضاف «نحن لسنا مستعدين للانقياد إلى المنحدر الذي قد يدفعنا إلى التورط في حرب أهلية. نحن لا نستطيع الانغماس في ما يجري داخل العراق وتحديد الطرف الذي يجب أن يحكم العراق».

وقرأ البيتموشين الذي رافقه في جولته في ديار بكر بياناً أميركياً تركيا مشتركاً وصف نزوح مئات الآلاف من الأكراد إلى تركيا وإيران بأنه «تهديد للسلام والأمن الدوليين».

ورأى أن هذا الوضع «يخلق عقبة جديدة أمام التطبيق الكامل لقرار آخر لمجلس الأمن ينص على وقف إطلاق النار» في العراق بين القوات العراقية وقوات التحالف.

واعتبرت أنقرة وواشنطن أيضاً أن «الهدف من الجهود المبذولة لمساعدة الأشخاص الهاربين من العراق هو تأمين إعادتهم إلى بلادهم».

وتطرق البيان إلى «المأساة الإنسانية» للسكان العراقيين في الشمال «الذين يتألفون بمعظمهم من النساء والأطفال» ووصف نظام الرئيس العراقي صدام حسين بـ «العنيف».

وأوضح أن «إمكانات تركيا وحدها أبعد من أن تتمكن من سد حاجات مئات آلاف اللاجئين». واعتبر أن «الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية والدول الأخرى إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تعاونوا بشكل وثيق من أجل إرسال مساعدة عاجلة».

وسئل بيكر إذا كان الأكراد يتمتعون بأي حقوق سياسية، أو بالحق بإقامة دولة مستقلة، فقال «لديهم حقوق سياسية، لكن ذلك يجب ألا يعادل إقامة كردستان المستقلة، لكن المؤكد أنه يجب أن يكون لهم الحق في العيش بسلام وحرية في البلد الذي يختارونه».

ووصف البتيموشين الوضع بأنه «ليس قمعاً لانتفاضة، بل هو اقتلاع السكان بالكامل، وهذه مسألة أمنية عامة، إلى جانب كونها مأساة دولية»، لكنه استبعد بخلاف أوزال «أي تدخل عسكري في حرب أهلية».

ولم يستبعد مسؤولون أميركيون إقامة منطقة عازلة في شمالي العراق كملاذ للنازحين، وقال وزير الدفاع ريتشارد تشيني أن الولايات المتحدة ستتعاون مع الأمم المتحدة وتركيا لتوفير السلامة للأكراد المتدفقين على تركيا من شمالي العراق.

وقال مستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت أنه يتعين على الأمم المتحدة القيام بدور ما «فنحن ليست لدينا كل الأجوبة». وأشار إلى أن الولايات المتحدة لن تتخلى أيضاً عن نحو ٤٠ ألف لاجئ في جنوبي العراق، بعد أن تنسحب القوات الأميركية من المنطقة، في الأيام المقبلة، بمجرد انتشار قوة المراقبين الدوليين.

وقال تشيني أن واشنطن يمكن أن تعمل من خلال الأمم المتحدة، من أجل إقامة منطقة عازلة لحماية اللاجئين الأكراد والشيعة إلى الحدود العراقية. ووصف هذه المنطقة بأنها «منطقة يكون اللاجئون فيها بمأمن» وتديرها الأمم المتحدة.

(«السفير»، ٥/٤/١٩٩١)

العراق يعلن عفواً عن المعارضين الأكراد

أعلن العراق أمس عفواً عن المعارضة الكردية التي رفضته فيما استمر سيل اللاجئين الأكراد في التدفق على إيران وتركيا في الوقت الذي بدأت فيه دول غربية إمدادهم بالمساعدات الإنسانية.

وأعطى قرار أصدره مجلس قيادة الثورة العراقي الحاكم الأكراد داخل العراق أسبوعاً للاستفادة من العفو والذين فروا إلى خارج البلاد مهلة أسبوعين على أن يعلموا السلطات بعودتهم.

وقال القرار «إن العفو يشمل كل الأكراد في ما عدا الذين قاموا بعمليات قتل أو اغتصاب أو نهب أثناء أعمال الشغب والخيانة».

وذكر العرض على وجه التحديد «الأكراد الذين فروا من الشرطة والقوات المسلحة للانضمام إلى التمرد».

وفي محاولة على ما يبدو لإقناع الأكراد بالعودة قال القرار «إن الحكومة أمرت كل مسؤوليها بالالتزام بشروط العفو. وستكون حقوق العائدين مكفولة».

وفي وقت لاحق رد متحدث باسم الحزب الديموقراطي الكردستاني في دمشق على عرض صدام بالعفو عن المعارضة الكردية فقال «إن العرض لا يشفي جروح الشعب الكردي أو الجرائم القبيحة التي ارتكبها صدام ورجاله الذين دخلوا منازل الأكراد وأبادوهم».

وقال المتحدث من جهة أخرى أن المعارضين الأكراد شكلوا وحدات فدائية انتحارية وهم يهاجمون القوات العراقية في مناطق دهوك وأربيل وكركوك ويلحقون بالقوات العراقية خسائر من القتلى والجرحى.

وحث زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني مسعود البارزاني الذي ما زال في شمال العراق الأكراد على تنظيم أنفسهم لمرحلة جديدة من المقاومة.

ونسبت وكالة «الأسوشيتد برس» الأميركية إلى مسؤول حكومي تركي أن القوات العراقية أطلقت النار أمس في اتجاه تجمعات النازحين الأكراد على الحدود التركية.

وفي وقت لاحق قالت الوكالة في تقرير لها من مدينة السليمانية الكردية في شمالي العراق أن آلاف اللاجئين الأكراد بدأوا بالعودة إلى هذه المدينة وهم يعانون من الجوع والعطش والتعب.

وقد عاد اللاجئون سيراً على الأقدام من الجبال التي كانوا قد فروا إليها بعد سحق المعارضة الكردية المسلحة.

ولاحظت الوكالة أن أعداداً كبيرة من الأكراد يخيمون في شوارع ومساجد المدينة بانتظار نقلهم إلى قرى مجاورة للسليمانية.

وقالت الوكالة أن مروحية عراقية كانت تحلق فوق جبال كردستان وتدعو عبر مكبر للصوت النازحين الأكراد للعودة إلى قراهم مشيرة إلى العفو الذي أصدره مجلس قيادة الثورة العراقي.

(«السفير»، ٦/٤/١٩٩١)



اكراد عراقيون يعيشون في تركيا

الأكراد أخطأوا في تقدير الأوضاع
وموقف بوش تكرار لـ«مبدأ» كيسنجر

رأى الزعيم الكردي البارز الدكتور محمود عثمان أن «مبدأ كيسنجر» وزير الخارجية الأميركي السابق «ربما لعب دورا» في تكرار الرئيس جورج بوش في آذار (مارس) عام ١٩٩١ الموقف ذاته الذي اتخذته واشنطن في آذار ١٩٧٥ من الحركة الكردية. وهو موقف يقوم على أساس تقديم وعود ثم عدم الالتزام بها حالما يتحقق الهدف المطلوب. لكنه أضاف أن قيادة هذه الحركة أخطأت في «تقدير الوضع الدولي والإقليمي وافترضت أن الأميركيين والحلفاء سيساندون الانتفاضة الكردية».

وأكد عثمان الناطق باسم الحزب الاشتراكي الكردستاني وعضو القيادة السياسية للجبهة الكردستانية العراقية في حديث إلى «الحياة» أنه إذا لم يحدث تطور سلمي لإنهاء مأساة الأكراد فإن القيادة الكردية ستستمر في القتال و«ستسعى إلى الحصول على صواريخ مضادة للطائرات والدبابات وهي أسلحة لم توافق أبداً الدول التي تعاونا معها على تزويدنا بها لكي تحول دون تحقيق انتصار حاسم للأكراد في كفاحهم من أجل حقوقهم المشروعة في إطار العراق».

وعبر عثمان الذي كان شارك في أول حوار كردي - أميركي بدأ سراً بطلب من الشاه الإيراني الراحل محمد رضا بهلوي عام ١٩٧٢ وتوقف عام ١٩٧٥، عن «خيبة الأكراد من أن الحكومات وحتى الأحزاب والحركات العربية لم تتحرك لإدانة الجرائم ضد الشعب الكردي». وقال إن هناك استثناءات قليلة جدا «كسورية والعقيد القذافي وبعض الفصائل الفلسطينية». واعتبر أن هذا «خلل كبير يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الشروخ في العلاقات العربية - الكردية»، وقال إنه «على رغم ذلك نأمل في دعم من العرب أو على الأقل في أن يعملوا على وقف المآسي التي يتعرض لها الأكراد انطلاقاً من الحفاظ على هذه العلاقات».

وسلط محمود عثمان ضوءاً على تاريخ العلاقات بين الأكراد وواشنطن، فقال: «كنت أول المشتركين في فتح الحوار الكردي - الأميركي وذلك مع الراحل ادريس (نجل مصطفى بارزاني) عام ١٩٧٢ واستمرت علاقات مباشرة بين الطرفين حتى عام ١٩٧٥ والعلاقات بدأت أساساً بيننا وشاه إيران الذي طلب من الأميركيين أن يتصلوا بنا مباشرة. وأشرف على الاتصالات وكانت سرية هنري كيسنجر بصفته عضواً في مجلس الأمن القومي الأميركي وليس بصفته وزيراً للخارجية.

واعتبر عثمان أن كيسنجر هو الذي «هندس اتفاق الجزائر» الذي وقعه في السادس من آذار (مارس) عام ١٩٧٥ الشاه وصدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي آنذاك. وفور توقيع الاتفاق أوقفت إيران والولايات المتحدة كل العلاقات مع الأكراد ومنعت عنهم حتى المساعدات الإنسانية. وأتذكر في هذا المجال أن مصطفى بارزاني أرسل برقية إلى كيسنجر طلب فيها أن تقوم أميركا على الأقل بحماية اللاجئين والمشردين الأكراد. فرد عليها ببرقية إلى السفير الأميركي في طهران آنذاك ريتشارد هيلمز طلب منه فيها حرفياً أن يبلغ إلى بارزاني بأن السياسة ليس فيها أخلاق أو إنسانية». ورأى عثمان أن موقف واشنطن آنذاك «لم يكن لائقاً بدولة كبرى». وقال أن هناك «شبهاً ما» بين موقفها عام ١٩٧٥ وموقفها الحالي «وربما الشخص نفسه (كيسنجر) لعب دوراً الآن أيضاً إذ سمعناه غير مرة يحض على شن الحرب على صدام بغية تحطيم القدرة العسكرية لنظامه لكنه اعتبر أن أميركا لا يعنيها ما يجري بعد ذلك في العراق وهو الموقف ذاته الذي اتخذ عام ١٩٧٥».

(«الحياة»، ٩/٤/١٩٩١)

الجيش العراقي ينسحب من زاخو والمارينز يدخلونها

انسحبت القوات العراقية أمس من مدينة زاخو الشمالية إفساحاً في المجال أمام القوات الأميركية التي دخلت الأراضي العراقية عبر تركيا لإنشاء مخيمات للاجئين الأكراد، في الوقت الذي أعلنت المعارضة الكردية التي تواصل مفاوضاتها مع بغداد أنها توصلت إلى اتفاق للقاء الرئيس العراقي صدام حسين.

وقال المتحدث العسكري الأميركي العقيد أريل جونس في قاعدة سيلوبي التركية الحدودية أن اتفاقاً أبرم بين الأميركيين والعراقيين لإخراج كل الأسلحة العراقية من زاخو التي تبعد عشرة كيلومترات عن الحدود التركية.

وكانت قافلة تتألف من ٥٠ آلية عسكرية أميركية قد عبرت الحدود التركية وتوجهت إلى زاخو حيث بدأ الأميركيون بتشييد مخيم للاجئين.

وكان ضابط أميركي كبير أكد أن العراقيين وافقوا على دخول القافلة الأميركية إلى الأراضي العراقية عبر جسر فوق نهر الخابور على الحدود التركية العراقية.

(«السفير»، ٢٢/٤/١٩٩١)

واشنطن تعلن التوصل لاتفاق أولي
بين الأمم المتحدة وبغداد بشأن الأكراد

أكد الرئيس الأميركي جورج بوش «الحاجة لتولي الأمم المتحدة مسؤولية النازحين الأكراد» بدلاً من القوات الحليفة، فيما أعلن في واشنطن أن الأمم المتحدة والسلطات العراقية توصلتا إلى اتفاق أولي حول بعض الترتيبات التي تضمن أمن اللاجئين، لكن وزير الدفاع البريطاني طوم كينغ قال إن رحيل قوات التحالف «مشكلة حلها صعب للغاية». وقد وصل أمس إلى بغداد وفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتفقد منشآته النووية.

وقال بوش في مؤتمر صحافي في البيت الأبيض، تعليقاً على اشتباك أمس الأول بين الجنود البريطانيين والعراقيين «من المثير للدهشة أن حوادث من هذا النوع كانت قليلة للغاية وإن الجو متوتر. إنه أمر بالغ الصعوبة لهؤلاء النازحين».

وأضاف بوش قوله إنه لا يتوقع وقوع اشتباكات أخرى مماثلة.

وأشار إلى أن الأمير صدر الدين آغا خان المبعوث الخاص للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في منطقة الخليج أعلن رسمياً إشراف الأمم المتحدة على مخيم للنازحين الأكراد إقامة الجيش الأميركي في شمال العراق.

وقال بوش «ومن ثم فإننا نتحرك. أود أن أرى الطابع الدولي وقد أضفي على هذه العملية ولكنه سيكون بدرجة ما لأنه توجد قوات بريطانية وفرنسية هناك».

من جهة أخرى، قال المتحدة باسم وزارة الخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر أمس أن «الأمم المتحدة والسلطات العراقية توصلتا لاتفاق أولي حول بعض الترتيبات التي تضمن أمن اللاجئين».

وقال باوتشر أن هذه الترتيبات «خطوة في الاتجاه الحسن».

(«السفير»، ١٥/٥/١٩٩١)

مشروع قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق

استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور وإستناداً إلى بيان الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠.
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ / / ١٩٩١. إصدار القانون الآتي:
رقم ( ) لسنة ١٩٩١

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان

الباب الأول
أسس الحكم الذاتي
الفصل الأول
الأسس العامة

المادة (١):
أولاً: تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.
ثانياً: تتحدد المنطقة حيث يكون الكرد غالبية سكانها ويثبت الإحصاء العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان ١١ آذار، وتعتبر قيود إحصاء عام ١٩٥٧ أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة للأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام.
ثالثاً: تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية. وتجري التقسيمات الإدارية فيها وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون.
رابعاً: تكون مدينة أربيل مركزاً لإدارة الحكم الذاتي.
خامساً: هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية.
مادة (٢):
أولاً: تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة.
ثانياً: تكون اللغتان العربية والكردية لغتي التعليم للكرد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه. ويتم ذلك وفقاً للفقرة الخامسة من هذه المادة.
ثالثاً: تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية فيها إلزامياً.
رابعاً: لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم.
خامساً: تنشأ مرافق تعليمية خارج المنطقة حيثما توافرت الإمكانات لذلك، يكون التعليم فيها باللغة الكردية ويكون تدريس اللغة العربية فيها إلزامياً.
سادساً: يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة.
المادة (٣):
أولاً: حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها.
ثانياً: يمثل أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددها إلى سكان المنطقة، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها.
المادة (٤):
القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

(الفصل الثاني)
الأسس المالية

المادة (٥):
المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة.
المادة (٦):
أولاً: للمنطقة موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة الموحدة للدولة.
ثانياً: يتبع في إعداد وتنظيم موازنة المنطقة نفس القواعد والأسس التي تتبع في إعداد الموازنة العامة الموحدة للدولة.
المادة (٧):
تتكون موازنة المنطقة من الموازنات التالية:
أولاً: الموازنة الجارية للمنطقة.
ثانياً: موازنات مجالس الوحدات الإدارية.
ثالثاً: موازنات المجالس البلدية.
رابعاً: الموازنة الاستثمارية.
خامساً: موازنة الوحدات الانتاجية في المنطقة التي ترتبط بهيئات الحكم الذاتي.
المادة (٨):
تتألف موارد موازنة المنطقة من العناصر التالية:
أولاً: الموارد الذاتية وتتكون من:
١ ـ الإيرادات المقررة للبلديات وللإدارة المحلية في المنطقة بموجب القوانين.
٢ ـ أثمان المبيعات وأجور الخدمات العائدة للدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بالحكم الذاتي إدارياً ومالياً.

٣ ـ الحصة المقررة من أرباح وحدات القطاع الاشتراكي المشمولة بموازنة المنطقة.
٤ ـ ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة.
٥ ـ ضريبة العرصات ضمن المنطقة.
٦ ـ ضريبة التركات بالنسبة لأموال التركة الموجودة في المنطقة.
٧ ـ رسوم التسجيل العقاري.
٨ ـ رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها.
٩ ـ رسم الطابع.
١٠ ـ رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها.
ثانياً: ما يخصص من الموازنة الجارية والموازنة الاستثمارية للدولة لتغطية العجز في الموازنة الجارية والموازنة الاستثمارية للمنطقة مع مراعاة سكان المنطقة.
ثالثاً: موازنة خاصة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لضمان نمو المنطقة وتطورها المتوازن مع بقية أرجاء الجمهورية العراقية.
المادة (٩):
تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان لرقابة المالية والتدقيق المركزي.

(الباب الثاني)
هيئات الحكم الذاتي
الفصل الأول
المجلس التشريعي

المادة (١٠)
المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة من سكان المنطقة بالاقتراع العام السري المباشر، ويحدد قانون المجلس التشريعي لمنطقة كردستان رقم (٥٦) لسنة ١٩٨٠ تكوين المجلس وإجراءات انتخابه وسير العمل فيه. ويتحدد تكوين المجلس وإجراءات انتخابه وسير العمل فيه.
المادة (١١)
أولاً: ينتخب المجلس التشريعي رئيساً ونائباً للرئيس وأميناً للسر من بين أعضائه.
ثانياً: تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين إلا إذا نص على خلاف ذلك في قانون المجلس التشريعي.
المادة (١٢)
يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية:
أولاً: وضع نظامه الداخلي.
ثانياً: اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة.
ثالثاً: اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن في المنطقة.
رابعاً: اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة.
خامساً: إقرار خطة التنمية للمنظمة ومشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ورفعها إلى الجهات المركزية المختصة للبت فيها.
سادساً: الموافقة على موازنة المنطقة بعد تصديقها من المجلس التنفيذي ورفعها إلى الجهات المركزية للبت فيها.
سابعاً: إدخال التعديلات على موازنة المنطقة بعد التصديق عليها، ويجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت لها، على أن لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة.
ثامناً: مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم.
تاسعاً: طرح الثقة بالمجلس التنفيذي أو بواحد أو أكثر من أعضائه، ويعفى من مهمته من سحبت الثقة منه، ويتخذ قرار سحب الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس التشريعي.

(الفصل الثاني)
المجلس التنفيذي

المادة (١٣)
أولاً: المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة.
ثانياً: يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساو لعدد الإمكانات الوارد ذكرها في المادة (٦٤) من هذا القانون أو يزيد عليه بعضوين.
ثالثا: يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي.
رابعاً: يختار الرئيس المكلف أعضاء المجلس التنفيذي ونائباً له من بين أعضاء المجلس التشريعي أو ممن تتوافر فيهم شروط العضوية ويتقدم إلى المجلس التشريعي بطلب الثقة وعند حصول الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس يصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي.
خامساً: يعتبر مستقيلاً من وظيفته، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي، إذا كان يشغل وظيفة عامة، وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس.
سادساً: عند شغور منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي، أو أحد أعضائه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لإشغال المنصب الشاغر، ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضائه.
سابعاً: تعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض.
ثامناً: يكون رئيس المجلس التنفيذي، بحكم منصبه، عضواً في مجلس الوزراء.

تاسعاً: يكون عضو المجلس التنفيذي بدرجة وزير ويمارس صلاحية الوزير بالنسبة للأجهزة التابعة لأمانته.

عاشراً: لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه، وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلاً.

حادي عشر: في حالة حل المجلس التنفيذي أو سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط إلى حين تشكيل مجلس جديد على ألا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشر يوماً.

المادة (١٤):

أولاً: رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة بالنسبة لإدارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر باسمه القرارات والأوامر.

ثانياً: ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس التنفيذي.

ثالثاً: ترتبط بالمجلس التنفيذي الأمانات التالية:

١ ـ أمانة الشؤون الداخلية.
٢ ـ أمانة التربية والتعليم.
٣ ـ أمانة الإسكان والتعمير.
٤ ـ أمانة الزراعة والري.
٥ ـ أمانة الثقافة والإعلام والشباب.
٦ ـ أمانة السياحة.
٧ ـ أمانة الشؤون الاجتماعية والصحية.
٨ ـ أمانة الشؤون الاقتصادية والمالية والصناعات الخفيفة.
٩ ـ أمانة شؤون الأوقاف.

رابعاً: يتحدد اختصاص الأمانات التالية على النحو الآتي:

١ ـ أمانة الشؤون الداخلية ـ مجالس الوحدات الإدارية والشرطة والمرور.

٢ ـ أمانة الشؤون الاجتماعية والصحية - الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

٣ ـ أمانة الشؤون الاقتصادية والمالية والصناعات الخفيفة ـ الدوائر المالية والمرافق التجارية المحلية والصناعات الخفيفة.

٤ ـ أمانة الزراعة والري ـ شؤون الزراعة والري عدا ما يتعلق بالسدود والخزانات.

خامساً: يتولى مسؤولية الأمانات الوارد ذكرها في الفقرة (ثالثاً) من هذه المادة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون (الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة.

سادساً: الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في أمانته وتصدر باسمه القرارات والأوامر.

سابعاً: يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي.

المادة (١٥):

أولاً: يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية:

١ ـ ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة.

٢ ـ الالتزام بأحكام القضاء.

٣ ـ إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة والوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقاً لأحكام هذا القانون.

٤ ـ إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق أحكام القرارات التشريعية المحلية.

٥ ـ إصدار أنظمة داخلية لأمانات المنطقة والإدارات التابعة لها بما لا يتعارض وأحكام القوانين والأنظمة.

٦ ـ إعداد مشروع الخطة العامة للمنطقة ومشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية.

٧ ـ الإشراف على المرافق والمؤسسات العامة المحلية في المنطقة.

٨ ـ تعيين موظفي إدارات الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري أو موافقة رئيس الجمهورية، وفق قوانين الخدمة والملاك، وتسري عليهم أحكام القوانين المطبقة على موظفي الجمهورية العراقية على أن يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية من الكرد أو ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون.

٩ ـ ترشيح موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين يتطلب تعيينهم صدور مرسوم جمهوري أو موافقة مجلس الوزراء.

١٠ ـ ترشيح رؤساء الوحدات الإدارية للتعيين دون الإخلال بصلاحية رئيس الجمهورية.

١١ ـ تنفيذ موازنة المنطقة وفق القوانين والاسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة.

١٢ ـ إعداد تقرير سنوي عن أوضاع المنطقة يرفع إلى رئيس الجمهورية وإلى المجلس التشريعي.

١٣ ـ إعداد تخمينات مشروع موازنة للمنطقة ورفعها إلى المجلس التشريعي.

ثانياً: يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية:

١ ـ مكتب المجلس التنفيذي.
٢ ـ مكتب المتابعة والتفتيش.
٣ ـ مكتب الإحصاء والتخطيط.
٤ ـ مكتب الشؤون القانونية.

الباب الثالث
العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

المادة (١٦)

ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقاً لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية إلى الهيئات المركزية أو من يمثلها.

المادة (١٧):

أولاً: ترتبط تشكيلات الشرطة والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية من النواحي الفنية وشؤون الخدمة وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية على أن تتلقى الأوامر والتوجيهات من الأمين العام للشؤون الداخلية عند ممارستها لواجبها مع مراعاة قانون المحافظات.

ثانياً: يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أولاً) من هذه المادة. المادة بأمر من وزير الداخلية بناء على

توصية الأمين العام للشؤون الداخلية.

ثالثاً: ينقل منتسبو الشرطة والمرور ضمن المنطقة بأمر من الأمين العام للشؤون الداخلي أو ممن يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (أولاً) من هذه المادة.

المادة (١٨):

أولاً: دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصاتها ولهيئات الحكم الذاتي المختصة إبداء الملاحظات لمسؤوليها في إطار التنسيق وخدمة للمصلحة العامة وذلك دون الإخلال بسير العمل والقوانين والأنظمة والتعليمات ولها رفع التقارير عنها إلى الوزارات التابعة لها.

المادة (١٩):

أولاً: لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ دعوته للانعقاد، أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (رابعاً) من المادة (١٣) من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين، أو في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون.

ثانياً: في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته إلى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوماً من تاريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله.

الباب الرابع
رقابة المشروعية

المادة (٢٠):

أولاً: تؤسس هيئة تسمى «هيئة رقابة المشروعية» تتكون من سبعة أعضاء يرشح ثلاثة منهم رئيس المجلس الوطني (مجلس الشورى) على أن يكون اثنان منهم من رجال القانون ويرشح رئيس المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي ثلاثة أعضاء على ان يكون اثنان منهم من رجال القانون.

ثانياً: يختار رئيس الجمهورية رئيس هيئة رقابة المشروعية.

ثالثاً: يعين رئيس وأعضاء هيئة الرقابة بمرسوم جمهوري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يجوز إعفاء رئيس الهيئة أو أي عضو فيها أثناء مدة العضوية ما لم يبد رغبة في ذلك.

المادة (٢١):

تنظر هيئة الرقابة في:

أولاً: مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي.

ثانياً: مدى موافقة مشروع قانون تعديل قانون الحكم الذاتي لأحكام الدستور، ولجوهر قانون الحكم الذاتي رقم ( ) لسنة ١٩٩١.

ثالثاً: تنازع الاختصاص بين السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي.

المادة (٢٢)

أولاً: لوزير العدل أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبلغ بها.

ثانياً: لرئيس المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي الطلب من هيئة الرقابة بيان مدى موافقة مشروع تعديل قانون الحكم الذاتي للدستور، ولجوهر قانون الحكم الذاتي.

ثالثاً:

١ ـ للوزير المختص الطلب من هيئة الرقابة تحديد اختصاص أي من دوائر هيئات الحكم الذاتي واختصاص وزارته في مسألة معينة.

٢ ـ لرئيس المجلس التنفيذي الطلب من هيئة الرقابة تحديد اختصاص أي من دوائر السلطة المركزية واختصاص أي من دوائر هيئات الحكم الذاتي في مسألة معينة.

المادة (٢٣)

أولاً: تنظر هيئة الرقابة في الطعن المقدم إليها من وزير العدل أو رئيس المجلس التنفيذي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطعن إليها.

ثانياً: تنظر هيئة الرقابة في الطلب المقدم إليها من الوزير المختص أو رئيس المجلس التنفيذي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليها بشأن تحديد الاختصاص.

المادة (٢٤):

أولاً: الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي المقدم من وزير العدل أمام هيئة الرقابة بوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيه.

ثانياً: تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلا أو جزءاً من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي ترتبت عليها.

ثالثاً: يكون قرار هيئة الرقابة في مسألة تحديد الاختصاص باتا وواجب التنفيذ.

رابعاً: إذا قررت هيئة الرقابة مخالفة مشروع قانون تعديل قانون الحكم الذاتي لأحكام الدستور أو لجوهر قانون الحكم الذاتي توقف إجراءات تشريعه، أما إذا تبين للهيئة مخالفة مشروع القانون في جزء منه لأحكام الدستور أو لجوهر قانون الحكم الذاتي فترفع الهيئة هذا الجزء من مشروع القانون. وفي هذه الحالة يجوز الاستمرار في تشريعه أو صرف النظر عنه.

خامساً: تبلغ هيئة الرقابة قراراتها إلى الجهات المعنية وتنشر في الجريدة الرسمية.

الباب الخامس
أحكام ختامية

المادة (٢٥):

لا يعدل هذا القانون من المجلس الوطني (ومجلس الشورى) إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء المكونين له.

المادة (٢٦):

يلغى قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وتبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه نافذة إلى حين صدور ما يحل محلها.

المادة (٢٧):
تبقى قرارات مجلس قيادة الثورة المتعلقة بقانون الحكم الذاتي رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤ (الملغى) نافذة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

المادة (٢٨):
ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

استناداً إلى البيان التاريخي الصادر عن مجلس قيادة الثورة في الحادي عشر من آذار ١٩٧٠ الذي وضع الأسس السليمة لمعالجة المسألة الكردية على أساس الوحدة الوطنية والأخوة التاريخية بين العرب والأكراد.

ومن أجل تطوير وتعزيز تجربة الحكم الذاتي التي تمثلت في القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤ وتواصلت عبر سبعة عشر عاماً انسجاماً مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القانونية في البلاد. فقد شرع هذا القانون.

(«الشرق الأوسط»، ١٩٩١/٦/٢٩)

الأكراد يقترحون تقاسم منطقة كركوك بين كردستان العراقية والسلطات المركزية

أعلنت المعارضة الكردية أمس أنها اقترحت حلاً وسطاً على بغداد بشأن منطقة كركوك موضع الخلاف في مفاوضات الحكم الذاتي ويقضي بتقسيم هذه المنطقة بين كردستان العراقية والسلطات المركزية.

وقال مصدر مقرب من جبهة كردستان التي تضم الأحزاب الكردية الرئيسية في طهران إن هذا الاقتراح جاء في مذكرة قدمت إلى رئيس الوزراء العراقي سعدون حمادي خلال المفاوضات التي جرت في مدينة أربيل في شمالي العراق.

وأوضح المصدر نفسه أن الاقتراح يقضي بضم جزء من كركوك إلى منطقة الحكم الذاتي الكردي بينما يبقى الجزء الآخر تابعاً للإدارة المركزية.

وحسب المصدر نفسه فإن المذكرة الكردية تناولت ست مسائل تتعلق ثلاث منها بمطالب كردية، مثل وضع كركوك وإرساء الديموقراطية في العراق، ومشكلات الأمن في منطقة الحكم الذاتي وثلاثة ردود على مطالب بغداد تسليم الأسلحة الثقيلة والإذاعات الكردية وطبيعة اتصالات الحركات الكردية مع الخارج.

وقد غادر وفد كردي برئاسة زعيم الحزب الوطني الكردستاني مسعود البارزاني بلدة شقلاوة في شمالي العراق متوجهاً إلى بغداد لمواصلة المفاوضات على «أعلى مستوى» مع المسؤولين العراقيين.

(«السفير»، ١٩٩١/٧/١١)

الأكراد يناقشون مسودة اتفاق لا تنص على حكم ذاتي لكركوك

أعلن زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني مسعود البارزاني أمس أن المفاوضات مع بغداد انتهت وأسفرت عن مسودة اتفاق نهائي تمنح الأكراد حقوقاً سياسية ومسؤوليات إدارية ولكنها لا تمنحهم السيطرة الكاملة على مدينة كركوك، فيما أعلن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني أنه طلب من «القوات الحليفة التدخل في أسرع وقت» لمنع تدهور الموقف في كركوك «التي تحاصرها دبابات بغداد».

وقال البارزاني أن المفاوضات والمحادثات مع الحكومة العراقية انتهت مضيفاً أنه «أمامنا الآن نسخة نهائية عن الاتفاقية» وإن مختلف الجماعات الكردية تناقشها للتصديق عليها.

وتعكف الأحزاب السياسية الثمانية التي تشكل جبهة كردستان العراقية حالياً على مراجعة المسودة التي تترك وضع مدينة كركوك الغنية بالنفط مبهماً، وسيكون للبارزاني والطالباني كلمة فاصلة في

مناقشات التصديق على مسودة الاتفاق.

ونقلت وكالة «رويتر» عن مصادر كردية قولها إن مسودة الاتفاق تمنح الأكراد حقوقاً سياسية واسعة ومسؤوليات إدارية ولكنها لا تمنحهم السيطرة الكاملة على مدن كركوك وخانقين وسنجار.

وأضافت المصادر إن مسودة الاتفاق تتضمن بنوداً محددة بشأن إعادة توطين النازحين الأكراد كما تنص على تعيين مجلس تنفيذي للمنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي يتولى الإعداد لانتخابات مجلس تشريعي كردي.

(«السفير»، ١٩٩١/٨/٢٢)

توقف القتال في شمال العراق

أعلنت بغداد أمس أن القتال الذي اندلع بين القوات العراقية والثوار الأكراد في شمالي العراق قد توقف، واتهمت «عناصر غير مسؤولة» بالوقوف وراء هذه الاشتباكات التي تم خلالها تصفية ٦٠ جندياً عراقياً بعد استسلامهم في السليمانية.

في غضون ذلك أدان الحزب الديموقراطي الكردستاني مجزرة السليمانية، ودعا إلى التهدئة، وقدر عدد القتلى والجرحى في الاشتباكات بـ ٤٠٠ بين قتيل وجريح.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن مصدر في وزارة الإعلام والثقافة قوله أن «التنسيق بين وزير الدفاع حسين كامل حسن وزعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني مسعود البارزاني» قد أوقف القتال.

(«السفير»، ١٩٩١/١٠/٩)

القوات التركية تنسحب من العراق بعد «عملية إبادة» ضد الأكراد

انسحبت القوات التركية من شمالي العراق أمس بعد أن نفذت «عملية إبادة» للأكراد الأتراك الانفصاليين.

وقال المتحدث باسم هيئة أركان الجيش العقيد نجدت ايبك لوكالة «رويتر» أمس أن «العملية انتهت ويمكن أن تستأنف على نفس المستوى إذا استدعى الأمر، لقد ضبطوا هذه المرة».

وقالت محطة إذاعية عراقية كردية استقبل بثها في جنوبي شرقي تركيا أن ١٢ شخصاً قتلوا في هجمات تركية على ثماني قرى في شمالي العراق.

وقالت الإذاعة التي يديرها الحزب الديموقراطي الكردستاني أن قرية برزان، وهي مسقط رأس مسعود البارزاني زعيم الحزب، كانت من بين القرى التي تعرضت للهجمات.

وقال متحدث باسم الحزب في أنقرة أمس الأول أن ثلاثة مدنيين قتلوا وأن أشخاصاً كثيرين أصيبوا بجروح.

وكانت تركيا قد نفت مرة أخرى أمس سقوط ضحايا بين المدنيين، ولكن وزارة الخارجية قالت في بيان لها أنه سيتم إرسال فرق تركية إلى شمالي العراق للتحري بشأن الاتهامات بمقتل مدنيين في الهجمات.

وقال ايبك أن القوات التركية يعززها غطاء جوي شنت ما وصفته بأنه «عملية إبادة» ضد حزب العمال الكردستاني يوم الجمعة وأنها انسحبت أمس الأول الأحد.

ونفذت العملية انتقاماً من هجوم شنه ٥٠٠ من الثوار مساء الخميس على نقطة جايرلي في إقليم هكاري أسفرت عن مصرع ١٧ جندياً تركياً.

وقال وزير الداخلية صباح الدين جاكما كوغلو أمس أن ١٠٠ من الثوار تقريباً قتلوا في المعركة ولكن ايبك قال إن الجيش يقدر أن عدد القتلى بين ثوار حزب العمال الكردستاني يتراوح بين ٦٠ و٧٠.

(«السفير»، ١٩٩١/١٠/٢٩)

الجبهة الكردستانية تتبنى الفدرالية

..القيادة السياسية للجبهة الكردستانية قررت في إطار تحولات مهمة في سياستها ومواقفها تبني شعار الفديرالية بدلاً من الحكم الذاتي في إطار عراق ديموقراطي موحد. ويذكر أن ميثاق الجبهة ينص على حق تقرير المصير لأكراد العراق من دون تحديد مطلب معين.

وكذلك قررت الجبهة العمل على تشكيل إدارة موحدة لجميع القوات المسلحة التابعة لأطرافها وأجهزتها الإعلامية والإدارية والجمركية وغيرها مما هو ضروري لإدارة فاعلة للمناطق الواقعة تحت سيطرتها. وستبدأ بإدارة موحدة لهذه المناطق بما في ذلك تشغيل المعامل والمصانع والمؤسسات الحكومية المعطلة.

واتفقت القيادة السياسية في اجتماعين عقدتهما الأسبوع الماضي في كردستان العراقية، وشارك فيهما رئيساها السيدان جلال طالباني ومسعود البارزاني، على أنها ستدرس مسألة استئناف المفاوضات مع الحكومة العراقية ولكن ليس قبل أن ترفع بغداد الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على المناطق الكردية منذ ٢١ أسبوعاً، وفي ضوء التطورات على كل الصعد.

وتابعت المصادر أن وفد الجبهة الذي يجري حالياً محادثات في دمشق مع اللجنة التحضيرية لمؤتمر المعارضة العراقية سيبلغها شرطين لعقد المؤتمر في كردستان العراقية هما: أولاً، تأييد مطلب الأكراد الفدرالية. وثانياً، أن يتبنى المؤتمر الديموقراطية القائمة على أساس التعددية وحقوق الإنسان بديلاً من الديكتاتورية.

(«الحياة»، ١٩٩٢/١/٢٠)

تعادل الطالباني والبارزاني في الانتخابات

صار أمس للأكراد العراقيين أول برلمان وقد انبثق من أول انتخابات مستقلة في تاريخ كردستان العراق.

وتقاسم الحزبان الرئيسيان «الحزب الديموقراطي الكردستاني» بزعامة السيد مسعود البارزاني و«الاتحاد الديموقراطي الكردستاني» بزعامة السيد جلال الطالباني مقاعد المجلس ليشكلا معاً ائتلافاً حاكماً بعد حصولهما على نسب شبه متعادلة من الأصوات. إلا أن التقارب الشديد في هذه النسب حرم كلا الزعيمين الحصول على الغالبية المطلقة الضرورية للاستئثار بالزعامة الواحدة لكردستان.

ونال حزب البارزاني ٥٠,٢٢ في المئة من الأصوات وحزب الطالباني ٤٨,٧٨ في المئة.

وأوضح القاضي أمير عبد الكريم المكلف الإشراف على الانتخابات أن حصول الحزبين الكبيرين على هاتين النسبتين ومجموعهما مئة في المئة من الأصوات يرجع إلى عدم حصول أي من الأحزاب الأخرى الصغيرة على النسبة المطلوبة ليكون لها مقاعد وهي سبعة في المئة، فأعيدت الحسابات على أساس اعتبار الأصوات التي حصل عليها الحزبان الكبيران فقط.

وحيث إن «الحزب الديموقراطي الكردستاني» تقدم «الاتحاد الوطني الكردستاني» بفارق ضئيل جداً يجعل من المتعذر ترجيح أحدهما على الآخر عند تقاسم المقاعد الـ ١٠٥ في البرلمان، خصوصاً أن الاقتراع جرى على أساس القائمة النسبية من دور واحد، فقد قررت «جبهة كردستان» التي تضم الأحزاب الكردية في العراق في اجتماع لقادتها مساء أمس إعطاء حزب البارزاني خمسين مقعداً وحزب الطالباني خمسين مقعداً أيضاً، إلى خمسة مقاعد للمسيحيين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات.

وبما أن أياً من البارزاني والطالباني لم يحصل على ٥١ في المئة من الأصوات، وهي النسبة المطلوبة للفوز بالزعامة، فإنهما سيعاودان كرة الانتخابات لترجيح كفة أحدهما على الآخر.

وبلغ الفرق في الأصوات بين الزعيمين نحو ٢٥ ألف صوت من أصل نحو مليون ناخب.

(«النهار»، ١٩٩٢/٥/٢٣)

مشروع قانون المجلس الوطني لكردستان - العراق

لجنة وضع مشروع القانون:

١ - السيد رشيد عبد القادر - رئيس محكمة استئناف كردستان سابقاً.

٢ - السيد معروف رؤوف - رئيس محكمة استئناف كردستان.

٣ - السيد ناظم حويزي - نائب رئيس محكمة استئناف كردستان.

٤ - السيد أمير حويزي - نائب رئيس محكمة استئناف كردستان.

٥ - السيد شمس الدين المفتي - محام.

٦ - السيد محمود بابان - محام.

٧ - د. سعدي اسماعيل برزنجي - عميد كلية القانون - جامعة صلاح الدين.

٨ - د. خورشيد شوكت رواندوزي - معاون عميد كلية القانون - جامعة صلاح الدين.

٩ - السيد مصطفى عسكري - محام.

١٠ - السيد فرست أحمد - محام.

١١ - د. قيس ديوالي - محام.

١٢ - السيد حسن عبد الكريم برزنجي - محام.

١٣ - السيد به ختيار حيدر - محام.

١٤ - السيد قادر جباري - ممثل الجبهة الكردستانية.

مقدمة:

بناء على المعطيات الواردة في مذكرة الأسباب الموجبة لإصدار قانون المجلس الوطني لكردستان العراق، والتي كانت قد أبلغت إلى لجنتنا من قبل قيادة الجبهة الكردستانية فقد باشرت اللجنة عملها واعتمدت فقه القانون الدستوري مصدراً أساسياً بالإضافة إلى التشريعات المقارنة وما استقرت عليه الأنظمة البرلمانية في الدول المتحضرة والعريقة في الديموقراطية وبعد دراسات ومناقشات مستفيضة في جلسات عديدة مكثفة استمرت من ١٩٩١/١٢/٢٣، إلى ١٩٩٢/١/٢٨ تم إنجاز هذا المشروع «مشروع قانون المجلس الوطني لكردستان العراق» وجاء المشروع في سبعة أبواب وروعي في التبويب التسلسل المنطقي وضمان حالة التدرج والتعاقب حسب أسبقية الفعل والفعل الذي يليه.

جاء الباب الأول بمبادئ أساسية في تكوين المجلس وعدد أعضائه وطريقة الانتخاب وكون العضو يمثل شعب كردستان العراق وعلى أساس ممثل واحد لكل ثلاثين ألف نسمة مراعاة للظروف السائدة في كردستان العراق والكثافة السكانية وكون هذه النسبة تشكل حالة وسطا بين النسب المعمول بها في الأنظمة البرلمانية في دول العالم المختلفة. وقد ذهب المشروع إلى عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس والوظائف العامة وأوجب على رؤساء الوحدات الإدارية وضباط قوى الأمن الداخلي وبضمنهم مدراؤها الاستقالة من وظائفهم قبل ترشيخ أنفسهم للحيلولة دون استغلال مراكزهم الوظيفية والتأثير على سير الانتخابات لصالحهم كما حرم المشروع على عضو المجلس التعاقد مع الدولة خلال فترة عضويته منعاً لاستغلال موقعه للحصول على مكاسب ذاتية تتعارض مع المصلحة العامة. وقد أتى النص مرناً لا يمنع من كان متعاقداً مع الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة قبل فوزه بالعضوية من الاستمرار في تنفيذ التزامه في الوقت الذي حرم التعاقد أو تجديد العقد خلال فترة العضوية.

جاء الباب الثاني ليفصل كيفية انتخاب المجلس وكرس الفصل الأول منه لتحديد الهيئات الانتخابية وكيفية تكوينها وعدد أعضاء لجانها، واختص الفصل الثاني ببيان كيفية تحديد المناطق الانتخابية وتقسيمها وحدد عدد سكان المنطقة الانتخابية بما لا يزيد عن مائة وخمسين ألف نسمة ولا يقل عن ثلاثين ألف نسمة وذلك لتوفير المرونة الكافية أمام الهيئة العليا في تقسيم المناطق الانتخابية وفقاً لمتطلبات التجمعات السكانية بحيث لا يقل عدد سكان المنطقة الانتخابية عن الحد الأدنى المقرر، فإذا افترضنا أن سكان إحدى التجمعات السكانية تبلغ مائة وثمانين ألف نسمة يمكن تقسيمها إلى منطقتين أو ثلاث مناطق انتخابية، حسب مقتضى الحال، بواقع تسعين ألفاً أو ستين ألف نسمة لكل منطقة. كما اعتبر المشروع التجمع السكاني الذي يقل عدد سكانه عن الحد الأدنى المقرر ولكنه يبلغ خمسة عشر ألف نسمة أو يزيد بمثابة ثلاثين ألف نسمة لغرض انتخاب ممثل واحد. فلو فرضنا أن تجمعاً سكانياً يبلغ تعداد سكانه خمسة وأربعين ألف نسمة فيجوز تخصيص مقعدين لذلك التجمع مما يحول دون تمزيق الوحدة السكانية أو تجمع المناطق السكانية بشكل اعتباطي (بقصد أو دون) مما قد يؤدي إلى التأثير على نتائج الانتخابات، وأفردت مادة خاصة تضمن إجراء انتخابات تكميلية في أجزاء أخرى من كردستان التي تقع خارج سيطرة الجبهة الكردستانية حالياً، مثل كركوك وخانقين وسنجار وشيخان وغيرها من المناطق، وجاء ذلك حرصاً وتعبيراً عن وحدة شعب وأرض كردستان العراق، كما ضمن المشروع حقوق الأقليات في كردستان العراق (التركمان - العرب - الآشوريون - الكلدان - الأرمن) وضرورة تمثيلهم في المجلس تعبيراً عن وحدة مصير أبناء شعب كردستان جميعاً.

وفي الفصل الثالث تحددت مواعيد الانتخابات وكيفية الاقتراع وإجراء الانتخاب مجدداً في حالة حل

المجلس أو انتهاء مدته.

وفي الفصل الرابع عالج المشروع كيفية إعداد جداول الناخبين وتوزيعها ونص على وجوب تزويد الناخبين ببطاقاتهم، ومعالجة حالات الأخطاء والسهو فيها وفي الفصل الخامس تم تحديد شروط الناخب والمرشح ومنح المواطنين حق الانتخاب والترشيح عند توافر الشروط على وجه المساواة بين الذكور والإناث ودون تمييز بسبب الجنس، والشرط الأساس للناخب بلوغه سن الرشد (إكماله ثماني عشرة سنة كاملة من العمر)، دون وضع أية قيود تنافي الديموقراطية وتقيد حقوق المواطن في الانتخاب وقد جارى المشروع أرقى التقنيات العالمية بهذا الصدد واشترط المشروع أن يكون المرشح من مواطني كردستان العراق وساكناً فيها، قاصدا «بذلك أن يكون مستقره الأصلي في كردستان ولم يشترط المشروع حصول من يرشح نفسه على شهادة دراسية معينة مكتفياً بإتقانه القراءة والكتابة، وذلك آخذاً بنظر الاعتبار الظروف القاسية التي مرت بها كردستان، مما حالت دون توافر الفرص الملائمة للكثيرين من مواطني كردستان لمواصلة دراستهم وإكمالها، وتم معالجة موضوع الترشيح في الفصل السادس وتحديد المدد اللازمة لتقديم الطلب والاعتراض على قرار الرفض وجهة الطعن، وقد روعي في تحديد المدد قصرها وذلك مراعاة للظروف الحالية ورغبة الجبهة الكردستانية في الإسراع بممارسة أبناء شعب كردستان المناضلة بدورهم.

وتناول الفصل السابع الأحكام الخاصة بالدعاية الانتخابية مؤكداً على حرية الدعاية في حدود القانون والنظام العام والآداب ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين.

وجاء الفصل الثامن ليعالج التصويت وكل ما يتعلق به من أمور تنظيمية وكيفية فرز الأصوات وإعلان النتائج. ولقد روعي حق الناخب الذي لا يستطيع القراءة والكتابة والاستعانة بغيره ممن يختاره لملء البطاقة الانتخابية، دون تدخل أي شخص. كما تم تثبيت مبدأ عدم قبول النيابة في التصويت، لكونه حقا «لصيقا» بشخص الناخب لا يجوز الإنابة فيه، وبصدد الأخذ بطريقة الأكثرية واعتمادها كأسلوب لإجراء الانتخابات كونها أكثر تمثيلاً لآراء الناخبين وتفسح المجال أمام العناصر غير المنتمية إلى الأحزاب للمشاركة والترشيح ضماناً للديموقراطية، وكذلك بساطة الإجراءات المطلوبة وعدم إحتياجها إلى وسائل تقنية مقعدة تفتقر إلى العدد الكافي منها، هذه الوسائل التي يتطلبها الأسلوب النسبي للانتخاب إضافة إلى ما تتطلبه من عمليات معقدة وصعبة في الاقتراع وفرز الأصوات. ولوحظ أن أسلوب الأكثرية المطلقة هو الأفضل لتحقيق الديموقراطية والتعبير الأمثل لإرادة شعب كردستان. وقد اعتمد المشروع مبدأ الاحتكام إلى القضاء في الإشراف على سير الانتخابات والنظر في الطعون المتعلقة بالقرارات والإجراءات والبت فيها.

وقد جاء الباب الثالث ليعالج أمور العضوية في المجلس فتم تخصيص الفصل الأول منه للحصانات والمكافآت المطلوبة للعضو وروعي ما استقر عليه الفقه الدستوري المعاصر بهذا الخصوص. ولم تشأ اللجنة أن تكون تلك الحصانات أقل من مثيلاتها في الدول الديموقراطية كي يكفل لعضو المجلس حسن أدائه لعمله خدمة للمصلحة العامة وعدم وضع قيود على رقابته للسلطة التنفيذية.

وتم في الفصل الثاني تحديد الحالات التي تنهي فيها العضوية في المجلس.

وتناول الباب الرابع سير العمل في المجلس ومكان انعقاده والأمور الخاصة بعقد الجلسة الأولى، وأداء الأعضاء اليمين القانونية، وكيفية اختيار رئيس المجلس ونائبه والسكرتير، لما لمركز رئاسة المجلس من أهمية خاصة. وكذلك تناول الباب المذكور شروط دعوة وصحة انعقاد المجلس وحددت مدة المجلس بأربع سنوات أسوة بما هو معمول به في أغلب النظم البرلمانية في العالم كما وتمت معالجة كيفية التعامل بين المجلس والسلطة التنفيذية المنبثقة عنه فيما يتعلق بعمل السلطة التنفيذية واستجواب أعضائها واستدعائهم وسحب الثقة من المجلس أو أحد أعضائه.

وفي الباب الخامس فصلت مهام وصلاحيات المجلس وفي هذا الصدد ترجمت اللجنة رغبة الجبهة الكردستانية في إناطة جميع المهام والصلاحيات بالمجلس باعتباره ممثلاً لشعب كردستان، الذي هو مصدر السلطات، لذلك جاءت المادة (السادسة والخمسون) لتنص على إقرار الاتفاقيات والبت في المسائل المصيرية لشعب كردستان العراق، بعد أن أخذت اللجنة في الحسبان المهام والصلاحيات الأساسية للمجالس الماثلة وهي التشريع وإقرار الموازنة العامة وخطط التنمية ومراقبة السلطة التنفيذية. ومن المعلوم أن إجراء الانتخابات قد ترافقها أعمال تعكر صفو مسيرتها لذا رأت اللجنة أنه من الضروري النص على تلك الأعمال بتفصيل واف، وتحديد عقوبات لها لضمان سلامة الانتخابات واقتصار العقوبة على الحبس دون الغرامة، لما تتضمنه من ردع أقوى من عقوبة الغرامة. وهكذا جاء الباب السادس تحت عنوان الجرائم الانتخابية.

أما الباب السابع وهو الباب الأخير فقد تضمن أحكاماً متفرقة منها عدم سماع الدعاوى الناشئة عن الانتخابات بعد ثلاثة أشهر من انتهائها. كما وتم توضيح وسيلة نشر قوانين المجلس وتاريخ نفاذ هذا القانون.

وختاماً نتمنى أن نكون قد وفقنا في وضع لبنة الأساس لصرح الحياة الديموقراطية والقانونية في كردستان العراق وأن يكون هذا الجهد المتواضع أساساً لقوانين وتشريعات يساهم فيها الخيرون من أبناء شعبنا مستقبلاً، خدمة للمصلحة العامة. ونستميح أبناء شعب كردستان عذراً أن شاب المشروع نقص بسبب ضيق الوقت ونأمل أن يتدارك المجلس المنتظر تلك النواقص إن وجدت حيث لا يخلو أي تشريع من نقص فطري. والسلام على شعب كردستان في ظل الحرية وسيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان والديموقراطية.

(«السفير»، ١٩٩٢/٥/٣٠)

أول حكومة كردية في شمال العراق

أعلن أمس الأول تشكيل أول حكومة كردية في شمال العراق، فيما بدأت دانيال ميتران زوجة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران زيارة إلى المنطقة في اليوم نفسه ..

وقد وصلت دانيال إلى أربيل حيث مقر «البرلمان الكردي» مساء السبت يرافقها وزير الصحة والعمل الإنساني الفرنسي برنارد كوشنير، بعد أن توقفت لبعض الوقت في مدينة ديار بكر في جنوبي شرقي تركيا.

وقد انتقل الوفد الفرنسي من ديار بكر إلى أربيل على متن مروحية تابعة لقوات التحالف الدولي.

وفي أربيل التقى الوفد بأعضاء «البرلمان الكردي» ومسؤولي الأحزاب والقوى الكردية.

وكان قد أعلن قبل ذلك مباشرة عن تشكيل أول حكومة كردية برئاسة فؤاد معصوم عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني.

ويفترض أن تتقدم الحكومة ببرنامجها إلى «البرلمان» الأسبوع المقبل لنيل ثقته.

وتضم حكومة معصوم خمسة عشر عضواً ويتولى نيابة رئيس الوزراء ووزارة الداخلية فيها روش نوري وهو عضو في حزب البارزاني. ومن بين أعضاء الحكومة امرأة تدعي كافية سليمان أسندت إليها حقيبة البلديات والسياحة.

وخلت الحكومة وهي الأولى في تاريخ أكراد العراق من وزارة للحرب أو للدفاع واستعيض عنها بـ «وزارة للبشمركة» التابعين للاتحاد الوطني الكردستاني.

(«السفير»، ١٩٩٢/٧/٦)



عناصر من البشمركة

ردود عربية ودولية ترفض المساس بسيادة العراق

لاقى قرار التحالف الغربي إقامة منطقة حظر جوي فوق جنوبي العراق مواقف متعارضة من العديد من الدول العربية التي حذرت من المساس بسيادة العراق.

وحذر الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد في حديث لصحيفة «الأهرام» المصرية من أي تصعيد عسكري في الخليج، مؤكداً وقوف الجامعة إلى جانب وحدة العراق وضد تقسيمه إلى دويلات.

ودعا اليمن المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته في الحيلولة دون أي إجراء يمس سيادة العراق.

وأكدت الحكومة اليمنية مجدداً رفضها قرار إضافة منطقة الحظر التي «تتناقض مع الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة» داعية «الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي إلى الحيلولة دون أي إجراء أمس سيادة القطر العراقي الشقيق وأمنه واستقراره».

من جهته أعرب المغرب عن قلقه لإقامة المنطقة المحظورة، معلناً أنه «متمسك بقوة بسيادة» العراق.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية المغربية أن حكومة الرباط متمسكة أيضاً بـ «وحدة شعب العراق وسلامة أراضيه، وهي تشعر بقلق شديد إزاء الوضع الناشئ» عن إقامة منطقة محظورة على الطيران».

وأعرب المتحدث أخيراً عن أمله في «ألا تؤدي هذه الأزمة إلى تقسيم العراق».

(«السفير»، ١٩٩٢/٨/٢٨)

الطائرات التركية تدعم «الأكراد العراقيين» ضد «حزب العمال الكردستاني»

أكدت أنقرة أمس أن الغارات الجوية التي شنتها الطائرات الحربية التركية في اليومين الأخيرين في شمال العراق، تهدف إلى دعم الأكراد العراقيين الذين يشنون هجوماً منذ الأحد الماضي، لطرد مقاتلي «حزب العمال الكردستاني» من قواعده في المنطقة.

وصرح وزير الدفاع التركي السيد نفزات اياظ قبيل مغادرته أنقرة، متوجهاً إلى أذربيجان، إن تركيا قامت وستقوم بعمليات جوية «دعماً للمقاتلين الأكراد» العراقيين الذين يقاتلون الثوار الأكراد الأتراك. لكنه لم يحدد طبيعة هذا «الدعم الجوي»، الذي قد يكون للإمداد والتموين، أو قد يكون على شكل إنزال أسلحة ومواد غذائية، أو قصفاً إسناديا لعمليات الأكراد العراقيين ضد مواقع «حزب العمال الكردستاني». وأضاف: «إن الدعم سيتواصل ما دام المقاتلون الأكراد يطلبونه».

ويبدو أن تصريح اياظ يشير إلى أن المقاتلين الأكراد العراقيين قدموا «طلبا» إلى تركيا في هذا الشأن. وشدد على أن أنقرة «تتابع عن كثب» عمليات القوات الكردية في العراق ضد ثوار «حزب العمال الكردستاني».

وأفادت «وكالة أنباء الأناضول» التركية شبه الرسمية أن المقاتلات التركية من طراز «ف ـ ١٠٤» و«ف ـ ٤» أغارت لليوم الثاني على قواعد لـ «حزب العمال الكردستاني» على مسافة عشرة كيلومترات داخل الأراضي العراقية إلى الشرق في زاخو في ديورجي وهاكورك. وعادت الطائرات إلى قواعدها في مدينتي باتمان وديار بكر في جنوب شرق تركيا.

(«النهار»، ١٩٩٢/١٠/٩)

المعارضة توافق على فكرة الفدرالية شرط أن يقرها الشعب العراقي

أعلن ناطق باسم المعارضة العراقية المجتمعة في كردستان أن هذه وافقت مبدئياً على فكرة عراق فدرالي شرط الموافقة عليه في استفتاء شعبي بعد إطاحة الرئيس صدام حسين.

وقال السفير العراقي السابق محيي الخطيب أن اللجنة السياسية للمعارضة التي يجتمع معظم فصائلها منذ الثلاثاء في صلاح الدين الواقعة خارج سيطرة قوات بغداد «وافقت على فكرة إقامة دولة فدرالية تتألف من ولايات». لم يحدد عددها و«سيجري استفتاء وسيتخذ الشعب العراقي القرار بمجرد إطاحة صدام (...) سنطلب منهم أن يختاروا النظام الفدرالي لأننا نعتقد أنه أفضل النظم». وأضاف أن على الجمعية العمومية للمعارضة أن تصادق على هذا الاتفاق واختيار لجنة تنفيذية من ٢٥ عضواً وقيادة من ثلاثة أو خمسة قبل اختتام أعمالها الجمعة.

وجاء الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه بعد ٢٠ ساعة من المحادثات حلاً وسطاً بين مطالبة الأكراد بالتعجيل في جعل كردستان العراق ولاية تخضع لنظام فدرالي وتحفظات بعض الإسلاميين والجماعات القومية والوطنية التي تريد تأجيل البحث في موضوع الفدرالية.

(«النهار»، ١٩٩٢/١٠/٣٠)

«حزب العمال الكردستاني» يلقي السلاح ويؤسس حركة سياسية

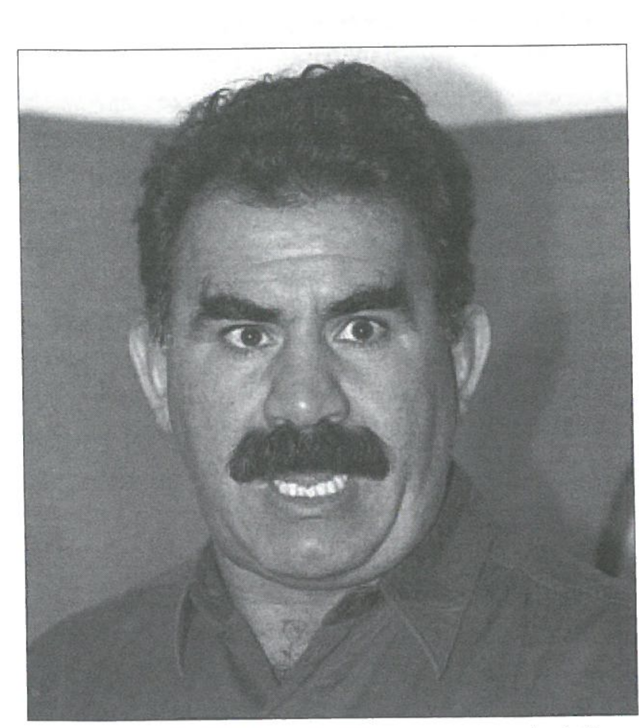
أعلن حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي يرأسه السيد جلال الطالباني أن «حزب العمال الكردستاني» التركي مستعد لإنهاء حملته من أجل إقامة دولة مستقلة في جنوب شرق تركيا.

وأوضح ممثل «الاتحاد الوطني الكردستاني» في أنقرة السيد سرشيل قزاز السبت أنه نقل رسالة من الطالباني إلى الرئيس التركي ورئيس الوزراء ووزير الخارجية تتضمن موقف «حزب العمال الكردستاني» استناداً إلى ما فهمه الطالباني أثناء محادثات أجراها أخيراً في سوريا مع زعيم الحزب التركي الانفصالي السيد عبد الله أوجلان وقال فيها أن الأخير ندد بالإرهاب وأعرب عن تأييده المفاوضات السلمية واستعداده لوقف العمليات العسكرية وإقامة حوار يمكن أن يجريه أعضاء أكراد في البرلمان التركي وليس «حزب العمال الكردستاني». وأضاف الطالباني أن أوجلان تخلى عن السعي إلى الانفصال وانه يرغب في المشاركة في العمل السياسي في إطار الدولة التركية.

وحرص قزاز على الإشارة إلى أن الطالباني لم يقدم نفسه ضامناً لصدق أوجلان بل أرفق رسالته برسالة شفوية يحذر فيها من أن الأخير لم يفِ بوعوده في السابق. وقال أن أوجلان يعتزم عقد مؤتمر صحافي هذا الأسبوع في سوريا أو لبنان لإعلان ما يبدو أنه تغيير في موقفه قبل احتفالات عيد النوروز في ٢١ آذار.

ولم يلمح بيان لـ «حزب العمال الكردستاني» في دوسلدورف في ألمانيا إلى مثل هذا التغيير، بل أكد أن الحزب أكمل استعداداته للحرب، لكنه يأمل في تغيير في سياسة تركيا يسمح بوقف النار.

وقال رئيس الوزراء التركي السيد سليمان ديميريل لاحقاً إنه لم ير رسالة الطالباني بعد وأنه لم يلاحظ أي علامة على تغيير سياسة الثوار الأكراد، «فإراقة الدماء لا تزال مستمرة ولم يقل أحد أنه سيلقي السلاح».



عبد الله اوجلان

ونشرت صحيفة «الصباح» التركية السبت أن أوجلان سيعلن في ١٧ آذار خططاً لإلقاء السلاح وتأسيس حركة سياسية.

(«النهار»، ١٩٩٣/٣/١٥)

البارزاني يدعو لإقامة نظام فدرالي في العراق

أعلن زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني مسعود البارزاني أن حزبه يطالب بالفدرالية في العراق، فيما اتهمت بغداد طهران بـ «تشويش الحقائق» المتعلقة بأسرى الحرب ا لعراقيين لديها كورقة سياسية لأهداف مريبة.

وقال البارزاني في افتتاح مؤتمر الحزب الذي يستمر ستة أيام في أربيل أن حزبه لن يطالب من الآن فصاعداً بالحكم الذاتي للأكراد في العراق، بل سيدعو إلى إقامة نظام فدرالي.

أضاف أن «الحكومة» الكردية التي تتخذ من شمالي العراق مقراً لها ستدمج داخل النظام الفدرالي.

ويتقاسم الحزبان الكرديان الرئيسيان الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني (برئاسة جلال الطالباني) المسؤوليات داخل «الحكومة» الكردية التي تم تشكيلها عام ١٩٩٢ وغير المعترف بها دولياً.

(«السفير»، ١٩٩٣/٨/١٧)

١٢ ألف مسلح إسلامي في كردستان

قال مصدر كردي رفيع المستوى لـ «الحياة» أن المقرات والقواعد التي كانت تابعة للحركة الإسلامية في كردستان العراق، واستولت عليها قوات الاتحاد الوطني الكردستاني، كانت تضم ترسانات أسلحة بينها مدافع ثقيلة من عيار ١٢ و١٢٠ و١٣٠ و١٣٢ ملم وصواريخ «غراد» وقذائف «كاتيوشا» وكميات ضخمة أخرى من العتاد الحربي. وأضاف إن سجلات الحركة كشفت أن موازنتها الشهرية كانت نحو مليوني دولار، في حين اتهم «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية» في العراق (بزعامة باقر الحكيم) قوات الاتحاد بقتل ستة من رجال الدين خلال المعارك.

وقدر المصدر عدد المسلحين التابعين للحركة بنحو ١٢ ألفا «وربما أكثر». وقال إن الراتب الشهري للمسلح كان يفوق كثيراً الراتب الذي تدفعه الإدارة الكردية لمقاتلي الجيش الكردستاني الموحد. وقال إن أكثر من ألفي مسلح إسلامي استسلم حتى الآن، وإن «عملية الاستسلام مستمرة، وكان بين المقاتلين أفغان».

واعتبر أن وجود هذا العدد الكبير من الإسلاميين في التشكيلات المسلحة «لا يتطابق مع النفوذ الحقيقي للإسلاميين لكنه يعكس حقيقة أن الصعوبات الاقتصادية في كردستان العراق دفعت كثيرين إلى الانتماء إلى هذه التشكيلات كمصدر للرزق». ورأى أن هذا يفسر حسم القتال في يومين، معرباً عن ثقته بأن الغالبية الساحقة من هؤلاء المسلحين «ستعود إلى ممارسة الحياة العادية».

وأكد أن زعيم الحركة الملا عثمان عبد العزيز، الذي كان سلم إلى مقر رئيس الحزب الديموقراطي السيد مسعود البارزاني «يعامل باحترام» وهو الآن «في ضيافة المؤتمر الوطني العراقي الموحد» في صلاح الدين.

وكان الملا عثمان تحدث عبر التلفزيون قبل تسليمه إلى مقر بارزاني، وأكد أنه وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني السيد جلال طالباني «إخوان»، وأعرب عن أسفه للقتال، مشيراً إلى أن جماعة «انتحلت اسم الحركة الإسلامية» كانت وراء الأحداث.

(«الحياة»، ١٩٩٣/١٢/٣١)

دعوة الى تحويل كردستان الى منطقة لجمع المعلومات

عقدت «اللجنة الفرعية لأوروبا والشرق الأوسط» التابعة للجنة الشؤون الجارجية في مجلس النواب الأميركي جلسة في ٢٣ من الشهر الماضي لبحث الموقف تجاه وضع العراق، في ظل استمرار نظام صدام حسين بعد ثلاث سنوات على حرب الخليج، وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة من جهة والوضع العراقي نفسه من جهة ثانية.

وكان محور الاجتماع التقارير التي قدمها ثلاثة من الباحثين، هم أميزيا بارام، الذي يعمل في مركز وودرو ويلسون للباحثين في واشنطن، ولوري آن ميلروي من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وغراهام فولر من معهد راند.

الأول إسرائيلي، الثانية صهيونية الميول ومعروفة بعلاقاتها الكردية، في حين أن الثالث أميركي معتدل وصاحب خبرة واسعة في شؤون الشرق الأوسط. ويذكر أن اللجنة الفرعية اختارت الاستعانة بنصحهم وخبرتهم مجتمعين كباحثين «موضوعيين» كلهم، مع أن الأول والثانية ليسا كذلك.

في تقريره اعتبر الباحث غراهام فولر أن مشكلة العراق «هي ليست فقط صدام حسين بل حزب البعث الذي ساعد على بروزه وسانده، ولن يكون هناك تغيير مهم في العراق حتى يذهب البعث مثلما ذهب الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي».

ويرى أن على الولايات المتحدة حالياً أن تعلن «دون لبس» رغبتها في رؤية نظام ديموقراطي في العراق، وأن تفهم «أي قائد عسكري يقضي على صدام» بأن لا نهاية للمأزق الذي يعيشه العراق ولا عودة له ألى الأسرة الدولية ولا إلغاء كاملاً للعقوبات إلا بإقامة وضع ديموقراطي يتمثل بدستور جديد وانتخابات تتم ربما بإشراف الأمم المتحدة.

ويضيف في هذا السياق مشيراً إلى الحاجة إلى «نوع من النظام الفدرالي إذا كان للأكراد أن يبقوا ضمن العراق». كما يحذر من «التعامل مع كردستان العراق باعتبارها منطقة كردية محررة وليس منطقة عراقية محررة». ويقول إن الولايات المتحدة لا تريد تفكيك العراق «لكننا وغيرنا نواجه إحراجاً في منطقة الحكم الذاتي في الشمال»، إلا أن لهذه المنطقة أهمية كبيرة إذا اعتبرت «منطقة عراقية محررة»، ذلك عندما تكون قاعدة للمعارضة العراقية ككل. ويطالب الباحث فولر باستثناء هذه المنطقة من العقوبات.

مقترحات الباحث تتلخص في الاستمرار في العقوبات إلى أقصى مدى ممكن، مع الاعتراف بالصعوبة المتزايدة في ذلك مع انصياع العراق لقرارات الأمم المتحدة، خصوصاً في ما يخص التسلح النووي. ويقول أيضاً أن على واشنطن أن تسعى للربط ما بين المقررات هذه وقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ المتعلق بحقوق الإنسان، إلا أنه يعترف أيضاً بالصعوبات التي تعترض ذلك. كما يقترح فولر إقامة منطقة آمنة في جنوب العراق شبيهة لما في الشمال، ويرى في ذلك خطوة إضافية لنزع الشرعية عن حكم صدام حسين وإضعافه.

من النقاط التي يوردها الباحث فولر ضرورة عدم إحراج المعارضة العراقية بقبول ترسيم الحدود مع الكويت، معتبراً هذه القضية بالغة الإثارة بالنسبة للرأي العام العراقي. ويقول أن «الطلب إلى المؤتمر الوطني العراقي (المعارض) قبول هذه التسوية يعني الطلب إليه أن يقدم على الانتحار سياسيا».

وفي تقريرها إلى اللجنة الفرعية تناولت الباحثة لوزري آن ميلروي قضية وحدة العراق من منظور مختلف، موجهة النقد إلى مفهومها الذي اعتمدته إدارة الرئيس جورج بوش، والذي يستمر إلى حد كبير لدى الإدارة الحالية، فهي «في الحقيقة مسألة تنظير وتحديد للأولويات» في ضوء ذلك التنظير.

تقول الباحثة أن إدارة بوش اتخذت عموماً على الصعيد الدولي سياسة معارضة تفكك الدول، خصوصاً التي يبدو أنها تميل إليها، كما يبدو من موقفها تجاه يوغوسلافيا السابقة، وذلك محافظة على «الاستقرار». وهي نظرت عموماً إلى العراق من هذا المنظور، إلا أنه في هذه الحال يعكس توجهاً، خصوصاً لدى خبراء الشرق الأوسط، في الميل إلى ربط «وحدة العراق» بـ «هيكل السلطة الذي يسيطر عليه السنة العرب»، باعتبار أن هذا هو الضامن لعدم تفكك تلك الوحدة. وانطوى هذا الميل، بحسب الباحثة، إلى «إهمال الغالبية من سكان العراق».

ترد ميلروي إلى هذه النظرة سياسة بوش في نهاية حرب الخليج في عدم تأييد الانتفاضة في جنوب العراق وشماله، على رغم أن بوش وحلفاءه في حرب الخليج دعوا الشعب العراقي إلى إنهاء حكم صدام حسين. فقد اعتبرت الإدارة أن الانتفاضة تهدد وحدة العراق، وأنها تثير مخاوف الجيش الذي يسيطر عليه السنة، فيما كان الحل الأفضل بالنسبة للإدارة هو انقلاب عسكري تقوم به الفئات السنية هذه، يطيح بصدام في الوقت الذي يديم فيه هيكل السلطة البعثي ضامناً بذلك «وحدة العراق».

تقول الباحثة أن فشل هذه النظرة برهن عليه عدم قيام الجيش بالانقلاب المرتقب، على رغم محاولة الإدارة تطمين قيادات الجيش والمحيطين بصدام إلى مستقبلهم عن طريق قرارها عدم تحريك قضية جرائم الحرب ضدهم، إضافة إلى السكوت عن الكارثة الإنسانية التي أحاقت بالجنوب والشمال بعد فشل الانتفاضة. وعلى رغم أن الإدارة أدركت خطأها فإن مراجعتها لسياستها بقيت جزئية. واستمرت إدارة كلينتون عموماً على هذا الخط، مع أنها تظهر ميلاً أكثر لتفهم مواقف الشيعة والأكراد.

هذه المعادلة - أي أن «وحدة أراضي العراق تساوي الاستقرار تساوي السنة العرب» - تنعكس في موقف الإدارة الأميركية من الأكراد. وترى الباحثة ميلروي أن «التزام وحدة أراضي العراق

هو اسم آخر لسياسة تهدف إلى تحجيم الأكراد وتقييدهم، وضمان أن الوضع الحالي لا يدعم القومية الكردية وانفصال كردستان في النهاية عن بقية البلاد».

وترى أن هذا يستتبع الكثير من التناقضات، أهمها الاستمرار في شمل المنطقة الكردية بالحصار الاقتصادي المفروض على بقية العراق، الذي تعاني منه المنطقة الكردية أكثر في عدد من النواحي ـ مثل النفط والاتصال الداخلي والخارجي ـ مما تعانيه بغداد والأراضي الخاضعة لسيطرتها.

تتساءل الباحثة عن معنى الاستمرار في التركيز على وحدة أراضي العراق، في الوقت الذي «لم يعد فيه وجود» لتلك الوحدة، أي أن ليس هناك سلطة سياسية واحدة تسيطر على كل أراضي البلاد. وتقول «إضافة يجب عدم افتراض أن العراق (تضع الكلمة ما بين مزدوجين) يمكن إعادة تشكيله بسهولة»، وإن ذلك سيحتاج إلى مفاوضات بين السلطة في بغداد ما بعد صدام حسين والقيادة السياسية الكردية، يطرح الأكراد خلالها مطلبهم في «الفدرالية» وإدخال مدينة كركوك في المنطقة الكردية.

متوازياً مع ذلك تدعم ميلوري مطالبتها باستثناء كردستان العراق من العقوبات بالإشارة إلى أن «كردستان العراق ليست فقط منطقة كردية، فهي أيضاً القاعدة الرئيسية للمعارضة العراقية، خصوصاً المؤتمر الوطني العراقي». وتقول أن «النظر إلى شمال العراق بأنه موطن المعارضة العراقية، بدل النظر إليه بمنظور قومي كموطن للأكراد، يقوي مقولة أن الأفضل عدم تنفيذ العقوبات على شمال العراق...»، معتبرة أن قوة المعارضة العراقية ستتزايد مع تحسن الوضع الاقتصادي هناك.

ترى ميلوري أيضاً أن الولايات المتحدة لا تستغل كفاية الوضع في كردستان العراق عن طريق استعماله مركزاً لـ «جمع المعلومات». موضحة أن «الكثيرين يتنقلون دوماً ما بين كردستان العراق وبقية العراق، وكذلك ما بين كردستان والعراق وإيران، وهي بذلك منطقة ممتازة لجمع المعلومات عن هذين البلدين، الذين يمثلان التحدي الأكبر أمام الولايات المتحدة».

تحذر ميلروي من أن الجمود الحالي في الوضع يشكل ضغوطاً كبيرة على الأكراد وعلى المعارضة ككل، متحدية بذلك موقف المدافعين عن سياسة أميركا الحالية، الذين يعتبرون أن أهداف واشنطن تحققت بالفعل من خلال الحرب، وإن «صدام تم وضعه في الصندوق» ولا حاجة إلى إجراءات أكثر ضده.

وتقدم تقويماً بالغ الإيجابية لمنجزات الأكراد في تمكنهم من إدارة شؤونهم الداخلية خلال السنوات الثلاث الماضية، أمام الحصارين الدولي وذلك الذي تسلطه حكومة بغداد. إلا أنها تحذر من أن هذا التماسك قد لا يستمر، وترى مؤشرات على ذلك في الصدامات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والأكراد الإسلاميين، وذلك على رغم تطويق الخلاف من قبل القيادات الكردية.

تعدد ميلروي في نهاية تقريرها بعض الخطوات المكنة للأمم المتحدة لتصعيد الضغط على العراق. من بين هذه المطالبة بتسليم عبد الرحمن ياسين الذي يعرف أنه في العراق، الذي يشتبه بأنه العنصر الرئيسي في تنظيم تفجير «مركز التجارة الدولي» في نيويورك قبل سنة تقريباً. وتقول أن طلب التسليم سيشكل من جهة تحذيراً إلى صدام حسين من أنه لا يزال تحت المراقبة، ومن الجهة الثانية تبريراً تجاه حلفاء وانشطن لموقفها في معارضة رفع الحصار.

الإجراء الثاني الذي تقترحه وقف مبيعات العراق من النفط إلى الأردن، التي تجري بموافقة الأمم المتحدة ويبلغ وارد العراق منها نحو نصف بليون دولار. وتقول إن على واشنطن تعويض الأردن على ذلك بصفقة نفطية مماثلة من دول الخليج. وتشير في هذا السياق إلى أن العلاقة النفطية هذه تشكل ستاراً لعمليات تهريب كبيرة تنتهك الحظر الدولي، كما أن العراق يستعمل بنوك الأردن للتعامل مع المنظومة المصرفية العالمية.

من جهته أعرب الباحث الإسرائيلي الدكتور أماتسيا بارام عن تأييده سياسية «الاحتواء المزدوج» ضد العراق وإيران.

ويشارك بارام الباحث الأميركي فولر في الدعوة إلى سياسة واضحة من واشنطن تجاه أي حكم يخلف صدام حسين. ويقول أن على واشنطن أن تضع شرطين أساسيين للتعاون مع أي نظام جديد، هما حقوق الإنسان وتحجيم نفوذ المؤسسة العسكرية.

إلا أنه يضيف أن جذور العنف والتسلط في الوضع العراقي يعود إلى ما قبل عهد البعث، ويعزو هذا جزئياً إلى أن «العسكريين العراقيين شكلوا تاريخياً مؤسسة عدوانية متشددة قومياً، وعندما تلاحمت مع نظام حزب البعث العدواني والمتشدد بدوره ومع شخصية صدام حسين أوصلت العراق إلى وضعه الحالي».

على رغم موافقة الباحث الإسرائيلي على الموقف الأميركي تجاه العراق المتمثل بسياسة الاحتواء فإنه يقدم مقترحات لسياسة أكثر إيجابية تجاه كردستان على غرار تلك التي تقترحها ميلروي، مع حرصه على القول بضرورة «ثني حكومة المنطقة الكردية عن أي محاولة للانفصال» عن العراق.

ويقول أن لمساعدة المنطقة فوائد ثلاثاً هي أنها قد تمنع كارثة لجوء جديدة مثل تلك التي أحاقت بالأكراد لدى الهجوم الحكومي على مناطقهم بعد الانتفاضة، ومنع انهيار الموقف مجدداً هناك بسبب الحصار والضغط العراقيين واضطرار الحكومة المحلية تبعاً لذلك إلى الانصياع لصدام حسين، وجعل كردستان المزدهرة اقتصادياً بعد مساعدتها، وبما فيها من ديموقراطية، قدوة لبقية مناطق العراق.

خطوات المساعدة هذه تشمل توفير مصفاة للنفط لكردستان وتمكين الأكراد عموماً من الاستفادة من موارد المنطقة ومساعدتها بالمعدات الزراعية وإعادة تشغيل بعض المصانع. إلا أنه يقترح أيضاً مع التجميد عن الأرصدة العراقية في الولايات المتحدة واستعمالها لتمويل المنطقة الكردية والمعارضة العراقية، على رغم اعترافه بالعوائق القانونية.

(«الحياة»، ١٩٩٤/٣/٢١)

الطالباني: لا أستبعد إقامة علاقات كردية ـ إسرائيلية

لم يستبعد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني إقامة علاقات بين الأكراد وإسرائيل في المستقبل، بعد أن أقدم معظم العرب على ذلك، لكنه استبعد احتمال معاودة الحوار مع بغداد، حيث شن حملة انتقادات واسعة على نظام صدام حسين وصفه فيها بالدكتاتور.

واعتبر الطالباني في حديث لـ «السفير» أن أهداف العمليات العسكرية التركية في شمالي العراق دعائية داخلية»..

وحول العلاقة مع إسرائيل قال الطالباني «حتى الآن لم نجد إسرائيلياً تغلغل في كردستان العراقية، كما لم يزرنا أي وفد إسرائيلي، ولكنني أود أن أسأل لماذا يجوز للإسرائيليين زيارة القاهرة، وهي عاصمة الأمة العربية وقلعة العروبة، ولا يجوز لهم زيارة جزء من العراق العربي، أو جزء من كردستان العراق؟ لماذا يجوز لهم أن يتباحثوا مع القادة العرب ولا يجوز لهم السفر إلى عندنا؟»

وتابع «أنا أريد أن أسأل بصراحة أكثر، نحن الأكراد عرفنا تاريخنا ونعتز بأننا كنا مع الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، لكن هل نحن فلسطينيون أكثر من الفلسطيني؟ وهل نحن أكثر حرصاً من السيد ياسر عرفات على القضية الفلسطينية؟ فهو التقى وتباحث وتعانق أيضاً مع السيد اسحق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية، فلماذا لا يجوز ذلك للكردي إذاً؟ وهل نحن ملكيون أكثر من الملك؟

وأضاف الطالباني «صحيح أنه ليست هناك من علاقات الآن، ولكنني لا أستغرب وجود مثل هذه العلاقات في يوم من الأيام، والعلاقات كما نعلم أصبحت شبه طبيعية بين العديد من الدول العربية وإسرائيل، والعراق كان أبلغ الإسرائيليين في مذكرات للعلاقات السرية، رغبته في إقامة علاقات مع الدولة العبرية، وكردستان هي جزء من العراق، فحين نجد أن كل البلدان العربية تتسابق إلى ذلك، وإذا كان جلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس العربية يستقبل الوزراء الإسرائيليين فلماذا يحرم هذا الحق على الأكراد؟»

وأوضح «أن سبب ما يحكى عن تغلغل إسرائيلي يستند أولاً إلى أكاذيب النظام العراقي، وكذلك إلى ظهور منظمة ليهود كردستان في إسرائيل، فاليهود الذين ذهبوا من كردستان إلى الدولة العبرية يحملون معهم ذكريات طيبة عن الشعب الكردي المضياف المتسامح والذي عاملهم معاملة إنسانية كريمة. فاليهود الكردستانيون شكلوا جمعية للدفاع عن الشعب الكردي وتعزيز العلاقات مع كردستان، وهذه الجمعية قامت ببعض النشاطات في إسرائيل، وكذلك تم الحديث عن وجود علاقة، وأنا شخصياً لا أستبعد قيام علاقة في المستقبل ولا أعتقد أن ذلك سيكون غريباً وعجيباً، بل أعتقد أن الأخوة العرب حللوا (بمعنى الحلال) العلاقة مع إسرائيل».

وعن مصلحة الشعب الكردي في إقامة علاقات مع إسرائيل قال الطالباني «إن مصلحة الأكراد هي في إقامة العلاقات مع الجميع وفي ألا يعادوا أحداً في العالم، لأن ألف صديق قليل، وعدوا واحداً كثير» كما يقول المثل «وإذا كان الأخوة العرب يتهموننا بإقامة علاقات مع إسرائيل، فهم أصبحوا يقيمون أحسنها، ولنتصور لو تمت التسوية السلمية السورية الإسرائيلية على أساس السلام الشامل مقابل الانسحاب الكامل، فنحن سنرحب بذلك خصوصاً إذا استعادت سوريا الجولان، وحينئذ ستفتح علاقات كردية إسرائيلية أيضاً».

(«السفير»، ١٩٩٤/٤/٢١)

تجدد القتال في شمال العراق بين حزبي البارزاني والطالباني

تجدد القتال أمس بين الحزبين الرئيسيين في شمال العراق، الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديموقراطي الكردستاني في محيط مدينتي كويسنجق وشقلاوة الواقعتين في محافظة أربيل.

وقالت المصادر الكردية لـ «الحياة» إن القتال نشب في الساعة الخامسة من صباح أمس في منطقة كويسنجق أولاً ثم في مرتفعات ميراوا المطلة على شقلاوة. إلى ذلك وقعت اشتبكات بين قوات الاتحاد والإسلاميين في منطقة حلبجة قرب الحدود مع إيران. ولم يعرف حجم الخسائر.

وعلمت «الحياة» أن رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العراقي السيد أحمد الجلبي توجه إلى كويسنجق في مسعى لوقف القتال. وكالعادة اتهم كل طرف الطراف الآخر ببدء القتال وانتهاك الاتفاقات التي كان الطرفان توصلا إليها بالمشاركة مع المؤتمر الوطني العراقي الموحد. لكنهما أكدا أن اجتماعاً مشتركاً بين المكتبين السياسيين وقيادة المؤتمر الوطني العراقي كان عقد ليل الأربعاء ـ الخميس في صلاح الدين برئاسة السيد مسعود البارزاني زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي كان مقرراً أن يوجه أمس بياناً يعلن فيه اتفاق الحزبين والحركة الإسلامية على إنهاء الأزمة والبدء بالتطبيع الشامل للأوضاع في كل مكان. لكن اندلاع القتال أحبط هذه الخطط.

يذكر أن زعيم الاتحاد الوطني السيد جلال الطالباني موجود في دمشق وكان متوقعاً أن يعود إلى أربيل منذ نحو أسبوعين. ونقلت وكالة «رويتر» عن مسؤولين في الاتحاد في أربيل أن الطالباني يرغب في أن يستقبله البارزاني عند الحدود السورية - العراقية في عرض علني للوحدة بين الحزبين. لكن مسؤولين في الحزب الديموقراطي الكردستاني أفادوا بأن البارزاني عازم على احتواء العنف لكنه لا يرغب في تقديم ما يعتبره تنازلاً سياسياً كبيراً لغريمه. وأضافوا أنه عرض أن يتوجه كبار مسؤولي حزبه إلى الحدود لاستقبال الطالباني ومرافقته في طريقه إلى أربيل عبر محافظة دهوك التي تسيطر عليها قوات البارزاني.

(«الحياة»، ٢٠/٥/١٩٩٤)

البارزاني يعترف بفشل تقاسم السلطة مع الطالباني

اقترح زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني مسعود البارزاني أمس جعل منطقة شمالي العراق «محمية تابعة للأمم المتحدة»، واعترف بفشل تجربة تقاسم السلطة مع منافسه الاتحاد الوطني الكردستاني من جراء المعارك الدامية التي نشبت بينهما هناك.

واجتمع البارزاني مع زعيم الاتحاد الوطني جلال الطالباني أمس الأول في مدينة أربيل في خطوة هي الأولى منذ تجدد المواجهات بين حزبيهما في مطلع أيار الماضي.

وقال البارزاني أن اقتراحه حول المنطقة المحمية «شخصي» ويهدف الى «نزع السلاح من هذه المنطقة وإقرار السلام فيها».

واعترف بفشل «التجربة الكردية» القائمة على تقاسم السلطة بين الحزب الديموقراطي والاتحاد الوطني، ووصف المعارك الدائرة بين الجانبين العراقيين منذ حوالى شهر بأنها «أسوأ تجربة في حياته».

..إلى ذلك، ذكر التلفزيون التركي أن مجلس الأمن القومي في تركيا أشار على الحكومة أمس بتجديد السماح لطائرات التحالف الدولي باستخدام القواعد التركية لتنفيذ حظر الطيران فوق شمالي العراق.

وتنفذ طائرات أميركية وبريطانية وفرنسية متمركزة في جنوبي تركيا حظر الطيران المفروض على شمالي العراق منذ العام ١٩٩١ منذ محاولة الجيش العراقي سحق التمرد الكردي في تلك المنطقة.

(«السفير»، ٧/٦/١٩٩٤)

التركمان يسعون لمساعدة تركيا ضد أكراد شمال العراق

يسعى التركمان العراقيون إلى مساعدة تركيا ضد أكراد العراق، ووجهوا بياناً لمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لما يسميه الاتحاد الثقافي للأتراك العراقيين «مذبحة كركوك» التي قتل فيها الأكراد ٣٧ تركمانياً، طلبوا فيه من أنقرة أن تسعى للحصول على ضمانات من الأكراد لسلامتهم.

وأشار البيان إلى ما يتهدد التركمان حالياً في شمالي العراق من الاقتتال الدائر بين الفصائل الكردية المتنازعة.

وقال البيان إن القوات الكردية قتلت روستو تحسين وأحمد كنباز ومصطفى كنباز أعضاء رابطة حقوق الإنسان التركمانية في أربيل في ١٥ حزيران الماضي..

(«السفير»، ١٥/٧/١٩٩٤)

زعيم الجبهة التركمانية العراقية فاروق عبد الرحمن

واشنطن حذرت أكراد العراق من قبول أي «وساطة» إيرانية

أكد مدير شؤون شمال الخليج في وزارة الخارجية الأميركية ديفيد ليت أنه أبلغ الحزبين الكرديين المتصارعين في شمال العراق ان الولايات المتحدة ستلعب دور «الضامن» لأي اتفاق بينهما، لكنه حذرهما من قبول أي وساطة قد تعرضها الحكومة الإيرانية بينهما لأنها «ليست طرفاً محايداً أو نزيهاً (...) وأهدافها لا تنسجم إطلاقاً وأهداف العراقيين (الشعب العراقي) أو الحكومة الأميركية».

وأضاف أنه قال أيضاً للزعماء الأكراد أن عليهم أن «يرفضوا حزب العمال الكردستاني كصاحب دور شرعي لأنه ليس على هذا النحو، بل هو منظمة إرهابية ويجب رفضه والتعامل معه على هذا الأساس».

وقال ليت، في ندوة عن «الوضع في شمال العراق: المشاكل والآفاق» دعا إليها معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى أول من أمس، أن هذه كانت إحدى ثلاث نقاط أبلغها إلى الزعماء الأكراد في أثناء زيارته شمال العراق في الفترة بين ٢٤ و٢٧ الشهر الماضي لبذل «جهد أخير» من أجل إنهاء القتال الكردي. وأضاف أن النقطتين الأخريين هما:

١ - على الحزبين تحقيق وقف للنار. وأوضح ليت أن هذا كان في الحقيقة شرطاً مسبقاً لقيامه بالزيارة.

٢ - على الطرفين ألا يستأنفا القتال لأن ذلك «سيخلق شكوكاً في نظر الرأي العام الأميركي عكسه الإعلام الأميركي ولفت إليه نظر الكونغرس في شأن قدرتنا على تنفيذ برنامجنا الإنساني والأمني»..

(«الحياة»، ١٠/٢/١٩٩٥)

اجتياح عسكري تركي واسع لشمال العراق

أطلقت أنقرة، أمس، في شمالي العراق، أكبر حملة عسكرية في تاريخ الجمهورية التركية، تحت عنوان القضاء على حزب العمال الكردستاني في تلك المنطقة.

وكان اللافت في العملية، إضافة الى الصمت الرسمي العراقي تجاهها، أنها شملت للمرة الأولى احتلال مدينة عراقية (زاخو)، وأنها أثارت مخاوف قوى كردية عراقية يفترض أنها قريبة من أنقره، وأيضا التواطؤ الغربي المتمثل عمليا في وقف الطلعات الجوية الروتينية للطيران الغربي فوق المنطقة.

وبرّرت رئيسة وزراء تركيا طانسو تشيللر العملية التي يشارك فيها عشرات ألوف الجنود بضعف السلطة في شمالي العراق إذ قالت إنه «نظرا لضعف السلطات في شمالي العراق فقد كثّف حزب العمال أنشطته ضد تركيا انطلاقا من تلك المنطقة»، إلا أن القوى الكردية في شمالي العراق نفت وجود مواقع أو نشاطات لحزب العمال في المنطقة المستهدفة.

وأعلنت الحكومة التركية إن ما يصل الى ٣٥ ألف جندي تركي تدعمهم دبابات وطائرات شنوا هجوما على ثلاثة محاور عبر الحدود مع العراق، أمس، لتعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

ووصف المتحدث الحكومي يلديريم أقطونة الهجوم بأنه أكبر عملية عسكرية في تاريخ الجمهورية التركية، بما فيها الحرب القبرصية في العام ١٩٧٤ التي شارك فيها حوالى عشرة آلاف جندي.

وأعلنت أنقره ان الطائرات التركية شنت ٣٣ غارة، وقصفت قواعد يشتبه بأنها تابعة لحزب العمال شرقي مدينة زاخو العراقية الحدودية وفي منطقتي سينات وبوكي.

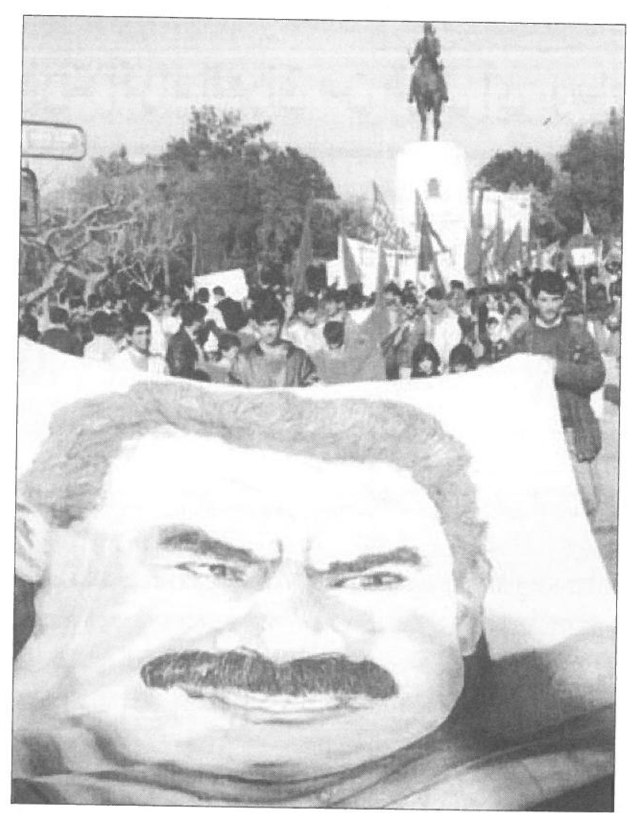
وقال متحدث باسم هيئة الأركان العامة التركية ان ١٤ طائرة أسقطت ٧٦ قنبلة، وأن الأهداف دُمّرت تماما. وقال إن كل الطائرات عادت إلى قواعدها سالمة.

وجاء الهجوم الذي شُنّ عند الفجر بعد أسابيع من التعزيز التدريجي في المنطقة وعشية الاحتفال بالسنة الكردية الجديدة (عيد النوروز). إلا أن الناطق الحكومي فرحات عثمان نفى وجود علاقة بين الهجوم وعيد النوروز.

وقالت رئيسة وزراء تركيا طانسو تشيللر للصحافيين بعد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء إن العملية تسير وفقا للخطة الموضوعة. وقالت إنها ستطلع الزعماء الغربيين، بمن فيهم الرئيس الأميركي بيل كلينتون، بالهاتف على تطورات الموقف.

وقال بيان للحكومة التركية أنها ستحترم مبدأ سلامة أراضي العراق ووحدتها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨.

(«السفير»، ٢١/٣/١٩٩٥)



اكراد في اليونان يتظاهرون احتجاجاً على التدخل التركي في شمال العراق



الاجتياح التركي لشمال العراق

القرار ٩٨٦

S/RES/986 (1995)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٥١٩ المعقودة في ١٤ نيسان / أبريل ١٩٩٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة،

وإذ يساوره القلق إزاء الحالة التغذوية والصحية الخطيرة للسكان العراقيين، وإزاء خطر زيادة تدهور هذه الحالة،

واقتناعاً منه بضرورة توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، كإجراء مؤقت، إلى أن يفي العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١، بما يسمح للمجلس باتخاذ إجراءات أخرى فيما يتعلق بأوجه الحظر المشار إليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩١، وذلك وفقاً لأحكام تلك القرارات،

واقتناعاً منه أيضاً بضرورة توزيع المعونة الغوثية الإنسانية بشكل منصف على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد،

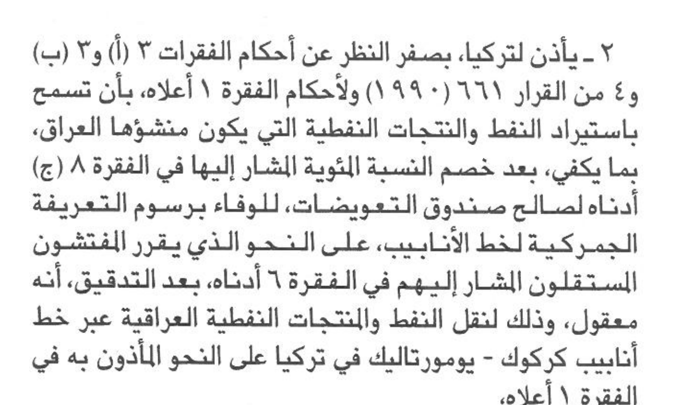
وإذ يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ ـ يأذن للدول، بصرف النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و٣ (ب) و٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بأن تسمح باستيراد النفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق، بما في ذلك المعاملات المالية وغيرها من المعاملات الأساسية المتصلة مباشرة بذلك، بما يكفي لتوفير عائد بمبلغ لا يتجاوز مجموعه بليونا واحداً من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوماً، وذلك للأغراض المبينة في هذا القرار ورهناً بالشروط التالية:

(أ) ـ موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، لضمان شفافية كل صفقة واتفاقها مع الأحكام الأخرى لهذا القرار، وذلك بعد قيام الدولة المعنية بتقديم طلب تؤيده حكومة العراق، لكل عملية يعتزم إجراؤها لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق، بما في ذلك تفاصيل سعر الشراء بالقيمة المعقولة التي يحددها السوق، ووجهة التصدير، وفتح خطاب اعتماد يسدد إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار، وكذلك تفاصيل أي معاملة مالية أو معاملة أساسية أخرى تتصل اتصالاً مباشراً بذلك،

(ب) ـ قيام الجهة المشترية في الدولة المعنية بسداد المبلغ الكامل لكل صفقة لشراء النفط والمنتجات النفطية من العراق مباشرة إلى حساب الضمان الذي سينشئه الأمين العام لأغراض هذا القرار،



٢ ـ يأذن لتركيا، بصفر النظر عن أحكام الفقرات ٣ (أ) و٣ (ب) و٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ولأحكام الفقرة ١ أعلاه، بأن تسمح باستيراد النفط والنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق، بما يكفي، بعد خصم النسبة المئوية المشار إليها في الفقرة ٨ (ج) أدناه لصالح صندوق التعويضات، للوفاء برسوم التعريفة الجمركية لخط الأنابيب، على النحو الذي يقرر المفتشون المستقلون المشار إليهم في الفقرة ٦ أدناه، بعد التدقيق، أنه معقول، وذلك لنقل النفط والمنتجات النفطية العراقية عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك في تركيا على النحو المأذون به في الفقرة ١ أعلاه،

٣ ـ يقرر أن يبدأ نفاذ الفقرتين ١ و٢ من هذا القرار في الساعة ٠١/٠٠ بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة من اليوم الذي يلي قيام رئيس المجلس بإبلاغ أعضاء المجلس بأنه تلقى من الأمين العام التقرير المطلوب إليه تقديمه في الفقرة ١٣ أدناه، وأن تظلا نافذتين لفترة أولية مدتها ١٨٠ يوماً، ما لم يتخذ المجلس تدابير أخرى ذات صلة فيما يتعلق بأحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠)،

٤ ـ يقرر كذلك إجراء استعراض شامل لجميع جوانب تنفيذ هذا القرار بعد ٩٠ يوماً من بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه، ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوماً الأولية، عند تلقي التقارير المشار إليها في الفقرتين ١١ و١٢ أدناه، ويعرب عن اعتزامه القيام، قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوماً، بالنظر بعين التأييد في تجديد أحكام هذا القرار، شريطة أن تبين التقارير المشار إليها في الفقرتين ١١ و١٢ أدناه أن هذه الأحكام تنفذ تنفيذاً مرضياً،

٥ ـ يقرر كذلك أن يبدأ نفاذ بقية فقرات هذا القرار على الفور:

٦ ـ يأمر اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) برصد عمليات بيع النفط والمنتجات النفطية التي يصدرها العراق عن طريق خط أنابيب كركوك - يومورتاليك من العراق إلى تركيا ومن ميناء البكر لتحميل النفط، وذلك بمساعدة مفتشين مستقلين يعينهم الأمين العام، ويقومون بإبقاء اللجنة على علم بكميات النفط والمنتجات النفطية المصدرة من العراق بعد تاريخ بدء نفاذ الفقرة ١ من هذا القرار، وبالتحقق من أن سعر شراء النفط والمنتجات النفطية هو سعر معقول في ضوء الظروف السائدة في السوق ومن أنه، لأغراض الترتيبات المحددة في هذا القرار، يجري شحن القدر الأكبر من النفط والمنتجات النفطية عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك، وأن الكمية المتبقية تصدر من ميناء البكر لتحميل النفط.

٧ ـ يطلب إلى الأمين العام إنشاء حساب ضمان لأغراض هذا القرار، وتعيين محاسبين قانونيين عامين مستقلين لمراجعة هذا الحساب، وإبقاء حكومة العراق مطلعة تماماً على تشغيل الحساب.

٨ ـ يقرر أن تستخدم الأموال المودعة في حساب الضمان

للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للسكان العراقيين وللأغراض الأخرى التالية، ويطلب إلى الأمين العام استخدام الأموال الموضوعة في حساب الضمان لما يلي:

(أ) ـ تمويل تصدير الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة للاحتياجات المدنية الأساسية، إلى العراق، وفقاً لإجراءات اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وذلك على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، رهناً بما يلي:

١ ـ أن يكون كل تصدير للسلع بناء على طلب حكومة العراق،

٢ ـ أن يضمن العراق بصورة فعالة توزيع هذه السلع بشكل منصف، على أساس خطة تقدم إلى الأمين العام ويوافق عليها، وتتضمن وصفاً للسلع التي يتم شراؤها،

٣ ـ أن يتلقى الأمين العام تأكيداً موثقاً بأن السلع المصدرة المعنية قد وصلت إلى العراق،

(ب) ـ بالنظر إلى الظروف الاستثنائية السائدة في المحافظات الثلاث المذكورة أدناه، إكمال قيام حكومة العراق بتوزيع السلع المستودرة بموجب هذا القرار، من أجل ضمان التوزيع المنصف للمعونة الغوثية الإنسانية على جميع قطاعات السكان العراقيين في جميع أنحاء البلد، بتوفير ما يتراوح بين ١٣٠ مليون و١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات الذي يعمل داخل الأراضي المشمولة بالسيادة العراقية في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث، دهوك وأربيل والسليمانية، إلا إذا بيع من النفط والمنتجات النفطية خلال أية فترة تمتد ٩٠ يوماً بما لا يصل ثمنه إلى بليون دولار، وحينئذ يجوز للأمين العام أن يوفر مبلغاً أقل نسبياً لهذا الغرض،

(ج) ـ تحويل نفس النسبة المئوية من الأموال المودعة في حساب الضمان، التي قررها المجلس في الفقرة ٢ من قراره ٧٠٥ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، إلى صندوق التعويضات،

(د) ـ الوفاء بالتكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة فيما يتعلق بنفقات المفتشين المستقلين والمحاسبين القانونيين العامين والأنشطة المرتبطة بتنفيذ هذا القرار،

(هـ) ـ الوفاء بالتكاليف الجارية لعمل اللجنة الخاصة، ريثما يتم في وقت لاحق التسديد الكامل لتكاليف تنفيذ المهام المأذون بها بموجب الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)،

(و) ـ الوفاء بأي نفقات معقولة، عدا تلك التي تسدد في العراق، والتي تقرر اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أنها تتصل مباشرة بتصدير العراق للنفط والمنتجات النفطية على النحو المسموح به بموجب الفقرة ١ أعلاه، أو بما يتم تصديره إلى العراق من قطع غيار ومعدات على النحو المسموح به بموجب الفقرة ٩ أدناه، وما يلزم لذلك من أنشطة بصورة مباشرة،

(ز) ـ توفير مبلغ يصل إلى ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كل ٩٠ يوماً من الأموال المودعة في حساب الضمان لسداد المبالغ المتوخاة بموجب الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢،

٩ ـ يأذن للدول بأن تسمح، بصرف النظر عن أحكام الفقرة ٣ (ج) من القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، بما يلي:

(أ) ـ أن يصدّر إلى العراق ما يلزم من قطع غيار ومعدات أساسية للتشغيل المأمون لخط أنابيب كركوك - يومورتاليك في العراق، رهناً بموافقة مسبقة من اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على كل عقد من عقود التصدير،

(ب) ـ الاضطلاع بالأنشطة التي تلزم بصورة مباشرة للصادرات المأذون بها بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، بما في ذلك المعاملات المالية المتصلة بها،

١٠ ـ يقرر أنه، لما كانت أحكام الفقرة ٤ من القرار ٦٦١ (١٩٩٠) والفقرة ١١ من القرار ٧٧٨ (١٩٩١) تحول دون إمكانية سداد تكاليف الصادرات والأنشطة المأذون بها بموجب الفقرة ٩ أعلاه من الأموال المجمدة وفقاً لتلك الأحكام، يجوز بصورة استثنائية تمويل تكلفة هذه الصادرات والأنشطة، إلى حين البدء بسداد مبالغ لحساب الضمان المنشأ لأغراض هذا القرار، وبعد موافقة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على كل حالة على حدة، بواسطة خطابات اعتماد تسحب خصماً من مبيعات النفط التي ستتم في المستقبل والتي تودع إيراداتها في حساب الضمان.

١١ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، كل تسعين يوماً بعد بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوماً الأولية، تقريراً يستند فيه إلى المراقبة التي يقوم بها موظفو الأمم المتحدة في العراق، وإلى المشاورات التي تجري مع حكومة العراق، حول ما إذا كان العراق قد كفل بشكل منصف توزيع الأدوية واللوازم الصحية والمواد الغذائية والمواد والإمدادات اللازمة لتلبية احتياجات مدنية أساسية والمولة بموجب أحكام الفقرة ٨ (أ) أعلاه، وأن يضمن تقريره أي ملاحظات قد تكون لديه عن كفاية الإيرادات لتلبية احتياجات العراق الإنسانية، وعن قدرة العراق على تصدير كميات من النفط والمنتجات النفطية تكفي لتوفير المبلغ المشار إليه في الفقرة ١ أعلاه،

١٢ ـ يطلب إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تضع، بتنسيق وثيق مع الأمين العام، ما يلزم من إجراءات عاجلة لتنفيذ الترتيبات الوارد ذكرها في الفقرات ١ و٢ و٦ و٨ و٩ و١٠ من هذا القرار، وأن تقدم إلى المجلس، بعد تسعين يوماً من بدء نفاذ الفقرة ١ أعلاه، ومرة أخرى قبل انتهاء فترة الـ ١٨٠ يوماً الأولية، تقريراً عن تنفيذ هذه الترتيبات،

١٣ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ ما يلزم من تدابير لكفالة تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً، وتأذن له بالدخول في أي ترتيبات أو اتفاقات لازمة لهذا الغرض، وتطلب إليه أن يقدم تقريراً إلى المجلس حال قيامه بذلك،

١٤ ـ يقرر أن يستثني النفط والمنتجات النفطية الخاضعين لهذا القرار، رغم أحقية العراق في ملكيتهما، من أي إجراءات قانونية وألا يخضعان لأي شكل من أشكال المصادرة أو الحجز أو التحفظ، وأن تتخذ جميع الدول، كل في إطار نظامها القانوني المحلي، كل ما قد يلزم من خطوات لضمان هذه الحماية، وكفالة عدم تحويل إيرادات المبيعات عن الأغراض المحددة لها في هذا القرار،

١٥ ـ يؤكد أن حساب الضمان المنشأ لأغراض هذا القرار يتمتع بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها،

١٦ ـ يؤكد أن جميع من يعينهم الأمين العام من أشخاص لغرض تنفيذ هذا القرار يتمتعون بامتيازات وحصانات بوصفهم خبراء موفدين لأداء مهام لصالح الأمم المتحدة وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، ويطلب من حكومة العراق أن تتيح لهم حرية الحركة الكاملة وكل ما يلزم لهم من تسهيلات لأداء واجباتهم في تنفيذ هذا القرار،

١٧ ـ يؤكد أنه لا يوجد في هذا القرار ما يمس بأي حال بواجب العراق بالتقيد بدقة بجميع التزاماته المتعلقة بخدمة دينه الخارجي وسداده، وفقاً للآليات الدولية الملائمة،

١٨ ـ يؤكد أيضاً أنه ليس في هذا القرار ما ينبغي أن يفسر على أنه يشكل تعدياً على سيادة العراق وسلامته الإقليمية،

١٩ ـ يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

البارزاني يعرض «منطقة أمنية» لتركيا مقابل ٣٠ مليار دولار

ذكرى صحيفة تركية أمس الأول أن الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني عرض إقامة منطقة أمنية بشمالي العراق تحول دون تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني لتنفيذ هجمات داخل تركيا في مقابل ٣٠ مليار دولار.

وأوضحت صحيفة «الصباح» أن حزب البارزاني عرض إقامة مخافر للشرطة وأبراج مراقبة ونشر ٢٠ ألفاً من مقاتليه على الحدود الممتدة بين تركيا والعراق والبالغ طولها ٣٥٠ كيلومتراً.

أضافت أن عرض البارزاني تضمن أيضاً بناء ٣٥٠ قرية وخمسة جسور وإنشاء نحو ٢٠٠ كيلومتر من الطرقات في مناطق سيطرته شمالي العراق.

وكانت تركيا قد اجتاحت شمالي العراق قبل شهرين، ونشرت نحو ٣٥ ألف جندي للقضاء على قواعد للمقاتلين الأكراد الأتراك يستخدمونها لشن هجمات داخل تركيا، وبعد ستة أسابيع سحبت أنقرة قواتها، مبقية خمسة آلاف جندي في المنطقة الحدودية لقطع الطريق أمام المقاتلين الأكراد.

وتفاوض أنقرة حالياً زعماء الفصائل الكردية العراقية للاتفاق على ترتيبات أمنية في المنطقة الحدودية. إلا أنه لم تصدر أي مؤشرات رسمية تشير إلى قبول أنقرة بالعرض الديموقراطي الكردستاني.

وأدت تقارير تقول أن المقاتلين الأكراد عادوا إلى قواعدهم شمالي العراق، بوزير الداخلية التركية ناهد مانتيسي إلى التهديد بعودة القوات التركية إلى شمالي العراق.

تجدر الإشارة إلى أن المقاتلين الأكراد بدأوا حملة منذ العام ١٩٨٤، مطالبين بمنطقة حكم ذاتي جنوبي شرقي تركيا، وأدى ذلك إلى مواجهات سقط خلالها حتى الآن نحو ١٥ ألف قتيل.

(«السفير»، ١٩٩٥/٥/٢٢)



مقاتلون من حزب العمال الكردستاني

قوات «بدر» دخلت شمال العراق

أكدت مصادر كردية وعربية معارضة في شمال العراق أمس أن تشكيلات من قوات «بدر» التابعة لـ «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» (بزعامة السيد محمد باقر الحكيم) دخلت من إيران إلى منطقة ميدان قرب دربندي خان (محافظة السليمانية) التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة السيد جلال الطالباني). وأضافت أن إيران بدأت في الوقت ذاته بنقل مقاتلين تابعين لحزب العمال الكردستاني من أراضيها إلى مناطق يسيطر عليها الحزب الديموقراطي الكردستاني (بزعامة السيد مسعود البارزاني).

وأوضحت المصادر ذاتها أن العناصر الإسلامية التي دخلت شمال العراق تنتمي إلى «فرقة الإمام علي» التي يقودها «أبو أحمد الرميثي». ولم تتوافر معلومات عن عدد أفراد القوة التي عبرت الحدود من إيران أول من أمس، وشوهد قائدها في اليوم نفسه في أربيل. لكن مصادر مختلفة في شمال العراق أعطت تقديرات متباينة تصل إلى ثلاثة آلاف عنصر.

وكان الحكيم أكد الأسبوع الماضي في تصريحات أدلى بها في طهران ونقلتها إذاعة «مونت كارلو» أن «المجلس الأعلى» عزز وجوده العسكري في شمال العراق وسيعززه أكثر في المستقبل.

(«الحياة»، ١٩٩٥/١٠/٣١)

بغداد تنصر البارزاني

قلبت بغداد صورة الوضع في شمالي العراق رأسا على عقب، في عملية عسكرية، هي الأكبر منذ انتهاء حرب الخليج في العام ١٩٩١، أسفرت عن سيطرة الجيش العراقي، بالتعاون مع قوات الحزب الديموقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني، على مدينة أربيل في وسط «المنطقة الآمنة»، معقل الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني، وهو ما استثار غضب واشنطن التي هددت بالرد على الرغم من إعلان بغداد أن الرئيس العراقي صدام حسين أعطى الأوامر إلى قواتها بالانسحاب، وهو ما شكك فيه البيت الأبيض.

وأجرى الرئيس الأميركي بيل كلينتون اتصالات بزعماء الدول الحليفة لأميركا، ووضع القوات الأميركية في منطقة الخليج في حال استنفار قصوى، إلا أن فرنسا أعلنت وفي موقف متعارض مع الولايات المتحدة ان قرارات مجلس الأمن لا تمنع الوجود العسكري العراقي في محافظات شمالي العراق، فيما طالبت وزيرة الخارجية التركية طانسو تشيللر بسحب القوات العراقية من المناطق الكردية العراقية، لكنها استبعدت تدخلا عسكريا غربيا ضد العراق.

وأعلن وزير الدفاع العراقي الفريق سلطان هاشم أحمد بعد اجتماع للقيادة العراقية، أمس، ان صدام أمره بسحب قواته من أربيل، بعدما كانت قد دخلتها يوم السبت الماضي، وأعادتها الى مواقعها السابقة.

وكرر أحمد التأكيد على أن التدخل كان بناء على طلب «البارزاني ورفاقه» لمواجهة «العدوان الايراني الغاشم وحليفه جلال الطالباني».

(«السفير»، ١٩٩٦/٩/٢)

إيران تندد بالهجوم الأميركي وتحذّر أكرادها

نددت إيران بالهجوم الأميركي على العراق واعتبرته «عملية سياسية انتخابية» للرئيس بيل كلينتون ومحاولة لتعزيز المكانة الدولية للولايات المتحدة».

وفي أول رد فعل لمسؤول إيراني قال نائب وزير الخارجية محمود واعظي أن الهجوم مسألة انتخابية أميركية. وأكد أن «ليس لإيران أي قوة في شمال العراق وأنها تتابع الوضع في شمال هذا البلد عن كثب». وأعلن أن إيران «لن تسمح بنزوح كثيف» للأكراد العراقيين إلى أراضيها كما حصل عام ١٩٩١، مشدداً على أن الاهتمام الأساسي لإيران ينصب على الحفاظ على أمن حدودها وإزالة أي إمكان لهجمات على المدن الحدودية وسكانها».

وكان الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني الموجود في كينيا

تجنب التعليق على الهجوم. وقال لدى عودته إلى نيروبي بعد زيارة لمدينة مومباسا عندما سئل عنه: «لم أتبلغ تفاصيل الهجوم لأنني كنت مسافراً. وبعد أن تصلني المعلومات سوف أدلي برأيي».

إلا أن الإذاعة الإيرانية كانت أول من علق في إيران على الهجوم ورأت أنه كان على واشنطن أن «تتدخل قبل ذلك لمنع صدام حسين من القيام بمغامرته الجديدة في أربيل إذا كان دورها هو فعلاً توفير الأمن لشمال العراق»، لكن الموقف الأميركي ينطوي على «تناقض» ويظهر أن واشنطن تهدف إلى «استعادة صدقيتها الدولية» والاستفادة «انتخابياً في مواجهة الجمهوريين وإفهام مختلف الفصائل الكردية أن عليها القبول بالمشاريع الأميركية للمنطقة».

وكانت وزارة الخارجية نفت قبل ساعات من الهجوم الأميركي أي تورط لإيران في شمال العراق وحذرت الجماعات الكردية الإيرانية الموجودة هناك من شن هجمات عبر الحدود قائلة أن طهران «ستتصدى لها بقوة».

(«النهار»، ١٩٩٦/٩/١٤)

سقوط السليمانية يمدد نفوذ بغداد

شهد شمالي العراق أمس تطوراً بارزاً، وربما حاسماً في ميزان القوى الميدانية الكردية، تمثل بسيطرة مقاتلي الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني المتحالف مع بغداد على مدينة السليمانية الأكبر في المنطقة، ليتمد وجود السلطة العراقية إلى أوسع مدى يبلغه منذ حرب الخليج في العام ١٩٩١.

وبهذا التطور الجديد المرتبط بسياق الأحداث المتفاعلة منذ عشرة أيام، اثر دخول القوات العراقية الحكومية بغطاء من قوات البارزاني إلى مدينة أربيل، يزداد انفتاح الوضع الكردي العراقي على احتمالات سياسية وأمنية إقليمية، وسط مثلث بغداد - أنقرة - طهران، يبرز بينها حالياً المشروع التركي لإقامة «منطقة أمنية» داخل العراق، والذي كشف النقاب، أمس، عن أن أنقرة تخطط له لأن يكون بعمق ١٥ كيلومتراً داخل أراضي العراق.

ونشطت أنقرة دبلوماسياً، أمس، لتبرير «أسباب التطلبات التركية» التي تملي عليها إقامة «منطقة أمنية» في شمالي العراق، مؤكدة أن لا نية لديها لتأسيس وجود عسكري دائم هناك أو أن تكون طامعة بأراض عراقية، محاولة بذلك تهدئة مخاوف العرب.

وأعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل أنه «ليس لدى تركيا أية نوايا لتواجد عسكري على أرض عراقية، وما تقوم به من تحركات عسكرية وهو في إطار تأمين الحدود التركية ضد عمليات الإرهاب والتسلل التي تتعرض لها، وأن القوات التركية تمارس مهماتها داخل الأراضي التركية»..

(«السفير»، ١٩٩٦/٩/١٠)

«البرلمان» الكردي ينتخب رئيساً جديداً لـ «الحكومة»

بدأ زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، أمس، ترتيب السلطة في شمالي العراق، بما يتوافق مع الواقع الميداني الجديد بعد انتصاره متحالفاً مع بغداد على منافسه على الزعامة الكردية جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، وذلك في وقت انشغلت الولايات المتحدة في إجلاء المتعاملين معها وتأمين لجوئهم في أنحاء العالم.

واجتمع «البرلمان» الكردي في مقره في أربيل، للمرة الأولى منذ بدء الاقتتال الكردي - الكردي قبل عام ونصف عام تقريباً، وانتخب عضو المكتب السياسي للحزب الديموقراطي روج نوري شاويش رئيساً لـ «الحكومة» بدلاً من كوسرات رسول علي، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني.

وقال شاويش، في كلمة بعد انتخابه: «أتمنى أن تستجيب التشكيلة الوزارية الجديدة لمبدأ التعددية الحزبية، وأن يسود الأمن والاستقرار كردستان العراقية وأن يطمئن جيراننا إلى أننا لن نكون سبباً للمشكلات لأي منهم».

وذكر رئيس كتلة نواب الاتحاد الوطني حازم اليوسفي أن ٦٨ «نائباً» شاركوا في الجلسة، ١٧ منهم من الاتحاد و٤٧ من الحزب الديموقراطي وثلاثة من الحركة الديموقراطية الآشورية، ويبلغ عدد أعضاء «البرلمان» ١٠٥، خمسون لكل من الحزب والاتحاد وخمسة للحركة الآشورية.

(«السفير»، ١٩٩٦/٩/١٧)

اعترافات إسرائيلية بالتورط في التمرد الكردي

أصدر صحافي إسرائيلي كتاباً يروي فيه المزيد من التفاصيل حول العلاقات الإسرائيلية - الكردية مستنداً الى معلومات استقاها من خمسة رؤساء لجهاز الموساد الإسرائيلي حول التمرد الكردي ضد بغداد بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٥.

ويتحدث الصحافي شلومو ناكديمون في كتابه «الأمل اليائس. صعود وسقوط التحالف الكردي - الإسرائيلي»، حول تمرد كردي استمر ١٢ عاماً، أدت فيه إسرائيل دوراً رئيسياً قدمت خلاله توجيهاً عسكرياً وخدمات طبية، ووفرت دعماً إيرانياً من نظام الشاه.

ومن المقرر أن تنشر صحيفة «يديعوت أحرونوت» أجزاء من الكتاب خلال نهاية الأسبوع الحالي، لكن ناديمون وافق على الكشف عن بعض تفاصيله في مقابلة صحافية أمس في القدس المحتلة.

وقال ناكديمون إنه توصل إلى أن جهاز الموساد كان يحرك بعثة محدودة، لم تتعد ١٥ عنصراً في المنطقة الكردية منذ العام ١٩٦٥، مضيفاً أن الموساد كان الجهة التي أقنعت شاه إيران السماح لإسرائيل بشحن أسلحة للأكراد العراقيين عبر الأراضي الإيرانية.

وأوضح ناكديمون أنه أجرى مقابلات مع أكثر من ٧٠ إسرائيلياً شاركوا في المهمة الإسرائيلية خلال فترات زمنية متفرقة، من بينهم بعض عملاء الموساد وضباط الجيش والأطباء، مضيفاً أنهم كانوا يحملون تعليمات تقضي بعدم التورط مباشرة في القتال.

وكانت هناك استثناءات. الكولونيل الإسرائيلي تزوري ساغوي، قاد قوات كردية نفذت كمائن لقوات عراقية في موقعتين، في عامي ١٩٦٦ و١٩٧٤. كما أشرف على تدريب الأكراد على استخدام الأسلحة الإسرائيلية مثل البنادق ومدافع الهاون والصواريخ المضادة للمدرعات، وقام بإعداد خططهم العسكرية، وأشرف على تنفيذها عن كثب.

وقال ناكديمون إن «المستشفى الميداني الكبير الذي أقامه الإسرائيليون، أنقذ حياة آلاف الأكراد». عالج الأطباء والمرضون الجرحى، وقاموا بتدريب الأكراد على الطبابة.

واستقبلت إسرائيل مقاتلين أكراداً وتلقوا تدريبات ضباط.

وقال المتخصص الإسرائيلي في الشؤون العراقية، أستاذ جامعة حيفا أماتزيا برعام إن الكتاب يقدم صورة مذهلة حول العلاقات بين إسرائيل والزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني، وتفاصيل كثيرة كانت غامضة.

وكان يتحتم على البارزاني مواجهة معارضة العناصر الإسلامية داخل صفوف قواته، والذين كانوا يعارضون تحالفه السري مع إسرائيل. وفي العام ١٩٦٦، أمر بتعزيز الحراسة حول الإسرائيليين بعد هرب طيار عراقي بطائرته الـ «ميغ- ٢١» إلى إسرائيل، وهو ما أثار مخاوفه إزاء احتمال قيام العراقيين بخطف إسرائيليين لإجراء عملية تبادل.

وقال ناكديمون أن العراقيين كانوا يعلمون بالوجود الإسرائيلي، ونقل عن مسؤول عراقي رفيع المستوى قوله إن «إسرائيل ثانية يتم إنشاؤها في العراق».

ويرصد الكتاب التورط الأميركي في التمرد الكردي بعد العام ١٩٧٢، عندما قام الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيسكون بزيارة إيران، ووافق على طلب من الشاه تزويد الأكراد بالسلاح.

وانهارت المخططات الإيرانية والإسرائيلية في العام ١٩٧٥ عندما سحب الشاه الدعم الإيراني للأكراد بعد موافقة العراق على تسوية الخلاف بين البلدين حول شط العرب.

وكان على الإسرائيليين أن ينسحبوا خلال ساعات، وأدى هذا الانهيار إلى إجراء مراجعة شاملة للسياسة الإسرائيلية.

وقال ناكديمون «أظهر ذلك أن الأقليات لا يمكنها الصمود أمام جيش نظامي لمدة طويلة، ما لم يتوفر لها الدعم من جار قوي»، مضيفاً إن إسرائيل أدركت أن مساعدة جماعات مسلحة، قد تبدأ على نطاق محدود، لكنها تتنامى تدريجياً.

(«السفير»، ٢٩ /١١ /١٩٩٦)

انهيار وقف نار بين الفصيلين الكرديين

لم يصمد وقف لإطلاق النار أعلنته الأطراف الراعية لاتفاق أنقرة أمس الأول، في شمالي العراق، حيث سارع الحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني إلى اتهام منافسه الاتحاد الوطني الكردستاني أمس بانتهاك وقف إطلاق النار..

ونفى متحدث باسم الاتحاد الوطني ذلك ، وقال إن وقف إطلاق النار ما زال مستمراً. وقال الاتحاد الوطني بزعامة جلال الطالباني أنه أعلن من جانب واحد وقفاً لإطلاق النار يوم الجمعة الماضي، قبل أن ينضم إليه الحزب الديموقراطي بعد بضع ساعات من أجل إنهاء الاشتباكات بين الجماعتين استمرت أسبوعاً.

..إلى ذلك اجتمع منسق الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في العراق دينيس هوليداي مع الطالباني والبارزاني أمس، وحثهما على تسهيل وصول إمدادات الإغاثة التي ترسلها الأمم المتحدة إلى شمالي العراق.

على صعيد آخر، ولمناسبة بدء العام الدراسي، أرسلت وزارة التربية العراقية أمس الأول، نحو مليون كتاب مدرسي إلى طلبة المدارس في منطقة كردستان.

(«السفير»، ٢٠ /١٠/ ١٩٩٧)

من هم الأكراد الفيليون؟

«الأكراد الفيلية الشيعة يتوزعون على جانبي الحدود بين العراق وإيران، ففي الجانب الإيراني الحالي هناك منطقة عيلام، أو بشتكوه التي تضم الملايين منهم، وعلى الجانب العراقي ثمة مئات الآلاف ممن استوطنوا منذ قرون سحيقة في مدن الوسط والجنوب وأريافها وفي العاصمة بغداد، برز منهم المناضلون الوطنيون البارزون، من أجل العراق، والمصلحون والفنانون، والعلماء، وغيرهم، فمنهم مثلاً العلامة الكبير مصطفى جواد والموسيقار سلمان شكر، والساسة كجعفر محمد كريم وشقيقه حبيب محمد كريم (سكرتير حزب البارزاني لسنوات طويلة) ولطيف الحاج وآخرون...لكن «جريمة» الأكراد الفيلية وعلى مدى سنوات «الحكم الوطني» كله منذ تأسيسه في العشرينات كان انتماءهم المذهبي..إن قضية الأكراد الفيليين المهجرين والمعتقلين تطرح نفسها كقضية عراقية أساسية وملحة وكمسألة إنسانية ملتهبة ولا بد لكل الوطنيين العراقيين المخلصين تبني هذه القضية في المسعى العام من أجل إنقاذ البلاد وصيانة سيادتها ووحدة أراضيها وتحقيق المسيرة الديموقراطية فيها».

(«الحياة»، ٢٠ /١٢/ ١٩٩٧، عزيز الحاج).

الطالباني والبارزاني يلتقيان برعاية أميركية

التقى أمس الأولى في مبنى وزارة الخارجية الأميركية مسعود البارزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني وجلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني للمرة الأولى منذ أربع سنوات بحضور مسؤولين أميركيين بارزين لبدء سلسلة من اللقاءات تأمل واشنطن أن تؤدي إلى توحيد الأكراد ضد نظام الرئيس العراقي صدام حسين.

كما انعقد اجتماع آخر يوم أمس من المتوقع أن يتبعه لقاء بين الزعيمين الكرديين ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت التي كانت قد التقت كلاً منهما على حدة قبل لقائهما الأول.

ومثل الولايات المتحدة في الاجتماع الثلاثي مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط مارتين أنديك ونائبه ديفيد ويلش الذي يشرف على الاتصالات الأميركية مع أكراد العراق.

ووصف مسؤول أميركي شارك في اللقاء بأنه كان «جيداً»، وخلق الانطباع لدى الجميع بأن هناك فرصة الآن لتحقيق التقدم، ولكنه نبه إلى أنه لا تزال هناك «خلافات جدية» عديدة بين الطرفين تتعلق بكيفية المشاركة في السلطات السياسية والاقتصادية. ومع أن المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه قال أن النقاش تطرق إلى مسألة تقاسم السلطة، إلا أنه امتنع عن الخوض في التفاصيل، بحجة أن الاجتماعات لم تنته بعد، وتعتبر هذه المشكلة من أبرز الخلافات بين الطرفين حيث يطالب جلال الطالباني بتقاسم السلطات والعائدات المالية مناصفة، بينما يطالب مسعود البارزاني بحصة أكبر لحزبه لأنه حصل على دعم أوسع في الانتخابات التي جرت في مطلع التسعينات.

كما لم يتطرق المسؤول خلال لقاء مع الصحافيين إلى طبيعة المقترحات التي طرحها الجانب الأميركي على الأطراف الكردية، خلال الاجتماع. وقال أن حكومته لم تقدم حوافز مالية للأكراد، معتبراً أن اهتمام الولايات المتحدة بمساعدة الأكراد، ورغبة قياداتهم بإخراج كردستان من عزلتها الدولية، ما ما أقنعهم بالمجيء إلى واشنطن. واشار المسؤول إلى أن أكثرية المنظمات الأميركية غير الحكومية التي كانت تقدم المساعدة والإغاثة إلى الأكراد قد غادرت كردستان في أعقاب أحداث العنف بين الفصيلين الكرديين في ١٩٩٦.

وقال المسؤول أنه لا تزال هناك اتصالات بين الحزب الديموقراطي الكردستاني والسلطة في بغداد ولكنه قال إن ذلك لا يرقى إلى مستوى التعاون أو التحالف الأمر الذي تعارضه واشنطن. وأكد المسؤول أن حكومته حثت الاتحاد الوطني الكردستاني على وقف تعاونه مع إيران، قائلاً أن مصلحة الأكراد تقضي بعدم تعاونهم مع بغداد أو طهران.

وكان من اللافت للنظر أن المسؤول نبه إلى خطأ الاعتقاد بوجود «ضمانات حماية أميركية للأكراد» ملمحاً إلى أن واشنطن قد تقدم مثل هذه الضمانات إذا توحد الأكراد. ويقول القادة الأكراد أن واشنطن كانت قد قدمت للأكراد عند بداية عملية «توفير الراحة» في ١٩٩١ ضمانات بحمايتهم من هجمات عراقية، ولكن بشرط أن لا يقوم الأكراد باستفزاز السلطات العراقية، وشرط أن يبقوا متحدين، على أن تقرر واشنطن وحدها كيفية الرد العسكري وتوقيته.

(«السفير»، ١٨/ ٩/ ١٩٩٨)

أوجلان في الأسر التركي بعد خطفه من نيروبي

أوجلان في الأسر التركي. خبر مدو شغل عواصم العالم ليتفاقم بسرعة مع حملة كردية لاحتلال سفارات يونانية في مدن كثيرة، احتجاجاً على دور اليونان، المفترض أنها «صديقة» للقضية الكردية بقدر ما هي «عدوة» لتركيا، في «لغز» اعتقال زعيم «حزب العمال الكردستاني» عبد الله أوجلان في عاصمة كينيا، نيروبي، ونقله إلى تركيا في عملية متقنة بقدر ما يستبعد معه أن تكون من تنفيذ الاستخبارات التركية فتوجه الظن فوراً نحو «وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية» ومعها «الموساد» الإسرائيلي، وذلك حتى قبل أن يتهمهما الأكراد بذلك بصراحة بأنهما وراء عملية «الخطف».

بصوت متهدج أعلن رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد في مؤتمر صحافي أن «رئيس المنظمة الانفصالية موجود في تركيا منذ نحو الساعة الثالثة صباحاً». وقال: «اعتقل بعد ١٢ يوماً من مطاردته بهدوء وبشكل مستمر في مختلف القارات والبلدان.. علم عشرة أشخاص فقط في تركيا بهذه العملية.. أنجزنا مهمة صعبة وما سيحدث بعد ذلك أمر يخص القضاء المستقل». أضاف: «كنا نقول دائماً ان تركيا ستعتقله في أي مكان يذهب إليه والتزمنا بكلمتنا ووفينا بتعهداتنا لأمهات الشهداء... سيحاكم على أعماله أمام القضاء التركي».

وأشار أجاويد إلى أن الاعتقال تم بـ «عملية سرية» نفذتها الأجهزة التركية. ولم يعط تفاصيل...

(«السفير»، ١٩٩٩/٢/١٧)

اوجلان في الاسر

الحزب الثوري الكردستاني

ديار بكر تغلي. وحتى البارزاني الزعيم الكردي العراقي، لم يتردد في طعن تركيا في ظهرها بخنجر الإرهاب. والبارزاني، الذي دعمته تركيا في كل شيء، أقلق تركيا بلعبة الإرهاب بحيث خلط كل التوازنات. وهو يعمل، بدلاً من حزب العمال الكردستاني، على تركيز مجموعة إرهابية جديدة تدربها قواته. وقد اعتقل ثمانون من أفراد المنظمة الجديدة.

هذه المنظمة الجديدة التي ضمت منظمات كردية انفصالية بمعزل عن حزب العمال الكردستاني، هي خطوة استراتيجية جديدة للقوى التي لا تريد إنهاء المسألة الكردية. هذه المجموعات تلقت تدريباً عسكرياً بمساعدة البارزاني بهدف إحداث إرهاب ومن ثم أرسلت إلى تركيا.

تضم هذه المنظمة مقاتلين ينتمون إلى منظمات مثل كاوا ورزكاري وتيكوشين وغيرها وتحمل اسماً مختصراً هو (PSK)، ويعني الحزب الثوري الكردستاني، ويدار من جانب مجلس مركزي على رأسه أحد المقاتلين القدامى وهو محمد بيلين.

الهدف الايديولوجي للمنظمة هو توحيد كردستان التركية والعراقية والسورية والإيرانية وإقامة كردستان الاشتراكية على أساس ماركسي - لينيني. وهذا يعكس التوجه نفسه لحزب العمال الكردستاني.

بعد تسليم عبد الله أوجلان إلى تركيا، ونظراً لتعليق النشاطات المسلحة لحزب العمال الكردستاني بصورة مؤقتة، قررت قيادات منظمات كردية قديمة مثل كاوا ورزكاري وتيكوشين والبشمركة الحمر للثورة الكردية وغيرهم، التنظيم من جديد عبر اجتماع مشترك في شمال العراق، وبقي أمر هذه المنظمة أشهراً عدة طي الكتمان، وتتدرب بدعم من البارزاني، وقد اختارت هذه المنظمات محمد بيلين زعيماً لها كما أسست مجلس قيادة.

في هذه الأثناء توزع نحو ثلاثة آلاف مقاتل مسلح على معسكرين وبدأوا نشاطات مسلحة في شمال العراق وجنوب تركيا. ويوجد بين هؤلاء أشخاص عناصر من التابعية العراقية والسورية. وقد عبر مقاتلون تدربوا على يد البارزاني الحدود العراقية والسورية وتسللوا إلى تركيا.

وقد علمت القوات المسلحة التركية بتسلل هؤلاء بهدف القيام بنشاطات مسلحة، وبدأت عملية واسعة النطاق، وبصورة سرية، في جنوب شرق البلاد ولاسيما في ديار بكر. ونتيجة لجهود الشرطة والاستخبارات والقوات المسلحة والقوات الخاصة ورئاسة الأركان، أسر ثمانون مسلحاً من الحزب الثوري الكردستاني. وعلم أن هذا الحزب على صلة بمبادرة كردستان الديموقراطية المضادة لأوجلان والتي اتخذت قراراً بمواصلة القتال بعد الانفصال عن حزب العمال الكردستاني. وتتواصل الآن في المديرية العامة للأمن في ديار بكر التحقيقات مع هؤلاء المقاتلين المدججين بالأسلحة. وظهر من التحقيقات الأولية أن هذه المجموعات المسلحة كانت عازمة على القيام بهجمات مكثفة ضد القوات الأمنية التركية ولاسيما المراكز العسكرية، ومخافر الشرطة.

ونظراً لانكشاف دعم البارزاني لهؤلاء فإن نظرة تركيا إلى البارزاني قد تغيرت وقد علمت أن الخارجية التركية ومسؤولي القوات المسلحة قد بدأوا من جديد مباحثات مع البارزاني. وتتمحور المحادثات حول إغلاق معسكري الحزب الثوري الكردستاني في شمال العراق والواقعين تحت إشراف البارزاني حيث يتحرك هذا الأخير، مع الطالباني، بحرية في مرحلة يغيب عنها أوجلان.

من المثير فعلاً أن يتغير موقف البارزاني، الذي يحظى بدعم تام من أميركا وتركيا، تجاه الأخيرة في موضوع الإرهاب. فهل إن التطورات في شمال العراق على صلة بمخططات للقوى العظمى من زاوية استراتيجية جديدة أم أن مخططات محلية هي الحاسمة؟ هذا يتطلب تحليلاً عميقاً ولاسيما أن مشكلات قد ظهرت بين تركيا والبارزاني حول مسألة الجمارك ومبيعات المازوت. فهل يعكس البارزاني ردة فعل تجاه هذه المسألة، أم أننا أمام حلقة صغيرة في لعبة أكبر بكثير؟

(«المستقبل» اللبنانية، ٢٠٠١/٤/٢٤)

عن «ميلليت» التركية ٢٠٠١/٤/١٨ - طونجاي أوزكان)

الحركات الإسلامية في كردستان العراقية

من فاروق حجي مصطفى: تعود بدايات نشوء الحركات الدينية في الأوساط الكردية إلى العام ١٩٨٨، إثر قيام النظام العراقي بضرب حلبجة وخورمال بالأسلحة الكيماوية. وسميت العملية العراقية بـ «حملة الأنفال»، وذهب ضحيتها بحسب تقديرات بعض وسائل الإعلام نحو العشرة آلاف ضحية بين قتيل وجريح. فبدأت تنشط الدعوات إلى أحزاب سياسية دينية غض النظام العراقي الطرف عنها لإضعاف الحركة الوطنية الكردية واختراقها. ولقي هذا النشاط الديني دعم الأحزاب السياسية الدينية في آسيا الوسطى.

ففي حال الفراغ السياسي التي أحدثها غياب الأحزاب الكردية، ثم حرب الخليج الثانية وما نتج منها من أوضاع ونتائج سياسية في كردستان، كانت الحركة الدينية تراقب وتستغل كل التناقضات الحاصلة لكسب ما يمكن اكتسابه. فهي لم تشارك في حرب الخليج الثانية، ولم تتدخل في المفاوضات بين الأكراد والنظام العراقي. ورفضت الدخول إلى كردستان العراق، وهربت من المهمات والمسؤوليات التي قد تناقض دور الدول المتنفذة في الإقليم الكردي وتخالف توجهات إيران. فاكتفت بالدعوة الدينية سلمياً، وانتظرت الظروف المؤاتية.

وبما أن الأكراد عموماً يكنون الكره للنظام العراقي، ولن يتعامل معه، استغلت الأصولية الكردية ظروف المفاوضات بين الأحزاب الكردية والحكومة العراقية، وبدأت تنشط في الأوساط الشعبية وأرضها الخصبة. فكانت فرصتها الذهبية مع مجيء القرار (٦٨٨). واستطاعت الإفادة من الأجواء الديموقراطية التي سادت شمال العراق، مع قيام الحكومة الكردية الأولى، إلى جانب السلطة التشريعية (البرلمان)، باتخاذ قوانين وقرارات وإجراءات إدارية منسجمة مع طموح الشعب الكردي وتنظيماته السياسية. واعترفت هذه القوانين للأحزاب السياسية بحرية الرأي والتعبير والتفكير والنشر والصحافة. فسهل هذا نمو الحركة الأصولية، وأتاح لها توسيع قاعدتها الشعبية. فبدأت تراقب حركات المسؤولين والحزبيين وتنتقدها، إلى أن وصلت إلى محاسبتها. وبلغ الأمر ذروته في أثناء الاقتتال الذي دار بينها وبين الاتحاد الوطني الكردستاني، في أواسط شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وذهب ضحيته العشرات من الطرفين المتحاربين. وقبل هذا أصدرت الحركة الإسلامية حكمها بهدر دعم الشاعر الكردي شيركوبيكس، عندما كان وزيراً للثقافة في حكومة إقليم كردستان، بسبب قصيدة نشرت له سابقاً واعتبرت مسيئة إلى الإسلام. إلا أن الإسلاميين تراجعوا عن حكمهم بعدما تبنت الحكومة الكردستانية الشاعر، وهددت الإسلاميين. واحتج الإسلاميون على مجلة «نفار» وهي مجلة أدبية ثقافية، لنشرها مقالة بعنوان «جذور السلطة في القرآن»، فشن الإسلاميون حملة التشهير بالمجلة، ووصفوها بالكفر والإلحاد. فتراجعت الحكومة وألغت رخصت إصدار المجلة.

وتناهض معظم أجنحة الحركة الإسلامية الكردية المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في إقليم كردستان ـ العراق بذريعة أن المساعدات التي تقدمها هي «سحت حرام»، وأن العاملين فيها هم «كفرة». وتندد الحركة بالديموقراطية. والتعددية الحزبية، وتقول إن الديموقراطية هي «بدعة غربية».

وتأسست الحركات الأصولية في كردستان العراق، عام ١٩٨٨، على يد بعض رجال الدين وأصحاب الطرق الصوفية، وبعض ذوي الخلفية الماركسية. وأهم الحركات هي:

ـ «حزب الله الثوري»، وتسانده إيران، ويترأسه شاب في مقتبل العمر هو الملا أدهم البارزاني، ابن عم مسعود البارزاني. وتتهمه الحركة الإسلامية بأنه حزب قومي غير إسلامي.

ـ «الحركة الإسلامية»، وهي من تيارات كثيرة، انشقت في ما بعد، وأنشأت ثلاثة تنظيمات مستقلة، منها المعتدل ومنها المتطرف، وتتبادل التهم في ما بينها وهي:

١ ـ «حركة الوحدة الإسلامية»، ومرشدها العام هو ملا علي عبد العزيز ابن أخ المرشد السابق المرحوم ملا عثمان عبد العزيز. وهي تنظيم معتدل، يعمل ضمن الخطوط العامة للأجواء السياسية الكردية. وتقع مناطق نفوذ الحركة في مناطق الاتحاد الوطني والديموقراطي وتدعمها إيران.

٢ ـ «الاتحاد الإسلامي الكردستاني»: وهو من أجنحة الإخوان المسلمين، ويترأسه الشاب علي بابير الذي يعتبر العقل المدبر للحركة الإسلامية، ويتصف في أوساط الإسلام الكردي بذكاء خارق. وهو روائي وكاتب وله الكثير من الاجتهادات والنظريات في الصراع بين الدين والسياسة والحوار بين الماركسية والدين. وتؤيده إيران وأوساط باكستانية، وله علاقات مع النظام العراقي.

٣ ـ «حركة التوحيد الإسلامي»: وهي منظمة متهمة بالإرهاب في الأوساط الكردية والإسلامية، وقاعدتها في خورمال. وهي الأنشط بين الحركات الأصولية، وتقيم علاقات مع منظمات إسلامية عالمية (أصولية) كثيرة في أفغانستان وإيران وباكستان ومصر والجزائر. ويترأس الحركة ملا كريكار، وهو ماركسي سابق كان معروفاً بتطرفه الماركسي، وكان نائباً للمرشد العام للحركة الإسلامية الملا عثمان عبد العزيز وتؤكد الأوساط الكردية أنه ضلع في حوادث السليمانية وأربيل، وهو السبب في اقتتال ١٩٩٣ بين الحركة الإسلامية وأحزاب الحكومة الكردية.

ولعل إيران من أهم مصادر تمويل الحركات الإسلامية في كردستان العراق، إلى جهات أفغانية وباكستانية. وترى الحركة الإسلامية الكردية أنها جزء من الجيش الإيراني. فهي تملك سلاحاً بنادق كلاشنيكوف، وقاذفات «آر بي جي»، و«دوشكات»، ومدافع «هاون»، وصواريخ «كاتيوشا». وتتولى الحركات ست مؤسسات فكرية واجتماعية وصحية وتعليمية، إلى القضاء والشورى. وكانت تقدر نفقاتها الإجمالية في الشهر، بحسب

المصادر في بداية التسعينات بـ ١،٥٧٨،٨٥٠ دولاراً. فافتتحت ٤٨ مدرسة لتعليم الدين، وفي كل مدرسة ١٢٠ طالباً. ويقدر إجمالي طلبة علوم الدين بـ ٥٧٦٠ طالباً. وفي ١٩٩٢ بلغ عدد مقاتليها نحو ٨٠٠٠ مقاتل. وكانت تعد العدة لاثني عشر ألفاً. وبلغ مقاتلوها في الأيام الأولى من ١٩٩٤، ١٦ ألفاً. وبلغ عدد علماء الدين في ١٩٩٣ في صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني ٨٥٠ رجلاً. وجذور العائلة البارزانية دينية ملتزمة.

ولأن الخلافات بين الأحزاب القومية تفوح منها الرائحة القمعية تهيأت الأرضية لاحتواء المسألة الكردية تحت غطاء ديني. فأخذت الحركات الأصولية الكردية تنشط في القاعدة الشعبية. واتخذت من المساجد ودور العبادة أمكنة لنشر دعوتها، إلى أن تقاسمت النفوذ مع الاتحاد الوطني والحزب الديموقراطي الكردستاني. فنمت قواتها العسكرية وكوادرها الدينية على حساب القوتين الرئيسيتين في كردستان.

(«الحياة»، ١٨/٦/٢٠٠١)

معارك بين حزب الطالباني وحركة أصولية كردية

أكدت «حركة الوحدة الإسلامية لكردستان العراق» أن قواتها المسلحة التي كانت تسيطر على مدينة حلبجة الكردية في شمال العراق انسحبت من هذه المدينة التي سيطرت عليها قوات الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني.

وقال ممثل الحركة في بريطانيا، إحسان عبد العزيز، وهو ابن زعيم الحركة علي عبد العزيز، في اتصال مع «الشرق الأوسط» أمس، «أن الحركة سحبت قواتها من المدينة الواقعة بمحاذاة الحدود مع إيران «لتفادي» معارك يسقط فيها ضحايا من المدنيين».

وكان الاتحاد الوطني قد أعلن أمس أنه «نتيجة الأعمال الإرهابية والتخريبية التي تقوم بها جماعات تجعل من اسم الإسلام ستاراً لتغطية ممارساتها الإرهابية والتخريبية وجعل مدينة حلبجة قاعدة لبعض أنشطتها، فقد تمكنت قوات بيشمة ركة كردستان التي يقودها الاتحاد الوطني الكردستاني في ليلة ٢٤ ـ ٢٠٠١٩٢٥ من طرد هذه الفئات الإرهابية والمخربة في مدينة حلبجة الشهيدة».

(«الشرق الأوسط»، ٢٦/٩/٢٠٠١)

بن لادن بارك تأسيس «جند الإسلام» الكردية

أفادت وثيقة حصلت عليها «الشرق الأوسط» بأن أسامة بن لادن بارك تأسيس حركة «جند الإسلام» الأصولية الكردية المتشددة التي يسميها الأكراد «طالبان الكردية»، وأعلنت عن قيامها مطلع الشهر الحالي في منطقة قريبة من مدينة حلبجة المحاذية للحدود مع إيران.

وهذه الحركة انشقت عن «حركة الوحدة الإسلامية لكردستان العراق»، ويتزعمها أبو عبد الله الشافعي، وهم الاسم الحركي لـ «وريا هوليري» الذي تفيد الوثيقة بأنه تلقى تدريبات على السلاح في معسكرات منظمة «القاعدة» التابعة لأسامة بن لادن، وشارك في معارك ضد القوات الروسية في الشيشان.. وتقول الوثيقة أن أسامة بن لادن قام بمباركة توحيد الحركتين بالاسم الجديد «جند الإسلام» وقدم (هدية) بمبلغ ستة ملايين دينار عراقي طبعة سويسرا، محولة إلى دولارات أميركية (حوالي ٣٠٠ ألف دولار) .. وتورد الوثيقة معلومات عن مجموعة خاصة أرسلت إلى أفغانستان بتاريخ ١٢ يوليو (تموز) الماضي لتلقي التدريب في معسكرات أسامة بن لادن. أما عدد المسلحين من العناصر المعروفة بـ «العرب الأفغان» في صفوف «جند الإسلام» فهم ستون شخصاً تلقوا جميعهم تدريباً في معسكرات (القاعدة) وشارك بعض منهم في حرب الشيشان. وتضم هيئة الشورى المركزية لجند الإسلام أكراداً وعرباً وأفغاناً.

(«الشرق الأوسط»، ٢٨/٩/٢٠٠١)

تركيا: نقبل بفدرالية في العراق

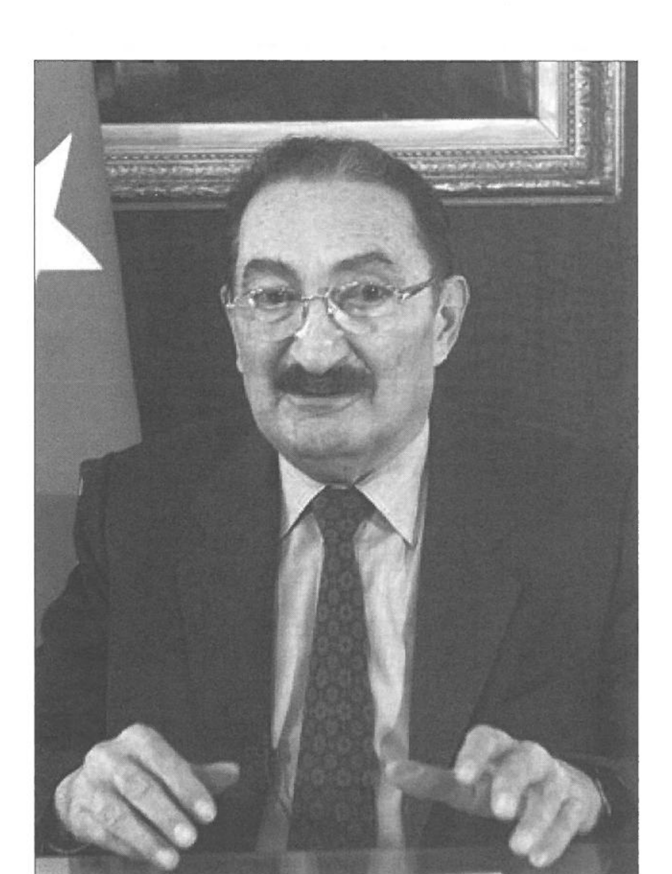
بعد الحملة الإعلامية والسياسية التي شنتها أوساط تركية على رأسها رئيس الوزراء بولند أجاويد ضد مساعي أكراد العراق للحصول على فدرالية كردية في شمال العراق، بدأت أنقرة تعيش تحولاً تدريجياً ومهماً باتجاه قبول الحل الفدرالي في العراق مستقبلاً، بدأت إشاراته الأولى تظهر في أهم الصحف التركية وعلى ألسنة مسؤولي وزارة الخارجية.

وبعد سلسلة تصريحات وتهديدات أطلقها أجاويد أشار فيها إلى أن الأمور في شمال العراق قد خرجت عن السيطرة، وأن تركيا تجر إلى حرب هناك من دون إرادتها، دعا الناطق باسم الخارجية التركية يوسف بولوطش المسؤولين الأتراك والأحزاب التركية إلى ضبط النفس، مؤكداً أن ما يحدث في شمال العراق هو تحت السيطرة.

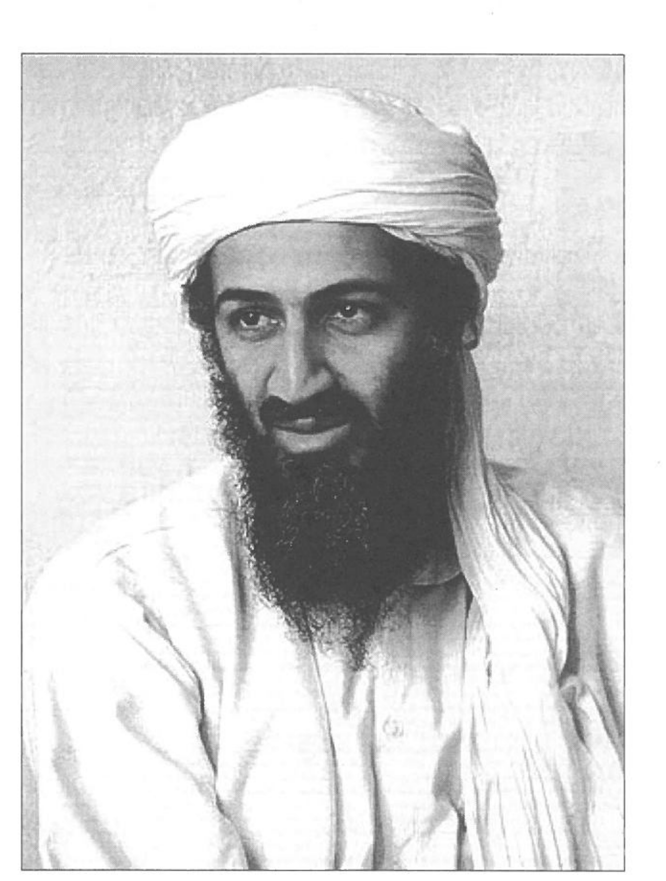
جاء ذلك في وقت أوردت صحيفة «حريت» ما نسبته إلى مسؤول عسكري رفيع المستوى أنه «لا توجد حاجة إلى تدخل عسكري في شمال العراق أو خلق المشاكل مع أكراد العراق الذين قال أنهم «أقرباؤنا» مشيراً إلى «ضرورة الإبقاء على علاقات جيدة مع الأكراد».

وفي الوقت نفسه، بدأت أسماء لامعة في الصحافة التركية تطرح علناً في مقالاتها اليومية تساؤلات عن سبب التخوف التركي من التطورات في العراق، مؤكدين أن حفاظ تركيا على علاقات جيدة مع أكراد العراق يفسح المجال أمام تعاون اقتصادي كبير بين تركيا وعراق ما بعد الرئيس صدام حسين عن طريق جسر (كردي) ولا بأس أن يكون هناك فدرالية كردية في شمال العراق.

(«الحياة»، ١٨/١٠/٢٠٠٢)



بولند أجاويد



اسامة بن لادن

نار «الحرية» الأميركية تحرق بغداد

اشتعلت بغداد بنار «الحرية» الاميركية التي اطلقت موجات متواصلة من الغارات الجوية والصاروخية على العاصمة العراقية، معلنة بداية المرحلة الأولى من العدوان الأميركي البريطاني على العراق، وسط انباء عن اختراقات برية اميركية من محورين، كويتي في الجنوب وأردني في الغرب، ينتظر أن تزحف من خلالهما القوات الغازية تنفيذا لاوامر الرئيس الأميركي جورج بوش الذي اعلن ان عدد دول التحالف زاد الى اربعين.

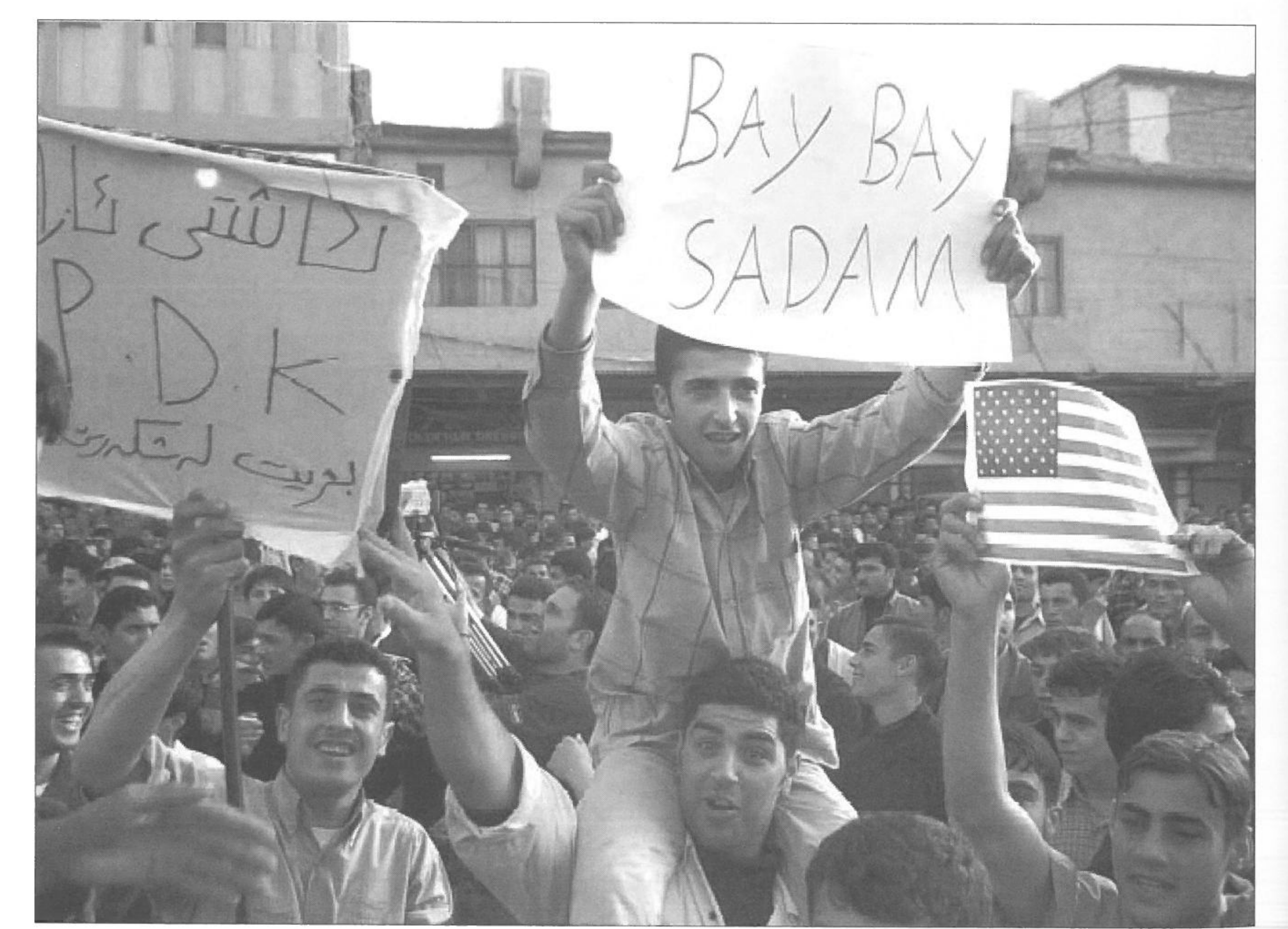
وبرغم اجواء التعتيم والتضليل الإعلامي الذي فرضه الاميركيون والبريطانيون على وقائع العدوان، كشفت الأنباء الإسرائيلية أن الولايات المتحدة أوفت بتعهداتها لاسرائيل وسيطرت على الكثير من المواقع المهمة، وبينها مواقع استراتيجية قريبة من الحدود الأردنية في محاولة للحؤول دون استهدافها بصواريخ عراقية تطلق من هذه المنطقة كما حدث في العام ١٩٩١.

وفي وقت كانت فيه الصواريخ والطائرات البريطانية تعبر الأجواء العربية، الكويتية والسعودية والأردنية، اعلنت إيران اغلاق أجوائها فيما واصلت تركيا عرقلة فتح «جبهة شمالية» وسط دعوة وجهها قادة أوروبا إلى جيران العراق لعدم الإقدام على أي عمل يهدد الاستقرار في المنطقة.

وتعرضت بغداد أمس لهجمات متتالية، لم تفصل بين كل منها سوى بضع ساعات، استخدمت فيها ٧٢ صاروخا من طراز «كروز» استهدفت قصور صدام حسين ومنازل لعائلته إضافة إلى منشآت الاتصالات ومبنى وزارة الإعلام العراقية وغيرها من المنشآت الحيوية في المدينة خاصة مواقع للحرس الجمهوري.

وبرغم ذلك أكد المسؤولون الأميركيون أن هذا الهجوم لم يكن حتى بداية الضربة الجوية العنيفة التي توعدوا بها خلال الأشهر القليلة الماضية وخططت لها وزارة الدفاع الأميركية.

(«السفير»، ٢١/٣/٢٠٠٣)



احتفالات الأكراد في دهوك بعد دخول الجيش الأميركي إلى بغداد

مواجهات بالسكاكين بين العرب والأكراد في كركوك

توترت الأجواء في شمال العراق أمس حيث قتل ثلاثة أشخاص على الأقل في مواجهات بين العرب والأكراد في مدينة كركوك، استخدمت فيها السكاكين، وأرسلت القوات الأميركية تعزيزات إلى بغداد من تسعة آلاف عسكري، بعدما تفاقمت الأوضاع الأمنية، وطالبت الأمم المتحدة «سلطة الاحتلال» ببذل مزيد من الجهود لإحلال الأمن في العاصمة.

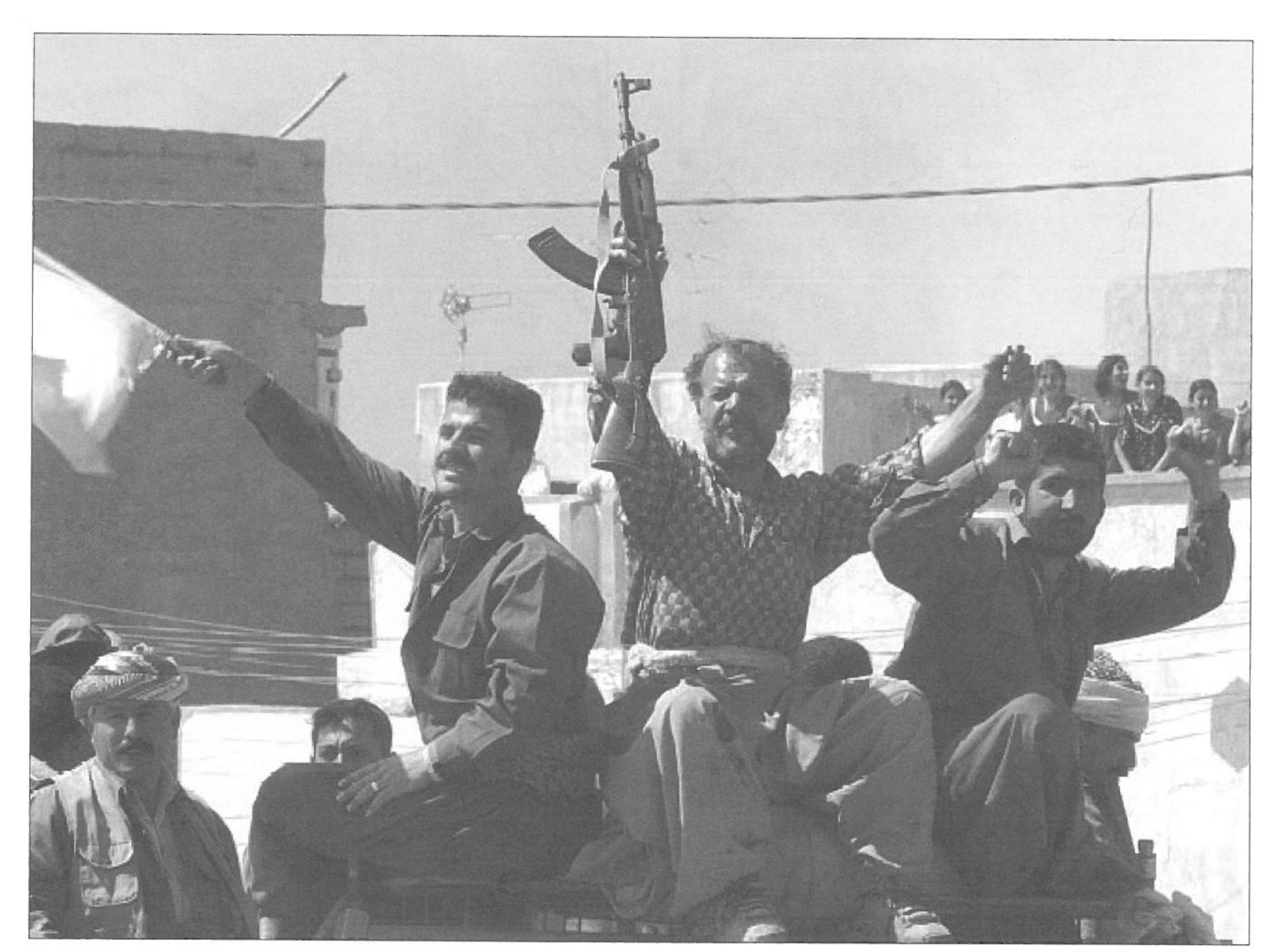
وفيما أعلنت القيادة الأميركية اعتقال اللواء كمال مصطفى عبد الله سلطان التكريتي، وهو أحد قادة «الحرس الجمهوري»، واصلت حملتها لـ «استئصال البعثيين» من الوظائف العامة، ونظمت انتخابات لاختيار عمداء في جامعة بغداد، وقررت إعادة الانتخاب بعدما فاز أحد البعثيين.

في غضون ذلك، وافقت «مجموعة الثماني» على منح العراق مهلة حتى نهاية عام ٢٠٠٤ للبدء بتسديد ديونه، وأعلن أحد المسؤولين الأميركيين أن بغداد قد تأخذ مسافة من أوبك لاستئناف وتيرة الإنتاج بحسب حاجتها.

وأفادت وكالة «فرانس برس» أمس عن مقتل ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص وجرح آخرين في تبادل لإطلاق نار واشتباكات بين عرب وأكراد في مدينة كركوك، استخدمت خلالها السكاكين.

وأفاد شهود أن المواجهات بدأت أثر نزاع على ملكية منازل وأراض، وقالوا أنهم شاهدوا ثلاث جثث لأكراد قتلوا في حي الشهداء في كركوك. وأرسل الحزب «الديمقراطي» الكردستاني وفداً إلى المدينة النفطية العراقية لتهدئة الوضع. وذكر شهود ومصادر كردية أن ثلاثة مسؤولين في حزب «البعث» قتوا في كركوك خلال اليومين الماضيين ويرجح أن يكون القتلة أكراداً.

(«الحياة»، ١٨/٥/٢٠٠٣)



قوات البشمركة في كركوك

برهم صالح :
المفاوضات ستحدد المساحة الجغرافية لإقليم كردستان العراق

الغموض أحد ملامح كردستان العراق بسبب ما أحاط العراق من تطورات، لذلك كان الحديث مع السيد برهم صالح رئيس الحكومة الكردية العراقية في السليمانية، للكشف عن ملامح الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، حيث كشف عن مفاجآت عديدة.

وحول طبيعة النظام الاقتصادي في تلك المنطقة قال: نحن نعتمد على نظام الاقتصاد الحر، لكن هذا لا يجب فهمه بشكل مطلق لأن البنية التحتية للاقتصاد كانت مدمرة بشكل كامل خلال فترة نظام صدام حسين.. وهناك التزامات اجتماعية واقتصادية للطبقات الفقيرة في المجتمع، ولا تزال الحكومة في كردستان العراق - للأسف الشديد - هي المشغل الأكبر للأيدي العاملة، لأن السوق لم تنم بالشكل المرجو بسبب ظروف الحصار الاقتصادي المفروضة من قبل الأمم المتحدة التي كانت مفروضة من قبل نظام صدام حسين، وعمدنا - بشكل كبير - إلى تغيير الأنظمة الاقتصادية لإفساح المجال أمام الاستثمارات الخاصة، وهي أمور جاءت بثمارها، وعملنا - بالتنسيق مع الأمم المتحدة - لاستثمار قرار «النفط مقابل الغذاء» تجاه خدمة الاقتصاد المحلي.

وما رأيته في العراق بعد زوال النظام أن الوضع الاقتصادي في كردستان أحسن بكثير مما هو عليه بقية أرجاء العراق البلد الغني بالثروات، وربما الفارق يكمن في أننا لم نكنز الثروات كقادة، وكان لدينا اليسير، ولكن هذا اليسير نذر من أجل خدمة شعبنا، وأن هامش الحرية في وطننا كان ضابطاً مهماً لتصرفات القادة السياسيين، وأنا لا أقول إنه ليس في منطقتنا فساد، لأنه للأسف الشديد فإنه في كل مجتمع من المجتمعات البشرية نصيبه من الفساد، ومجتمعاتنا في الشرق ربما تكون أكثر من غيرها، لكن هامش الحرية في منطقتنا (كردستان) وهامش حرية الصحافة تجعل من أداء الحكومة وتجاوبها مع متطلبات الناس أكثر شفافية.

وإلى جانب الصحف لدينا قناتان فضائيتان و١٣ قناة تلفزيونية في السليمانية.

■ هل هي صحف ومجلات حكومية؟

□ توجد قناة تلفزيونية حكومية واحدة، وهي تربوية لا تتدخل في السياسة، وهي على غرار قناة النيل التعليمية المصرية. وبقية القنوات ينتمي بعضها إلى التيارات الشيوعية أو الإسلامية أو القومية الكردية، لكن ليست هناك قنوات حكومية رسمية سياسية. وكانت هناك جريدة حكومية، لكن إدارتي أقفلتها، لأنني أرى أن الحكومة تتحدث من خلال أعمالها لا من خلال الإعلام الموجه، وأدى إغلاقي لها إلى أن نقابة الصحفيين أنتقدتني بصورة كبيرة لأنها اعتبرت أننا بهذا العمل أدينا إلى بطالة الصحفيين، ومفهومي أن الحكومة يجب ألا يكون لها إعلام رسمي، لكن لدينا متحدثاً رسمياً يتحدث للصحافة. وقمنا بتحويل الأموال التي كانت مخصصة للصحيفة المقفلة إلى صندوق الدعم للصحافة الحرة، وهي الصحف التي تنشر في منطقتنا - خلافاً للصحف الحزبية - ولها الحق في أن تطلب من الصندوق الدعم دون أي مساءلة سياسية، والهدف من ذلك تشجيع الصحافة الحرة التي هي ركن مهم من أركان المجتمع المدني المنشود، لأنه بدون المجتمع المدني المنشود وبدون صحافة حرة لا يمكن أن يستتب نظام حكم جيد... هذا ما نقوم به، وربما كان ذلك خطوات ليست كبيرة بالنسبة لمجتمعات متمدينة لكنها خطوات طموح بالنسبة لمجتمعنا، وأنا فخور ومعتز بما قمنا به في مجال الصحافة وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها من نقابة الصحفيين في كردستان التي تعمل على الدفاع عن المصالح المهنية للصحفيين.

■ بالنسبة للقنوات التلفزيونية الإسلامية والشيوعية.. ما هي مصادر تمويلها؟

□ الأحزاب التابعة لها، صندوق دعم الصحافة الحرة يساعد فقط الصحافة غير الحزبية.

■ إذا كان هذا جانب من الخريطة الإعلامية.. فما هي الخريطة السياسية؟

□ تضم الخريطة السياسية في كردستان حزبين رئيسيين يمثلان مركز الثقل السياسي في المنطقة، ولهما جذور سياسية معروفة، وهما: الحزب الوطني الكردستاني بزعامة الأستاذ جلال الطالباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الأستاذ مسعود البارزاني، إلى جانب أحزاب لها تاريخها كالحزب الشيوعي الكردستاني والحركات الإسلامية الكردستانية كالاتحاد الإسلامي الكردستاني، وأحزاب قومية ويسارية متعددة، فالطيف السياسي في كردستان طيف واسع، وهناك من يطالب بتشكيل دولة كردية، وهناك من يؤكد أن العراق الخيار الوحيد للأكراد، وهناك من يطالب بالاشتراكية، وهناك من يدعو إلى إزالة كل ضوابط الدولة على الاقتصاد، وهناك من يطالب بتشكيل دولة إسلامية بين ليلة وضحاها، وهناك من يركز على العلمانية. لكنني أقول إن المجرى العام السياسي والوسط السياسي الواسع النطاق يتمثل في الحزبين الرئيسيين ويدعو إلى تبني الديمقراطية والفدرالية لحل القضية الكردية، وإلى تبني الشرعية الديمقراطية في تداول السلطة، وعلى الرغم من أنه كانت لدينا مشكلات بين الحزبين، لكننا في طور تجاوز المشكلات. والحزبان متفقان فيما يتعلق بالأحداث في العراق، وتعمل كل

الأطراف المختلفة في الساحة السياسية العراقية لتغليب خيار الديمقراطية والعلمانية، وتأكيد الفدرالية كإطار لحل مشكلات العراق، ليس الكردية فحسب، ولكن المشكلات الأخرى أيضاً. ولنا من التأثير في العراق ما يمكننا من التأثير الحاسم على مجرى الأحداث في بغداد.

■ تحدثتم عن الفدرالية.. هل هي مفهوم جغرافي في نظركم؟ أم مفهوم قومي يجعل من يتمتعون بالفدرالية من عرق معين دون غيره؟

□ نحن لا ندعو إلى فدرالية قائمة على أساس تصنيف قومي، وإنما على أساس جغرافي. إن تمسكنا بشعار الفدرالية على أساس قومي سندخل في متاهات لا نهاية لها.. وفي التاريخ المعاصر للعراق كان هناك قانون للحكم الذاتي لمنطقة كردستان وهي منطقة لا تحدد على أساس قومي لأن بها أكراداً وآشوريين وتركماناً وعرباً، كما أن هناك أكراداً في بغداد مثلاً، وهذه مسألة لا بد أن نراعيها، نحن ندعو إلى فدرالية قائمة على أساس تحديد جغرافي للكيانات الفدرالية المؤتلفة داخل الكيان العراقي الواحد الموحد.

■ هل تتجهون إلى أن تكون كركوك ضمن الإقليم الجغرافي؟

□ كل الحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد أن كركوك كانت دائماً جزءاً من إقليم كردستان، لكن كركوك مدينة يسكنها الأكراد والتركمان والآشوريون والعرب أيضاً، وفي حين أنني أقول إن كركوك جزء من كردستان، لكنها ليست مدينة كردية خالصة، إنما على مر التاريخ كانت تقطنها قوميات لها انتماءات مختلفة، وأملنا تحويل كركوك إلى نموذج يحتذى به للتعايش والتسامح، والأكراد والتركمان مثلاً كانوا ضحايا عمليات التطهير العرقي قام به نظام صدام حسين، وهذه القوميات والانتماءات يجب أن تكون متحدة في الخيار الديمقراطي وتأكيد نبذ العنف، وحتى العرب في كركوك تعرضوا لشتى أنواع الاضطهاد والتعسف من قبل السلطات، وهم العرب الذين لم يسايروا سياسة التعريب التي قام بها نظام صدام حسين. لذلك هذا هو الطرح الذي نأمل فيه، عراق واحد لكل العراقيين، وكفى لسياسة التطهير والتمييز العنصري، وكلنا يجب أن نقر بسواسيتنا أمام القانون، ونعترف بخصوصياتنا القومية والمذهبية، ضمن الوطن العراقي الواحد القائم على أساس الديمقراطية الفدرالية.

■ ما هو الفارق الجغرافي بين إقليم كردستان الذي كان مقراً من النظام السابق، والإقليم الجغرافي الذي تسعون إلى أن يخضع للفدرالية؟

□ فارق كبير لأن النظام السابق أتبع سياسة التطهير العرقي وتغيير المعالم القومية للعديد من مناطق كردستان، قام بتهجير الأكراد والتركمان والآشوريين، وأتى بعشائر عربية من جنوب ووسط وغرب العراق قسوة وعنوة، والعديد منهم كان ضد إرادته كجزء من سياسة استيطان عنصري مقيتة تستهدف تغيير الواقع القومي لهذه المنطقة، وكان هذا شرخاً كبيراً في الوحدة الوطنية العراقية.

ونحن لدينا منظور واضح لإقليم كردستان تحدده الوثائق الجغرافية والتاريخية والسكانية الموجودة. إن إقليم كردستان يمتد - في تقديرنا - إلى جبل حمرين إلى أن يلتقي نهر دجلة، فالجانب الشرقي من نهر دجلة يمثل تاريخياً إقليم كردستان، لكن لا أريد استباق الأحداث فهذه مفاهيم نأمل فيها أن تتضح أكثر من خلال العملية التفاوضية التي يجب أن نقوم بها ككل من الأطراف المعنية بالموضوع، والهدف يجب أن يبقى واضحاً، وهو إنهاء عهد الاستبداد، عهد التطهير العرقي، عهد تغيير الواقع القومي بالقوة والقسر، ويبدأ عهد جديد من الوئام والسلام والتسامح والمساواة أمام القانون، وكفى بالعراق كرداً كانوا أم عرباً تركماناً أم آشوريين من عنف وتعسف، فالشعب العراقي عانى حقيقة ما عاناه، وبدلاً من التهافت على الشعارات والمطالب هنا وهناك، ليبقى تركيزنا على الهدف الأكبر الخاص بالديمقراطية والفيدرالية في العراق كحل أنسب لحل كل مشكلاتنا.

■ يقال إن كركوك مدينة كردية، لكن السيد جلال طالباني اتفق مع رأي وزير خارجية تركيا أنها مدينة عراقية؟

□ كل المدن عراقية.. أربيل والسليمانية وكركوك أيضاً، لكن السليمانية جزء من كردستان العراق، ونقول أيضاً إن كركوك جزء من كردستان العراق لكنها ليست كردية خالصة وليست تركمانية أو عربية أو آشورية خالصة، إنما مدينة تتعايش فيها مجموعة من القوميات والانتماءات ويجب أن نحترم التعددية فيها، وأن تعطى سكان مدينة كركوك الأصليين الحق في تقرير مصير مدينتهم بعيداً عن العنف والإكراه.

■ إذا انتقلنا إلى ملف التركمان، وما به من ملابسات... وموقف تركيا وما تردد عن احتمال تدخلها في الشمال العراقي؟

□ كانت هناك تهديدات من بعض الأوساط التركية فيما يتعلق بالتدخل التركي.. كان موقفنا واضحاً.. نحن كنا ضد أي تدخل عسكري تركي أو إقليمي آخر لأن في العراق من المشكلات ما يكفينا، وأي تدخل عسكري سيؤدي إلى كارثة، وقد نجحنا في تفادي وضعية التدخل العسكري التركي.. والتركمان ضحايا نظام صدام، وعانوا الأمرين من جراء سياسة التطهير العرقي والعنصرية، فهم تركمان لكن عراقيون ومستقبل التركمان في العراق كمستقبل الترك في العراق، ومستقبل العرب في العراق شأن داخلي ليس لأي واحد أن يتدخل فيه.

وهناك تدخلات تركمانية مختلفة.. فالجسد السياسي التركماني كالجسد السياسي الكردي، به انتماءات سياسية مختلفة، والأساس أن حل مشكلة التركمان يبقى ضمن السياق العراقي ولا نقبل أي تدخل إقليمي ضد أو مع هذه الجهة أو تلك.

■ تجاور منطقتكم إيران.. فما شكل علاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني مع إيران؟

□ إيران دولة جارة مهمة ويجب أن نراعي مصالحها السياسية والأمنية، كما يجب أن نراعي المصالح السياسية

لتركيا وسوريا، ودول الجوار الأخرى، ونحن نعيش مع جيراننا، وتصورنا لمصالحنا هو في إطار السياق الإقليمي العام، ونأمل في من جيراننا ألا يتدخلوا في شؤوننا الداخلية، ونأمل أن يعطوا الشعب العراقي المجال لتقرير مصيره بنفسه دون تدخل، وفي النهاية فإن جيران العراق تضرروا كثيراً من السياسات الطائشة لصدام حسين وربما كانوا هم المتضررين بعد الشعب العراقي من بطش وسياسة صدام، ومصلحتهم تكمن في تمكين الشعب العراقي من ممارسة حقه الطبيعي في تقرير مصيره بنفسه دون تدخل خارجي.

■ من الواضح أن بعض دول الجوار تقوم بالتنسيق فيما بينها، وإنها قلقة بعض الشيء من التطورات الكردية بالعراق.. فما رأيكم؟

□ لا شك في أن المرحلة حركة وهناك من دواعي القلق ومتغيرات تكون مصب اهتمام دول الجوار.. لكن لنؤكد الثابت وهو أننا كعراقيين ينبغي أن يكون لنا الحق في اختيار حكومتنا المستقبلية.. نريد حكومة تكون في أمن مع شعب العراق وأمن مع جيرانه، وفي تصوري أن هذا هدف ينبغي أن يتفق عليه الجميع من جيرة العراق، وإلا فإن أي تدخل من أي جهة كان سيجر العراق إلى مشكلات وسيؤدي إلى تدخلات إقليمية أخرى ولا تكون لها نهاية.. ومن مصلحة شعب العراق وجيرانه ألا يتدخل أحد في شؤونه الداخلية.

■ مرة أخرى ما رأيكم في القلق تجاه احتمال إقامة دولة كردية؟

□ التاريخ مليء بالمفارقات.. الأكراد كانوا ضحايا نظام صدام، كانوا ضحايا النظام الإقليمي وحرب الإبادة وإلى اليوم نسمع من بعض الأوساط عبارة «القلق من النفوذ الكردي»، لكن للأكراد أن يكونوا قلقين من نفوذ الآخرين وطموحاتكم وتوجهاتكم المعادية لأبسط حقوقنا الإنسانية. نحن شعب عانى ما عاناه على يدي صدام حسين.. لدينا خطاب سياسي عقلاني.. نريد عراقاً ديمقراطياً فدرالياً موحداً.. نريد العيش في سلام داخل العراق ومع جيرانه، وإذا كان هذا كثيراً للبعض فهذه مشكلتهم.. لكنني واثق بأن الشعب الكردي لن يقف مرة أخرى على هامش التاريخ لتنتظر آخرين ويقررون مصيره.. عانينا من المشكلات والمهالك ما عانيناه.. كفى بنا.. نريد حياة مستقرة.. نظام حكم مدنياً ديمقراطياً يقر حقوقنا مثل بقية شعوب العالم.

وكان الأكراد العراقيون متهمين بالسعي للانفصال، لكن ما حدث أن الزعيمين الكرديين الطالباني والبارزاني لم يتجها إلى إعلان الدولة الكردية المشكلة بعد سقوط صدام، وإنما ذهبا إلى بغداد للتنسيق مع بقية العراقيين حول مستقبل العراق، نحن نركز على الخيار العراقي والوحدة الوطنية العراقية القائمة على أساس الديمقراطية والفدرالية.. لكن التاريخ نضال، وما سيحدث في العراق لم يكن محبذاً للعديد من القوى، وفي تقديري أنه ليس للعراق خيار إلا تبني الديمقراطية والفدرالية كأساس لمستقبله بحيث يكون العرب والأكراد والتركمان والآشوريون ممثلين في الحكم.

(من حوار أجرته «الأهرام»، ٢٠٠٣/٥/١٩)

الأكراد العائدون إلى وسط العراق يطردون آلاف العائلات الشيعية

طرد المقاتلون الأكراد العراقيون «البشمركة» الذين عادوا إلى خانقين في وسط العراق بعد سقوط النظام العراقي قبل ثلاثة أشهر، آلاف العائلات الشيعية التي استقرت في المنطقة، بإيعاز من النظام السابق، قبل ٣٠ سنة.

وأفادت لجنة الدفاع عن حقوق النازحين التي تتخذ المقدادية على مسافة ٨٠ كيلومتراً شمال شرق بغداد مقراً لها، أن نحو سبعة آلاف عائلة أجبرت على النزوح سيراً أو بواسطة السيارات، واتجهت جنوباً حيث لجأت إلى أبنية مهجورة.

وقد عاد عدنان، وهو مقاتل من «البشمركة» إلى المنطقة بعدما غادرها مضطراً قبل ٣٠ سنة. وهو عنصر في الشرطة الجديدة التي تشكلت بعد سقوط النظام العراقي، ويرى أن ما يحصل هو إعادة للأمور إلى نصابها الصحيح. وقال: «لقد رحلت عائلتي إلى بابل على مسافة مئة كيلومتر جنوب بغداد عام ١٩٧٥. وبعد عشر سنين لحقت بوالدي إلى إيران حيث التحقت بـ«الحزب الديموقراطي الكردستاني» العراقي، ثم عدت عام ١٩٩١ واستقررت في السليمانية في كردستان حيث الحكم الذاتي. اليوم، عدت إلى منزلي». وأكد أن مئات العائلات الكردية التي نزحت مدى سنوات في اتجاه الجنوب أو بغداد أو الرمادي على مسافة مئة كيلومتر غرب العاصمة، «عادت إلى منازلها واستعادت أراضيها التي أخذت منها». وأضاف أن «الأكراد كانوا يمثلون ٩٠ في المئة من سكان خانقين، ونأمل في إعادة ربط المنطقة بكردستان لا ببعقوبة، مركز محافظة ديالى».

وتقع خانقين التي يسكنها ٥٠٠ ألف شخص على مسافة ١٤٥ كيلومتراً شمال شرق بغداد وعلى مسافة عشرة كيلومترات فقط من إيران.

(«النهار»، ٢٠٠٣/٧/١٠)

الأكراد والحكم الجديد في العراق

نزار آغري ـ أثار تعيين السيد هوشيار زيباري وزيراً لخارجية العراق ردود فعل متباينة. واعتبر البعض هذا التعيين علامة إيجابية على سلوك الدولة الصحيح في الانفتاح على القوميات المؤلفة لنسيج المجتمع العراقي فيما رأى بعض آخر في الأمر إشارة إلى ضعف الحكم وخوضه في سبيل خطير. وقوام هذا السبيل تفتت الدولة وتضعضع الكيان وتحلل الجسم. وفي الحالات جميعاً فإن رسم شخص كردي في هيئة وزير خارجية لدولة عربية، طالما تغنى القائمون على شؤونها بالعروبة كغلبة للقومية العربية وانتصاراً للعنصر العربي، اعتبر ظاهرة غريبة في المشهد السياسي العراقي خصوصاً والعربي عموماً.

والواقع أن ليس في الأمر شيء عجيب. فالحكومات العراقية ضمت وزراء أكراداً منذ قيام الدولة العراقية على يد الانتداب البريطاني. وبالمقابل لم تكن مطالب الأكراد تتلخص في تعيين وزير كردي أو وزراء عدة في الحكومة المركزية بل هي تمثلت على الدوام في ضرورة اعتبار العراق وطناً مشتركاً للعرب والأكراد والقوميات الأخرى بحيث تتحقق المساواة بين الجميع وتزول نوازع التمييز. ولم تكن التمردات الكردية المتلاحقة سوى رد فعل على تقصير الحكومات المركزية في تطبيق هذا المطلب إلى حد أن الشيخ محمود الحفيد شعر باليأس وقرر رفض الانضمام إلى الدولة الموحدة التي أراد البريطانيون تأليفها من ولايات البصرة وبغداد والموصل. وإذ رأى الحفيد لجوء سلطة الانتداب البريطاني إلى وضع مقاليد الحكم في يد حاكم عربي (الملك فيصل) عمد إلى إعلان نفسه ملكاً على كردستان. وقاطع الأكراد في المناطق الكردية (في كركوك والسليمانية على وجه الخصوص) الاستفتاء الذي أقيم بشان القبول بسلطة الملك فيصل.

عارض البريطانيون طموح الشيخ محمود الحفيد معارضة شديدة. وحين أعلن هذا الأخير التمرد عمد سلاح الجو الملكي البريطاني إلى قصف المواقع الكردية واضطر الحفيد إلى الاستسلام ونفاه البريطانيون إلى الهند. وبعد ذلك انتقلت زعامة الحركة الكردية إلى يد الملا مصطفى البارزاني.

وفي الحكومة التي ألفها نوري السعيد في ١٩٤٣/١٢/٢٥ شغل الأكراد ثلاث وزارات هي وزارة العدل والداخلية ووزارة أخرى للشؤون الكردية. وتمثلت إحدى مهمات الوزارة الأخيرة في الاتصال بالملا مصطفى البارزاني لإقناعه بوقف العصيان المسلح والرضوخ لسلطة الحكم المركزي. وكانت مطالب البارزاني تتمثل في تشكيل ولاية كردستان واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في الولاية وإعادة

هوشيار زيباري

المبعدين وإطلاق سراح السجناء وممارسة الولاية لحكم ذاتي داخلي في ما يتعلق بالشؤون الإدارية والثقافية فيما تبقى الأمور العسكرية والخارجية والمالية في عهدة الحكومة المركزية. وكما هو واضح فإن هذه المطالب كانت أقرب إلى صيغة «الفدرالية» التي ينادي بها الأكراد الآن. ولم تكن الوزارات التي شغلها الأكراد ضئيلة الأهمية (العدل والداخلية).

وكان يمكن للأمور أن تتحسن وترقى إلى مصاف تفاهم كامل بين الحكومة الملكية والأكراد لو لم تجرف الموجة الشعبوية المناهضة للملكية الجميع. والغريب أن الأكراد كانوا متحمسين للوقوف إلى جانب الأحزاب القومية العربية (الإنقلابية) الداعية إلى إسقاط الحكم الملكي ومناهضة «الاستعمار والرجعية والإمبريالية الأميركية». وعند قيام الضباط العراقيين بزعامة عبد الكريم قاسم بالإنقلاب الدموي الذي أطاح الملكية وقف الأكراد مع الانقلابيين وساندوا مسعاهم. وعبر البارزاني عن دعمه الكامل لقاسم وحكومته عبر برقية تهنئة إلى «سيادة قائد الشعب العظيم الزعيم الركن عبد الكريم قاسم». وفيها أكد البارزاني «باسم

الشعب الكردي على مواصلة النضال في سبيل تدعيم كيان هذه الجمهورية وصيانتها بالتضامن مع إخواننا العرب ضد جميع محاولات الاستعمار وعملائه».

وعلى غرار مجلس الحكم الانتقالي القائم الآن تألف مجلس قيادة للثورة بزعامة عبد الكريم قاسم، وكان على هذا النحو: محمد نجيب الربيعي وهو عربي سني، ومحمد مهدي كبه وهو عربي شيعي، وخالد النقشبندي وهو كردي. كما ضم رئيس الوزراء وزيرين كرديين هما بابا علي شيخ محمود (ابن الشيخ محمود الحفيد) ومحمد صالح.

ليس أمراً جديداً، إذن، قيام الحكم المركزي بتأليف المؤسسات بطريقة تتوزع فيها المقامات الحكومية على القوميات القائمة في العراق. وليس جديداً، أيضاً، تمتع الأكراد بحقائب وزارية.

وقد استمر هذا التقليد حتى في ظل سلطة صدام حسين. وبعد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٤ بين حكومة البعث والأكراد أحدثت وزارة سميت «وزارة شؤون الشمال» أسندت إلى الكردي سامي عبد الرحمن.

وكان الدستور العراقي الذي وضع عقب انقلاب تموز أشار إلى أن دولة العراق تنهض على أساس المساواة بين العرب والأكراد الذين هم «شركاء في الوطن». وبدورها فإن حكومة عبد الرحمن البزاز أكدت ضرورة تمتع الأكراد بنوع من الحكم الذاتي في سياق حكومة لامركزية.

والحكومات المتعاقبة للقوميين العرب والبعثيين (عبد السلام عارف، أحمد حسن البكر، صدام حسين) استمرت في الانشغال بالشأن الكردي وأعطت مساحة لا يستهان بها للعلاقة التي ينبغي أن تقوم بين الحكم المركزي والأكراد.

لم يكن الحضور الكردي في الميدان السياسي العراقي ضئيلاً منذ البدء، كما لم يكن الصوت السياسي الكردي هامشياً أو طارئاً. ولكن على رغم حالات التقارب التي بلغت أحياناً درجة الاتفاق النهائي وتكرست في اتفاقات ومواثيق مكتوبة، فإن العلاقات انحدرت في كل مرة إلى أسفل وانهارت الأمور حتى وصلت إلى نقطة أحرقت فيها الجسور وبدأت سيرورة رعب فظيعة كادت تتحول إلى عملية إبادة واستئصال نهائية.

والآن، هوذا عهد جديد يبدأ مع مجلس حكم انتقالي يضم الأكراد على أرفع مستوى.

ما الذي يجعل الأشياء مختلفة الآن عن الحقبات السابقة؟ ما هو ضمان ألا يكون الواقع الجديد حلقة أخرى من حلقات الالتقاء التي انتهت، على الدوام، بسوء الفهم وتخضبت بالدم؟

(«الحياة»، ٢٠٠٣/١٠/٣٠)

اشتباكات في شمال العراق بين القوات الأميركية والثوار الأكراد

صرح وزير الخارجية التركي عبد الله غول أن القوات الأميركية والقوات الكردية العراقية اشتبكت أمس مع ثوار «حزب العمال الكردستاني» المتحصنين في شمال العراق. وقال: «حصلت اشتباكات أمس. لم تشارك القوات الأميركية وحدها في الاشتباك مع حزب العمال الكردستاني بل أيضاً مقاتلون من البشمركة الأكراد. ونشرت أيضاً طائرات هليكوبتر أميركية».

ولم يشأ الإفصاح عما إذا كانت العملية تدخل في إطار تفاهم بين حكومتي تركيا والولايات المتحدة على أن تتولى القوات الأميركية نزع سلاح نحو خمسة آلاف مقاتل من «حزب العمال الكردستاني» يختبئون في شمال العراق.

وأكد ديبلوماسي أميركي في أنقرة حصول الاشتباك.

وأوضحت ناطقة باسم الجيش الأميركي أن عراقياً قتل وإن ١٣ آخرين جرحوا في الاشتباك.

وأوردت صحيفة «صباح» التركية أن أحد مقاتلي البشمركة قتل وإن عشرة أكراد عراقيين أصيبوا في الاشتباك الذي قالت أنه حصل قرب الحدود التركية ـ العراقية.

والجمعة الماضي تراجعت أنقرة عن قرار إرسال قوات إلى العراق استجابة لطلب من واشنطن نتيجة معارضة قوية من مجلس الحكم الانتقالي الذي عينته الإدارة الأميركية في العراق وخصوصاً من أعضائه الأكراد. وكانت واشنطن تأمل في إرسال قوة تركية من نحو عشرة آلاف جندي لتخفيف الضغط عن القوات الأميركية، لكن العراقيين خافوا أن ينصب اهتمام أنقرة على تنفيذ جدولها السياسي وخصوصاً في الشمال العراقي ذي الغالبية الكردية حيث تقوم قواعد «حزب العمال الكردستاني».

وتحتفظ أنقرة ببضعة آلاف من الجنود في شمال العراق لمنع ثوار «حزب العمال الكردستاني» من التسلل إلى جنوب شرق تركيا.

وانحسر القتال في المنطقة إلى درجة كبيرة منذ اعتقال زعيم الحزب عبد الله أوجلان عام ١٩٩٩. وألغى الحزب أخيراً وقفاً للنار من جانب واحد استمر خمس سنوات.

(«النهار»، ٢٠٠٣/١١/١١)

بريمر يطلق عملية «القانون الأساسي»

انطلقت في العراق أمس عملية وضع القانون الأساسي الذي يفترض ان يكون بمثابة «دستور انتقالي» للعراق الى حين إقرار دستور نهائي في نهاية العام.

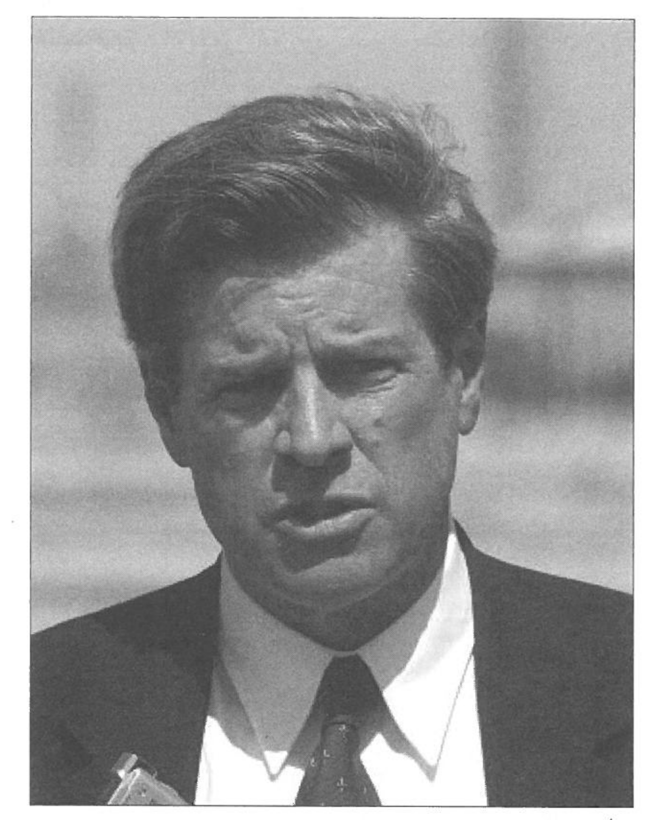
وأعلن المتحدث باسم الاحتلال أمس ان الحاكم المدني الأميركي في العراق بول بريمر اجتمع مع اعضاء مجلس الحكم الانتقالي لإطلاق عملية وضع القانون الاساسي الذي من المفترض ان يتم اعتماده بحلول ٢٨ شباط من العام ٢٠٠٤ في اطار روزنامة نقل السلطات الى العراقيين والتي تم الاتفاق عليها بين بريمر ومجلس الحكم...

.. في القاهرة، اشار موفد رئيس مجلس الحكم جلال طالباني الى مصر حاجم الحسيب الى وجود «بعض المسائل الخلافية في القضايا التفصيلية» بين مجلس الحكم وسلطات الاحتلال، لكنه قال ان«هذه الخلافات لا تشكل شيئا كبيرا، مثل قضية الانتخابات والهيئة المنظمة لها»، من دون ان يعطي توضيحات أخرى.

وسلم الحسيب رسالة من الطالباني الى وزير الخارجية المصري احمد ماهر لينقلها الى الرئيس حسني مبارك «تتضمن شرحا للتطورات الكبيرة في العراق وتهدف الى اعادة مصر الى الساحة العراقية بشكل اقوى بكثير مما كان عليه سابقا» كما قال، مضيفا ان مجلس الحكم «يطالب بأن يكون لمصر دور كبير جدا في اعادة اعمار العراق وتدريب الشرطة وفي كافة المجالات الاخرى».

واجتمع الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى أمس مع الحسيب أيضا وقال خلال اللقاء ان الجامعة العربية «تشجع أية خطوات يتم اتخاذها في سبيل الاسراع بنقل السلطة والسيادة إلى العراقيين وإنهاء الاحتلال».

وكان مجلس الأمن الدولي قد عقد اجتماعا يوم الجمعة الماضي للاستماع الى تقريرين من المندوبين الأميركي جون نيغروبونتي والبريطاني امير جونز باري حول الخطة الجديدة التي أقرت لنقل السلطة الى العراقيين.



بول بريمر

وأصرت فرنسا وروسيا والمانيا في الجلسة على إشراك كل العراقيين بالإضافة إلى الدول المجاورة والأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي في العراق عبر مؤتمر دولي يعقد لهذه الغاية.

وساند المندوبان الأميركي والبريطاني اقتراح الدول الثلاث بإعطاء «دور حيوي» للأمم المتحدة في العراق، غير انهما عارضا عقد مؤتمر دولي بمشاركة الدول المجاورة للعراق.

(«السفير»، ٢٠٠٣/١١/٢٤)

صدام في الأسر

لم يعد السؤال كيف سقط صدام حسين، بل ماذا بعد سقوطه؟ هي بالتأكيد حقبة عراقية جديدة، سوف تكون مختلفة عما سبقها منذ الاحتلال حتى اليوم.

خرج الرئيس جورج بوش على الاميركيين امس متباهيا فخورا بالإنجاز، بعدما كان مفوضه الحاكم المدني للعراق قد اعلن اعتقال الرئيس السابق في مؤتمر صحافي عقده في بغداد في اجواء اشبه ما تكون بمسرحية درامية تخللتها اللقطات الاولى لصدام بعيد اعتقاله.

لكن الاحتلال الاميركي سارع الى الاعتراف بأن اعتقال صدام «لن يوقف العنف، ولن ينهي المقاومة».

(«السفير»، ٢٠٠٣/١٢/١٥)

تركيا تهدد بالتدخل ضد الأكراد

رفعت تركيا لهجة التحذير ضد الأكراد أمس مهددة بالتدخل المباشر اذا ما واصل الحزبان الكرديان الرئيسيان، الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني دعواتهما إلى إقامة دولة مستقلة تشمل كركوك الغنية بالنفط.

وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال لقائه مع رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية عبد العزيز الحكيم في أنقرة أمس انه «يجب منع الأكراد من اللعب بالنار». محذرا من أي تقسيم «عرقي أو ديني» في العراق. وقال أردوغان ان الحزبين الكرديين الرئيسيين يحاولان السيطرة على حقول النفط شمالي العراق وانه يجب عدم السماح بذلك، بحسب ما أوردت وكالة أنباء الأناضول عن تفاصيل الاجتماع المغلق بين الرجلين. أضاف المسؤول التركي انه يتعين أن يكون حكم العراق للعراقيين فقط، مضيفا «إذا ما تم تقسيم العراق فإن الدول المجاورة ستتدخل وسوريا وايران تفكران بالطريقة نفسها». وقال الحكيم بعد اللقاء ان موقفه «موحد مع موقف تركيا بالنسبة إلى مستقبل العراق واستقراره».

وجاءت تصريحات أردوغان بعد حديث أدلى بها المسؤول الكردي برهم صالح لمحطة «ان تي في» التركية وقال فيه ان «الجميع يريدون نظاما فدراليا في العراق، وكردستان أمر واقع ونحن مستقلون عن باقي العراق». أضاف صالح انه «في العراق الفدرالي ستكون هناك منطقة اسمها كردستان وكركوك جزء منها لأنها جزء من تاريخنا وهويتنا».

(«السفير»، ٢٠٠٣/١٢/١٥)

«الكوبرا» أول فرقة من «البشمركة» تنضم إلى الجيش العراقي الجديد

بغداد ـ من مصطفى كامل: شكل «الاتحاد الوطني الكردستاني» أحد أكبر فصيلين كرديين في كردستان العراق قوة «الكوبرا» من عناصر ميليشياته المسلحة «البشمركة» لتكون أول قوة من هذه الميليشيات تنضم إلى الجيش العراقي الجديد.

وقال آمر قوة «الكوبرا» عبد الله كريم في الكلية العسكرية في حكومة إقليم كردستان بمدينة قلعة جولان على مسافة ٦٠ كيلومتراً شمال السليمانية أنه «تم إنشاء هذه القوة التي تضم ١٥٣ عنصراً من خيرة مقاتلي البشمركة لينضموا إلى هذه القوة التي تشرف عليها القوات الأميركية». وأوضح أن هذه القوة ستنضم بعد تخرجها من الدورة المكثفة التي تستمر سبعة أشهر إلى الجيش العراقي الجديد.

وأشار إلى أن المتدربين «يتلقون محاضرات في استخدام الأسلحة الحديثة والكيميائية واللياقة البدنية وسبل حماية الحدود ومنع الإرهاب من التسلل وتطوير قابلية المتطوعين على القتال والشدة في التدريب والانضباط العسكري، بما يسهم في حماية العراق وخدمة شعبه بعد نجاح نضال قوات البشمركة في عملية حرية العراق بوصفها جزءاً من قوات التحالف».

(«النهار»، ٢٠٠٤/٣/٢١)

مقاتلون أكراد يتجولون في شوارع بلدة شيخان



مقاتلان من عناصر البشمركة في بغداد

القرار ١٥٤٦

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٩٨٧ المعقودة في ٨ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب ببدء مرحلة جديدة على طريق انتقال العراق إلى حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا، وإذ يتطلع تحقيقا لهذه الغاية إلى إنهاء الاحتلال وتولي حكومة عراقية مؤقتة مستقلة وتامة السيادة لكامل المسؤولية والسلطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤،

وإذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بشأن العراق،

وإذ يعيد تأكيد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية،

وإذ يعيد أيضا تأكيد حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي وفي السيطرة على موارده الطبيعية،

وإذ يسلم بأهمية الدعم الدولي، لا سيما الدعم المقدم من بلدان المنطقة والبلدان المجاورة للعراق والمنظمات الإقليمية، لشعب العراق في الجهود التي يبذلها لتحقيق الأمن والازدهار، وإذ يشير إلى أن التنفيذ الناجح لهذا القرار سيسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي،

وإذ يرحب بجهود المستشار الخاص للأمين العام الرامية إلى مساعدة شعب العراق على التوصل إلى تشكيل الحكومة المؤقتة للعراق، على النحو المبين في رسالة الأمين العام المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/461)،

وإذ يحيط علما بحل مجلس الحكم العراقي، وإذ يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ ترتيبات الانتقال السياسي للعراق، المشار إليها في القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣،

وإذ يرحب بالتزام الحكومة المؤقتة للعراق بالعمل على إقامة عراق اتحادي ديمقراطي تعددي موحّد، يتوافر فيه كامل الاحترام للحقوق السياسية وحقوق الإنسان،

وإذ يشدد على ضرورة أن تحترم جميع الأطراف تراث العراق الأثري والتاريخي والثقافي والديني وأن تحمي هذا التراث،

وإذ يؤكد أهمية سيادة القانون، والمصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة، والحريات الأساسية، والديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات الحرة والنزيهة،

وإذ يشير إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وإذ يؤكد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا في مساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية في تكوين المؤسسات اللازمة للحكم التمثيلي،

وإذ يسلم بأن الدعم الدولي لاستعادة الاستقرار والأمن أمر ضروري لرفاه شعب العراق، فضلا عن تمكين جميع المعنيين من الاضطلاع بعملهم لصالح شعب العراق، وإذ يرحب بإسهامات الدول الأعضاء في هذا الصدد في إطار القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ والقرار ١٥١١ (٢٠٠٣)،

وإذ يشير إلى التقرير المقدم من الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن في ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ بشأن جهود القوة المتعددة الجنسيات وما أحرزته من تقدم،

وإذ يقر بتلقي الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس المجلس من رئيس وزراء الحكومة المؤقتة للعراق، والمرفقة بهذا القرار، بالإبقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات،

وإذ يقر أيضا بأهمية موافقة حكومة العراق ذات السيادة فيما يتعلق بوجود القوة المتعددة الجنسيات وأهمية التنسيق الوثيق بين القوة المتعددة الجنسيات وتلك الحكومة،

وإذ يرحب باستعداد القوة المتعددة الجنسيات لمواصلة الجهود الرامية إلى المساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق دعما للانتقال السياسي، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة، ولتوفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس المجلس من وزير خارجية الولايات المتحدة، والمرفقة بهذا القرار،

وإذ يحيط علما بالتزام جميع القوات العاملة على صون الأمن والاستقرار في العراق بالتصرف وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات المقررة بموجب القانون الإنساني الدولي، وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد أهمية المساعدة الدولية في إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنميته،

وإذ يسلم بالفوائد التي تعود على العراق من الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها الإيرادات النفطية العراقية وصندوق التنمية للعراق، وإذ يشير إلى أهمية كفالة استمرار الإنفاق من هذا الصندوق من جانب الحكومة المؤقتة للعراق والحكومات التي تخلفها، بعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة،

وإذ يقرر أن الحالة في العراق لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقر تشكيل حكومة ذات سيادة للعراق، على النحو الذي عُرض به في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تتولى كامل المسؤولية والسلطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لحكم العراق مع الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تؤثر على مصير العراق فيما يتجاوز الفترة المؤقتة المحدودة، إلى أن تتولى حكومة انتقالية منتخبة مقاليد الحكم على النحو المتوخى في الفقرة الرابعة أدناه؛

٢ - يرحب بأنه سيتم، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أيضا، انتهاء الاحتلال، وانتهاء وجود سلطة الائتلاف المؤقتة، وبأن العراق سيؤكد من جديد سيادته الكاملة؛

٣ - يعيد تأكيد حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية وفي ممارسة كامل السلطة والسيطرة على موارده المالية والطبيعية؛

٤ - يقر الجدول الزمني المقترح للانتقال السياسي للعراق إلى الحكم الديمقراطي، ويشمل ما يلي:

(أ) - تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة للعراق تتولى مسؤولية الحكم والسلطة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛

(ب) - وعقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي؛

(ج) - وإجراء انتخابات ديمقراطية مباشرة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، إذا أمكن ذلك، أو في موعد لا يتجاوز بأي حال من الأحوال ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، لتشكيل جمعية وطنية انتقالية، تتولى جملة مسؤوليات منها تشكيل حكومة انتقالية للعراق وصياغة دستور دائم للعراق تمهيدا لقيام حكومة منتخبة انتخابا دستوريا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛

٥ - يدعو حكومة العراق إلى أن تنظر في مسألة كيف يمكن لعقد اجتماع دولي أن يدعم العملية المذكورة أعلاه، ويشير إلى أنه سيرحب بعقد اجتماع من هذا القبيل لدعم الانتقال السياسي العراقي والانتعاش العراقي لفائدة شعب العراق، ولصالح الاستقرار في المنطقة؛

٦ - يهيب بالعراقيين كافة أن ينفذوا جميع هذه الترتيبات تنفيذا سلميا وكاملا، ويهيب بجميع الدول والمنظمات ذات الصلة أن تدعم هذا التنفيذ؛

٧ - يقرر أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في سياق تنفيذ ولايتهما، وفقا لما تسمح به الظروف، لمساعدة الشعب العراقي والحكومة العراقية، بما يلي، وفقا لما تطلبه حكومة العراق:

(أ) - أداء دور رئيسي فيما يلي:

«١» - المساعدة في عقد مؤتمر وطني، خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤، لاختيار مجلس استشاري؛

«٢» - تقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، فضلا عن الحكومة المؤقتة للعراق، والجمعية الوطنية الانتقالية بشأن عملية إجراء الانتخابات؛

«٣» - تشجيع الحوار وبناء التوافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن صياغة شعب العراق لدستور وطني؛

(ب) - وأيضا:

«١» - تقديم المشورة إلى حكومة العراق في مجال توفير الخدمات المدنية والاجتماعية الفعالة؛

«٢» - والمساهمة في تنسيق وإيصال مساعدات التعمير والتنمية والمساعدات الإنسانية؛

«٣» - وتعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق؛

«٤» - وتقديم المشورة والمساعدة إلى حكومة العراق فيما يتعلق بالتخطيط الأولي لإجراء تعداد سكاني شامل في نهاية المطاف؛

٨ - يرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة المؤقتة المقبلة للعراق لتكوين القوات الأمنية العراقية بما فيها القوات المسلحة العراقية (المشار إليها فيما يلي باسم «القوات الأمنية العراقية») التي تعمل تحت سلطة الحكومة المؤقتة للعراق والحكومات التي تخلفها، والتي ستؤدي دورا متزايدا بصورة تدريجية وستتولى في نهاية المطاف المسؤولية الكاملة عن صون الأمن والاستقرار في العراق؛

٩ - يشير إلى أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق هو بناء على طلب الحكومة المؤقتة المقبلة للعراق، ولذا فإنه يعيد تأكيد التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات المنشأة تحت قيادة موحدة بموجب القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) مع إيلاء الاعتبار للرسالتين المرفقتين بهذا القرار؛

١٠ - يقرر أن تكون للقوة المتعددة الجنسيات سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق وفقا للرسالتين المرفقتين بهذا القرار اللتين تتضمنان، في جملة أمور، الإعراب عن طلب العراق استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات وتبينان مهامها، بما في ذلك عن طريق منع الإرهاب وردعه، بحيث تتمكن الأمم المتحدة، ضمن أمور أخرى، من إنجاز دورها في مساعدة الشعب العراقي على النحو المجمل في الفقرة السابعة أعلاه، وبحيث يستطيع الشعب العراقي أن ينفذ بحرية ودون تعرض للتخويف جدول العملية السياسية الزمني وبرنامجها وأن يستفيد من أنشطة التعمير والإصلاح؛

١١ - يرحب في هذا الصدد بالرسالتين المرفقتين بهذا

القرار واللتين تقرران، في جملة أمور، أنه يجري إنشاء ترتيبات لإقامة شراكة أمنية بين حكومة العراق ذات السيادة والقوة المتعددة الجنسيات ولكفالة تحقيق التنسيق بينهما، ويشير أيضا في هذا الصدد إلى أن القوات الأمنية العراقية مسؤولة أمام الوزراء العراقيين المختصين، وأن حكومة العراق لديها السلطة لإلحاق قوات أمنية عراقية بالقوة المتعددة الجنسيات للاضطلاع بعمليات معها، وأن الهياكل الأمنية المذكورة في الرسالتين ستكون بمثابة محافل لحكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات للتوصل إلى اتفاق بشأن كامل نطاق المسائل الأمنية والمسائل المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك السياسة المتصلة بالعمليات الهجومية الحساسة، وستكفل تحقيق شراكة كاملة بين القوات الأمنية العراقية والقوة المتعددة الجنسيات، من خلال التنسيق والتشاور على نحو وثيق؛

١٢ - يقرر كذلك استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على طلب حكومة العراق أو بعد مضي إثنى عشر شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، على أن تنتهي هذه الولاية لدى اكتمال العملية السياسية المبينة في الفقرة ٤ أعلاه، ويعلن أنه سينهي هذه الولاية قبل ذلك إذا طلبت حكومة العراق إنهاءها؛

١٣ - يحيط علما بالنية المبينة في الرسالة المرفقة الواردة من وزير خارجية الولايات المتحدة لإنشاء كيان قائم بذاته في إطار القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات تقتصر مهمته على توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق، ويسلّم بأن تنفيذ التدابير التي تهدف إلى توفير الأمن لموظفي منظومة الأمم المتحدة العاملين في العراق سيتطلب قدرا كبيرا من الموارد، ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة تقديم هذه الموارد، بما في ذلك المساهمة في ذلك الكيان؛

١٤ - يسلم بأن القوة المتعددة الجنسيات سوف تساعد أيضا في بناء قدرة القوات والمؤسسات الأمنية العراقية، من خلال برنامج للتجنيد والتدريب والتجهيز بالمعدات والتوجيه والرصد؛

١٥ - يطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية تقديم المساعدة للقوة المتعددة الجنسيات، بما فيها القوات العسكرية، حسبما يتفق عليه مع حكومة العراق، للعمل على تلبية احتياجات الشعب العراقي إلى الأمن والاستقرار، وتقديم المساعدات الإنسانية ومساعدات التعمير، ودعم جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛

١٦ - يؤكد أهمية إنشاء شرطة عراقية فعالة، وإنفاذ مراقبة الحدود، وإنشاء هيئة لحماية المرافق تخضع لسيطرة وزارة الداخلية العراقية، وتخضع أيضا، في حالة هيئة حماية المرافق، لوزارات عراقية أخرى، من أجل صون القانون والنظام والأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مساعدة حكومة العراق على بناء قدرة هذه المؤسسات العراقية؛

١٧ - يدين كافة أعمال الإرهاب في العراق ويؤكد من جديد التزامات الدول الأعضاء بموجب القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، و ١٤٥٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، و ١٥٢٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وغيرها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، المتعلقة، في جملة أمور، بالأنشطة الإرهابية في العراق أو الناشئة من العراق أو ضد مواطنيه، ويؤكد مجددا، على وجه التحديد، دعوته إلى الدول الأعضاء أن تمنع عبور الإرهابيين إلى العراق ومنه، وتزويد الإرهابيين بالأسلحة، وتوفير التمويل لهم مما من شأنه دعم الإرهابيين، ويؤكد من جديد أهمية تعزيز تعاون بلدان المنطقة، ولا سيما البلدان المجاورة للعراق، في هذا الصدد؛

١٨ - يسلّم بأن الحكومة المؤقتة للعراق ستضطلع بالدور الرئيسي في تنسيق المساعدات الدولية المقدمة إلى العراق؛

١٩ - يرحب بجهود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الرامية إلى دعم طلبات الحكومة المؤقتة للعراق لتوفير مساعدات تقنية وخبراء أثناء قيام العراق بإعادة بناء قدراته الإدارية؛

٢٠ - يكرر طلبه إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات تعزيز جهودها الرامية إلى مساعدة شعب العراق في التعمير وفي تنمية الاقتصاد العراقي، بما في ذلك توفير الخبراء الدوليين والموارد الضرورية عن طريق برنامج لتنسيق مساعدات الجهات المانحة؛

٢١ - يقرر ألا يسري الحظر المتعلق ببيع أو توريد الأسلحة والأعتدة المتصلة بها إلى العراق بموجب القرارات السابقة على الأسلحة أو الأعتدة المتصلة بها اللازمة لحكومة العراق أو للقوة المتعددة الجنسيات لخدمة أغراض هذا القرار، ويشدد على أهمية تقيد جميع الدول بها تقيدا صارما، ويشير إلى أهمية الدول المجاورة للعراق في هذا الصدد، ويطلب إلى حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات ضمان وضع إجراءات تنفيذ ملائمة؛

٢٢ - يشير إلى أنه لا يوجد في الفقرة السابقة ما يمس الحظر المفروض على الدول أو التزاماتها فيما يتعلق بالبنود المحددة في الفقرتين ٨ و ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ أو الأنشطة الوارد وصفها في الفقرة ٣ (و) من القرار ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥

آب/أغسطس ١٩٩١، ويؤكد من جديد اعتزامه إعادة النظر في ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

٢٣ ـ يطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تستجيب لطلبات العراق للمساعدة في الجهود التي يبذلها العراق لإدماج قدامى المحاربين وأفراد الميليشيات السابقين في المجتمع العراقي؛

٢٤ ـ ينوه بأنه يلزم، بعد حل سلطة التحالف المؤقتة، أن يكون التصرف في أموال صندوق التنمية للعراق مرهونا على وجه الحصر بتوجيهات حكومة العراق، ويقرر أن يستخدم صندوق التنمية للعراق بطريقة شفافة ومنصفة ومن خلال الميزانية العراقية بما في ذلك لأغراض الوفاء بالالتزامات المستحقة على صندوق التنمية للعراق، وأن يستمر نفاذ ترتيبات إيداع عائدات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، المنصوص عليها في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وأن يواصل المجلس الدولي للمشورة والرصد أنشطته في رصد صندوق التنمية للعراق وأن يضم فردا مؤهلا حسب الأصول تسميه حكومة العراق ليكون عضوا إضافيا به يتمتع بكامل حق التصويت، وأن تتخذ الترتيبات الملائمة لمواصلة إيداع العائدات المشار إليها في الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)؛

٢٥ ـ يقرر كذلك أن يتم استعراض أحكام الفقرة السالفة الذكر المتعلقة بإيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق والمتعلقة بدور المجلس الدولي للمشورة والرصد بناء على طلب الحكومة الانتقالية للعراق أو بعد مضي إثنى عشر شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وأن ينتهي العمل بتلك الأحكام لدى إنجاز العملية السياسية المبينة في الفقرة الرابعة أعلاه؛

٢٦ ـ يقرر، فيما يتصل بحل سلطة التحالف المؤقتة، أن تضطلع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من الحكومات بالحقوق والمسؤوليات والالتزامات المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء التي نقلت إلى السلطة، بما فيها كامل المسؤولية التشغيلية للبرنامج وأي التزامات تضطلع بها السلطة بصدد تلك المسؤولية، ومسؤولية ضمان التأكيد الموثق من جهة مستقلة لتسليم السلع، ويقرر كذلك أن تضطلع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من حكومات، بعد فترة انتقالية مدتها ١٢٠ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، بمسؤولية التصديق على تسليم السلع بموجب عقود سبق تحديد أولويتها، وأن يعتبر ذلك التصديق بمثابة التوثيق المستقل اللازم للإفراج عن الأموال المرتبطة بهذه العقود، مع التشاور، حسب الاقتضاء، لضمان سلاسة تنفيذ هذه الترتيبات؛

٢٧ ـ يقرر كذلك أن تظل أحكام الفقرة ٢٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) سارية، فيما عدا أن الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في تلك الفقرة لا تسري فيما يتعلق بأي حكم نهائي ناشيء عن التزام تعاقدي يدخل فيه العراق بعد ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٤؛

٢٨ ـ يرحب بالتزامات عديد من الدائنين، بمن فيهم المنتمون إلى نادي باريس، بتحديد سبل تخفيض الديون السيادية على العراق تخفيضا جوهريا، ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية دعم جهود العراق للتعمير، ويحث المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين على اتخاذ إجراءات فورية لتوفير مجموعة كاملة من القروض والمساعدات المالية الأخرى للعراق، ويسلم بأن للحكومة المؤقتة للعراق سلطة إبرام وتنفيذ ما قد يلزم من اتفاقات وترتيبات أخرى في هذا الصدد، ويطلب إلى الدائنين والمؤسسات والمانحين أن يتناولوا هذه المسائل على سبيل الأولوية مع الحكومة المؤقتة للعراق وما يخلفها من حكومات؛

٢٩ ـ يذكّر باستمرار التزامات الدول الأعضاء بتجميد وتحويل أموال وأصول وموارد اقتصادية معينة إلى صندوق التنمية للعراق وفقا للفقرتين ١٩ و ٢٣ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والقرار ١٥١٨ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

٣٠ ـ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريرا عن عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقريرا كل ثلاثة أشهر بعد ذلك عن التقدم المحرز نحو إجراء انتخابات وطنية والاضطلاع بكافة مسؤوليات البعثة؛

٣١ ـ يطلب إلى الولايات المتحدة أن تقدم إلى المجلس، باسم القوة المتعددة الجنسيات، تقريرا في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار عن الجهود التي تضطلع بها هذه القوة وما تحرزه من تقدم، وتقريرا كل ثلاثة أشهر بعد ذلك؛

٣٢ ـ يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق

نص الرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس وزراء الحكومة المؤقتة للعراق، الدكتور إياد علاوي، ووزير خارجية الولايات المتحدة، كولن ل. باول

٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء
صاحب السعادة،

بعد تعييني رئيسا لوزراء الحكومة المؤقتة للعراق، أكتب إليكم لأعرب عن التزام شعب العراق بإكمال عملية الانتقال

السياسي وإقامة عراق حر وديمقراطي يكون شريكا في منع الإرهاب ومكافحته. وإننا، ونحن ندخل مرحلة جديدة حرجة ونسترجع سيادتنا الكاملة ونقترب من تنظيم انتخابات، سنكون بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي.

وستبذل الحكومة المؤقتة للعراق قصاراها لتكون تلك الانتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة تماما. وسيظل الأمن والاستقرار عنصرين أساسيين في انتقالنا السياسي. بيد أنه لا تزال هناك في العراق قوات، من بينها عناصر أجنبية، تُعارض انتقالنا إلى السلم والديمقراطية والأمن. والحكومة مقرة العزم على التغلب على تلك القوات وإنشاء قوات أمن قادرة على توفير الأمن الكافي للشعب العراقي. وإلى أن نتمكن من توفير الأمن بأنفسنا، بما في ذلك الدفاع عن أرض العراق، وبحره وفضائه الجوي، نطلب دعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي لسعينا هذا. إننا نطلب قرارا جديدا بشأن ولاية القوة المتعددة الجنسيات يسهم في حفظ الأمن في العراق، بما في ذلك عن طريق المهام والترتيبات الواردة في الرسالة التي وجهها وزير الخارجية كولن باول إلى رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة. وتطلب الحكومة أن يستعرض مجلس الأمن ولاية القوة المتعددة الجنسيات، بطلب من الحكومة الانتقالية للعراق، أو بعد إثني عشر شهرا من تاريخ اتخاذ ذلك القرار.

وللوفاء بمسؤولية الحكومة العراقية فيما يتصل بالأمن، أعتزم إنشاء هياكل أمنية مناسبة تسمح لحكومتي ولقوات الأمن العراقية بتولي تلك المسؤولية تدريجيا. ومن بين تلك الهياكل اللجنة الوزارية للأمن الوطني المؤلفة مني، رئيسا، ومن نائب رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل والمالية. وتضم اللجنة مستشار الأمن الوطني ومدير دائرة الاستعلامات الوطنية العراقية كعضوين استشاريين دائمين. وسيضع هذا المحفل الإطار العام للسياسة الأمنية العراقية. وإني أعتزم أن أدعو، حسب الاقتضاء، قائد القوة المتعددة الجنسيات، ونائبه، أو من يعينه قائد تلك القوة، وغيرهم من الأفراد المناسبين، إلى الحضور والاشتراك، وسنكون مستعدين لمناقشة آليات التنسيق والتعاون مع القوة. وستكون القوات العراقية المسلحة مسؤولة أمام رئيس الأركان ووزير الدفاع. وستكون القوات الأمنية الأخرى (الشرطة العراقية وحرس الحدود ودائرة حماية المرافق) مسؤولة أمام وزير الداخلية ووزراء آخرين في الحكومة.

وسيضع الوزراء ذوو الصلة أيضا آليات أخرى للتنسيق مع القوة المتعددة الجنسيات. وإني أعتزم أن أنشئ بالتعاون مع القوة المتعددة الجنسيات هيئات على الصُعد الوطني والإقليمي والمحلي تضم قادة القوات الأمنية وزعماء مدنيين لكفالة التنسيق بين القوات الأمنية العراقية والقوة المتعددة الجنسيات بشأن جميع السياسات والعمليات الأمنية، سعيا إلى تحقيق وحدة القيادة للعمليات العسكرية التي تشترك فيها القوات العراقية مع القوة المتعددة الجنسيات. وسيقوم كل من قادة القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية بإطلاع الجانب الآخر على أنشطتهم وبالتشاور بانتظام لكفالة تخصيص واستخدام الأفراد والموارد والمرافق بشكل فعال، وبتبادل المعلومات، وإحالة المسائل المدروسة إلى قادة الجانبين عند الاقتضاء. ومع تحسن القدرات العراقية، ستتولى القوات الأمنية العراقية المزيد من المسؤوليات تدريجيا.

وستكون الهياكل التي وصفتها في رسالتي هذه المجال الذي تتوصل فيه القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية إلى اتفاق بشأن جميع المسائل الأساسية المتعلقة بالأمن والسياسة العامة، بما في ذلك السياسات المتصلة بالعمليات الهجومية الحساسة، وستكفل شراكة كاملة بين القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات، عن طريق التنسيق والتشاور الوثيقين. وبما أنه توجد مسائل حساسة بالنسبة لعدد من الحكومات ذات السيادة، بما فيها العراق والولايات المتحدة، فإنه ينبغي حلها في إطار من التفاهم بشأن شراكتنا الاستراتيجية. وسنتعاون عن كثب مع قيادة القوة المتعددة الجنسيات خلال الأسابيع القادمة لكفالة أن يكون لنا ذلك الإطار الاستراتيجي المتفق عليه.

إننا مستعدون لتولي المسؤولية السيادية لحكم العراق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وإننا مدركون تماما للصعوبات التي تواجهنا ولمسؤولياتنا إزاء الشعب العراقي. إن المسؤولية كبيرة وإننا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لكي ننجح. وإننا نطلب من مجلس الأمن مساعدتنا فورا باتخاذ قرار لمجلس الأمن يعطينا الدعم اللازم.

إني أفهم أن المشتركين في تقديم مشروع القرار يعتزمون إرفاق هذه الرسالة بنص القرار المتعلق بالعراق، والذي يجري النظر فيه حاليا. وأرجوكم، في انتظار ذلك، أن تقدموا نسخا من هذه الرسالة إلى أعضاء المجلس في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) الدكتور أياد علاوي

وزارة الخارجية
واشنطن
٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
صاحب السعادة،

استجابة لطلب حكومة العراق استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وفي أعقاب المشاورات مع رئيس وزراء الحكومة المؤقتة العراقية أياد علاوي، أكتب إليكم لأؤكد أن القوة المتعددة الجنسيات مستعدة، تحت قيادة موحدة، أن تواصل الإسهام في حفظ الأمن في العراق، بما في ذلك عن طريق منع الإرهاب وردعه، وحماية إقليم

العراق. وهدف القوة المتعددة الجنسيات هو مساعدة الشعب العراقي على إتمام الانتقال السياسي والسماح للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بالعمل لتيسير تعمير العراق.

وستتأثر قدرة الشعب العراقي على تحقيق أهدافه تأثرا كبيرا بالحالة الأمنية في العراق. ومثلما أثبتت الأحداث التي جدت مؤخرا، فإن استمرار الهجمات التي يشنها المتمردون، بمن فيهم عناصر من النظام السابق، ومحاربون أجانب، وميليشيات غير قانونية يُمثل تحديا لجميع من يعملون من أجل تحسين الحالة في العراق.

إن إقامة شراكة أمنية تتسم بالفعالية والتعاون بين القوة المتعددة الجنسيات وحكومة العراق ذات السيادة أمر أساسي في استقرار العراق. وسيعمل قائد القوة المتعددة الجنسيات في شراكة مع حكومة العراق ذات السيادة للمساعدة على توفير الأمن مع الاعتراف بسيادتها واحترامها. وتحقيقا لذلك، فإن القوة المتعددة الجنسيات مستعدة للمشاركة في مناقشات مع اللجنة الوزارية للأمن الوطني بشأن إطار واسع للسياسات الأمنية، مثلما أشير إلى ذلك في رسالة السيد علاوي، رئيس وزراء الحكومة المؤقتة للعراق، المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسة، ستقوم القوة المتعددة الجنسيات، تسليما منها بأن القوات الأمنية العراقية مسؤولة أمام الوزراء العراقيين المناسبين، بالتنسيق مع القوات الأمنية العراقية على جميع الصُعد ـ الوطني والإقليمي والمحلي ـ سعيا إلى تحقيق وحدة القيادة في العمليات العسكرية التي تشترك فيها القوات العراقية مع القوة المتعددة الجنسيات. وإضافة إلى ذلك، سيقوم كل من قادة القوة المتعددة الجنسيات والحكومة العراقية بإطلاع الجانب الآخر على أنشطتهم وبالتشاور بانتظام لكفالة تخصيص واستخدام الأفراد والموارد والمرافق بشكل فعال، وبتبادل المعلومات، وإحالة المسائل المدروسة إلى قادة الجانبين عن الاقتضاء. وسنعمل في الأطر التي وصفها رئيس الوزراء علاوي في رسالته المؤرخة ٥ حزيران/يونيه للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل الأساسية المتعلقة بالأمن والسياسة العامة، بما في ذلك السياسات المتصلة بالعمليات الهجومية الحساسة، وسنكفل شراكة كاملة بين القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية عن طريق التنسيق والتشاور الوثيقين.

والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة، في إطار الترتيبات المتفق عليها، لمواصلة مجموعة كاملة من المهام للإسهام في صون الأمن وكفالة حماية القوة. ويشمل ذلك الأنشطة اللازمة للتصدي للمخاطر الأمنية القائمة التي تمثلها قوات تسعى إلى التأثير على مستقبل العراق السياسي عن طريق العنف. وستتضمن تلك الأنشطة عمليات قتالية ضد أفراد تلك الجماعات، واحتجاز أشخاص عندما تتطلب مقتضيات الأمن ذلك، واستمرار البحث عن الأسلحة التي تهدد أمن العراق وتأمينها. ومن الأهداف الأخرى تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية التي ستتولى مسؤولية متزايدة في صون أمن العراق. والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة أيضا، عند الاقتضاء، للاشتراك في تقديم المساعدة الإنسانية، وتقديم الدعم في مجال الشؤون المدنية والمساعدة على الإنعاش والتعمير التي طلبتها الحكومة المؤقتة العراقية ووفقا لقرارات مجلس الأمن السابقة.

والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة أيضا لإنشاء أو دعم قوة داخل القوة المتعددة الجنسيات توفر الأمن لأفراد الأمم المتحدة ومرافقها. وقد تشاورنا عن كثب مع موظفي الأمم المتحدة بشأن احتياجات الأمم المتحدة الأمنية وإننا نعتقد أن دعم الجهود الأمنية التي تبذلها الأمم المتحدة يتطلب قوة بحجم لواء. وستكون هذه القوة تحت قيادة ومراقبة قائد القوة المتعددة الجنسيات وستشمل مهامها الأمن الموقعي والمحيطي في مرافق الأمم المتحدة، ومهام مرافقة القوافل التي يتطلبها سفر أفراد بعثات الأمم المتحدة.

ولكي تواصل القوة المتعددة الجنسيات الإسهام في توفير الأمن ينبغي لها أن تظل تعمل في إطار يعطيها وأفرادها المركز الذي يمكِّنها من الوفاء بمهمتها، وتكون فيه الدول المساهمة مسؤولة عن ممارسة الولاية على الأفراد التابعين لها، ويكفل الترتيبات لتوفير الإمكانيات واستخدام القوة المتعددة الجنسيات لها. والإطار القائم حاليا الذي يحكم هذه المسائل يكفي لهذه الأغراض. كما أن القوات التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة وستبقى كذلك في جميع الأوقات بالتصرف وفقا لالتزاماتها بموجب قانون المنازعات المسلحة، بما فيها اتفاقيات جنيف.

والقوة المتعددة الجنسيات مستعدة لمواصلة جهودها الحالية للمساعدة على توفير بيئة تسمح للمجتمع الدولي بأكمله بالقيام بدوره الهام في تيسير تعمير العراق. وإننا إذ نفي بهذه المسؤوليات في الفترة القادمة، فإننا نتصرف في ظل الاعتراف الكامل بسيادة العراق واحترامها. وإننا نتطلع إلى رؤية بقية الدول والمنظمات الدولية والإقليمية تساعد شعب العراق والحكومة العراقية ذات السيادة للتغلب على التحديات التي ستواجههما في بناء بلد ديمقراطي وآمن ومزدهر.

ويعتزم المشتركون في تقديم مشروع القرار إرفاق هذه الرسالة بنص القرار المتعلق بالعراق والذي يجري النظر فيه حاليا. وأرجوكم، في انتظار ذلك، أن تقدموا نسخا من هذه الرسالة إلى أعضاء المجلس في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) كولن ل. باول

نص رسالة البارزاني والطالباني إلى الرئيس بوش

سيادة الرئيس جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأميركية ـ البيت الأبيض ـ واشنطن D.C.

فخامة السيد الرئيس

نكتب إلى سيادتكم هذه الرسالة لنستعرض فيها وجهات نظرنا بشأن الأمور التي باتت تقلقنا فيما يخص الحكومة العراقية الانتقالية. نحن نعتبر شعب كردستان العراق كأخلص أصدقاء الولايات المتحدة الأميركية.

قبل سنة، قاتل قوات بيشمركتنا جنباً إلى جنب مع القوات الأميركية من أجل تحرير العراق، متكبدين خسائر أكبر من أي حليف أميركي آخر، اليوم، تبقى كردستان آمنة هادئة وجزءاً ثابتاً من العراق. ونلاحظ أنه على العكس من المناطق العربية من العراق لم يقتل جندي واحد من قوات الحلفاء من المناطق الخاضعة تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان.

شعب كردستان مستمر في احتضانه للقيم الأميركية السامية وفي ترحيبه بالجنود الأميركيين ودعمه اللامحدود لخططكم في تحرير العراق، لقد تنازلت حكومتنا لإقليم كردستان عن العديد من حقوقها وحرياتها من أجل المساهمة في تقديم العون لسلطاتكم الإدارية بغرض الوصول إلى تسويات للخلافات مع العراقيين الآخرين. لذا كانت خيبة أملنا كبيرة عندما أطلعنا سفيركم الخاص بأنه لا يحق لكردي أن يشغل أياً من منصبي رئيس الوزراء أو رئيس جمهورية العراق. لقد تم إخبارنا بأن هذين المنصبين محتكران خصيصاً لشيعي عربي وسني عربي على التوالي، العراق وطن يتألف من قوميتين رئيسيتين، العرب والكرد. ويبدو من الصواب أن يحصل العرب على أحد المنصبين (حسب خيارهم) بينما يحصل الكرد على الآخر. كما نعتقد بأن استخدام النسب الطائفية في إشغال هذين المنصبين العاليين يأتي بالضد مباشرة مع موقف الحلفاء المعلن تكراراً بان حكومة عراق ديمقراطي ينبغي ألا تكون قائمة على أساس عرقي أو ديني، وهو الموقف الذي أقرته الولايات المتحدة في القانون الإداري الانتقالي.

شعب كردستان لن يقبل بعد بأن يكون مواطناً من الدرجة الثانية في العراق. في عهد صدام وقبله منح الكرد مراراً منصب نائب الرئيس والمناصب النيابية التي كانت واجهات من دون أية صلاحيات فعلية. كنا نأمل بأن العراق الجديد سيكون مختلفاً فيما يتعلق بحقوق الشعب الكردي. **منذ تحرير العراق شعرنا بانحياز السلطات الأميركية ضد كردستان لأسباب لا نفهمها.**

في بداية الاحتلال استحوذ الحلفاء على مداخيل برنامج النفط مقابل الغذاء والتي أفردت خصوصاً لكردستان وتم إعادة توزيعها على بقية العراق رغم حقيقة أن حصة كردستان للفرد الواحد من هذه المداخيل كانت أقل بكثير من بقية العراق وأن كردستان كانت قد أصيبت بأضرار أكبر تحت حكم صدام حسين.

لقد عملت سلطة الحلفاء المؤقتة بنشاط في إعاقة العمل على المساواة بين اللغتين الكردية والعربية، كما حاولت تكراراً نزع الاعتراف بحكومة إقليم كردستان (الحكومة الوحيدة المنتخبة في العراق أبداً) لصالح نظام قائم على محافظات صدام الثماني عشرة. لقد قلل المسؤولون الأميركيون من شأن البيشمركة وسموا هذه القوة العسكرية المنضبطة التي كان أعضاؤها رفاق الأميركيين بالسلاح في ساحات المعارك «ميليشيا» في بياناتهم الرسمية، ونادراً ما تذكر الحكومة الأميركية أو أدارة الحلفاء المؤقتة اسم كردستان أو الشعب الكردي.

نحن سوف نبقى أصدقاء مخلصين لأميركا حتى لو لم يقابل دعمنا دائماً بالمثل، فمصيرنا مرتبط بوثائق وشيجة بمستقبلكم في العراق. إذا انتصرت قوى الحرية في المناطق الأخرى من العراق فنحن نعلم أن حلفنا مع الولايات المتحدة ساهم في تحقيق ذلك، كما نعلم أن هذا الحلف سوف يجعل منا هدفاً للانتقام. نحن نطلب بعض التطمينات في هذه الفترة الانتقالية لتمكيننا بالاشتراك والمساهمة أكثر في الحكومة الانتقالية. وبصورة خاصة نحن نطلب:

ـ إدخال قانون الإدارة المؤقت في قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة أو الاعتراف به كقانون ملزم للحكومة الانتقالية، قبل وبعد الانتخابات. وفي حالة إبطال العمل به أو إلغائه فإن حكومة إقليم كردستان سوف لن يبقى أمامها اختيار سوى الامتناع عن الاشتراك والمساهمة في الحكومة المركزية ومؤسساتها، ومقاطعة الانتخابات، وحظر وجود ممثلي الحكومة المركزية في كردستان.

ـ أن تتعهد الولايات المتحدة بحماية شعب وحكومة كردستان إذا ما أدى العصيان والفوضى إلى الانسحاب من بقية العراق.

ويتعين أن يفي الحلفاء بتعهداتهم في إرجاع عملية التعريب للأراضي الكردية إلى السابق والعمل سريعاً بشأن إيجاد تسوية لوضع كركوك وفقاً لرغبات مواطنيها، ويستثنى منهم المستوطنون ولكن على أن يشمل ذلك ضحايا سياسات

صدام في التصفية العرقية.

- إعادة مداخيل برنامج النفط بكاملها، والتي أخذت على غير وجه عدل من كردستان في العام الماضي، وأن تتسلم كردستان حصتها العادلة وفق نسبة الكرد من المبلغ الإجمالي البالغ ١٩ مليار دولار أميركي الخاص بمساعدة إعادة الإعمار والذي خصصه الكونغرس.

- دعم الولايات المتحدة لخططنا في استملاك وإدارة المصادر الطبيعية في كردستان، وخاصة جهودنا في تطوير مصادر نفط جديدة في إقليم كردستان، حيث حظر النظام السابق الكشف عنها أو تطويرها للحؤول دون استفادة شعب كردستان منها.

- تفتح الولايات المتحدة قنصلية لها في أربيل، وتشجع شركاء التحالف الآخرين على الحذو حذوها. من المهم وفي مصلحة شعب كردستان أن نحافظ على علاقاتنا وارتباطاتنا المباشرة مع العالم الخارجي وألا نعتمد بالأساس على بغداد وحدها، حيث لا يعتد بنا كمواطنين مساوين تماماً.

- تعلن الولايات المتحدة والأمم المتحدة على السواء بصراحة ووضوح أن استخدام المعيار العرقي والطائفي في اختيار أعضاء الحكومة الانتقالية لن يشكل سابقة في أعضاء الحكومة العراقية مستقبلاً، وأن الكرد مؤهلون تماماً لمنصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في حالة استخدام المعيار العرقي أو الطائفي بغرض استثناء الكرد من إشغال المنصبين المذكورين في الحكومة الانتقالية، نعتقد أنه عدل وإنصاف أن يتم تعويض كردستان بمقاعد وزارية تفوق تكافؤهم العددي نسبة إلى سكان العراق، في الحكومة الانتقالية.

فخامة السيد الرئيس

نعلم أن هذه الأوقاف عصيبة لنا جميعاً نحن الذين نؤمن بأن قضية تحرير العراق جديرة بالنضال والتضحية في سبيلها. الشعب الكردي مستمر في إعجابه وتقديره لزعامتكم الواثقة والجريئة، ورؤيتكم لعراق حر، وشجاعتكم الشخصية. نحن واثقون بأنكم تتفقون معنا على أنه لا يتوجب إنزال العقوبة والقصاص بكردستان لصداقتها الحميمة ودعمها اللامحدود للولايات المتحدة الأميركية.

المخلصون لكم:

السيد مسعود البارزاني	السيد جلال الطالباني
الحزب الديمقراطي الكردستاني	الاتحاد الوطني الكردستاني

(«الشرق الأوسط»، ٢٠٠٤/٦/٨)



رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني جلال الدين الطالباني مصافحاً رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني

الصقور الأكراد يدعون إلى استخدام القوة لإنشاء «كردستان الكبيرة»

برز في كردستان - العراق تياران كرديان، الأول تقوده الزعامات الميدانية لقوات «البيشمركة» التي عانت كثيراً خلال حقبة الصعود إلى الجبال وخوض حروب ضد قوات الجيش العراقي، والثاني تمثله القيادات السياسية والنخبوية التي كانت في الولايات المتحدة أو أوروبا أو عواصم دول الجوار.

«الصقور»، كما يطلق عليهم بعض الأكراد، في إشارة إلى زعامات «البيشمركة»، يؤمنون باستخدام القوة العسكرية لإنشاء كردستان تضم السليمانية ودهوك وأربيل وكركوك وأجزاء واسعة من الموصل وديالى وحتى محافظة صلاح الدين وعاصمتها تكريت، معتبرين أن قيام دولة كردية كاملة السيادة في شمال العراق ثمناً طبيعياً لما عانوه.. وكشف تقرير سياسي في بغداد أن «الصقور» الأكراد (البيشمركة) يدفعون بقوة باتجاه قيام كردستان كبيرة مستقلة، واصفين الوضع بأنه «فرصة تاريخية» لتحقيق هذا الهدف «بسبب غياب حكم وجيش قويين في العراق». وجاء في التقرير ذاته أن قيادات «البيشمركة» كان لها الضلع الأكبر في عملية تفكيك الجيش العراقي السابق، ليس لكونه خصماً فحسب، بل لتصبح «البيشمركة» القوة العسكرية الأكبر في العراق.

(«الحياة»، ٢٠٠٤/٦/١٣)

التركمان يتهمون الأميركيين بدعم عمليات «تكريد» كركوك

اتهمت «الجبهة التركمانية العراقية» القوات الأميركية بدعم «حملة التكريد» التي تقوم بها الأحزاب الكردية ومعها حكومة إقليم كردستان في مدينة كركوك.

وأكد صبحي عبد القادر المستشار السياسي لرئيس الجبهة التركمانية العراقية لـ «الحياة» أن «القوات الأميركية وحلفاءها ساندت الأكراد القادمين من كردستان بالاستيلاء على الدوائر الحكومية والأمنية في كركوك» وحذر من أن «الترسانة العسكرية التي خلفها الجيش العراقي السابق في شمال العراق واستولى عليها الأكراد تمثل تهديداً حقيقياً لكل القوميات في المنطقة» ولفت إلى «نشاطات واسعة» لأكراد من إيران وتركيا وسورية مدعومة «بالمال والسلاح» في كركوك.

(«الحياة»، ٢٠٠٤/٧/١٧)



عراقية تركمانية ترفع علم تركمان خلال تظاهرة في كركوك احتجاجاً على محاولة الأكراد الهيمنة على المدينة

النشاط الإسرائيلي في كردستان يثير قلقاً إقليمياً

ما يزال المسؤولون السوريون يناقشون تقرير صحيفة «النيويوركر» الاميركية الذي أعده صحافي التحقيقات الأميركي «سيمور هيرش» منذ أسابيع وتناول فيه الدور الإسرائيلي في شمالي العراق والخطة البديلة (ب) التي وضعتها السلطات الإسرائيلية وبدأت تنفيذها في تلك المنطقة في العراق ذات السيطرة الكردية المطلقة. ورغم أن المعلومات عن علاقة إسرائيل ببعض الفصائل الكردية ليست جديدة، وتعود الى منتصف القرن الماضي، إلا أنها في ظل الظروف الحالية تكتسب لدى المسؤولين في كل من سوريا وإيران وتركيا بعداً استراتيجياً لا يخلو من تحليل يسيطر عليه التشاؤم الشديد من مستقبل هذه العلاقة إذا تأكدت صحتها.

ويمكن القول من خلال لقاءات مع مسؤولين سوريين وعراقيين وأكراد ومصادر إيرانية وتركية بينها دبلوماسيون، أن هذا الموضوع لن ينتهي بإعلان «حسن نية»، أو تصريح صحافي، فأزمة الثقة توحد جميع الأطراف، وقد كان للغزو الأميركي للعراق الأثر الأساسي في جعل الصورة تنقلب باتجاه الشعور بالتهديد اليومي لقضايا غير محسومة وأولها قضية «كردستان» ومستقبل وحدة العراق.

وفي هذا التحقيق ثمة محاولة لتسليط الضوء على «المخاوف» الناجمة عن تلك المعلومات، وكيفية نظرة وتحليل كل طرف لها.

جمعت الدول الثلاث منذ بداية الازمة مخاوف مشتركة كان في مقدمتها خطر تقسيم العراق. وراقبت تلك الدول بعناية بالغة نشاط الفصائل الكردية في الشمال، وتصريحات قادتها بالحرف والفاصلة خصوصا في الأشهر الأخيرة، ويمكن القول إن العلاقة بين الطرفين كان مقدرا لها ان «تنفرج» مؤخرا، لولا التقارير الصحافية والأمنية المتزامنة التي تحدثت عن بناء علاقة استراتيجية إسرائيلية كردية في شمالي العراق ستكون موجهة بالضرورة ضد مصالح محيطها. وسعى الأطراف الثلاثة إلى تجميع معلوماتهم الأمنية على مدى العام ونصف العام السابق وعقدوا لقاءً أمنياً ثلاثياً لم يتكرر بينهم، وإن استمرت اللقاءات الثنائية خصوصاً على المحور التركي السوري، وساهمت أحداث كثيرة في جعل هذا المحور أكثر انتعاشا أبرزها أحداث القامشلي التي أظهرت ملامح واقعية لما يمكن أن يعنيه «دخول الجهات الخارجية» على الخط.

أدت التحقيقات في أحداث القامشلي إلى كشف حقائق تصب في مجريين، الأول هو الاحتقان الكردي الذي شكل بدوره بيئة غنية لتقوية حركة المجرى الثاني المرتبط بتجليات القضية الكردية في العراق. وبقي في البداية السؤال أي من الأمرين تغذى على الثاني؟

ووفق مصادر مسؤولة في دمشق حينها تمت الإشارة للمرة الأولى إلى العامل الخارجي المتمثل بوجود الاحتلال الأميركي على مسافة كيلومترات من موقع الشغب، خصوصا أن اختراقات أمنية أميركية جرت في تلك المنطقة في الأشهر التي تلت إعلان انتهاء العمليات العسكرية في العراق و«احتجت عليها رسميا الحكومة السورية» لمنع تحويل الشمال السوري إلى منطقة «مشاع». وربما لهذا السبب قبل غيره جاء طلب السوريين بأن «تسلك قوات الاحتلال سلوكاً يكفل احترام السيادة الكاملة للدول المجاورة للعراق» في كل اجتماع عقد من الاجتماعات الستة لوزراء خارجية دول الجوار العراقي، باستثناء الاجتماع الأخير في الكويت التي حالت دون هذه الصياغة.

وتزامن ذلك مع اشارة مصادر دبلوماسية غربية في ذلك الوقت إلى وجود «قلق» تركي من الأحداث المتاخمة لحدودها مع سوريا، وقالت المصادر حينها لـ«السفير» إنهم (الأتراك) يراقبون الوضع باهتمام.

وكانت التحقيقات الأمنية وما سرب منها للصحف التركية خصوصا تحدثت عن تعاون تركي سوري أدى إلى الكشف عن «عشرات الأشخاص» بينهم أتراك أكراد دخلوا إلى شمالي سوريا.

ويصب في هذه الخانة كلام وزير عراقي لـ«السفير»، أكد فيه وجود تسلل من العراق إلى سوريا لبعض من وصفهم بـ«اصحاب الأفكار الهدامة» في إشارة إلى معارضة من نوع لم يحدده للنظام السوري، وجعل الصورة أكثر اضطرابا لاحقا ما قالته مصادر من المعارضة السورية غير الكردية لـ«السفير» عن زيارات قام بها «رؤساء أحزاب كردية سورية إلى شمالي العراق».

ويرى مصدر تركي أن ثمة أسباباً كثيرة لجعل القلق من هذا الموضوع حقيقيا، وأن ذلك يبدأ من أن «غالبية المشاريع التي تحدثت عن تقسيم العراق على أساس طائفي وعرقي كانت وما زالت تأتي من إسرائيل» وثانيا «الغموض في سياسة الأكراد» بالاضافة الى «الموقف المتشنج لقادة الفصائل في شمالي العراق من رفض قانون الإدارة المؤقت»، وإصرارهم على الإبقاء «على قوة خاصة»، وذلك دون إغفال عامل حاضر في كل الأذهان مرتبط بالعلاقة التاريخية بين الطرفين، وذلك رغم «النفي الإسرائيلي الكردي لوجود علاقة (موجهة ضد الأتراك) بينهما»، الذي يضعف أمام عامل «غياب الثقة مئة في المئة» تجاههما.

ويشارك الإيرانيون الأتراك القلق نفسه، لأسباب كثيرة يتصدرها العداء الإسرائيلي الأميركي لإيران، بالإضافة إلى كون حدودها المتوترة أصلا شهدت في الستينيات والسبعينيات عمليات نزوح وتهريب هائلة للأكراد في الاتجاهين، كما كانت معبرا للأسلحة لقوات زعيم حزب الاتحاد الديموقراطي الكردستاني مصطفى البارزاني. ويرى مصدر إيراني أن أفضل «سبيل للتعاطي مع هذا الموضوع هو متابعته في إطار اجتماع بلدان الجوار العراقي، ومن الضروري أن يكون هناك تعاون بين المسؤولين في البلدان المجاورة للعراق كإيران وسوريا وتركيا والمسؤولين العراقيين وأن يقدموا الدعم للحكومة الجديدة».

وبحسب المصادر، فإنه يمكن القول كنتيجة إن «العلاقة الإسرائيلية الكردية ومستواها التنسيقي العالي والسري» أمر مسلّم به لدى القيادة السورية الآن، وقد أكدت القمة السورية الإيرانية هذا القلق، وبحسب مسؤول آخر فإن «التغلغل الإسرائيلي» كان البند الأهم في زيارة الأسد الأخيرة إلى طهران».

تمثل الرد العراقي والكردي على هذه التقارير بالنفي القاطع

حتى الآن ومطالبة الجهات العراقية تزويدها بالأدلة والمعلومات التي لدى الطرف الآخر، وتكمن أقوى الحجج العراقية المتداولة بأن الإسرائيليين ليسوا حاضرين بجوازات سفر أو بطاقات تعريف تسمح بتحديدهم، وبالتالي فإن وجودهم على أرض العراق إن كان ذلك صحيحا ليس بموافقة رسمية (في هذا السياق قال وزير عراقي لـ«السفير» إن جوازا إسرائيليا واحدا تم اعتراضه منذ شهرين على الحدود العراقية منذ سقوط النظام وحتى الآن).

وكان آخر رد عراقي رسمي لنائب رئيس الوزراء العراقي الذي نفى تلك الانباء بشكل قاطع ولكنه قال إنه لا يستطيع أن ينكر احتمال وجود عملاء للموساد يحملون جوازات سفر غير إسرائيلية أو يتصرفون كرجال أعمال. وطالب السوريين بتقديم «معلومات وأدلة» على هذه التقارير مشيرا إلى أن الحكومة العراقية تأخذ هذه التقارير على محمل الجد. ويقول وزير الدولة ومبعوث الرئيس العراقي إلى سوريا عدنان الجنابي إنه منذ انهيار النظام العراقي تم «وقف ومنع تسجيل نقل الملكية» في العراق حتى شهر من هذا التاريخ.

(«السفير»، ٢٤/٧/٢٠٠٤)

تجمع عربي ـ تركماني في كركوك يرفض ضم المدينة إلى كردستان

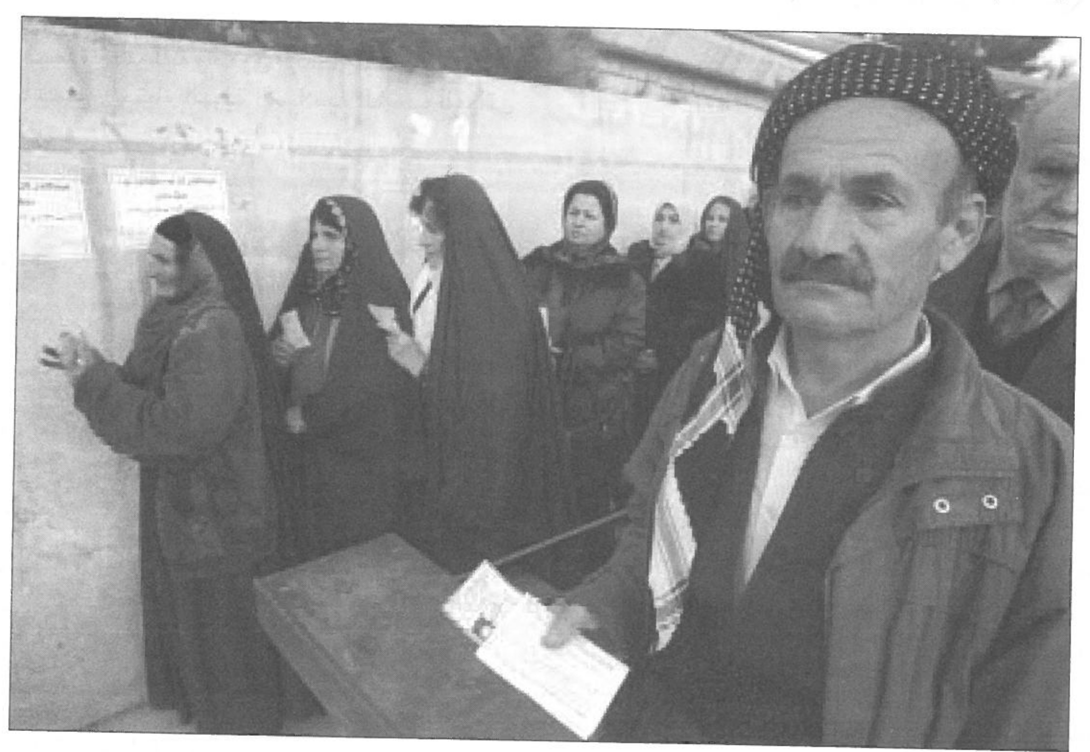
طالب تجمع شعبي في مدينة كركوك (٢٥٥ كلم شمال بغداد) أمس بإجراء تعديلات على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في شأن مشكلة كركوك. وشارك في التجمع الذي نظم تحت شعار «ترميم الهوية الوطنية يبدأ من عراقية كركوك» حوالى ٥٠٠ شخصية عربية وتركمانية.

وأصدر التجمع بياناً طالب فيه أعضاء الجمعية الوطنية العراقية بتعديل فقرات في المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة الذي وصفه بأنه «يتنافى مع بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وتنص المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة الذي وضعه مجلس الحكم الانتقالي العام الماضي، على تطبيع الأوضاع في كركوك، من خلال عودة المهجرين الأكراد وإعادة العرب الوافدين إليها إلى مدنهم، بعد سياسة التعريب القسري التي طبقت في المدينة في عهد صدام حسين.

وقال الشيخ وصفي العاصي، الأمين العام لـ«الجبهة العربية الموحدة» في كركوك، في كلمة خلال التجمع: «لا يمكن أن يكتب الدستور وليس لدينا أي صوت أو حق فيه»، منتقداً قانون إدارة الدولة الذي «أعطى حقاً للأكراد وحمى مصالحهم على حساب العرب». وذكر أن «كركوك مدينة عراقية لا يمكن ضمها إلى أي إقليم، لأنها ستكون بمثابة الانفصال عن العراق».

(«الحياة»، ١٦/٣/٢٠٠٥)



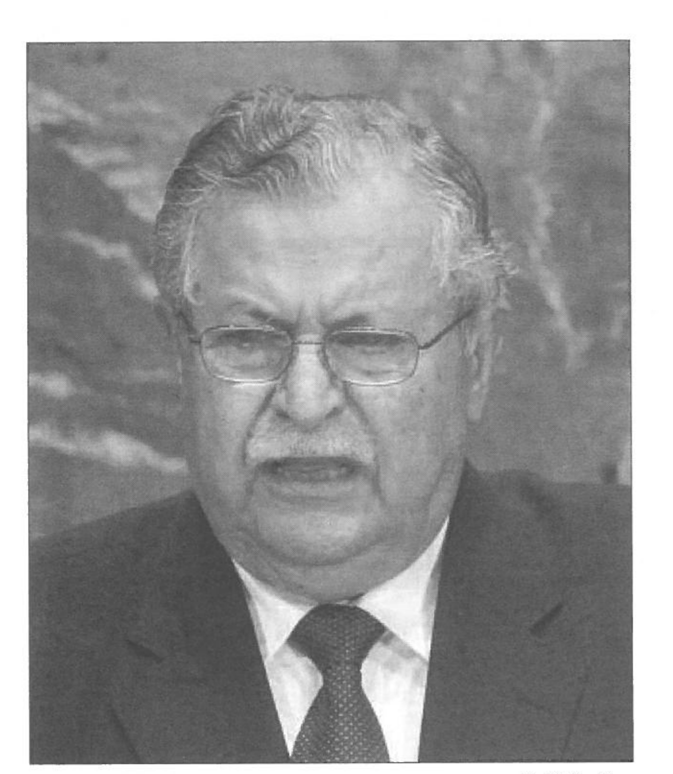
الانتخابات العامة في السليمانية في كردستان

الطالباني رئيساً للعراق

انتخبت الجمعية الوطنية العراقية (البرلمان) الزعيم الكردي جلال الطالباني رئيساً للبلاد ونائبين له هما الشيعي عادل عبد المهدي (نائب أول) والسني غازي عجيل الياور (نائب ثان).

وتعهد الطالباني فور انتخابه بالعمل لـ «إعادة العراق إلى محيطه الإسلامي والعربي، وأن تلعب حكومته دور الاشتراك الجاد في التضامن العربي والإسلامي... ومساعدة الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه وفق قرارات الشرعية الدولية».

وكان المراقبون فوجئوا بامتناع غالبية المرشحين لمنصب نائب رئيس الجمهورية، من السنة العرب، عن ترشيح أنفسهم، وأعلن ترشيح قائمة واحدة، ضمت الطالباني من «التحالف الكردستاني» مرشحاً لرئاسة الجمهورية، والمهدي من «الائتلاف العراقي الموحد» مرشحاً لمنصب النائب الأول (شيعي)، والياور من «عراقيون» مرشحاً لمنصب النائب الثاني (سني) وحصدت القائمة غالبية أصوات أعضاء الجمعية الوطنية، ليفوز أعضاؤها بعضوية «هيئة الرئاسة» بحصولهم على ٢٢٨ صوتاً من أصل ٢٧٥ صوتاً (عدد الحضور)، ليكون جلال الطالباني بذلك أول كردي يتولى رئاسة جمهورية العراق، في تاريخ الدولة العراقية الحديثة. . ما يؤكد النفوذ الذي أصبحت تتمتع به هذه الأقلية التي ساندت الغزو الأميركي. وقال في كلمته الأولى بعد إعلان فوزه وتنصيبه رئيساً للجمهورية، إنه سيعمل لـ «عراق جديد خال من الاضطهاد الطائفي والاضطهاد القومي والتسلط والطغيان وإقامة دولة عراقية مستقلة وموحدة على أسس من الديموقراطية والفديرالية وحقوق الإنسان وحق المواطنة المتساوية للجميع واحترام الهوية الإسلامية للشعب العراقي



جلال الطالباني

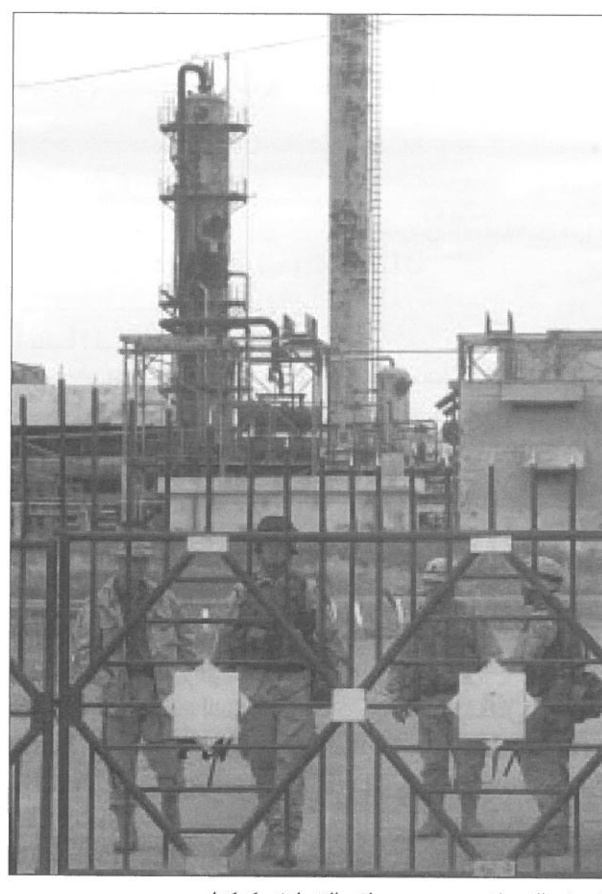
باعتبار الإسلام... دين الدولة ومصدراً للتشريع مع الاحترام الكامل للأديان الأخرى».

(«الحياة»، ٢٠٠٥/٤/٧)

الشهرستاني يشكّك بوجود غالبية كردية في كركوك

شكك العضو البارز في كتلة «الائتلاف العراقي الموحد» حسين الشهرستاني بوجود غالبية كردية في محافظة كركوك (٢٥٠ كلم شمال بغداد) المثيرة للجدل بين الأكراد من جهة والعرب والتركمان من جهة ثانية. وقال الشهرستاني، الذي يشغل منصب نائب الجمعية الوطنية (البرلمان) أن «النقاشات التي ستباشر بها لجنة صوغ الدستور الدائم ستلتزم الآلية المتفق عليها بين الائتلاف وبين كتلة «التحالف الكردستاني» في ضوء اتفاق الطرفين على تشكيل حكومة إبراهيم الجعفري قبل أكثر من شهر»، موضحاً أن «هذه الآلية تتضمن إجراء استفتاء لسكان مدينة كركوك بعد تطبيع الوضعين الإداري والاجتماعي للمدينة». وأضاف أن «التكهنات بشأن هذا الاستفتاء ترجح رفض أهل كركوك الانضمام إلى إقليم كردستان العراق الذي يضم محافظات السليمانية وأربيل ودهوك»، ولفت إلى أنه «لا يجوز لأي جهة أن ترغم أحداً من سكان كركوك على إخلاء بيته ما لم يصدر أمر قضائي بهذا الموضوع»، وأشار إلى أن الإجراءات القضائية التي ستنظر في مسألة منازعات الملكية قد تستمر لسنوات عدة ما سيؤجل البت في تقرير مصير كركوك.

(«الحياة»، ٢٠٠٥/٥/٣١)



الجيش الاميركي يحرس مصافي النفط في كركوك



عرب وتركمان يتظاهرون مطالبين بتمثيل متساو في مجلس المحافظة وحكومة بغداد ولجنة صياغة الدستور في كركوك

البرلمان الكردي ينتخب رئيساً ونائب رئيس

اختار النواب في البرلمان الكردستاني في العراق في أول جلسة عقدها أول من أمس منذ انتخابه في نهاية كانون الثاني (يناير) الماضي، عضو حزب الاتحاد الوطني الكردستاني عدنان المفتي رئيساً للبرلمان وكمال كركوكي السياسي في الحزب الديموقراطي الكردستاني نائباً له.

(«المستقبل»، ٢٠٠٥/٦/٦)

البارزاني أدى اليمين الدستورية رئيساً لكردستان

أربيل - أ ف ب - أدى الزعيم العراقي الكردي مسعود البارزاني رئيس «الحزب الديموقراطي الكردستاني» أمس اليمين الدستورية رئيساً لإقليم كردستان، بعدما انتخب غريمه السابق وحليفه الحالي جلال الطالباني رئيساً للبلاد. وغاب عن الاحتفال رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري. وللمرة الأولى في تاريخ العراق الحديث يتولى فيها زعيمان كرديان أعلى المناصب الرسمية في الدولة على مستوى رئاسة الجمهورية ورئاسة إقليم كردستان.

وبدأ الاحتفال ظهر أمس في بهو مبنى برلمان كردستان وسط أربيل (٣٥٠ كلم شمال بغداد) حيث وضعت صورة كبيرة لمؤسس «الحزب الديموقراطي الكردستاني» الملا مصطفى البارزاني الزعيم التاريخي لأكراد العراق، بالإضافة إلى أعلام كردية وعلم العراق في عهد الرئيس عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣) ورأس الاحتفال رئيس البرلمان الكردستاني عدنان مفتي. وبدأ الاحتفال بتلاوة آيات قرآنية أعقبتها دقيقة صمت على شهداء العراق.

وحضر الاحتفال الطالباني ورئيس الجمعية الوطنية الانتقالية حاجم الحسني، ونائبا رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي وغازي الياور ونائب رئيس الوزراء أحمد الجلبي، بالإضافة إلى عدد من الوزراء بينهم وزير الخارجية هوشيار زيباري والتخطيط برهم صالح ورؤساء عدد من الأحزاب يتقدمهم محسن عبد الحميد زعيم «الحزب الإسلامي» وحميد مجيد الأمين العام لـ «الحزب الشيوعي» العراقي. وغاب رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري، كما حضر الاحتفال أشرف قاضي ممثل الأمين العام للأمم المتحدة وسفراء عدد من الدول في بغداد.

(«الحياة»، ٢٠٠٥/٦/١٥)



كردستان

أبرز بنود مسودة الدستور العراقي

في الآتي أهم بنود مسودة الدستور العراقي التي تسلمتها الجمعية الوطنية (البرلمان) أمس الأول:

اسم الدولة: جمهورية العراق.

نظام الحكم: «جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديموقراطي اتحادي».

الديانة الرسمية والحقوق الدينية: «أولا: الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس للتشريع ولا يجوز سن قانون يتعارض مع: أ - ثوابت أحكامه. ب - مبادئ الديمقراطية. ج - الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور. ثانيا: يصون هذا الدستور الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية».

القوميات: «العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الاسلامي والشعب العربي فيه جزء من الامة العربية».

اللغة الرسمية: «اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية أو السريانية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفق الضوابط التربوية أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة».

السلطة التشريعية:

«تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد». .. «يتكون مجلس النواب من عدد من الاعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مئة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأسره يتم انتخابهم بطريق الاقتراع السري المباشر ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه». من اختصاصات مجلس النواب: «تشريع القوانين الاتحادية». «الرقابة على أداء السلطة التنفيذية». «الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يوقع عليها العراق أو التي يقرر الانضمام إليها. (مقترح: التصويت بثلثي أعضائه وخاصة في ما يتعلق بالاتفاقيات الامنية والعسكرية)».

مجلس الاتحاد «يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات ويختص بالنظر في مشروعات القوانين ذات العلاقة بالاقاليم والمحافظات».

«أي قانون أو قرار يخص إقليما أو محافظة يجب أن يحظى بموافقة ذلك الاقليم أو المحافظة. (هناك اعتراض على هذه المادة)».

السلطة التنفيذية:

«تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. تمارس صلاحياتها وفقا للدستور والقانون».

رئيس الجمهورية: رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ويمثل سيادة البلاد ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة اراضيه. يشترط ان يكون رئيس الجمهورية عراقيا بالولادة ومن ابوين عراقيين وكامل الاهلية وأتم الاربعين سنة من عمره وذا سمعة حسنة وخبرة سياسية مشهودا له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والاخلاص للوطن وغير محكوم بجريمة مخلة بالشرف.

ينتخب مجلس النواب من بين المرشحين رئيسا للجمهورية بأغلبية ثلثي عدد أعضائه.

تحدد ولاية رئيس الجمهورية بأربع سنوات. ينتخب مجلس النواب رئيسا جديدا للجمهورية قبل انتهاء ولاية الرئيس السابق بثلاثة اشهر.

رئيس الوزراء: يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب.

يتولى رئيس مجلس الوزراء تسمية اعضاء وزارته خلال مدة اقصاها ٣٠ يوما من تاريخ التكليف. يشترط في رئيس الوزراء الشروط اللازم توافرها في رئيس الجمهورية وأن يكون حائزا الشهادة الجامعية او ما يعادلها وأتم ٣٥ عاما.

رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب.

السلطة القضائية:

«تتكون السلطة القضائية الاتحادية من مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية وجهاز الادعاء العام وهيئة الاشراف القضائي والمحاكم الاتحادية الاخرى التي تنظم وفقا للقانون».

سلطات الأقاليم:

«تتكون سلطات الاقاليم من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لهذا الدستور باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية».

«يحق لسلطة الاقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الاقليم في حالة وجود تناقض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية

للسلطات الاتحادية».
«يجوز تفويض السلطات التي تمارسها الحكومة الاتحادية الى الحكومات الاقليمية وبالعكس بموافقة الحكومتين».
«تخصص للاقاليم حصة عادلة من الايرادات المحصلة اتحاديا تكفي للقيام بأعبائها وواجباتها مع الاخذ بنظر الاعتبار مواردها وحاجاتها».
«للاقاليم حق في ممثلين لها في البعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج لترويج الاستثمار والثقافة في الاقاليم».

النظام الاتحادي:
«النظام الاتحادي في جمهورية العراق يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية».
«تتكون الأقاليم من محافظة او اكثر ويحق لإقليمين او اكثر ان ينتظما في اقليم واحد بناءً على طلب بالاستفتاء عليه يقدم بإحدى الطريقتين: اولا طلب من ثلث اعضاء كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الاقليم، ثانيا طلب من عشر الناخبين في المحافظات التي تروم تكوين الاقليم. ويجري الاستفتاء العام من قبل سكان المحافظات المعنية ويعد ناجحا بموافقة اغلبية المصوتين. ولا يعاد الاستفتاء مرة اخرى الا اذا تقدم ثلثا اعضاء كل مجلس من مجالس المحافظات او ربع سكان المحافظات ذات الشأن لطلب الاستفتاء مجددا».

السلطة التشريعية: تتكون من مجلس واحد يسمى المجلس الوطني للاقليم وينتخب اعضاؤه من سكان الاقليم بالاقتراع العام السري المباشر. ويقوم هذا المجلس «بوضع دستور الاقليم وسن القوانين بما لا يتعارض مع هذا الدستور والقوانين الاتحادية على ان يعرض دستور الاقليم على سكان الاقليم للاستفتاء عليه ويعد نافذا بعد موافقة مواطني الاقليم عليه بالاغلبية».

السلطة التنفيذية: تتكون من «رئيس الاقليم ومجلس وزراء الاقليم ورئيس الاقليم هو الرئيس التنفيذي الاعلى في الاقليم. وينتخب على وفق دستور الاقليم. ويعد مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية العليا في الاقليم ويمارس سلطته تحت اشراف وتوجيه من رئيس الاقليم، وتتكون ايرادات الاقليم من الحصة المقررة في الموازنة العامة للدولة ومن موارد الاقليم ويقوم مجلس وزراء الاقليم الذي يتكون من رئيس وزراء الاقليم وعدد من الوزراء بإعداد الموازنة السنوية للاقليم. وتختص حكومة الاقليم بكل ما تتطلبه ادارة الاقليم وبوجه خاص انشاء وتنظيم قوى الامن الداخلي للاقليم كالشرطة والامن وحرس الاقليم».
أما المحافظات التي لا تنتظم في اي اقليم، فينص الدستور على منحها «الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة بما يمكنها من ادارة نفسها وفق مبدأ اللامركزية الادارية ويعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة الرئيس التنفيذي الاعلى في المحافظة. ولا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة او اشراف اية وزارة او جهة وله مالية مستقلة».

تقاسم الثروات

«النفط والغاز هما ملك كل الشعب العراقي في كل الاقليم والمحافظات»، «وتقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد»، «تحدد حصة محددة للاقاليم المتضررة والتي حرمت منه بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون».
«تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسة الاستراتيجية اللازمة لتطويرها ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة على احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار».

ازدواج الجنسية: «يجوز تعدد الجنسية للعراقي وعلى من يتولى منصبا سياديا وأمنيا رفيعا التخلي عن أية جنسية أخرى. وينظم ذلك بقانون».

تنظيمات محظورة: «يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الارهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرّض أو يمهد أو يمجد أو يروّج أو يبرر له وبخاصة حزب البعث المنحل ورموزه وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق وينظم ذلك بقانون».

الدين: أتباع كل دين او مذهب احرار في ممارسة الشعائر الدينية بما فيها الشعائر الحسينية.
العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم وينظم ذلك بقانون.

المرأة: تخصص نسبة من المقاعد لا تقل عن ٢٥ في المئة لمشاركة المرأة في مجلس النواب.

(«السفير» ٢٤/٨/٢٠٠٥)

تصويت نينوى ساهم بإقرار الدستور بأغلبية ٥٩,٧٨٪

كرست نتائج الاستفتاء على الدستور حالة الاستقطاب الحاد داخل المجتمع العراقي، بين الشيعة والأكراد، وبين السنة الذين خذلتهم محافظة نينوى فذهب تصويتهم بـ«لا» في ١٥ تشرين الأول الحالي هباء، ولم تحل الاتهامات بـ«التزوير» و«التلاعب» التي وجهوها إلى المفوضية العليا المستقلة دون تمرير مسودة الدستور التي حصلت، وفقا للنتائج الرسمية، على تأييد غالبية ٥٩,٧٨ في المئة من العراقيين.
فقد أكدت تلك النتائج، التي أعلنت رسميا أمس، أن شيعة العراق وأكراده أيدوا مسودة الدستور، التي أدى السفير الأميركي لدى العراق زلماي خليل زاد دورا محوريا في تبنيها، بغالبية تجاوزت في معظم الأحيان ٩٠ في المئة، فيما رفضها السنة بغالبية قاربت هذه النسبة برغم خروج البعض عن الإجماع السني وإبرام اتفاق في اللحظة الأخيرة مع الأطراف الأخرى يقضي بإجراء تعديل على الدستور بعد أربعة أشهر من إقراره.
وتهدد هذه النتائج، التي أنجحت دستورا يشعر السنة بأنه غير عادل وأفقدهم الكثير من حقوقهم، بدفع أبناء هذه الطائفة إلى الخروج مجدداً من العملية السياسية، بعد أشهر من جهود حثيثة لم تفلح في دمجهم كليا في العملية المذكورة. كما أنها تفقد القادة السنة الداعين إلى المشاركة في إطار جبهة رفض للاحتلال ولتهميش السنة كل حجة إقناع، وتخلي بالتالي الساحة مجددا أمام مجموعات المقاومة لتعود وتعبر عن نفسها من جديد بالسلاح، عودة كانت أبرز تجلياتها أمس استهداف إحدى أكثر مدن العراق أمنا، السليمانية، بثلاثة تفجيرات انتحارية أدت إلى مقتل ١٤ شخصا.
ومع ذلك، يبقى أمام السنة استحقاق واحد، مقرر في ١٥ كانون الأول، يبدو أن بعضهم لا يزال يراهن عليه لإعادة قلب المعادلة السياسية التي فرضها الاحتلال في العراق: الانتخابات. لكن محاولات البعض منهم التركيز على هذا الموعد، في محاولة لعدم القطع من النظام الحالي، لا يحجب المخاوف من اندلاع حرب أهلية تعيد الأمور في العراق إلى المربع الأول.
وفي وقت بلغ فيه عدد القتلى الأميركيين منذ بدء الغزو الأميركي للعراق في آذار ٢٠٠٣ ألفي قتيل، أكد الرئيس الأميركي جورج بوش «ستتطلب هذه الحرب مزيدا من التضحيات ومزيدا من الوقت ومزيدا من التصميم... الإرهابيون على درجة من الوحشية لم نشهدها من قبل عند عدو».
وقال عضو مجلس المفوضين فريد أيار، في مؤتمر صحافي، إن نسبة تأييد المسودة في محافظة نينوى، التي حسمت الموقف، كان ٩٢,٤٤ في المئة في مقابل ٠٨,٥٥ في المئة رفضوها، موضحا أن هذه «النتائج نهائية».
وأضاف أيار أن «في نينوى شارك ٧١٨ الفا و٧٥٨ ناخبا من اصل مليون و٣٤٣ الفا و٣٨١ شخصا مسجلا في سجل الناخبين وكانت نسبة المقترعين الذين قالوا نعم ٣٢٢ الفا و٨٦٩مقابل ٣٩٥ الفا و٨٨٩ شخصا صوتوا لا». وتابع ان «الفارق هو ١١ في المئة، فقد كنا نحتاج الى ٨٨ الف صوت لكي تتغير نتيجة الاستفتاء».
وكانت نينوى، كبرى مدنها الموصل، تشكل الكلمة الفصل في نجاح المسودة أو فشلها بعد رفضها من قبل ثلثي المصوتين في محافظتي الانبار وصلاح الدين.
وقال أيار إن «مجموع العراقيين الذين شاركوا في عملية التصويت على الدستور بلغ تسعة ملايين و٨٥٢ ألفا و٢٩١ شخصا منهم سبعة ملايين و٧٤٢ الفا و٧٩٦ قالوا نعم للدستور (٥٩,٧٨ في المئة) مقابل مليونين و١٠٩ آلاف و٤٩٥ قالوا لا للدستور (٤١,٢١ في المئة)». وختم قائلا «بذلك وبناء على النتائج التي اعلنتها المفوضية اليوم الثلاثاء بالاضافة إلى النتائج الاخرى يسدل الستار على نقاشات عديدة وتكهنات مختلفة حول إقرار مسودة الدستور من عدمها».
وسلم المسؤول الاعلامي في المفوضية عادل اللامي ممثلة الامم المتحدة كارينا بيريللي نسخة من الدستور قائلا ان «هذه الوثيقة ستحفظ باعتبارها من الوثائق الدولية».
وقال العضو السني في لجنة صياغة الدستور، حسين الفلوجي، «دعوت الله للتو أن يكشف الحقيقة بشأن ما يحدث في العراق». وأضاف «كلنا يعلم أن هذا الاستفتاء زورته المفوضية العليا غير المستقلة للانتخابات». وأوضح «أؤكد ان هناك عملية تزوير جرت ليس في محافظة نينوى فحسب بل في معظم المحافظات خصوصا أن نتائج الاستفتاء قد تأخر الاعلان عنها عشرة أيام».
كذلك، أعلن المتحدث باسم مجلس الحوار الوطني، صالح المطلك، أن النتائج «المزورة» للاستفتاء ستثني السنة عن المشاركة في انتخابات ١٥ كانون الأول المقبل، وستؤدي إلى تصعيد المقاومة لهجماتها.

(«السفير»، ٢٦/١٠/٢٠٠٥)

برلمان كردستان يسمي رئيساً للحكومة الكردية

أربيل (العراق) ـ أ ف ب ـ سمى المجلس الوطني لكردستان العراق (البرلمان) أمس في جلسة غير عادية مرشح الحزب «الديموقراطي الكردستاني» نيجيرفان البارزاني رئيساً للوزراء في الحكومة الكردية الموحدة وعمر فتاح مرشح «الاتحاد الوطني الكردستاني» نائباً له. وبهذا القرار يبدأ أكراد العراق الخطوات الفعلية لتوحيد إدارتي حزبي الزعيمين مسعود البارزاني وجلال الطالباني.

وقال عدنان المفتي رئيس البرلمان بعد التصويت «سنطالب رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني بتكليفهما تشكيل الحكومة الموحدة في مدة أقصاها شهر واحد بدءاً من يوم التكليف». وأضاف «سيتم إيصال قرار برلمان كردستان إلى رئيس الإقليم وهو سيوجه رسالة إلى نيجيرفان البارزاني وعمر فتاح لتشكيل الحكومة وسيقومان بتنفيذ هذا القرار بالتشاور مع قيادات المكتبين السياسيين والأحزاب الأخرى لأن الحكومة ستكون ائتلافية وستشارك فيها الأطراف الأخرى المشاركة معنا في البرلمان».

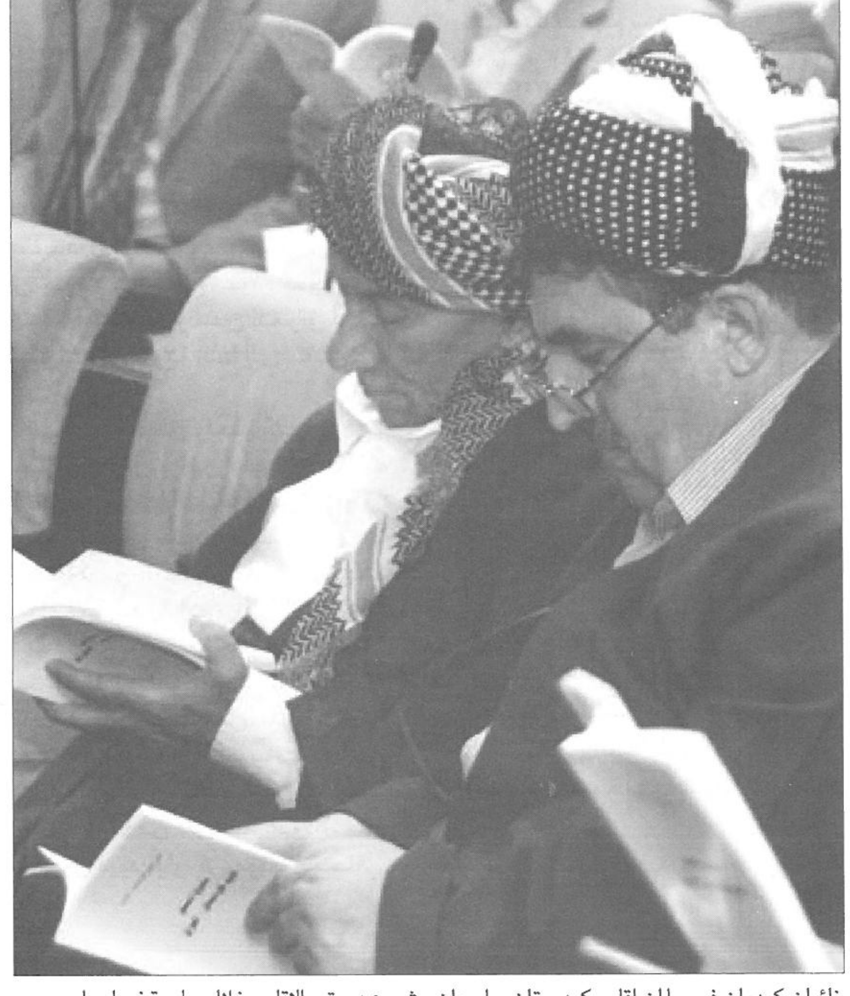
وأشار المفتي إلى أنه سيكون للقومية التركمانية وكذلك للكلدان والآشوريين والأحزاب الإسلامية حقائب وزارية في الحكومة الموحدة.

وكان الحزبان الكرديان أعلنا بداية الشهر الماضي الوصول إلى اتفاق لتوحيد الإدارتين في أربيل والسليمانية.

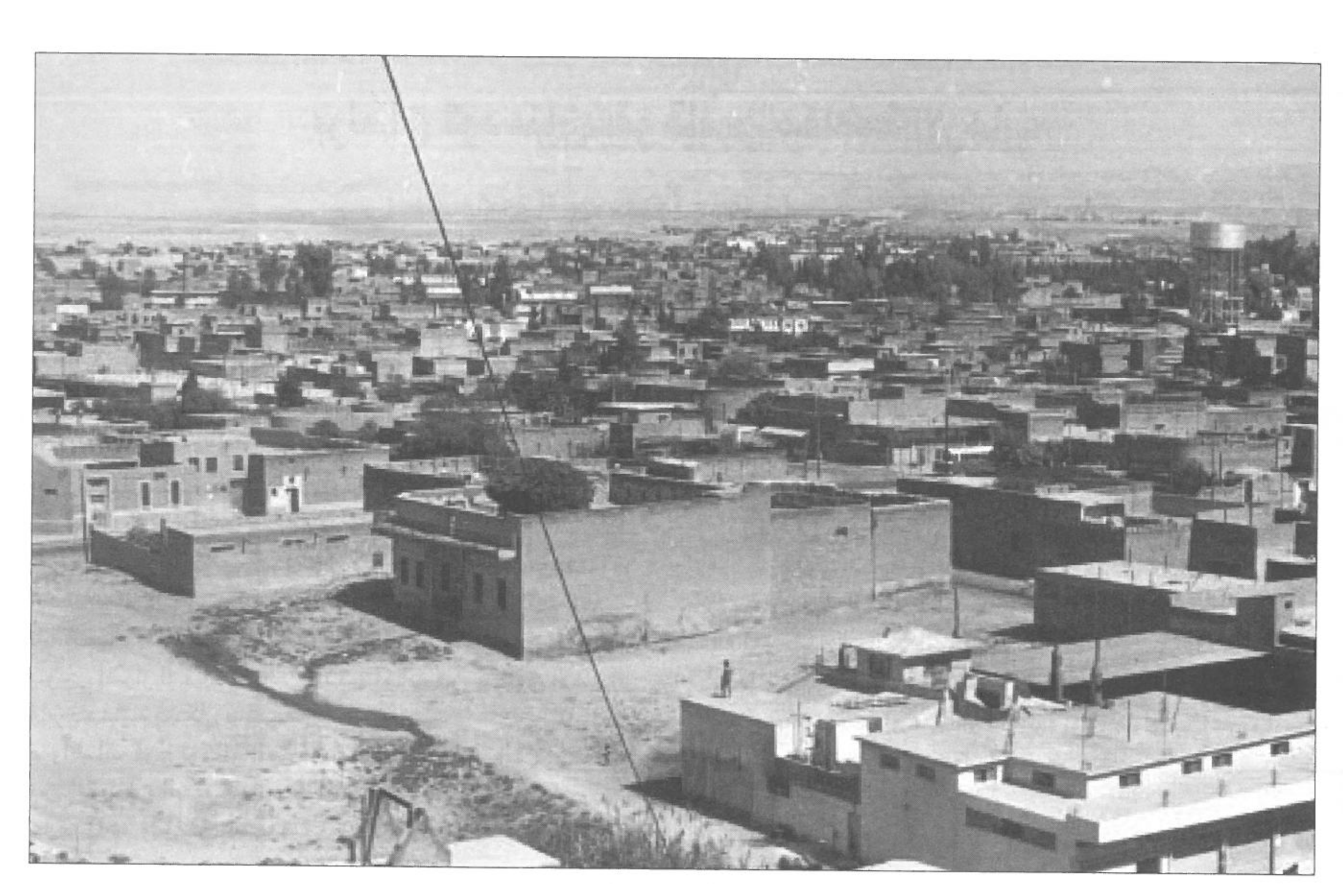
وينص الاتفاق على أن يكون رئيس البرلمان من حزب الطالباني ورئيس مجلس الوزراء من حزب البارزاني.

ويشغل نيجيرفان البارزاني حالياً منصب رئيس الوزراء في حكومة إقليم كردستان (التابعة لبارزاني) منذ ١٩٩٧ وهو ابن ادريس البارزاني شقيق مسعود.

(«الحياة»، ٢٣/٢/٢٠٠٦)



نائبان كرديان في برلمان اقليم كردستان يراجعان مشروع دستور الاقليم خلال جلسة في اربيل



اربيل



دهوك

برلمان كردستان يقر قانون مكافحة الإرهاب

بعد نقاشات استمرت أكثر من ثلاثة أشهر أقر برلمان كردستان مساء أول من أمس وبالغالبية قانون مكافحة الإرهاب في الإقليم، وينص على عقوبة الإعدام في حالات كثيرة. وقال محمد فرج عضو لجنة حقوق الإنسان أمس أن «هذا القانون يعتبر من قوانين الطوارئ التي سيؤدي تطبيقها إلى انتهاكات في حقوق الإنسان، ولهذا قرر البرلمان إقراره لكن شرط إلغائه بزوال التهديدات الإرهابية».

وشهدت جلسات البرلمان لدى بحث القانون نقاشات حادة بين أعضاء المجلس حول مفهوم الإرهاب وتعريفه. وقد أبدت بعض القوى الإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان في إقليم كردستان خشيتها أن يؤدي إقرار القانون إلى «انتهاكات في حقوق الإنسان واستخدامه بشكل سلبي».

وأضاف فرج لوكالة الصحافة الفرنسية أن «القانون يعتبر من القوانين المهمة والحساسة ولهذا تأجل التصويت عليه عدة مرات، واجتمعت لجنة حقوق الإنسان بالعديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان لأخذ آرائهم حول المشروع».

ويعتبر القانون كل من أسس أو أدار منظمة أو جمعية أو هيئة بهدف ارتكاب إحدى «الجرائم الإرهابية» المنصوص عليها في القانون عرضة لعقوبة الإعدام. ويعرف القانون هذه الجرائم بأنها «الاغتيال لبواعث سياسية أو عقائدية أو تكفيرية، أو استخدام مواد متفجرة أو حارقة، أو أجهزة مصممة للتخريب أو الاستيلاء على الطائرات، أو خطف الأشخاص أو حرمانهم من حريتهم، أو قتل الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية أو العاملين بالهيئات الدبلوماسية والمؤسسات الأجنبية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية». كما ينص على حكم الإعدام لكل منتم إلى منظمة أو جمعية أو هيئة أو عصابة أو مركز أو جماعة تمارس الإرهاب أو التعاون مع دول أجنبية.

(«الشرق الأوسط»، ٥/٤/٢٠٠٦)



كلدان عراقيون يتظاهرون في اربيل

العشائر العربية ترفض دعوة بلدية خانقين إلى الانضمام لكردستان

أعلنت العشائر العربية في محافظة ديالى رفضها دعوة المجلس البلدي في قضاء خانقين إلحاقها بإقليم كردستان، فيما اتهمت الأحزاب العربية في كركوك الأكراد بالسعي إلى تحقيق خارطة كردستان الجنوبية وتهديد الوحدة الوطنية للبلاد.

وقال عضو اتحاد العشائر في ديالى الشيخ فيصل الجبوري لـ «الحياة» أن «دعوة المجلس البلدي إلى اقتطاع خانقين من محافظة ديالى وضمها إلى كردستان مرفوضة من جانبنا ولن نسمح بذلك مطلقا». وأوضح أن «الكتلة العربية لا تمتلك تأثيراً في (قرارات) المجلس الذي يضم عضوين عربيين فقط وثلاثة من التركمان مقابل ١٤ عضواً من الأكراد». وأضاف «سنطالب باسم العشائر والأحزاب السياسية العربية الحكومة العراقية ومجلس النواب والمجلس البلدي في بعقوبة بالوقوف ضد إصدار نص دستوري يقضي بإلحاق خانقين إلى كردستان».

وتضم خانقين التي تقع شمال شرقي محافظة ديالى على الحدود العراقية - الإيرانية خليطاً قومياً من العرب والأكراد والشيعة الفيليين والتركمان، كما تعتبر إحدى النواحي الرئيسية لمحافظة بعقوبة.

(«الحياة»، ٧/٩/٢٠٠٦)

الدستور الكردي يوسع رقعة خارطة الإقليم

أكد نائب رئيس هيئة صوغ الدستور الكردي طارق جمبار عرض مسودته خلال الأيام القليلة المقبلة على رئاسة البرلمان للإطلاع عليها ثم طرحه على إجراء الاستفتاء، مؤكداً أنها تتضمن خريطة للإقليم تضم مناطق ليست ضمن حدوده الآن. في حين فرضت الشرطة الكردية على السائقين العرب إنزال العلم العراقي عن سياراتهم.

وأوضح جمبار في تصريح إلى «الحياة» أن «الدستور الكردستاني لا يخالف الدستور العراقي في معظم بنوده ومحاوره».

وعن قضية كركوك قال: «لا نستطيع الحديث عن حثيات المادة بشكلها التفصيلي لكننا أشرنا إلى المادة ١٤٠ الواردة في الدستور العراقي والخاصة بتطبيع الأوضاع في كركوك»، مشيراً إلى أهمية إجراء «تطبيع» و«إحصاء» و«استفتاء» في كركوك قبل نهاية ٢٠٠٧ وفقاً للدستور.

وزاد: «لدينا في البرلمان الكردي الكثير من الأدلة والبراهين التي تشير إلى كردية عدد من المناطق التي لا تقع ضمن خريطة إقليم كردستان الحالية جغرافياً وسكانياً وتاريخياً، فإن كركوك ومناطق أخرى تعتبر تابعة للمناطق الكردية.

وعلى رغم أن جمبار لم يتحدث عن أسماء تلك المناطق بشكلها الصريح لكنه لمح إلى «توسع حدود كردستان الحالية لتشمل المناطق ذات الغالبية الكردية المرتبطة إدارياً في الوقت الحاضر بمحافظات مثل نينوى وديالى وصلاح الدين». ويعتبر الأكراد كركوك وتوابعها من الأقضية والنواحي وبعض المناطق التابعة للموصل كفايدة وسنجار وشيخان وجلولاء وخانقين ومندلي مناطق كردية. غير أن جمبار لم يوضح حدود خريطة الإقليم الواردة في نص مشروع دستور الإقليم.

من جهته أكد رش النقشبندي، رئيس نقابة محامي كردستاني لـ «الحياة» أن قضية كركوك وضمها إلى خريطة الإقليم لا تعتمد على «ما يعتقده الأكراد من حيث جغرافية وتاريخية وسكانية المنطقة» قدر اعتمادها على نتائج الاستفتاء المزمع إجراؤه فلا نستطيع تجاوز رغبات أهالي كركوك، هم من سيقررون ذلك».

(«الحياة»، ٨/٩/٢٠٠٦)

إسرائيليون دربوا «البشمركة» في شمال العراق

ذكر تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أن جنوداً إسرائيليين سابقين دربوا جنوداً أكراداً في شمال العراق في ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ لحماية مطار أربيل وعلى عمليات لمكافحة الإرهاب. وأكد أن الجنود الإسرائيليين، وهم من قوات النخبة، غادروا المنطقة في ٢٠٠٥ بعد أن أبلغهم الأكراد اكتشاف وجودهم في المنطقة.

وأوضحت الهيئة أن إسرائيل قدمت، عن طريق شركات أمنية، هؤلاء المدربين ومعدات للاتصالات والأمن تبلغ قيمتها ١٥٠ مليون دولار. وشملت التدريبات حماية المطار وتنفيذ «مهمات خاصة». وأضافت الهيئة أن شركة حراسة إسرائيلية تسمى «أنتيروب» وشركتين تابعتين لها مسجلتين في سويسرا تسميان «كودو» و«كولوسيوم» كانت بين المتعاقدين الرئيسيين في مطار أربيل الذي زودته معدات للاتصالات وسياجات أمنية.

وقال أحد الجنود الإسرائيليين الذين شاركوا في التدريبات طالباً عدم كشف هويته «كان الأمر صعباً جداً، ويزداد صعوبة يوماً بعد يوم لأنك تعرف أين أنت ومن أنت، وهناك دائماً احتمال أن يكشف أمرك». وأوضح أن جنوداً سابقين من القوات الخاصة الإسرائيلية دخلوا العراق من تركيا عام ٢٠٠٤ لتدريب مجموعتين من الجنود الأكراد على حماية مطار أربيل الجديد، إضافة إلى تدريب أكثر من مئة مقاتل كردي من «البيشمركة» على أداء «مهمات خاصة» مثل استخدام المسدسات الرشاشة وعمليات إطلاق النار من وراء الأبواب وعلى الحواجز وكيفية التعرف على الإرهابيين في الازدحام وإطلاق النار عليهم.

جندي إسرائيلي يرفع اشارة لواء غولاني امام دبابة للقوات الاميركية في الموصل

وقال الجندي السابق أنه يعتقد أن مسؤولين أكراداً كانوا يعرفون أن المدربين إسرائيليون مع أن الجنود الأكراد لم يكونوا يعرفون ذلك.

ونفى متحدثان باسم الحكومة الإسرائيلية والأكراد هذه المعلومات، فيما ذكرت «بي بي سي» أن إسرائيل فتحت تحقيقاً في هذا الشأن.

(«الحياة»، ٢٠٠٦/٩/٢١)



قافلة عسكرية اميركية تغادر مطار حرير شمالي اربيل

كردستان العراق تشارك في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة

أعلن منسق حكومة إقليم كردستان العراق لدى الأمم المتحدة ديندار زيباري أمس أنه سيتوجه إلى نيويورك للمشاركة في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة كممثل عن حكومة الإقليم. وقال زيباري لوكالة الصحافة الفرنسية «للمرة الأولى، ستشارك ممثلية حكومة إقليم كردستان العراق في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ونعتبرها خطوة مهمة للعراق الفدرالي على كافة المستويات». وأشار إلى أن ممثل حكومة الإقليم سيشارك في جلسات الجمعية العامة ضمن الوفد العراقي، موضحاً أن «هذا الأمر سينعكس إيجاباً على التطورات والتطلعات السياسية للأكراد كونهم شركاء في العملية السياسية في العراق».

(«الشرق الأوسط»، ٢٠٠٦/١٠/٤)

مسيحيو كردستان يطالبون بحكم ذاتي وضم سهل نينوى

قدمت مجموعة مشتركة للأحزاب الكلدانية والآشورية والسريانية اقتراحات إلى لجنة إعداد مسودة دستور إقليم كردستان العراق تطلب فيها منح المسيحيين حكماً ذاتياً وإلحاق منطقة سهل نينوى بالإقليم الكردي.

وجاء في اقتراحات رفعتها المجموعة إلى لجنة صوغ مسودة دستور إقليم كردستان العراق وتلقت وكالة «فرانس برس» نسخة منها: «نرحب باعتماد الدستور الحدود التاريخية والقومية والسياسية للإقليم بما يضمن للمناطق المجاورة الحالية الالتحاق به والتواصل مع بقية أبناء الإقليم».

وأضافت: «بما أن سهل نينوى بأقضيته ونواحيه يقع ضمن ما ورد أعلاه، نقترح تضمين الدستور نصاً واضحاً لا لبس فيه بحق شعبنا في الحكم الذاتي ضمن السهل المذكور». كما تضمنت مطالبهم اعتماد تسمية شاملة لهم هي «الشعب الكلداني - الآشوري - السرياني» أينما وردت في الدستور بدلاً من «الكلدان والآشوريين والسريان» وجعل الأول من نيسان (ابريل) راس السنة القومية للكلدان والآشوريين والسريان عطلة رسمية في إقليم كردستان العراق.

وطالبوا أيضاً بتقديم ترتيبهم في المادة السادسة من دستور الإقليم كي يصنفوا في مرتبة القومية الثانية بعد الأكراد بعدما جاء ترتيبهم ثالثاً، أي بعد الأكراد والتركمان في مسودة دستور الإقليم. ووقع على هذه المذكرة كل من «الحزب الوطني الآشوري» ومنظمة «كلدوآشور» للحزب الشيوعي الكردستاني و«المنبر الديموقراطي» و«جمعية الثقافة الكلدانية» و«حزب بيت نهرين الديموقراطي الآشوري».

واعتبر سكرتير حزب «بيت نهرين الديموقراطي» روميو هكاري أن هذه المطالب «يجب أن تتحقق ومن الضروري إدراجها ضمن إقليم كردستان العراق». وقال هكاري «إن مستقبل شعبنا الكلداني الآشوري السرياني سيكون أفضل لو التحق بإقليم كردستان العراق وحصل على حقوقه القومية ضمن الإقليم بدلاً من تشتته بين الحكومة العراقية وحكومة الإقليم».

وأضاف هكاري عضو «المجلس الوطني لكردستان العراق»: «بعد تثبيت هذه الحقوق في دستور إقليم كردستان العراق، سنطلب رسمياً من الحكومة العراقية إلحاق سهل نينوى بإقليم كردستان».

وحدد المجلس الوطني لكردستان العراق نهاية الشهر الجاري موعداً لاستلام آراء ومقترحات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين في الإقليم حول مسودة الدستور لإدراج ما يراه مناسباً. بدوره، اعتبر الأمين العام لـ«المنبر الديموقراطي الكلداني» سعيد شامايا أن مطالبة المسيحيين بـ«كيان ذاتي لهم لا يعني الانسلاخ عن العراق، فالمسيحيون وقواهم السياسية يحلمون بنيل حقوقهم منذ عقود طويلة».

وأضاف: «لم يفكر المسيحيون بأي انشقاق أو انسلاخ عن الوطن الأم، إنما نريد من خلال التحولات التي تحدث بأن تكون لنا وحدة إدارية في سهل نينوى، وأن يكون المسيحي سيد نفسه ومكانه، وخصوصاً أن هذه المنطقة معروفة تاريخياً بأنها مسيحية».

يشار إلى وجود قوميات أخرى مثل الإيزيديين والعرب والشبك في سهل نينوى الواقع بين مدينتي أربيل والموصل، إلا أن الغالبية العظمى هي من المسيحيين. ويؤكد شامايا أنه في حال تثبيت الحكم الذاتي في سهل نينوى ضمن مسودة دستور إقليم كردستان، فإنهم بعد ذلك سيطالبون الحكومة العراقية رسمياً بتشكيل هذه المنطقة، فذلك لن يشكل «تمرداً على الحكومة المركزية».

من جهته، يرى الكاتب والباحث الأكاديمي الكلداني سمير خوراني أن «المفروض مطالبة الحكومة العراقية بحكم ذاتي أولاً، ومن ثم إدراجه في دستور كردستان العراق». ويقول إن «منطقة حكم ذاتي ستصبح ملاذاً آمناً للمسيحيين في العراق، فهذه

مفيدة لنا كشعب عريق وقديم على هذه الأرض (...) هناك حملات تكاد تكون منظمة لإبادة الكلدان والآشوريين والسريان تحت مسميات شتى». ويشير إلى «نزوح جماعي للعائلات المسيحية باتجاه إقليم كردستان أو دول الجوار، فبعض المحافظات، مثل البصرة التي كانت تضم آلاف المسيحيين، باتت خالية منهم».

ويرى خوراني أن دستور الإقليم «سيكون ملائماً لطموحات المسيحيين في العراق وأرفع شأناً من الدستور العراقي كونه يراعي كل الحقوق، إضافة إلى أنه علماني وأكثر ديموقراطية من الدستور العراقي». ووفقاً لخوراني، كانت أعداد المسيحيين في العراق قبل عام ٢٠٠٣ أكثر من ٨٥٠ ألف شخص، لكن العدد بات حالياً حوالى ٦٠٠ ألف، نظراً إلى هجرتهم المستمرة هرباً من الأوضاع الأمنية، فبغداد كانت التجمع السكاني الأول لهم، لكن غالبيتهم تتجمع حالياً في سهل نينوى.

يذكر أن الآشوريين في العراق تعرضوا لمجزرة «السميل» (غرب مدينة دهوك) حيث قتل أكثر من خمسة آلاف شخص عام ١٩٣٣. كما تعرضت بلدات مسيحية في إقليم كردستان العراق إلى حملة «الأنفال» (١٩٨٨) إذ أبيد بعضها وأعدم كثير من شبابها.

(«الحياة»، ١٤/١١/٢٠٠٦)



رجل امن امام مدخل مكاتب الجبهة التركمانية في كركوك

القرار ١٧٢٣

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥٧٤، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق ذات برنامج سياسي واقتصادي وأمني مفصّل وخطة مكينة للمصالحة الوطنية، وإذ يتطلع إلى اليوم الذي تتولى فيه القوات العراقية كامل المسؤولية عن حفظ الأمن والاستقرار في بلدها، مما سيسمح بإنجاز ولاية القوة المتعددة الجنسيات وبإنهاء وجودها في العراق،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، وكذلك في نقل المسؤوليات الأمنية إلى تلك القوات، الموجودة في محافظتي المثنى وذي قار، وإذ يتطلع إلى مواصلة هذه العملية خلال عام ٢٠٠٧،

وإذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة بشأن العراق،

وإذ يؤكد من جديد استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أيضا حق الشعب العراقي في أن يقرر بحرية مستقبله السياسي وفي أن يتحكم في موارده الوطنية،

وإذ يرحب بعمل حكومة العراق المتواصل في سبيل عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموحّد، تحظى فيه حقوق الإنسان بالاحترام الكامل،

وإذ يرحب بالدور الحيوي الذي تؤديه حكومة العراق في مواصلة تعزيز الحوار والمصالحة على الصعيد الوطني سعيا إلى تهيئة جو تُنبذ في ظله النزعة الطائفية بشكل تام، بما في ذلك خطة المصالحة الوطنية التي أعلنها المالكي، رئيس مجلس وزراء العراق، وإذ يؤكد أهمية تنفيذ الخطة على وجه السرعة، وإذ يؤكد من جديد استعداد المجتمع الدولي للعمل بشكل وثيق مع حكومة العراق من أجل المساعدة في جهود المصالحة تلك،

وإذ يعترف بـ «الاتفاق الدولي مع العراق»، وهي مبادرة اتخذتها حكومة العراق من أجل إقامة شراكة جديدة مع المجتمع الدولي وإنشاء إطار متين يواصل فيه العراق تحوله السياسي والأمني والاقتصادي واندماجه في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، وإذ يرحب بالدور المهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة باشتراكها في رئاسة الاتفاق مع حكومة العراق،

وإذ يهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة وجيران العراق، دعم الشعب العراقي في مساعيه لتحقيق السلام والاستقرار والأمن والديمقراطية والازدهار، وإذ يلاحظ أن تنفيذ هذا القرار بنجاح سيسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي،

وإذ يطالب أولئك الذين يستخدمون العنف في محاولة لتخريب العملية السياسية بضرورة إلقاء سلاحهم والمشاركة في العملية السياسية، وإذ يشجع حكومة العراق على مواصلة التعامل مع كل من ينبذ العنف،

وإذ يؤكد من جديد أنه يتعين عدم السماح بأن تعطل أعمال الإرهاب عملية الانتقال السياسي والاقتصادي التي يشهدها العراق، وإذ يؤكد من جديد كذلك التزامات الدول الأعضاء بموجب القرار ١٦١٨ (٢٠٠٥) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥ والقرارات الأخرى ذات الصلة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضايا منها الأنشطة الإرهابية في العراق أو الآتية منه أو الموجهة ضد مواطنيه،

وإذ يقر بتلقي الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس المجلس من رئيس مجلس وزراء العراق، والمرفقة بهذا القرار، بالإبقاء على وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق، وإذ يؤكد الأهداف المشتركة الواردة فيها: تولي العراق مسؤولية التجنيد في صفوف قوات الأمن العراقية وتدريبها وتجهيزها وتسليحها؛ وتولي العراق قيادة القوات العراقية والإشراف عليها؛ ونقل المسؤولية عن الأمن إلى حكومة العراق،

وإذ يقر بأهمية موافقة حكومة العراق ذات السيادة على وجود القوة المتعددة الجنسيات وأهمية التنسيق الوثيق والشراكة بين القوة المتعددة الجنسيات وتلك الحكومة،

وإذ يرحب باستعداد القوة المتعددة الجنسيات مواصلة الجهود الرامية إلى المساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك المشاركة في توفير المساعدة الإنسانية وفي مجال الإعمار، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس المجلس من وزيرة خارجية الولايات المتحدة، والمرفقة بهذا القرار،

وإذ يقر بالمهام والترتيبات المحددة في الرسالتين المرفقتين بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وبتعاون حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات على تنفيذ تلك الترتيبات،

وإذ يؤكد أهمية تقيد جميع القوات العاملة على صون الأمن والاستقرار في العراق بالقانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات التي يستوجبها القانون الإنساني الدولي، وتعاونها مع المنظمات الدولية ذات الصلة، وإذ يرحب بالتزامات تلك القوات في هذا الصدد،

وإذ يشير إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وإذ يؤكد أنه ينبغي للأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدور رائد في مساعدة شعب العراق وحكومته على تحقيق مزيد من التنمية السياسية والاقتصادية، بما في ذلك إسداء المشورة إلى حكومة العراق ودعمها، وتقديم دعم قوي لتطوير الاتفاق الدولي مع العراق، والإسهام في تنسيق وتقديم المساعدة في مجالات الإعمار والتنمية والشؤون الإنسانية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، فضلا عن الإصلاح القضائي والقانوني من أجل توطيد سيادة

القانون في العراق،

وإذ يسلم بأن تقديم الدعم الدولي من أجل إرساء الأمن والاستقرار أمر ضروري لخير شعب العراق، وكذلك لتمكين جميع الأطراف المعنية، بما فيها الأمم المتحدة، من الاضطلاع بعملها لصالح شعب العراق، وإذ يعرب عن تقديره لمساهمات الدول الأعضاء في هذا الصدد بموجب القرارات ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)،

وإذ يسلِّم بأن حكومة العراق ستواصل الاضطلاع بالدور الرئيسي في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى العراق، وإذ يؤكد من جديد أهمية المساعدة الدولية وتنمية الاقتصاد العراقي وأهمية تنسيق المساعدة المقدمة من المانحين،

وإذ يسلم بالدور المهم الذي يؤديه صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في مساعدة حكومة العراق على كفالة استعمال موارد العراق بطريقة شفافة وعادلة من أجل فائدة الشعب العراقي،

وإذ يشدد على أن السلطات العراقية هي المسؤولة عن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع اعتداءات على الموظفين الدبلوماسيين المعتمدين في العراق وفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١،

وإذ يقرر أن الحالة في العراق لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يلاحظ أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق جاء بناء على طلب من حكومة العراق، ويؤكد من جديد، التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات على النحو المبين في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ويقرر تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات على نحو ما حُددت في ذلك القرار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، آخذا في الاعتبار رسالة رئيس مجلس وزراء العراق المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ورسالة وزيرة خارجية الولايات المتحدة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛

٢ - يقرر كذلك استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك، أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ويعلن أنه سينهي هذه الولاية في وقت أقرب إذا طلبت منه حكومة العراق ذلك؛

٣ - يقرر أن يمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن إيداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق التنمية للعراق؛

٤ - يقرر كذلك استعراض أحكام الفقرة أعلاه بشأن إيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

٥ - يطلب أن يواصل الأمين العام تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عن العمليات التي تضطلع بها في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛

٦ - يطلب أن تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عما تبذله هذه القوة من جهود وما تحرزه من تقدم؛

٧ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس وزراء العراق

(الأصل: بالانكليزية والعربية)

لقد أنجز العراق وفي الوقت المحدد الخطوات اللازمة لاستكمال العملية السياسية، لاسيما كتابة الدستور الدائم ووضع الأسس لبناء مؤسساته السياسية والقانونية. وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠٦، شكل مجلس النواب المنتخب دستوريا حكومة الوحدة الوطنية. وقد تعززت خطوات بناء العراق الديمقراطي الاتحادي الموحد بالتزام الحكومة بتبني مشروع الحوار والمصالحة الوطنية، وتأمين المشاركة السياسية الواسعة ومراقبة حقوق الإنسان وتثبيت سلطة القانون والنمو الاقتصادي وتوفير الخدمات للمواطنين.

إن تحقيق الأمن وتأمين الاستقرار الدائم من أهم أولويات برنامج الحكومة العراقية للوصول إلى السلام والرفاهية المطلوبة للشعب العراقي. إلا أن الإرهابيين والقوى المعادية للديمقراطية تواصل استهداف المواطنين الأبرياء ومؤسسات الدولة المختلفة.

إن الأمن والاستقرار في العراق هما من مسؤولية الحكومة العراقية. وكان مجلس الأمن قد أقر في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بأن القوات الأمنية العراقية ستلعب تدريجيا دورا أكبر في تمكين الحكومة العراقية لتحمل هذه المسؤولية، مقلصةً ومنهيةً بذلك دور القوات المتعددة الجنسيات في الوقت الذي تزداد وتتوسع فيه المسؤولية الأمنية لقوات الأمن العراقية. ومن خلال تجربة السنتين والنصف الماضية، ثبت بأن القوات الأمنية العراقية التي عملت بإمرة الحكومة العراقية اكتسبت خبرات ومسؤوليات جديدة كما إنها نمت بالحجم والخبرة والقدرة مظهرة بذلك قدراتها المتزايدة لتولي المسؤولية الكاملة في مجالي الأمن والدفاع.

وقد بدأنا نحصد ثمرة النجاح عندما تولت قواتنا المسؤولية الأمنية في محافظتي المثنى وذي قار. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تولت وزارة الدفاع مسؤولية القيادة والسيطرة العملياتية لقيادة القوات البرية والبحرية والجوية، وكذلك تولت القيادة والسيطرة العملياتية على فرقتين عسكريتين، مما يشير إلى زيادة قدرة الجيش العراقي لاستلام زمام القيادة في توفير الأمن للشعب العراقي. كما تعمل الحكومة العراقية وبشكل دؤوب لبناء المنظومة الإدارية واللوجستية الضرورية لجعل قواتنا العراقية معتمدة على نفسها.

إن في نية الحكومة العراقية الاستمرار في زيادة عدد المحافظات الخاضعة كليا لسيطرة السلطات العراقية خلال عام ٢٠٠٦ من أجل الوصول إلى وضع جميع المحافظات الـ ١٨ تحت سيطرة هذه السلطات. وعند نقل المسؤوليات الأمنية في

محافظة ما إلى السلطات العراقية ستتواجد القوات المتعددة الجنسيات في معسكراتها، ويمكن أن توفر الإسناد للقوات الأمنية العراقية عند طلب السلطات العراقية وفق اتفاقية تنظم الصلاحيات والمسؤوليات بين الطرفين.

لقد اتفقنا على ثلاثة أهداف مشتركة: أولا، تولي الحكومة العراقية تجنيد وتدريب وتجهيز وتسليح قوى الأمن العراقية؛ ثانيا، تولي القيادة والسيطرة العراقية على القوات العراقية؛ ثالثا، نقل المسؤولية الأمنية إلى الحكومة العراقية. وقد قمنا بتشكيل مجموعة عمل رفيعة المستوى من أجل تقديم توصيات بشأن كيفية إنجاز هذه الأهداف على أفضل وجه. كما تم الاتفاق على العمل على نحو تولي السلطات العراقية مهمات الحجز والاعتقال والسجن بناء على اتفاقية ستعقد بين الحكومة العراقية والقوات متعددة الجنسيات.

وعليه، فإن الحكومة العراقية تطلب تمديد تفويض القوات متعددة الجنسيات حسب قراري مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) والرسائل الملحقة بهما لمدة ١٢ شهرا أخرى ابتداء من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على أن يخضع هذا التمديد لالتزام من مجلس الأمن بإنهاء هذا التفويض في وقت أبكر في حال طلبت الحكومة العراقية ذلك، وأن يخضع التفويض إلى مراجعة دورية قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتطلب الحكومة العراقية إنهاء عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك) لاكتمال مهماتها. وتعتقد الحكومة العراقية أن الوقت قد حان لإنهاء تعويضات الحرب التي فرضت على العراق.

وترى حكومة العراق أن أحكام القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الخاصة بإيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق ودور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يساعد على ضمان استخدام الموارد الطبيعية للعراق من أجل فائدة الشعب العراقي. ونحن ندرك بأن الصندوق يلعب دورا مهما في إقناع المانحين والدائنين بأن العراق يقوم بإدارة مصادره وديونه بطريقة مسؤولة لخدمة الشعب العراقي. وإن هذا الدور حيوي، سيما وأن العراق يسعى لتشكيل شراكة جديدة مع الأسرة الدولية لبناء شبكة حيوية للتحول والاندماج الاقتصادي في اقتصاديات المنطقة والعالم من خلال العهد الدولي مع العراق. ونحن نطلب من مجلس الأمن تمديد تفويض صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة ١٢ شهرا أخرى ولمراجعته بناء على طلب الحكومة قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

إن الشعب العراقي مصمم على أن يقيم لنفسه ديمقراطية مستقرة ومسالمة وأن يضع الأسس الصحيحة لبناء اقتصاد حيوي وإن هذا الرؤية لمستقبل العراق لا يمكن أن تصبح واقعا إلا بمساعدة المجتمع الدولي.

إننا ندرك أن مجلس الأمن ينوي جعل هذه الرسالة ملحقا بالقرار الخاص بالعراق الذي هو قيد الإعداد. وفي غضون ذلك، نطلب أن تقدم نسخ من هذه الرسالة إلى أعضاء مجلس الأمن وبأسرع وقت ممكن.

(توقيع) نوري كامل المالكي

رئيس مجلس الوزراء في جمهورية العراق

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

بعد استعراض طلب حكومة العراق المتعلق بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق وبعد إجراء مشاورات مع حكومة العراق، أكتب إليكم لأؤكد، انسجاما مع هذا الطلب، أن القوة المتعددة الجنسيات بقيادة موحدة على استعداد لمواصلة الاضطلاع بولايتها المحددة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) والممددة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٣٧ (٢٠٠٥).

وتواصل حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات في العراق تحسين تعاونهما من خلال شراكة أمنية لمواجهة التحديات التي تهدد أمن العراق واستقراره. وقد تطورت هذه الشراكة على مر الزمن في اتجاه تعزيز قيادة قوات الأمن العراقية لعمليات التصدي لأعمال الإرهاب وغيرها من أعمال العنف وردعها في جميع أنحاء محافظات العراق الـ ١٨. والقوة المتعددة الجنسيات على استعداد، في سياق هذه الشراكة، لمواصلة الاضطلاع بطائفة واسعة من المهام إسهاما منها في حفظ الأمن والاستقرار وكفالة حماية القوات، متصرفة ضمن الصلاحيات المحددة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك المهام والترتيبات المحددة في الرسالتين المرفقتين بالقرار، وبالتعاون الوثيق مع حكومة العراق. وستظل القوات التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بالعمل وفقا لالتزاماتها وحقوقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون الصراعات المسلحة.

وقد أحرزت قوات الأمن العراقية تقدما كبيرا هذا العام في تنمية قدراتها، وهي تتحمل، نتيجة لذلك، نصيبا أكبر من المسؤولية عن الأمن في العراق. وهذا التقدم يتجلى أكثر في توليها المسؤولية الأمنية في ذي قار والمثنى وتولي وزارة الدفاع قيادة عمليات قيادات القوات البرية والبحرية والجوية وفرقتين عسكريتين عراقيتين، وإشرافها عليها.

وقد اتفقت حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات على ثلاثة أهداف مشتركة: تولي العراق مسؤولية التجنيد في صفوف قوات الأمن العراقية وتدريبها وتجهيزها وتسليحها؛ وتولي العراق قيادة القوات العراقية والإشراف عليها؛ ونقل المسؤولية عن الأمن إلى حكومة العراق. ونتطلع إلى التوصيات التي سيصدرها الفريق العامل الرفيع المستوى المشكل حديثا بشأن خير السبل التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف. وتعتبر الشراكة القوية بين حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات عاملا حيويا لبلوغ هذه الأهداف. وسنعمل معا من أجل أن يأتي اليوم الذي تتولى فيه القوات العراقية المسؤولية الكاملة عن حفظ الأمن والاستقرار في العراق.

ويعتزم مقدمو مشروع القرار المتعلق بالعراق الذي هو قيد النظر إرفاق هذه الرسالة بالقرار. وفي انتظار ذلك، أرجو تقديم نسخ من هذه الرسالة إلى أعضاء المجلس في أسرع وقت ممكن.

(توقيع) كوندوليزا رايس

القانون في العراق،

وإذ يسلم بأن تقديم الدعم الدولي من أجل إرساء الأمن والاستقرار أمر ضروري لخير شعب العراق، وكذلك لتمكين جميع الأطراف المعنية، بما فيها الأمم المتحدة، من الاضطلاع بعملها لصالح شعب العراق، وإذ يعرب عن تقديره لمساهمات الدول الأعضاء في هذا الصدد بموجب القرارات ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥١١ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)،

وإذ يسلِّم بأن حكومة العراق ستواصل الاضطلاع بالدور الرئيسي في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى العراق، وإذ يؤكد من جديد أهمية المساعدة الدولية وتنمية الاقتصاد العراقي وأهمية تنسيق المساعدة المقدمة من المانحين،

وإذ يسلم بالدور المهم الذي يؤديه صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة في مساعدة حكومة العراق على كفالة استعمال موارد العراق بطريقة شفافة وعادلة من أجل فائدة الشعب العراقي،

وإذ يشدد على أن السلطات العراقية هي المسؤولة عن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع اعتداءات على الموظفين الدبلوماسيين المعتمدين في العراق وفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١،

وإذ يقرر أن الحالة في العراق لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يلاحظ أن وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق جاء بناء على طلب من حكومة العراق، ويؤكد من جديد، التفويض الممنوح للقوة المتعددة الجنسيات على النحو المبين في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ويقرر تمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات على نحو ما حُددت في ذلك القرار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، آخذا في الاعتبار رسالة رئيس مجلس وزراء العراق المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ورسالة وزيرة خارجية الولايات المتحدة المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛

٢ - يقرر كذلك استعراض ولاية القوة المتعددة الجنسيات عندما تطلب حكومة العراق ذلك، أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ويعلن أنه سينهي هذه الولاية في وقت أقرب إذا طلبت منه حكومة العراق ذلك؛

٣ - يقرر أن يمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الترتيبات المحددة في الفقرة ٢٠ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشأن إيداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق التنمية للعراق، والترتيبات المشار إليها في الفقرة ١٢ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن قيام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة برصد صندوق التنمية للعراق؛

٤ - يقرر كذلك استعراض أحكام الفقرة أعلاه بشأن إيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق وبشأن دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة عندما تطلب حكومة العراق ذلك أو في موعد لا يتجاوز ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

٥ - يطلب أن يواصل الأمين العام تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عن العمليات التي تضطلع بها في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق؛

٦ - يطلب أن تواصل الولايات المتحدة، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تقديم تقرير فصلي إلى المجلس عما تبذله هذه القوة من جهود وما تحرزه من تقدم؛

٧ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس وزراء العراق
(الأصل: بالانكليزية والعربية)

لقد أنجز العراق وفي الوقت المحدد الخطوات اللازمة لاستكمال العملية السياسية، لاسيما كتابة الدستور الدائم ووضع الأسس لبناء مؤسساته السياسية والقانونية. وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠٦، شكل مجلس النواب المنتخب دستوريا حكومة الوحدة الوطنية. وقد تعززت خطوات بناء العراق الديمقراطي الاتحادي الموحد بالتزام الحكومة بتبني مشروع الحوار والمصالحة الوطنية، وتأمين المشاركة السياسية الواسعة ومراقبة حقوق الإنسان وتثبيت سلطة القانون والنمو الاقتصادي وتوفير الخدمات للمواطنين.

إن تحقيق الأمن وتأمين الاستقرار الدائم من أهم أولويات برنامج الحكومة العراقية للوصول إلى السلام والرفاهية المطلوبة للشعب العراقي. إلا أن الإرهابيين والقوى المعادية للديمقراطية تواصل استهداف المواطنين الأبرياء ومؤسسات الدولة المختلفة.

إن الأمن والاستقرار في العراق هما من مسؤولية الحكومة العراقية. وكان مجلس الأمن قد أقر في قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بأن القوات الأمنية العراقية ستلعب تدريجيا دورا أكبر في تمكين الحكومة العراقية لتحمل هذه المسؤولية، مقلصةً ومنهيةً بذلك دور القوات المتعددة الجنسيات في الوقت الذي تزداد وتتوسع فيه المسؤولية الأمنية لقوات الأمن العراقية. ومن خلال تجربة السنتين والنصف الماضية، ثبت بأن القوات الأمنية العراقية التي عملت بإمرة الحكومة العراقية اكتسبت خبرات ومسؤوليات جديدة كما إنها نمت بالحجم والخبرة والقدرة مظهرة بذلك قدراتها المتزايدة لتولي المسؤولية الكاملة في مجالي الأمن والدفاع.

وقد بدأنا نحصد ثمرة النجاح عندما تولت قواتنا المسؤولية الأمنية في محافظتي المثنى وذي قار. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تولت وزارة الدفاع مسؤولية القيادة والسيطرة العملياتية لقيادة القوات البرية والبحرية والجوية، وكذلك تولت القيادة والسيطرة العملياتية على فرقتين عسكريتين، مما يشير إلى زيادة قدرة الجيش العراقي لاستلام زمام القيادة في توفير الأمن للشعب العراقي. كما تعمل الحكومة العراقية وبشكل دؤوب لبناء المنظومة الإدارية واللوجستية الضرورية لجعل قواتنا العراقية معتمدة على نفسها.

إن في نية الحكومة العراقية الاستمرار في زيادة عدد المحافظات الخاضعة كليا لسيطرة السلطات العراقية خلال عام ٢٠٠٦ من أجل الوصول إلى وضع جميع المحافظات الـ ١٨ تحت سيطرة هذه السلطات. وعند نقل المسؤوليات الأمنية في

محافظة ما إلى السلطات العراقية ستتواجد القوات المتعددة الجنسيات في معسكراتها، ويمكن أن توفر الإسناد للقوات الأمنية العراقية عند طلب السلطات العراقية وفق اتفاقية تنظم الصلاحيات والمسؤوليات بين الطرفين.

لقد اتفقنا على ثلاثة أهداف مشتركة: أولا، تولي الحكومة العراقية تجنيد وتدريب وتجهيز وتسليح قوى الأمن العراقية؛ ثانيا، تولي القيادة والسيطرة العراقية على القوات العراقية؛ ثالثا، نقل المسؤولية الأمنية إلى الحكومة العراقية. وقد قمنا بتشكيل مجموعة عمل رفيعة المستوى من أجل تقديم توصيات بشأن كيفية إنجاز هذه الأهداف على أفضل وجه. كما تم الاتفاق على العمل على نحو تولي السلطات العراقية مهمات الحجز والاعتقال والسجن بناء على اتفاقية ستعقد بين الحكومة العراقية والقوات متعددة الجنسيات.

وعليه، فإن الحكومة العراقية تطلب تمديد تفويض القوات متعددة الجنسيات حسب قراري مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) والرسائل الملحقة بهما لمدة ١٢ شهرا أخرى ابتداء من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على أن يخضع هذا التمديد لالتزام من مجلس الأمن بإنهاء هذا التفويض في وقت أبكر في حال طلبت الحكومة العراقية ذلك، وأن يخضع التفويض إلى مراجعة دورية قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتطلب الحكومة العراقية إنهاء عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الأنموفيك) لاكتمال مهماتها. وتعتقد الحكومة العراقية أن الوقت قد حان لإنهاء تعويضات الحرب التي فرضت على العراق.

وترى حكومة العراق أن أحكام القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الخاصة بإيداع العائدات في صندوق التنمية للعراق ودور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة يساعد على ضمان استخدام الموارد الطبيعية للعراق من أجل فائدة الشعب العراقي. ونحن ندرك بأن الصندوق يلعب دورا مهما في إقناع المانحين والدائنين بأن العراق يقوم بإدارة مصادره وديونه بطريقة مسؤولة لخدمة الشعب العراقي. وإن هذا الدور حيوي، سيما وأن العراق يسعى لتشكيل شراكة جديدة مع الأسرة الدولية لبناء شبكة حيوية للتحول والاندماج الاقتصادي في اقتصاديات المنطقة والعالم من خلال العهد الدولي مع العراق. ونحن نطلب من مجلس الأمن تمديد تفويض صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة ١٢ شهرا أخرى ولمراجعته بناء على طلب الحكومة قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

إن الشعب العراقي مصمم على أن يقيم لنفسه ديمقراطية مستقرة ومسالمة وأن يضع الأسس الصحيحة لبناء اقتصاد حيوي وإن هذا الرؤية لمستقبل العراق لا يمكن أن تصبح واقعا إلا بمساعدة المجتمع الدولي.

إننا ندرك أن مجلس الأمن ينوي جعل هذه الرسالة ملحقا بالقرار الخاص بالعراق الذي هو قيد الإعداد. وفي غضون ذلك، نطلب أن تقدم نسخ من هذه الرسالة إلى أعضاء مجلس الأمن وبأسرع وقت ممكن.

(توقيع) نوري كامل المالكي
رئيس مجلس الوزراء في جمهورية العراق

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

بعد استعراض طلب حكومة العراق المتعلق بتمديد ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق وبعد إجراء مشاورات مع حكومة العراق، أكتب إليكم لأؤكد، انسجاما مع هذا الطلب، أن القوة المتعددة الجنسيات بقيادة موحدة على استعداد لمواصلة الاضطلاع بولايتها المحددة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) والممددة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٣٧ (٢٠٠٥).

وتواصل حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات في العراق تحسين تعاونهما من خلال شراكة أمنية لمواجهة التحديات التي تهدد أمن العراق واستقراره. وقد تطورت هذه الشراكة على مر الزمن في اتجاه تعزيز قيادة قوات الأمن العراقية لعمليات التصدي لأعمال الإرهاب وغيرها من أعمال العنف وردعها في جميع أنحاء محافظات العراق الـ ١٨. والقوة المتعددة الجنسيات على استعداد، في سياق هذه الشراكة، لمواصلة الاضطلاع بطائفة واسعة من المهام إسهاما منها في حفظ الأمن والاستقرار وكفالة حماية القوات، متصرفة ضمن الصلاحيات المحددة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، بما في ذلك المهام والترتيبات المحددة في الرسالتين المرفقتين بالقرار، وبالتعاون الوثيق مع حكومة العراق. وستظل القوات التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بالعمل وفقا لالتزاماتها وحقوقها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون الصراعات المسلحة.

وقد أحرزت قوات الأمن العراقية تقدما كبيرا هذا العام في تنمية قدراتها، وهي تتحمل، نتيجة لذلك، نصيبا أكبر من المسؤولية عن الأمن في العراق. وهذا التقدم يتجلى أكثر في توليها المسؤولية الأمنية في ذي قار والمثنى وتولي وزارة الدفاع قيادة عمليات قيادات القوات البرية والبحرية والجوية وفرقتين عسكريتين عراقيتين، وإشرافها عليها.

وقد اتفقت حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات على ثلاثة أهداف مشتركة: تولي العراق مسؤولية التجنيد في صفوف قوات الأمن العراقية وتدريبها وتجهيزها وتسليحها؛ وتولي العراق قيادة القوات العراقية والإشراف عليها؛ ونقل المسؤولية عن الأمن إلى حكومة العراق. ونتطلع إلى التوصيات التي سيصدرها الفريق العامل الرفيع المستوى المشكل حديثا بشأن خير السبل التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف. وتعتبر الشراكة القوية بين حكومة العراق والقوة المتعددة الجنسيات عاملا حيويا لبلوغ هذه الأهداف. وسنعمل معا من أجل أن يأتي اليوم الذي تتولى فيه القوات العراقية المسؤولية الكاملة عن حفظ الأمن والاستقرار في العراق.

ويعتزم مقدمو مشروع القرار المتعلق بالعراق الذي هو قيد النظر إرفاق هذه الرسالة بالقرار. وفي انتظار ذلك، أرجو تقديم نسخ من هذه الرسالة إلى أعضاء المجلس في أسرع وقت ممكن.

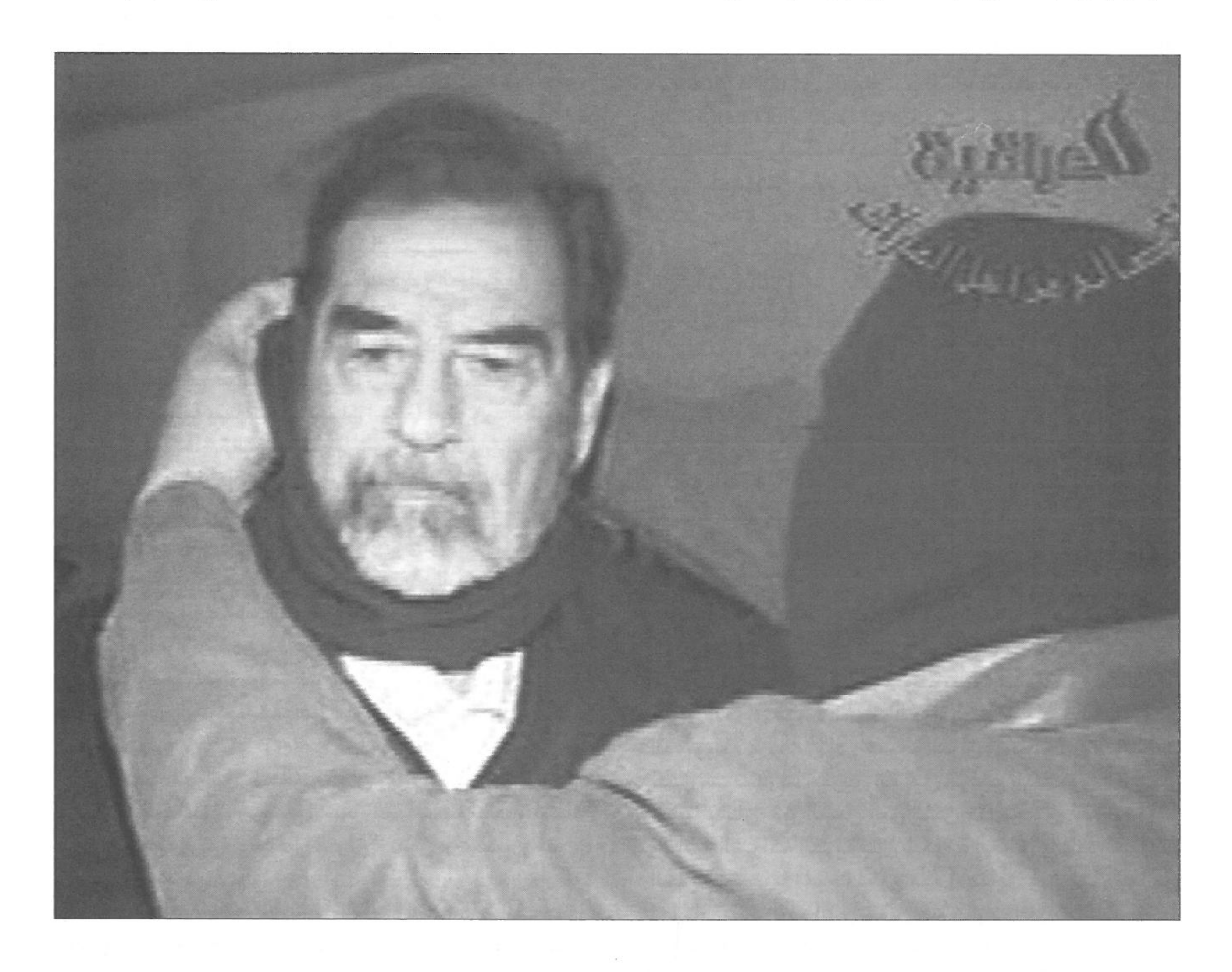
(توقيع) كوندوليزا رايس

واشنطن تغسل يديها من إعدام صدام

أعربت الإدارة الأميركية عن ارتياحها لإعدام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين قبل ثلاثة أيام، مشيدة بما وصفته بـ«المحاكمة العادلة» في قضية الدجيل، في وقت حرص فيه المسؤولون الأميركيون على عدم التورط مباشرة في عملية تنفيذ الحكم بحد ذاتها، محاولين إلقاء المسؤولية على عاتق الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي، ما أثار تساؤلات حول ما إذا كان الدور الأميركي في إعدام صدام قد اقتصر على تسليمه إلى السلطات العراقية ومن ثم نقله عبر طوافة عسكرية إلى مثواه الأخير.

من جهته، اعتبر الرئيس الأميركي جورج بوش أنّ إعدام صدام يشكل «مرحلة مهمة للعراق باتجاه ديموقراطية يمكن أنّ تحكم نفسها بنفسها وتتمتع باكتفاء ذاتي وتدافع عن نفسها وتكون حليفة في الحرب على الإرهاب»، واصفاً الحدث بأنه «نهاية لسنة صعبة بالنسبة للشعب العراقي ولقواتنا»، لافتاً في الوقت ذاته إلى أنّ تنفيذ الحكم «لن ينهي العنف في العراق».

(«السفير»، ٢٠٠٧/١/٧)



جامعة أميركية للعراق .. بعيداً عن فوضى بغداد!

من إدوارد يونغ ـ السليمانية:

لعله مشروع طموح للغاية حتى لبلد شرق أوسطي غير متورط في الحرب: بناء جامعة على الطراز الأميركي تدرّس الصفوف فيها بالإنكليزية، ويأتي إليها الأساتذة من بلدان العالم، ويتنافس خريجوها لمناصب ووظائف مُكسبة في مجالات كإدارة الأعمال وعلوم الكومبيوتر. على أن هذا بالذات ما يسعى إليه متنورو الطبقات الفكرية والسياسية في العراق برغم أن سفك الدماء فيه آخذ بالاتساع.

إن جامعتهم الأميركية في العراق تمّ تصميمها على غرار جامعتي القاهرة وبيروت الأميركيتين الشهيرتين، ويملك مدراء المشروع فكرة إنشاء مجلس أمناء، وخطة عمل أنجزتها ماكنزي، الشركة الاستشارية الدولية، ولها ثلاثة مرشحين لمنصب رئيس الجامعة، و٢٥ مليون دولار معظمها عربون محبة من حكومة الولايات المتحدة الأميركية ومن مصادر كردية. ولإنجاز حلمهم هذا فإنهم يحتاجون إلى المزيد: ٢٠٠ مليون دولار إلى ٢٥٠ مليون دولار خلال ١٥ عاماً يقول عزام علواش، السكرتير التنفيذي لمجلس الأمناء.

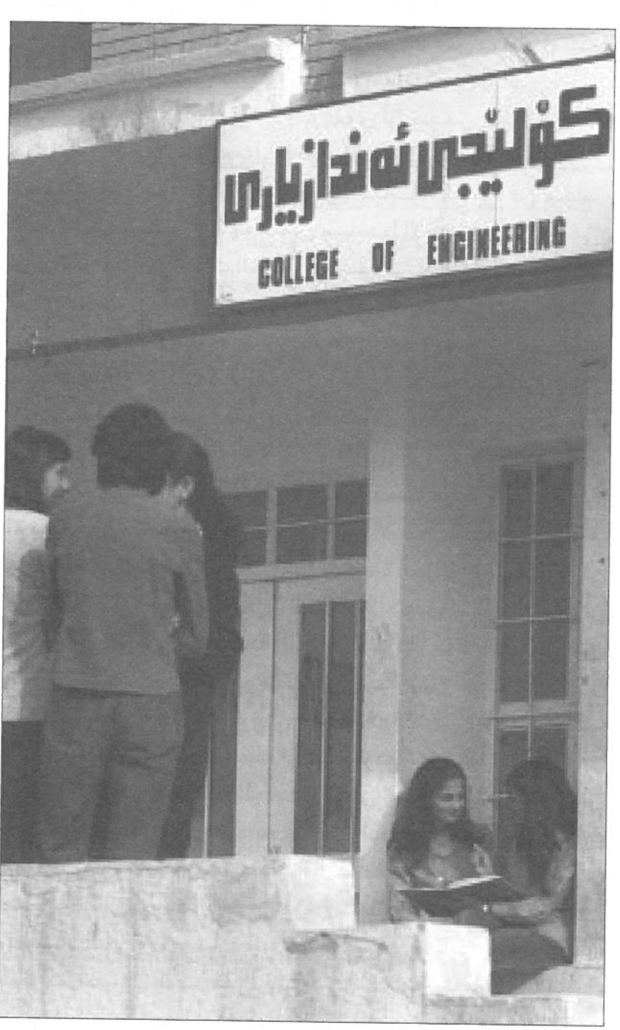
على أن هذه الجامعة لو تحققت على أرض الواقع فإنها لن تبنى في بغداد التي ظلت لقرون منارة التعليم في العالم العربي. وبدلاً من ذلك فقد اختيرت لتكون في ما هو أكثر أنحاء العراق «لاعراقية».

الموقع هو رأس تلة مشرّعة على الريح في ضواحي السليمانية، العاصمة الشرقية لكردستان العراق، ٢٤٠ كلم، أو ١٥٠ ميلاً، شمال بغداد، وبعيداً عن السيارات المفخخة وفرق الموت التي تمزق مناطق العراق العربية إلى أشلاء. فبسبب أمنها النسبي حتى الآن، تستطيع كردستان بسهولة جذب المعونة والمال اللازم لإعادة الإعمار. ومع نزوح الأطباء والمهندسين ورجال الأعمال والأكاديميين والطلاب ضمن مئات الآلاف إلى البلدان المجاورة أو إلى الغرب، فإن مثل هذه الجامعة تأمل في وضع حد لنزيف الأدمغة الهائل الذي أصاب البلاد، والدفع بالعراق إلى الأمام.

«أنت تحتاج فعلاً إلى تنمية النخبة السياسية المستقبلية، النخبة المتعلمة المستقبلية» يقول برهم صالح، الكردي صاحب فكرة هذا المشروع، ونائب رئيس الوزراء الحائز على الدكتوراه في علوم الكومبيوتر والإحصاء من جامعة ليفربول في بريطانيا والذي تدرس ابنته في جامعة برينستون في نيوجيرسي. ويضيف: «التركيز هو أيضاً على تحفيز الإصلاح في نظام التعليم العراقي».

على أن بعض مسؤولي التعليم العرب في بغداد العاصمة يجادلون بأن الجامعة يجب أن تقام هنا، وليس في جزء من العراق معروف تماماً بطموحاته الانفصالية.

بدايةً اشتهرت بغداد بمدارسها وعلمائها خلال الخلافة العباسية التي بلغت ذروتها في القرن الثامن الميلادي. وحتى في القرن العشرين، قبل الحرب العراقية – الإيرانية في الثمانينات، والعقوبات الاقتصادية عليها في التسعينات ظلّ الطلاب من المنطقة كلها يفدون إلى بغداد، ولكن بسبب التهديدات الأمنية أغلقت جامعات عديدة في بغداد منذ تشرين الأول الماضي. واختطف ما يقارب ١٥٠ موظفاً من وزارة التعليم العالي من قبل رجال يرتدون ملابس الشرطة في منتصف تشرين الثاني. وتهدد المجموعات الجهادية بقتل الطلاب في الجامعات: لهذا فإن المثقفين مثل كنعان مكية، المنفي السابق البارز، والكاتب الذي دافع بقوة عن الاحتلال الأميركي للعراق، يقولون إنهم يزمعون نقل مشاريعهم البحثية إلى الجامعة الأميركية. مكية أنشأ «مؤسسة الذاكرة العراقية»، منظمة مقرها المنطقة الخضراء في بغداد تسعى إلى توثيق «شناعات» صدام حسين. «المشكلة هي أنه لا يستطيع أحد أن يزدهر في بغداد



جامعة في منطقة السليمانية

بعد الآن» يقول مكية الذي يدرس العلوم الشرق أوسطية في جامعة براندايز، الكلية اليهودية غير الطائفية الوحيدة في الولايات المتحدة الموجودة على أطراف بوسطن.

مكية هو أحد أعضاء مجلس الأمناء، يقول: «الشمال هو أكثر استقراراً، وآخذ في الازدهار. من المحزن أننا ندفع خارج بغداد».

المخططون لهذه الجامعة ينوون أن يشكل برنامج مكية التوثيقي ذاك أساس دائرة العلوم الإنسانية فيها. أما علواش، العالم البيئي، فيقول أيضاً إنه ينوي أن يجعل منها منطلقاً لمشروعه البحثي القائم على إحياء الأهوار الجنوبية.

وهناك عدد من الرموز الفكرية والسياسية البارزة في مجلس الأمناء، العديدون منهم ممن ساندوا الاحتلال، منهم فؤاد عجمي، أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة جونز هوبكنز في واشنطن، وجون أغريستو، المستشار التربوي في سلطة الائتلاف المؤقتة (أنهى مهمته عام ٢٠٠٤)، وهو من المحافظين الجدد «الذين صدمهم الواقع» كما قال لأحد الصحافيين.

وللمخططين برنامج تقريبي، إذ سوف يبدأ البناء في الربيع، ويخضع الطلاب الأوائل (١٥ ـ ٣٠ طالباً) إلى دورة مكثفة باللغة الإنكليزية لستة أشهر تدرس في بناء مستأجر في السليمانية، ثم يبدأون ببرنامج الماجستير في إدارة الأعمال مدته سنتان. أما الدفعة الأولى التي ستحصل على شهادة البكالوريوس فتبدأ في خريف ٢٠٠٨، وسيستغرق البرنامج خمس سنوات، على أن تكرس السنة الأولى لدراسة اللغة الإنكليزية، كما يقول علواش. ومع أن الجامعة لها طموحاتها الإقليمية (من حيث التنسيب) كنظيرتيها في القاهرة وبيروت، فإن الدفعة الأولى ستكون عراقية في الغالب، يقول علواش، مع غالبية كردية على الأرجح.

وفي سنوات الجامعة الخمس الأولى ستركز الشهادات على الموضوعات التي يرى مجلس الأمناء أنها ذات أهمية في تنمية العراق: إدارة الأعمال، والهندسة النفطية وعلوم الكومبيوتر، على سبيل المثال. «وهذا لا بد أن يكون له نتائج عملية مباشرة على اقتصاد العراق وسياساته» يقول برهم صالح. وبعد خمس سنوات تضيف الجامعة الى برامجها برامج العلوم الإنسانية. «نريدهم أن يدرسوا أفكار لوك، وكتابات بين وماديسون» يقول علواش، «نريدهم أن يفهموا أن الديمقراطية ليست حكم الغالبية فحسب، وإنما حقوق الأقليات أيضاً. لا بد أن يكونوا ذوي ثقافة متعمقة».

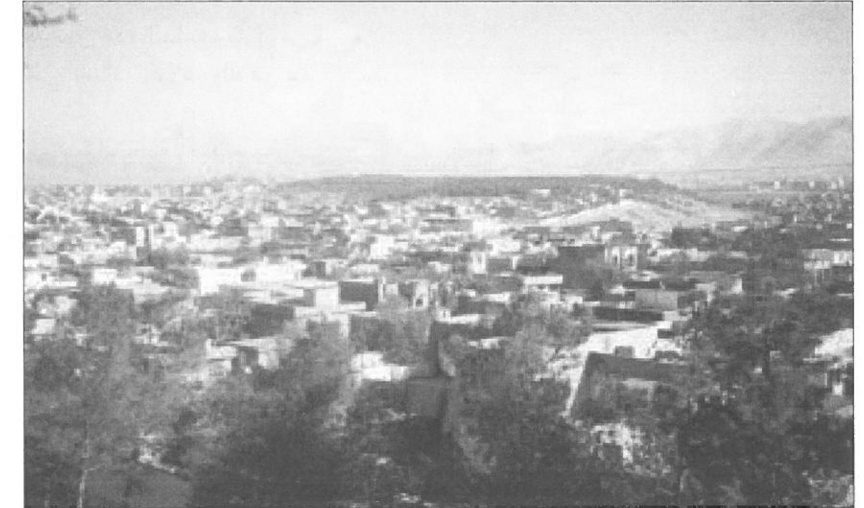
الالتحاق المتصوّر بهذا الجامعة هو ألف طالب مع حلول عام ٢٠١١، وخمسة آلاف مع عام ٢٠٢١. وهذه الأرقام قليلة مقارنة بأعداد الالتحاق بجامعة بغداد، سفينة الراية في التعليم الجامعي الرسمي، والتي تضم سبعين ألف طالب. أما جامعة السليمانية فتضم اثني عشر ألف طالب. وفي حصيلة نهائية هناك ما يقارب ٤٧٥,٠٠٠ طالب عراقي يتابعون دراستهم الجامعية في ٢١ جامعة رسمية، و١٨ جامعة خاصة، وأربعين مؤسسة مهنية منتشرة في أرجاء البلاد، بحسب مصادر السفارة الأميركية.

الأقساط في الجامعة المزمع إنشاؤها تتراوح بين ٨,٥٠٠ دولار و١٠,٠٠٠ دولار في السنة، يقول علواش، ما يجعلها بعيداً عن متناول العائلة العراقية من الطبقة الوسطى. لكن، يقول صالح، تخطط الجامعة لمنح قروض ومنح دراسية.

ويقول زلماي خليل زاد، السفير الأميركي، والمتخرج في الجامعة الأميركية في بيروت إن عدداً من الوكالات الأميركية ستمنح الجامعة مبلغ ١٠,٥ ملايين دولار، لعله التبرع الأكبر الذي تقدمه الولايات المتحدة لمشروع تربوي واحد في العراق إذا ما وافق المسؤولون على الخطة. وكان خليل زاد، وهو مواطن أفغاني، قد ساهم في إنشاء الجامعة الأميركية في كابول بعدما تمكن الجيش الأميركي من إزاحة الطالبان من السلطة في أفغانستان عام ٢٠٠١.

ومن الأكراد من يخشون بأن يقوم الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الحاكم في شرق كردستان بقيادة الطالباني وصالح، بتوظيف هذه المبالغ الخاصة بالجامعة لغاياته الخاصة. فبين العديدين من الأكراد تتسم الأحزاب الكردية الرئيسية بسمعة يشوبها الفساد والحكم التسلطي الاستبدادي.

(«الانترناشيونال هيرالد تريبيون»، ٣/١/٢٠٠٧)
ترجمة بادية حيدر)



تلال السليمانية

الاحتلال الأميركي يداهم القنصلية الإيرانية في أربيل

بعد ساعات من تعهّد الرئيس الأميركي جورج بوش بوقف كل دعم يأتي من سوريا وإيران إلى «المتمردين»، أغارت قوات الاحتلال الاميركي على مكتب القنصلية الإيرانية في أربيل شمالي العراق، واعتقلت خمسة أشخاص، بينهم موظفون ودبلوماسيون.

وأدان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني العملية، وهي الثانية من نوعها خلال شهر. وشدّد على أنها «تمثل خرقاً للقانون الدولي». وأوضح أن «أنشطة كل هؤلاء الأشخاص في مكتبنا في أربيل كانت مشروعة، وكانت تتمّ بالتعاون مع الجانب العراقي وبموافقته». وأضاف: «لا يوجد أي مبرر لهذا التصرف من الأميركيين، ولا سيما أن المسؤولين العراقيين لم يبلغوا بهذا التحرك».

وأوضحت وكالة الأنباء الإيرانية (ارنا) أنه تمت مصادرة وثائق وأجهزة كمبيوتر بعد العملية. وذكر التلفزيون الإيراني أن بين المعتقلين «دبلوماسيين وموظفين». وكان الاحتلال أفرج، في كانون الأول الماضي، عن دبلوماسيين إيرانيين بعد اعتقالهما في بغداد.

وأشار شهود إلى أن قوات الاحتلال استخدمت القنابل وهدمت باب المبنى، قبل أن تُنزل العلم الإيراني عنه، وسط تحليق للمروحيات.

وأشار الجيش الأميركي، في بيان، إلى أنه «اعتقل ستة أشخاص في جميع أنحاء أربيل للاشتباه في صلاتهم الوثيقة بأنشطة تستهدف القوات العراقية وقوات التحالف». وقال المتحدث باسم البنتاغون بريان ويتمان «يمكنني أن أؤكد لكم استناداً الى قواتنا هناك بأن المبنى ليس مبنى قنصلية او مبنى حكومياً».

واستنكرت «حكومة» إقليم كردستان في بيان، «الهجوم على القنصلية الإيرانية التي افتتحت باتفاقية بين الحكومتين العراقية والإيرانية». وأكدت انه «كان من الأولى إخبار وإشعار الأجهزة الحكومية الأمنية في الإقليم، قبل اتخاذ أي إجراء ضد أي كان في الإقليم».

وأوضح البيان أن سكان الإقليم «يؤكدون عدم تقبلهم لمثل هذه الأعمال، التي تنتهك السيادة الداخلية، ولا يرضون نقل الخلافات مع دول الجوار إلى داخل الإقليم، ويطالبون بإطلاق سراح الموقوفين فورا».

(«السفير»، ١٢/١/٢٠٠٧)

مؤتمر «كركوك ٢٠٠٧» يرفض الاستفتاء على وضع المدينة

انعقد أمس في أنقرة مؤتمر تحت عنوان «كركوك ٢٠٠٧» نظمه المعهد الاستراتيجي العالمي بمشاركة ممثلين للمجموعات الدينية السنية والشيعية ومختلف القوميات والأعراق في العراق، بينها «الجبهة التركمانية» و«جبهة التوافق العراقية» و«حزب الدعوة» والآشوريون واليزديون باستثناء الأكراد.

وطالب المشاركون بتعديل الدستور العراقي وإلغاء الاستفتاء على وضع مدينة كركوك بموجب المادة ١٤٠ من الدستور، مؤكدين ضرورة مشاركة جميع أبناء الشعب العراقي في أي استفتاء يجرى على وضع المدينة.

ورأوا أنه من المناسب في ظل الظروف التي يمر بها العراق حالياً إرجاء الاستفتاء إلى وقت آخر مع الاستمرار في الحوار بين مختلف أبناء الشعب العراقي وممثلي القوميات المختلفة للاتفاق على وضع كركوك باعتبارها مدينة عراقية ينبغي أن يساهم العراقيون كافة في تقرير مصيرها.

كما حذروا من المحاولات الكردية المستمرة لتغيير الوضع الديموغرافي في كركوك من طريق القيام بعمليات تهجير واسعة منذ غزو القوات الأميركية للعراق في آذار ٢٠٠٣ لتغيير التركيبة السكانية للمدينة التي تحظى بخصوصية متفردة ووضع خاص تمهيداً لإجراء الاستفتاء على وضعها في نهاية السنة.

وكان المسؤولون الأكراد رفضوا المشاركة في المؤتمر. وقال ممثل «الاتحاد الوطني الكردستاني» في تركيا باهروس غلالي: «نحن الأكراد نؤمن أن كركوك مدينة من كردستان». وانتقد المؤتمر باعتباره «تدخلاً في الشؤون الداخلية العراقية».

وترفض تركيا إجراء استفتاء على وضع كركوك وتعتبره محاولة لضمها إلى إقليم كردستان، مما سيؤثر على وضع التركمان فيها.

(«النهار»، ١٦/١/٢٠٠٧)

لواء كردي في بغداد... مقابل كركوك!

قلل قائد قوات الاحتلال الاميركي في العراق الجنرال جورج كايسي، أمس، من إمكانية نجاح استراتيجية الرئيس الاميركي جورج بوش لفرض الأمن في بغداد، موضحا انه لا توجد ضمانات لنجاح هذه الخطة و«لن يحدث ذلك بين ليلة وضحاها».

وفي ما يمكن ان يثير مخاوف من وقوع اعمال عنف واسعة، بدأ احد الألوية الكردية الثلاثة، وعديده ألف جندي، بمغادرة مواقعه في السليمانية، أمس، للمشاركة في الخطة الجديدة لفرض الامن في بغداد.

وقال العميد انور دولاني، آمر احد الألوية الكردية الثلاثة، التي ستشارك وحداتها في «خطة بغداد»، أن عناصر من اللواء المتمركز في السليمانية غادرت مواقعها، أمس، باتجاه العاصمة. وأوضح أن «ألف جندي من لواء السليمانية غادروا باتجاه بغداد، حيث سيتمركزون في مطار المثنى».

ونقلت صحيفة «جمهوريت» التركية عن مصادر مطلعة قولها إن رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني اتفق مع الإدارة الأميركية على تسليم كركوك إلى الأكراد، مقابل إرسال قوات البشمركة إلى بغداد للقتال ضد جيش المهدي. وذكرت الصحيفة بان البارزاني التقى الرئيس الاميركي جورج بوش قبل اعلان استراتيجيته الجديدة.

ونقلت وكالة «رويترز» عن مصادر سياسية عراقية كبيرة توقعها أن تبدأ الحملة الأمنية الجديدة خلال الأسبوع المقبل وان تستمر ستة أشهر على الأقل، مضيفة أن فشل هذه الحملة في الحد من عنف الميليشيات قد يؤدي إلى انهيار الحكومة، وتسلم الأمم المتحدة العراق.

(«السفير»، ١٦/ ١/ ٢٠٠٧)

جريمة عبثية تضرب طلاب «المستنصرية»

قتل، أمس، أكثر من ١٠٠ عراقي، وأصيب أكثر من ٢٣٠، في انفجارات استهدفت طلابا وموظفين أمام جامعة المستنصرية وقرب مسجد سني وفي إطلاق نار في احد الأسواق الشعبية في بغداد.

وكان الاعتداء المزدوج امام جامعة المستنصرية استثنائيا في دمويته وعبثيته حيث اختلطت اشلاء الطلاب بكتبهم وأوراقهم الجامعية. وأعلن جيش الاحتلال الاميركي مقتل أربعة من جنوده في نينوى أمس الأول.

وأوضح تقرير الأمم المتحدة أن «عدد القتلى المدنيين العراقيين بلغ ٣٤ ألفا و٤٥٢ وأكثر من ٣٦ ألف جريح، عام ٢٠٠٦، بسبب العنف المفرط الذي يواصل إزهاق أرواح آلاف الأبرياء».

وحول الفارق بين عدد القتلى الذي أعلنته الحكومة العراقية والتقرير، قال رئيس مكتب حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في العراق جياني ماغازيني، في مؤتمر صحافي في بغداد، إن أرقام الأمم المتحدة جمعت من خلال أرقام أصدرتها وزارة الصحة والمستشفيات والمراكز الصحية في العراق.

والتقرير الذي يصدر مرة كل شهرين هو التاسع حول وضع حقوق الإنسان في العراق، ويغطي الفترة الممتدة بين الأول من تشرين الثاني و٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ ويشير إلى «مقتل ٦٣٧٦ شخصا» وجرح عدد مماثل «جراء أعمال العنف خلال الفترة المذكورة».

وأضاف التقرير أن «الوضع خطر في بغداد تحديدا، حيث تحدث يوميا معظم الإصابات، ويتم العثور على جثث مجهولة الهوية تحمل علامات تعذيب». ولفت إلى أن «قدرة الخطط الأمنية الجديدة على إحداث تغيير حقيقي في العراق ستعتمد على برنامج إصلاح شامل، يمكنه تدعيم حكم القانون ونشر العدالة بين كل العراقيين». وهاجم الحكومة العراقية لسماحها «للقتلة، وبعضهم داخل القوات الأمنية، بالهرب من العقاب».

وأكد التقرير أن «العنف الطائفي، لا سيما في بغداد، سبب رئيسي في النزعة المتزايدة نحو النزوح والتهجير، فضلا عن استهداف المثقفين والأطباء والصحافيين والقضاة والمحامين والقادة الدينيين والسياسيين». وأحصى نزوح حوالى نصف مليون عن منازلهم. وندد بـ«الهجمات التي تشنها الميليشيات من حين إلى آخر على اللاجئين الفلسطينيين في بغداد».

واشار التقرير إلى أن أعداد المعتقلين تبلغ حوالى ٢١ ألفا، بينهم حوالى ١٥ ألفا في معتقلات تديرها قوات الاحتلال.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض توني سنو «من الواضح جدا أن هذه الحصيلة للضحايا المدنيين مرتفعة جدا».

(«السفير»، ١٧/ ١/ ٢٠٠٧)



الجامعة المستنصرية


عراقيون ينقلون جثث الانفجارين اللذين استهدفا الجامعة المستنصرية في بغداد

المؤتمر القومي الإسلامي يطالب بحل لمعاناة الفلسطينيين في العراق

دعا المؤتمر القومي الإسلامي إلى إيجاد حل عاجل لوضع اللاجئين الفلسطينيين في مخيّمي رويشد، على الحدود العراقية الأردنية، والكرامة، على الحدود العراقية السورية، مشيراً إلى تزايد معاناتهم مع اشتداد فصل الشتاء وقسوته.

وحمّل المؤتمر الاحتلال الأميركي كامل المسؤولية عن كل ما يتعرض له الفلسطينيون في العراق من «أعمال انتقام وتقتيل وترهيب لطردهم من بيوتهم وأحيائهم»، مشدداً على أنّ هذا الوضع «ليس مجرّد منتج جانبي للاحتلال ونتائجه ذات الأبعاد التقسيمية، وإنما أيضاً في إطار المخططات الصهيونية لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين في بغداد».

واعتبر المؤتمر أنّ مقاومة الاحتلال تشكل «المدخل الوحيد لإنقاذ العراق وشعبه وعودة جميع الذين هجروا إلى بيوتهم وأحيائهم في كل المناطق».

كما وجّه المؤتمر رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، طالبه فيها بحماية اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد حل لقضيتهم عبر إرغام السلطات الإسرائيلية على السماح لهم باستقبالهم في أراضي السلطة الفلسطينية.

(«السفير»، ٢٠٠٧/١/١٧)

الأمم المتحدة: كركوك تتحوّل إلى نقطة اشتعال إقليمية

حذّرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق «يونامي»، من تدهور الوضع في كركوك، المدينة التي وصفتها بأنها تتحول إلى «نقطة اشتعال إقليمية»، بالنظر إلى الممارسات التي تقوم بها القوات الكردية لجهة ترويع سكان المدينة من العرب والتركمان، في وقت جددت فيه أنقرة تأكيدها على أنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه استمرار أعمال العنف العرقية في كردستان.

ولفتت البعثة في تقريرها، الذي تصدره كل شهرين عن حالة حقوق الإنسان في العراق، إلى أنّ العرب والتركمان «يواجهون تهديدات متزايدة وحملات ترويع واعتقالات تقع غالبا في منشآت الحكومة الإقليمية الكردية التي تديرها المخابرات وقوات الأمن الكردية»، مشيرة إلى أنّ «هذه الانتهاكات قد تكون مقدمة لأزمة تلوح في الأفق في كركوك في الأشهر القادمة».

وأشار التقرير إلى الاعتقالات التعسفية التي تنفذها قوات الأمن والميليشيات الكردية، موضحاً أنّ الجماعات العرقية بدأت تنتقل إلى مواقع أقرب لمناطق تجمعاتها طلباً للحماية.

(«السفير»، ٢٠٠٧/١/١٧)

خريطة تبين توزيع الاكراد

بغداد تنجز مسودة قانون النفط

أنجزت وزارة النفط العراقية، ما هو مطلوب منها اميركيا، حيث اعدت أمس «المسودة النهائية» لقانون النفط والغاز، التي تتضمن اساسا اعادة النظر في كل العقود النفطية التي ابرمت خلال فترة حكم الرئيس السابق صدام حسين، وفي اقليم كردستان، بالاضافة الى توزيع العائدات النفطية على الأقاليم والمحافظات وفقا للنسب السكانية.

وكانت الموافقة على قانون للنفط يساعد في تسوية خلافات محتملة بين القوى السياسية والطائفية العراقية، بشأن تقسيم ثالث أكبر احتياطيات للنفط الخام في العالم، مطلبا رئيسيا في الاستراتيجية الجديدة للرئيس الاميركي جورج بوش، وهو توجه يشير العديد من التقارير الى انه يصب ايضا في صالح شركات نفط أميركية وغربية على حساب الحصة التي كان منحها صدام حسين لشركات روسية وصينية.

وقال عاصم جهاد، المتحدث باسم وزارة النفط العراقية التي يترأسها حسين الشهرستاني، إن «الوزارة أنجزت المسودة النهائية لقانون النفط والغاز، وحظيت بإجماع لجنة الطاقة في الحكومة، مع طرح بعض التعديلات». وأضاف «ستعرض لاحقا على مجلس الوزراء للمصادقة، قبل رفعها إلى مجلس النواب».

وأوضح جهاد «تؤكد المسودة أن الموارد المالية من مبيعات النفط توزع على الجميع في الأقاليم والمحافظات، وفقا لنسبة الكثافة السكانية». وتابع أن «المسودة تعيد تنشيط شركة النفط الوطنية التي ستكون مسؤولة عن الإنتاج والتصدير». وكانت وزارة النفط حلت شركة النفط الوطنية إبان الثمانينات.

وأشار جهاد إلى أن «القانون سيسمح بطرح عقود على الشركات العالمية الكبيرة، بعد التأكد من مكانتها... فالمنافسة للجميع من دون النظر إلى هوية الشركة، على أن تكون مؤهلة تكنولوجيا لتطوير الحقول، وتحقق أعلى منفعة اقتصادية». وأوضح أن «المسودة تضع ضوابط دقيقة، فأي عقد لا يحقق أعلى منفعة لن يؤخذ به».

وشدد جهاد على أن «كل العقود التي أبرمت، سواء خلال فترة النظام السابق أو في كردستان، سيعاد مراجعتها، على ضوء هذه المسودة... فلا توجد عقود غير خاضعة للمراجعة أو لا تتناسب مع مضمون قانون النفط والغاز».

وأعلن جهاد «تشكيل مجلس اتحادي للنفط والغاز برئاسة رئيس الحكومة نوري المالكي، وعضوية وزراء النفط والمال والتخطيط، وممثلين عن البنك المركزي وإقليم كردستان». وأكد أن «المجلس يمارس حق النظر بالعقود المرجعية والعقود والسياسات النفطية وطبيعة العقود التي تعرض للتنافس». وأشار إلى انه لم يتم تحديد نسبة ربح الشركات التي ستستثمر في قطاع النفط.

وأشارت مصادر في وزارة النفط، إلى أن بغداد تسعى إلى إيجاد أفضل نموذج للعقود المستقبلية مع شركات النفط الدولية، عن طريق دراسة الاتفاقات القائمة في النروج وبريطانيا والولايات المتحدة. وقالت المصادر إن الوزارة أرسلت فريقا من ٢٠ شخصاً إلى لندن لدراسة عقود هناك، ومن هناك إلى اوسلو، على أن يتوجه فريق آخر إلى واشنطن قريبا.

(«السفير»، ٢٠٠٧/١/١٨)

الشهرستاني يرد على «حكومة» كردستان

أعلن وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني، أمس، أنه من «الصعب مراجعة بنود» مسودة قانون النفط، مؤكدا عدم تسلمه ردا «رسميا» من سلطات إقليم كردستان التي أعلنت، أمس الأول، رفضها للمسودة.

وقال الشهرستاني، في مؤتمر صحافي في بغداد، «مضى من الوقت ما يكفي، ووصلنا إلى هذه الاتفاقات، ومن الصعب مراجعة أي بند من بنود هذا القانون. وافقنا بالإجماع على هذه المسودة».

وكانت سلطات إقليم كردستان نفت التوصل إلى اتفاق حول مسودة القانون، واصفة التقارير التي أكدت إنجاز ذلك بأنها «زعم مضلل غير دقيق».

إلا أن الشهرستاني أوضح «لم نبلغ بصورة رسمية رفضهم هذا القانون، وهناك تصريحات إعلامية، ولا نتعاطى معها كأنها معبرة عن أي طرف»، مشيرا إلى وجود «ممثلين للإقليم، وهو وزير الموارد الطبيعية، وكذلك نائب رئيس الحكومة برهم صالح وهو رئيس لجنة الطاقة الذي اطلع على المسودة».

(«السفير»، ٢٠٠٧/١/٢٢)

الجيش الأمريكي يعتزم إقامة قاعدة عسكرية في السليمانية

قال رئيس اقليم كردستان العراق مسعود البارزاني أمس ان كركوك كردستانية و«لن نخشى تهديدات تركيا»، مشيرا إلى ان الموقف التركي لا يتعدى كونه مجرد «دعاية انتخابية». وتأتي تصريحات البارزاني في وقت يعتزم جيش الاحتلال الأمريكي في العراق إقامة قاعدة له في السليمانية بالإقليم، وبدأ إجراءات عملية لإنشائها.

ونقل بيان لديوان رئاسة إقليم كردستان عن البارزاني قوله خلال لقاء مع نواب ووزراء الحزب الديمقراطي الكردستاني في البرلمان والحكومة المحليين «لن نخشى التهديدات التركية وليست لها أي قيمة عندنا ونعرف أنها من الدعايات الانتخابية ولن نقبلها بأي شكل من الأشكال».

وفي السليمانية طلبت القوات الأمريكية من أهالي بعض القرى التابعة لقضاء قرة داغ في محافظة السليمانية بمنطقة كردستان العراق إخلاء قراهم من أجل تشييد قاعدة عسكرية أمريكية كبيرة على أراضيها.

وقال عدد من سكان قرية هرزينة التابعة لقضاء قرة داغ (٤٠ كم) جنوب مدينة السليمانية، اضافة لشهود عيان أمس أن طائرات أمريكية تحمل جنودا أمريكيين هبطت في بعض القرى التابعة للقضاء قبل عدة أيام وطلبوا من أهالي حوالى ٢١ قرية إخلاءها لإنشاء قاعدة عسكرية في المنطقة كما وعدوا بتعويض أهالي تلك القرى بمبالغ مالية مقابل أراضيهم. ومن بين القرى التي طلبت القوات الامريكية إخلاءها ميرم بك وجولك وهومران وهرزينة وقرى أخرى. وقال القرويون: «الامريكيون قالوا لنا إنهم سيقطعون جميع الطرق المؤدية إلى هذه القرى التي طلبوا إخلاءها».

(«الخليج» ٢٢/١/٢٠٠٧)

غول في واشنطن: الأكراد والأرمن

محمد نور الدين: توجه وزير الخارجية التركية عبد الله غول، أمس، إلى واشنطن في زيارة تستمر حتى يوم الجمعة المقبل، وتكتسي أهمية خاصة في خضم الفوضى السائدة في العراق، وارتفاع سقف الخطاب التركي المحذر مما يحصل هناك. كما تأتي في سياق تكثيف الاتصالات التركية مع الإدارة الأمريكية حيث سيزور رئيس الأركان التركي ياشار بويوك أنيت واشنطن مباشرة بعد زيارة غول إليها.

وفي دردشة مع الصحافيين الأتراك قبيل مغادرته اسطنبول، قال غول إن سلة مباحثاته مع المسؤولين الأمريكيين ستكون مليئة بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك، من العراق بكل تشعباته الى قبرص وإيران.

وستكون المسألة الأرمنية في صلب المحادثات خاصة ان مشروع قرار للاعتراف ب«الإبادة» الأرمنية قد قُدّم إلى مجلس النواب الأميركي يوم الثلاثاء الماضي، مع ضغوط قوية لتمريره بعد سيطرة الديموقراطيين على المجلس.

وقال غول إن تركيا لا يمكن ان تقبل بتمرير المشروع وفي حال تمريره فإن العلاقات بين البلدين ستتضرر، مذكراً بأن بلاده «اقترحت تشكيل لجنة لبحث المزاعم الأرمنية ونحن نريد دعما لذلك من الإدارة الأميركية».

واعترف غول بأن بعض الأوساط في تركيا تروّج لمقولة أن «على تركيا أن تقبل بالأمر الواقع ولم يعد باستطاعتها فعل اي شيء» في هذا الموضوع، لكنه أكد أنّ ذلك ليس صحيحا «فنحن سنشرح لأشخاص كثيرين مهمّين ولأعضاء الكونغرس ان اقرار مشروع القانون سيكون عملا خاطئا».

وأعرب غول عن انزعاجه الشديد من الآثار التي خلّفتها جريمة اغتيال الصحافي الأرمني هرانت دينك على صورة تركيا في الخارج، حيث لفت إلى أنّ مجلة «تايم»، على سبيل المثال، قامت بتوزيع شريط فيديو حول الإبادة مجاناً مع عددها الأخير، مشيراً إلى أنّ ذلك سيغسل أدمغة ملايين البشر و«تعال نظّف ذلك».

أما الموضوع الثاني الحساس بالنسبة لتركيا، والذي سيكون في صلب محادثات غول في واشنطن، فهو الوضع في العراق، حيث سيعمل غول على اقناع الولايات المتحدة بضرورة اشراك جيران العراق في جهود البحث عن حل لتسوية المشكلات الموجودة.

واعتبر غول أن «توقعاتنا من أميركا كثيرة حول حزب العمال الكردستاني لأن الذي يسيطر هنا هم الأميركيون. وهم لا يستطيعون ابدا ان يبرروا وجود منظمة ارهابية في بلد يسيطرون عليه. وبينما يحاربون منظمات ارهابية اخرى عليهم ان يحاربوا حزب العمال الكردستاني الموجود على لائحة الإرهاب الأميركية»، وأضاف «أمل ألا تذهب جهودنا سدى».

وفي هذا الإطار كتبت صحيفة «حرييت» أن الذي يمنع اميركا من ضرب مقاتلي حزب العمال الكردستاني الموجودين في شمالي العراق هو انها تريد استخدامهم في المستقبل لزعزعة الوضع في ايران، لا سيما عبر منظمة شبابية تستلهم افكار عبد الله اوجلان

واسمها «بيجاك»، والتي كان الكاتب سيمور هيرش قد ذكر في ٧٢ تشرين الثاني ٦٠٠٢ انها تحظى بدعم واشنطن وإسرائيل.

وفي ما يتعلق بمدينة كركوك، قال غول إنّ امتداد الصدامات في العراق اليها سيأخذ طابعا عرقيا لا يمكن الخروج منه، مجدداً اتهامه للأكراد بتغيير البنية الديموغرافية للمدينة.

وأكد غول أن الاستفتاء في هذه الشروط ليس عملا سليماً، موضحاً أنّه «إذا كانت النتيجة ان المؤيدين لانضمام كركوك الى المنطقة الكردية هم ٥٩ في المئة فيمكن عندها القول حسنا لكن ان تكون أقل او اكثر بقليل من ذلك فإن الصدام سيتجذر أكثر».

ودعا غول إلى الفصل بين مكافحة الإرهاب وبين موضوع وحدة التراب العراقي، وتابع «اليوم توجد في العراق نار كبيرة، كل واحد يريد ان يكسر الآخر، وعلى اساس مذهبي. هذا شيء مخز للإنسانية».

وقال غول انه سيبحث ايضا العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، موضحاً أنّ الأوروبيين أنفسهم «يريدون منا أن نبطئ مسارنا لأن السرعة التي كنا نسير فيها تجعل تركيا جاهزة للانضمام خلال ٤٣ سنوات، والأوروبيين يخافون من سرعتنا».

وأكد غول أنّ مسألة قبرص ليست سوى ذريعة للإبطاء، لكنه شدّد على أنّ هذا لا يهم لا فرنسا ولا ألمانيا، مذكراً بأنّ مفاوضات ستبدأ حول ثلاثة عناوين في الدورة الحالية للاتحاد التي تترأسها ألمانيا.

لا يتوقع معظم المراقبين الأتراك نتائج مهمة من زيارة غول الحالية، فعلى الرغم من أنها قد تساعد في التخفيف من بعض التشنج في العلاقات التركية الأميركية، إلا أنّ التباعد حول ملفات اساسية مثل كركوك ووحدة العراق وحزب العمال الكردستاني ودور دول الجوار العراقي ولا سيما سوريا وإيران لا يزال قائما وكبيرا، فيما تأمل انقرة ان يمارس جورج بوش ما كان يفعله في السابق اسلافه من الرؤساء الأميركيين في اتجاه عدم تمرير مشروع «الإبادة» الأرمنية أو على الأقل عدم التوقيع عليه في حال تم اقراره في الكونغرس.

(«السفير»، ٥/٢/٢٠٠٧)

اكتشاف حقول نفطية في الأنبار

كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية، أمس، أن شركات غربية للتنقيب عن النفط والغاز توصلت إلى اكتشاف كميات ضخمة من النفط والغاز في المناطق السنية من العراق، في تطور مذهل قد يغيّر رسم الخريطة السياسية لمستقبل البلاد.

وذكرت الصحيفة الاميركية أن وزارة النفط العراقية اكتشفت كميات ضخمة من هذه الثروات في أراضي محافظة الأنبار، في حقل صحراوي أطلق عليه اسم «عكاس» ويمتد من محافظة نينوى في الشمال إلى الحدود مع السعودية في الجنوب، وذلك بعدما كلفت شركات تنقيب أجنبية بإجراء دراسة جيولوجية للبلاد وإعادة تدريب مهندسي النفط خلال العامين الاخيرين، لقاء عشرات ملايين الدولارات.

ومن المرجح أن تكون لهذه الاكتشافات آثارها السياسية المهمة على الوضع في البلاد، في وقت يجري فيه البحث في إصدار قانون جديد للنفط: فالنقص في المصادر الطبيعية في مناطق وسط وغربي البلاد ذات الغالبية السنية، غذت من إصرار السنة على قيام حكومة مركزية قوية تقوم بجمع عائدات النفط وتوزيعها بطريقة عادلة بين مختلف المناطق في البلاد، عوضاً عن أي نوع من التقسيم يقوم على أساس التوزيع المذهبي، ويحرمهم من أية عوائد للثروات النفطية المتمركزة في المناطق الشمالية الكردية والجنوبية الشيعية.

ونقلت الصحيفة عن كبار مسؤولي وزارة النفط والغاز العراقية قولهم إن مهندسي النفط الغربيين والعراقيين كانوا يعلمون «منذ فترة طويلة» بوجود كميات من النفط والغاز تحت هذه الأراضي، إلا أن هذه المسألة أصبحت أكثر يقيناً بنتيجة الدراسات الحديثة. أضافت أن الاحتياطيات المقدرة تقل عن تلك الموجودة في الحقول الشمالية والجنوبية.

(«السفير»، ٢٠/٢/٢٠٠٧)

وحدة الدم الكردي من ديار بكر إلى... كركوك!

محمد نور الدين: في خضم التباينات السياسية بين الحكومة والعسكر في تركيا حول كيفية التعاطي مع الوضع في شمالي العراق، ظهر تطور نوعي يتوقع ان يثير عاصفة سياسية داخلية في العلاقة بين اكراد تركيا ودولتهم.

فقد أدلى ابراهيم آي دوغدو، رئيس فرع ديار بكر في حزب المجتمع الديموقراطي الموالي ضمنا لرئيس «حزب العمال الكردستاني» المعتقل في تركيا عبد الله اوجلان، بتصريحات ذات جرعة عالية جدا من النزعة القومية، وبالتالي من التحدي للدولة التركية. وقال آي دوغدو إن أكراد تركيا سيشعرون بالفخر والسرور اذا شاركهم جلال الطالباني ومسعود البارزاني احتفالات عيد النوروز هذا العام في ديار بكر حتى لو لم تكن هناك دعوة رسمية.

واعتبر المسؤول الكردي ان تأجيل الاستفتاء في كركوك سيكون عملا غير منطقي وخارج العلم كذلك. وذهب آي دوغدو الى المدى الأبعد بقوله إن اي اعتداء على كركوك هو اعتداء على ديار بكر، وذلك في اشارة واضحة الى تهديدات المسؤولين الأتراك بالتدخل العسكري في شمالي العراق وفي كركوك اذا تغير واقعها السياسي الراهن. وقال ان اي اعتداء تركي على كركوك سيشعل حربا كبيرة جدا بين الدولة التركية والأكراد، مهدّدا بأن اي تدخل عسكري تركي في كركوك سيكون سببا لتطورات وأحداث كبيرة جدا في تركيا!

تأتي هذه المواقف بعد التصريحات العنيفة لرئيس الأركان التركي ياشار بويوك أنيت التي اتهم فيها الطالباني والبارزاني بحماية «ارهاب» حزب العمال الكردستاني.

تشهد تركيا منذ اغتيال الصحافي من اصل ارمني هرانت دينك تصاعدا للنزعات القومية، ولا يُستثنى أحد من استخدام هذه النزعة واستغلالها. فقادة «حزب العدالة والتنمية» قالوا إنهم لن يقفوا متفرّجين على ما يحدث في كركوك، فيما يتحرك «حزب الحركة القومية» متهما الحكومة بأنها تشجّع الإرهاب من خلال الجلوس مع حماته.

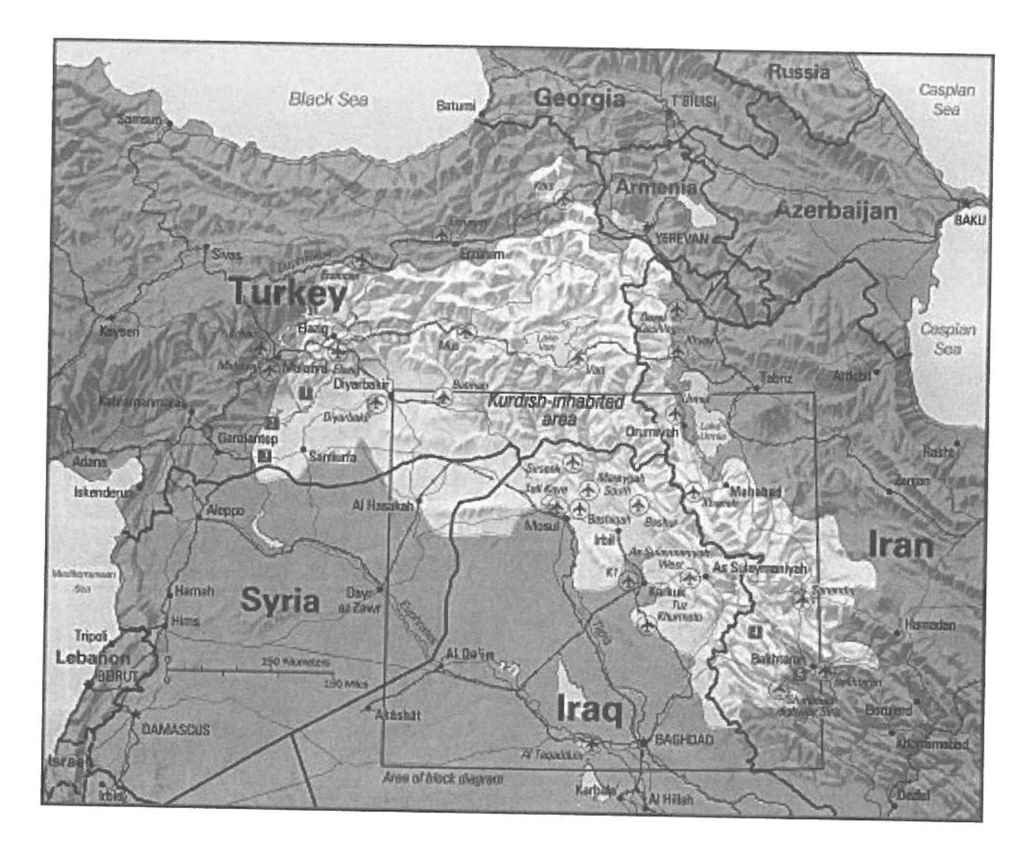
وتأتي المواقف الحادة لمسؤول حزب المجتمع الديموقراطي في ديار بكر لتصب الزيت على النار وتفتح مسارا خطرا في العلاقات بين الدولة التركية واكرادها. وهذا يذكّر بتصريحات سابقة للطالباني هدّد فيها بالتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا ان تدخلت في شؤون شمالي العراق.

من الواضح ان الاستحقاقات الداخلية في تركيا تتداخل مباشرة مع الوضع الإقليمي. وبقدر ما «تنهزم» الدولة والحكومة التركية في العراق، بقدر ما يتقدم تيار اوجلان عبر حزب المجتمع الديموقراطي في الانتخابات النيابية المقبلة. فالهدف الاساسي للعسكر او الحكومة في تركيا على حد سواء هو التخلص، كل على طريقته، من مسلّحي «حزب العمال الكردستاني» في شمالي العراق، في وقت تُفتقد المعالجات الجذرية للمشكلة الكردية في تركيا. كما أن وعود رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان قبل عامين بالاعتراف بالواقع الكردي، لم تترجم في اي خطوة عملية.

وذكرت صحيفة «حرييت» امس ان السبب الأساسي لعدم دعوة الرئيس التركي احمد نجدت سيزر نظيره العراقي جلال الطالباني لزيارة رسمية الى أنقرة هو صورة حميمة تجمع بين اوجلان والطالباني من العام ١٩٩٣، بالاضافة الى الدعم الحالي الذي يقدمه الطالباني لمسلحي «حزب العمال الكردستاني». وتتساءل الصحيفة كيف يمكن لسيزر ان يستقبل الطالباني وأن يقدم العسكر التركي التحية لمن ساعد من عمل على قتل الجنود؟.

انها على ما يبدو معركة تركيا المزدوجة: مع اكرادها ومع اكراد العراق؛ أو العكس: معركة أكراد «جانبي الحدود» مع انقرة في تصفية حسابات تاريخية من عمر المسألة الكردية. وبعد تصفية الحساب مع بغداد جاء دور التصفية مع انقرة حتى من داخل... سجن ايمرلي.

(«السفير»، ٢٠٠٧/٢/٢٠)



الدراسات (*)

(*) إن الدراسات والمقالات الواردة هنا تعبّر عن آراء كتابها، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء تتبنّاها «معلومات» أو «المركز العربي للمعلومات».

الشرق الأوسط الجديد (*)

ريتشارد هاس (**)

نهاية عصر

بعد أكثر من قرنين على وصول نابوليون الى مصر، الذي مهّد لنشوء الشرق الأوسط الحديث، وبعد حوالى ٨٠ عاماً على تفكك الإمبراطورية العثمانية، و٥٠ عاماً على زوال الاستعمار، وأقل من ٢٠ عاماً على انتهاء الحرب الباردة، انتهى العصر الأميركي رابع العصور في تاريخ المنطقة الحديث من دون أن تتحقق الرؤى حول نموذج أوروبي قائم على أسس السلام والازدهار والديموقراطية. في المقابل نشأ شرق أوسط جديد تسبب في أضرار هائلة، ليس فقط على المنطقة بل على الولايات المتحدة والعالم.

وإذا كانت طبيعة العصور الأربعة قد تمّ تحديدها من خلال نمط التفاعل بين القوى الداخلية والخارجية المتنافسة، مع اختلاف في الموازين، فإنّ سمات العصر المقبل ستتميّز بتأثير ضعيف للاعبين الخارجيين، في مقابل تنامي دور القوى الداخلية. إذ من المتوقع أن تتولى القوى الراديكالية الحكم، ما سيؤدي إلى إحداث تغيير في حالة الأمر الواقع القائمة حالياً، بحيث تصبح عملية تشكيل الشرق الأوسط الجديد من الخارج أمراً في غاية الصعوبة، مشكّلة بذلك التحدي الأكبر لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في العقود المقبلة، بموازاة التعاطي مع الدينامية الآسيوية.

وفيما يعتبر المؤرخون أن ولادة الشرق الأوسط المعاصر جاءت في أواخر القرن التاسع عشر، يشير آخرون إلى أن أولى مؤشراتها كانت مع توقيع معاهدة السلام بين روسيا والسلطنة العثمانية في العام ١٧٧٤، في حين جاء دخول نابوليون السهل إلى مصر ليظهر للأوروبيين أنّ المنطقة جاهزة للغزو، وليدفع بالمثقفين العرب والمسلمين، على غرار ما يحدث اليوم، إلى التساؤل حول أسباب انحطاط حضارتهم بالمقارنة مع أوروبا المسيحية.

وتزامناً مع بداية انحطاط السلطنة العثمانية، بدأ الأوروبيون يتوغلون في المنطقة، حيث برزت «المسألة الشرقية» التي بحثت في كيفية التعاطي مع نتائج انهيار السلطنة، بحيث سعت الأطراف إلى الاستفادة من الحدث المرتقب كل بحسب مصلحته.

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتسجل نهاية العصر الأول، وذلك بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية ونشوء الجمهورية التركية وتقاسم غنائم الحرب بين الدول الأوروبية المنتصرة، معلنة بداية عصر الاستعمار الذي شهدت فيه المنطقة هيمنة فرنسية وبريطانية دامت نحو أربعة عقود، والذي سرعان ما انتهى في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي استنزفت قوة الأوروبيين، بالتزامن مع بروز القومية العربية، وظهور قوتين دوليتين عظميين جديدتين على مسرح السياسة الدولية.

(*) نشرت مترجمة عن «الفورين أفيرز» في جريدة «السفير» في ١١/١١/٢٠٠٦، وترجمها وسام متى وجنان جمعاوي وديالا شحادة.
وتجدر الاشارة إلى أن النظرة التي يعبر عنها هاس هنا، وبالتالي «مجلس العلاقات الخارجية»، حول الشرق الأوسط الجديد وفي قلبه العراق لا تشير إشارة خاصة إلى الوضع في كردستان.
(**) رئيس «مجلس العلاقات الخارجية».

وفي هذا الإطار، يعتبر المؤرخ ألبرت حوارني أنّ أزمة السويس في العام ١٩٥٦ كانت المؤشر على نهاية عصر الاستعمار وبداية عصر الحرب الباردة في المنطقة، لافتاً إلى أن «من يحكم الشرق الأدنى يحكم العالم، ومن له مصالح في العالم يظل مقيداً بقضايا هذه المنطقة».

وكما في المراحل السابقة، مارست القوى الخارجية في مرحلة الحرب الباردة دوراً مهيمناً، احتفظت فيه القوى المحلية بهامش من المناورة مستفيدة من طبيعة التنافس الأميركي السوفياتي، قبل أن يبلغ هذا العصر منعطفاً، في حرب تشرين من العام ١٩٧٣، حيث وجد الأميركيون والسوفيات أنفسهم في حلقة مفرغة، فأفسحوا في المجال أمام الجهود الدبلوماسية التي أسفرت في النهاية عن توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

لكن من الخطأ القول إنّ العصر الثالث كان مجرد مرحلة تنافست فيها القوى العظمى بشكل منظّم، فحرب حزيران من العام ١٩٦٧ أحدثت تغيراً في موازين القوى، فيما أظهر استخدام النفط كسلاح اقتصادي وسياسي في حرب العام ١٩٧٣ هشاشة الولايات المتحدة والعالم، سواء في ما يتعلق بالقدرة على تأمين النقص في الموارد النفطية والقدرة على التحكم في أسعارها، في وقت أوجدت فيه موازين الحرب الباردة إطاراً سياسياً، استطاعت من خلاله القوى الإقليمية أن تحافظ على استقلالية كبيرة للعمل وفقاً لأجنداتها الخاصة.

انتهى العصر الأميركي، رابع العصور في تاريخ المنطقة الحديث، من دون أن تتحقق الرؤى حول نموذج أوروبي قائم على أسس السلام والازدهار والديموقراطية. في المقابل نشأ شرق أوسط جديد تسبب في أضرار هائلة، ليس فقط للمنطقة بل للولايات المتحدة والعالم.

وجاءت الثورة الإسلامية في إيران لتطيح بدعائم السياسة الأميركية في المنطقة، ولتظهر عدم قدرة القوى الخارجية على التأثير في الأحداث المحلية، عدا أن الدول العربية كانت قد نجحت في مواجهة المحاولات الأميركية لجرّها إلى مشاريع مناهضة للسوفيات، فيما أدى الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ إلى ولادة حزب الله، في وقت استنزفت فيه الحرب العراقية ـ الإيرانية هذين البلدين طيلة عقد من الزمن.

الرعية الأميركية

أمّا العصر الرابع، والذي جاء في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، فقد أتاح للأميركيين قدرة على التأثير، وحرية التحرك بشكل غير مسبوق لجهة انتصارهم في معركة تحرير الكويت، وانتشارهم العسكري الطويل الأمد برّاً وجوّاً في شبه الجزيرة العربية، وقيادة الجهود الدبلوماسية بهدف إيجاد حل شامل وموحّد للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، والتي بلغت ذروتها في ظل إدارة الرئيس بيل كلينتون قبل أن تفشل في مفاوضات كامب ديفيد.

ويطلق البعض على هذه المرحلة تسمية «الشرق الأوسط القديم»، الذي برز فيه العراق كنظام معادٍ لكنه ضعيف، وإيران كدولة أصولية لكن مقسمة وضعيفة نسبياً، وإسرائيل الدولة النووية الوحيدة في المنطقة كأقوى لاعب إقليمي، في وقت شهدت فيه تلك المرحلة العديد من المظاهر، أبرزها التقلبات في أسعار النفط، واستمرار وجود أنظمة عربية قمعية، وصعوبة التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبقية العرب، في ظل تفوّق أميركي.

أمّا العوامل التي أدت الى إيصال هذا العصر الى نهايته، بعد أقل من عقدين، فمنها البنيوي ومنها ما هو مستحدث ذاتياً، حيث جاء قرار غزو العراق في العام ٢٠٠٣، الذي كان «العراق السنّي» من أولى ضحاياه، بعدما كان قوياً وفاعلاً بما يكفي لمواجهة إيران الشيعية. وهكذا استفاقت التوترات السنية ـ الشيعية في هذا البلد، وعلى امتداد الشرق الأوسط بعدما كانت راكدة، حيث اتخذ الإرهابيون قواعد لهم في العراق، وقاموا بتطوير تقنياتهم وتصديرها، بحيث أصبحت مسألة الديموقراطية مرتبطة بفقدان الأمن ونهاية التفوّق السني.

من جهة ثانية، تسبب غزو العراق بتقليص نفوذ الولايات المتحدة في العالم، نتيجة لتنامي الشعور المعادي

للأميركيين وتقييد حركة جزء كبير من القوات الأميركية. فكان من سخرية القدر أن تكون حرب الخليج الأولى التي اعتبرت حرب ضرورة قد شكلت بداية للعصر الأميركي في الشرق الأوسط، فيما جاءت الحرب الثانية التي اعتبرت حرب خيار لتنهي ذلك العصر.

الى ذلك برزت عوامل أخرى ساهمت في فقدان واشنطن نفوذها في المنطقة، ومنها انهيار عملية السلام، كنتيجة لفشل مفاوضات كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، وضعف خليفة ياسر عرفات وصعود حماس والنزعة الإسرائيلية الأحادية وعدم قدرة ادارة بوش على مواصلة العمل الدبلوماسي، وهكذا خسرت الولايات المتحدة دوراً فريداً، كانت قد استطاعت من خلاله أن تتواصل مع العرب والإسرائيليين معاً.

عامل آخر أدى إلى انتهاء العصر الأميركي، وهو فشل الأنظمة العربية التقليدية في مواجهة تنامي الأصولية الإسلامية، حيث فضّل الكثيرون من سكان المنطقة القادة الدينيين، عندما خيّروا بينهم وبين قادة سياسيين فاسدين، فيما انتظر الأميركيون حتى وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول لكي يتأكدوا من أن المجتمعات المغلقة باتت تشكل الحاضنة للأصولية.

إلى ذلك ساهمت العولمة في تغيير المنطقة، حيث بات من السهل للأصوليين الحصول على التمويل والأسلحة والمتطوعين والأفكار، فيما ساهم الإعلام الجديد، بعد انتشار الفضائيات، في تحويل العالم العربي إلى «قرية إقليمية» مسيّسة، حيث بدأت الشاشات تبث مشاهد العنف والدمار في العراق، وسوء معاملة السجناء العراقيين والمسلمين، والمآسي في غزة والضفة الغربية والآن في لبنان، ما أدى الى ازدياد المسافة بين شعوب المنطقة والولايات المتحدة، وهكذا باتت حكومات المنطقة تواجه صعوبة في التعاون مع الولايات المتحدة التي بدأ تأثيرها يتضاءل.

ساهم الإعلام الجديد، بعد انتشار الفضائيات، في تحويل العالم العربي إلى «قرية إقليمية» مسيّسة، حيث بدأت الشاشات تبث مشاهد العنف والدمار في العراق، ما أدى الى ازدياد المسافة بين شعوب المنطقة والولايات المتحدة

ماذا بعد؟

إن ملامح العصر الخامس للشرق الأوسط لا تزال في طور التشكّل، وهي تتبع بطبيعة الأحوال، ملامح نهاية العصر الأميركي، فيما ترسم عشرات الملامح محيط الأحداث اليومية:

أولاً، ستظل الولايات المتحدة متمتعة بنفوذها في المنطقة أكثر من أي قوة أجنبية أخرى، ولكن نفوذها آيل إلى التقلص. ويعكس ذلك التأثير المتنامي لمجموعة من القوى الداخلية والخارجية، والحدود الطبيعية للقوة الأميركية، ونتائج خيارات السياسة الأميركية.

ثانياً، ستواجه الولايات المتحدة المزيد من المنافسة من قبل السياسات الخارجية لدخلاء آخرين، وفيما يقدّم الاتحاد الأوروبي مساعدة بسيطة في العراق، يتوقع أن يبادر إلى طرح مقاربة مختلفة للقضية الفلسطينية. أما الصين فستقاوم فرض ضغوطات على إيران كما ستسعى إلى ضمان إمكانية حصولها على إمدادات الطاقة. وستقاوم روسيا أيضاً فرض عقوبات على طهران وستتطلّع إلى الفرص التي تساعدها على برهنة استقلاليتها عن واشنطن. كما ستنأى كل من روسيا والصين (وعدد من الدول الأوروبية أيضاً)، بأنفسها عن الجهود الأميركية الهادفة إلى فرض إصلاحات سياسية في الدول غير الديموقراطية في الشرق الأوسط.

ثالثاً، ستصبح إيران إحدى القوتين الأكثر تأثيراً في المنطقة. ومخطئ من يقول إن طهران كانت على شفير تحولات داخلية دراماتيكية. فإيران التي تتمتع بثروة عظيمة هي الدولة الخارجية الأكثر نفوذاً في العراق، كما أنها

تمسك بسلطة مهمّة على حماس وحزب الله، وهي قوة إمبراطورية تقليدية، ذات طموحات كبيرة لإعادة رسم المنطقة على صورتها، ومن المرجح أن تترجم غاياتها على أرض الواقع.

رابعاً، ستصبح إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتمتع باقتصاد معتدل قادر على المنافسة دولياً، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك أسلحة نووية وقوة عسكرية كفوءة، لكن سيبقى عليها أن تتحمّل تكلفة احتلالها للضفة الغربية، وأن تتعامل مع مشكلة أمنها المهدد، لتواجه تحدّياً أمنياً متعدد الأبعاد على أكثر من جبهة. أمّا استراتيجياً، فتبدو الدولة العبرية في الوضع الراهن في موقف أضعف مما كانت عليه قبل حربها الأخيرة على لبنان، كما أن وضعها سيكون قابلاً للتدهور في حال طوّرت إيران أسلحة نووية، تماماً كما سيحصل مع الولايات المتحدة.

خامساً، لا يلوح في الأفق أي توجّه نحو عملية سلام حيوية، ففي أعقاب العملية الإسرائيلية المثيرة للجدل على لبنان، أصبحت الحكومة الإسرائيلية بزعامة حزب كاديما أضعف من أن تطلب أي دعم داخلي لأي سياسة، قد يكون لها نتائج خطرة أو قد يعقبها اعتداءات، ولا سيما في ظل الانتقادات للانسحاب الأحادي، على اعتبار أن الهجمات على إسرائيل قد جاءت بعد انسحابها من لبنان وغزة، فضلاً عن أنّه، لا يوجد أي شريك فلسطيني يمكن أن يكون قادراً وتواقاً للمساومة، الأمر الذي يعيق أي فرص لطرح مبادرات للمفاوضة، في حين فقدت الولايات المتحدة الكثير من حضورها كوسيط نزيه وصادق، على الأقل في الوضع الراهن. وفي هذه الأثناء، تبدو إسرائيل ماضية في توسعها الاستيطاني، وأعمال شق الطرقات، معقدة بذلك الجهود الدبلوماسية.

كان من سخرية القدر أن تكون حرب الخليج الأولى التي اعتبرت حرب ضرورة قد شكلت بداية للعصر الأميركي في الشرق الأوسط، فيما جاءت الحرب الثانية التي اعتبرت حرب خيار لتنهي ذلك العصر.

سادساً، سيبقى العراق، وهو جوهر قوة العرب، في حالة من الفوضى في السنوات المقبلة، في ظل حكومة مركزية ضعيفة، ومجتمع منقسم، وسط تنامي أعمال العنف الطائفية. وفي أسوأ الأحوال، قد يصبح دولة منهزمة غارقة في حرب أهلية شاملة قد تنسحب إلى الدول المجاورة.

سابعاً، سيبقى سعر النفط مرتفعاً نتيجة للطلب المتزايد من قبل الصين والهند، والنتائج المحدودة للجهود التي قامت بها الولايات المتحدة للجم الاستهلاك، وزيادة احتمالات حدوث نقص في التغذية النفطية، اذ من المرجح أن يتجاوز سعر برميل النفط مئة دولار (بدلاً من انخفاضه الى ٤٠ دولاراً)، حيث ستستفيد دول مثل إيران والمملكة السعودية وغيرهما من الدول المنتجة للنفط بنسب غير متناسبة.

ثامناً، سيستمر «التسلّح» بنمط متسارع، بحيث تصبح الجيوش الخاصة في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية أكثر قوة. وستنبثق المليشيات، كنتيجة لضعف الدول، خاصة تلك التي تواجه عجزاً في بسط سيادتها وقدرتها على السيطرة. ومن شأن الحرب الأخيرة على لبنان أن تفاقم هذا النمط، بما أن حزب الله قد انتصر لمجرد عدم خسارته كلياً، فيما هزمت اسرائيل لأنها لم تحقق نصراً كاملاً. وبالنتيجة سيتجاسر حزب الله وأولئك الذين يحاكونه.

تاسعاً، سيبقى الإرهاب الذي هو بحسب تعريفه الاستعمال المتعمّد للقوة ضد المدنيين في مسعى لتحقيق مآرب سياسية، سيبقى ظاهرة أساسية في المنطقة، وسيظهر في المجتمعات المنقسمة، كما في العراق، وفي المجتمعات

التي تسعى فيها الجماعات الراديكالية إلى إضعاف أو إسقاط شرعية الحكومة، كما في السعودية ومصر، فيما يتوقع أن يصبح أكثر تطوراً، وأداة لمواجهة إسرائيل والولايات المتحدة وغيرهما من القوى الأجنبية.

عاشراً، سيسدّ الإسلام الفراغ السياسي والثقافي السائد في العالم العربي، على نحو مطرد، وسيشكل مؤسسة لسياسات غالبية سكان المنطقة. فالقومية العربية والاشتراكية العربية أصبحا من الماضي، والديموقراطية تنتمي إلى المستقبل المنظور، في أفضل الأحوال، حيث باتت الوحدة العربية شعاراً، وليست واقعاً. كما أن نفوذ إيران والمجموعات المرتبطة بها، تمت تقويتها، والجهود المبذولة من أجل تحسين العلاقات بين الحكومات العربية من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة في جهة أخرى قد أصبحت معقدة.

في هذه الأثناء، تتنامى التوترات بين السنة والشيعة في سائر أنحاء الشرق الأوسط، مخلفة وراءها مشاكل في الدول ذات المجتمعات المنقسمة، مثل البحرين ولبنان والسعودية.

حادي عشر، من المرجح أن تبقى الأنظمة العربية، وعلى رأسها السعودية ومصر، سلطوية، كما ستصبح غير متسامحة دينياً، ومعادية للأميركيين. وفيما أدخلت مصر، التي يشكل سكانها ثلث سكان العالم العربي، بعض الإصلاحات البناءة الى اقتصادها، فأنّها فشلت في الارتقاء بسياساتها، في حين يبدو النظام منكباً على قمع من تبقى من الليبراليين، تاركاً أمام المصريين خيارين، السلطويين التقليديين أو الأخوان المسلمين. والخطورة تكمن في أن يميل المصريون نحو الخيار الثاني، ليس لأنهم يؤيدونه بالمطلق، ولكن لأنهم سئموا من الأول، وفي المقابل سيلبس النظام رداء منافسيه الإسلاميين في محاولة لتحسين جاذبيته، فيما سيعمل على أن ينأى بنفسه عن الولايات المتحدة.

أما في السعودية، فإن الحكومة والنخبة والملكية تعتمد على استخدام المداخيل النفطية الضخمة لاسترضاء المطالب المحلية بالتغيير، لكن المشكلة تكمن في أن غالبية الضغوطات التي رضخت الحكومة السعودية لها، قد أتت من اليمين المتدين، أكثر من اليسار الليبرالي، ما دفعها إلى تبني برنامج السلطات الدينية.

سيبقى العراق - وهو جوهر قوة العرب - في حالة من الفوضى في السنوات المقبلة، في ظل حكومة مركزية ضعيفة، ومجتمع منقسم وسط تنامي أعمال العنف الطائفية.

أخيراً، ستظل المؤسسات الإقليمية ضعيفة ومتأخرة عن المؤسسات في أماكن الأخرى. وتستثني أبرز مؤسسة في الشرق الأوسط، وهي الجامعة العربية، دولتين هما الأقوى في المنطقة: إيران وإسرائيل. كما أن الصراع العربي الإسرائيلي، سيستمر في استبعاد إسرائيل من أي علاقة إقليمية. وسيثبط التوتر القائم بين إيران والدول العربية إمكانية بزوغ الإقليمية. وستبقى التجارة بين دول في الشرق الأوسط خجولة لأن الدول التي تقدّم سلعاً وخدمات مطلوبة بكثرة من الدول الأخرى قليلة، وستظل السلع المصنعة والمتطورة تأتي من الخارج. وستصل بعض منافع التدخل الاقتصادي العالمي إلى هذا الجزء من العالم، بصرف النظر عن الحاجة الماسة لها.

الأخطاء والفرص

رغم أن المعالم الرئيسية لهذا العصر الخامس من الشرق الأوسط الحديث ليست جذابة على الإطلاق، إلا ان ذلك لا يجب أن يكون سبباً للتسليم. الواقع أن المسألة هي نسبية، فثمة اختلاف أساسي بين الشرق الاوسط الذي يفتقد الى اتفاقات نهائية للسلام، وآخر يعرّف بالارهاب، والنزاع الاقليمي، والحرب الاهلية؛ بين أول يؤوي إيراناً قوية وثانٍ تسيطر عليه إيران؛ أو بين أول يحظى بعلاقة غير مضطربة مع الولايات المتحدة وثانٍ يملأه البغض حيالها. الوقت أيضاً يصنع الاختلاف، إذ يمكن للعصور في الشرق الأوسط أن تدوم لقرن، كما أنّ في وسعها أن

تقتصر على عقد ونصف عقد من الزمن. من الواضح أن من مصلحة الولايات المتحدة وأوروبا أن تكون الحقبة المنبثقة حالياً موجزة بقدر الإمكان، وأن تستتبع بأخرى أكثر اعتدالاً.

وللتأكيد على ذلك، يحتاج صانعو السياسة الاميركيون إلى تلافي خطأين في سعيهما لانتهاز الفرص. **الخطأ الاول** يكمن في الاعتماد المفرط على القوة العسكرية، فكما تعلّمت الولايات المتحدة من الكلفة الباهظة لحربها في العراق وإسرائيل في لبنان فإنّ القوة العسكرية ليست هي العلاج، كما أنّها ليست نافعة على الإطلاق في مواجهة الميليشيات المنظّمة الطليقة والإرهابيين المسلّحين بشكل جيد، والذين يحظون بتأييد شعبي محلي، والمهيئين للموت من أجل قضيتهم. كما لن يحقق شن حملة وقائية على المنشآت النووية الايرانية الشيء الكثير. إن هجوماً مماثلاً لن يفشل فقط في تدمير جميع المنشآت، بل إنه قد يقود طهران إلى إعادة بناء برنامجها بشكل أكثر سرية، وقد يؤدي إلى التفاف الايرانيين حول نظامهم، ويحثّ إيران على الثأر (على الارجح بواسطة وكلائها) ضد المصالح الاميركية في أفغانستان والعراق، وربما بشكل مباشر في الولايات المتحدة. وسيجرّ ذلك لاحقاً إلى تطرف العالمين العربي والاسلامي، وتعميم الارهاب والنشاطات المعادية لأميركا أكثر فأكثر. وسيتسبب أي نشاط عسكري ضد إيران أيضاً برفع سعر النفط إلى مستويات جديدة، مضاعفاً حظوظ السقوط في أزمة اقتصادية دولية، وركود عالمي. من أجل جميع هذه الاسباب، يجب النظر إلى القوة العسكرية على أنه الملجأ الاخير.

أما **الخطأ الثاني**، فيكمن في الاعتماد على انبثاق الديموقراطية لتهدئة المنطقة. صحيح أن الديموقراطيات الناضجة لا تميل إلى شن الحروب بعضها على بعض. لكن للأسف، ليس إيجاد هذا النوع من الديموقراطية الناضجة بالمهمة السهلة، وحتى لو نجح الامر في النهاية، فلن يتطلب أقل من عقود من الزمن. في هذه الاثناء، يجب أن تواصل الولايات المتحدة عملها مع العديد من الحكومات اللاديموقراطية. الديموقراطية ليست الجواب على الارهاب كذلك، فمن الواضح أن الشبان والشابات يصبحون أقل ميلاً للتحول إلى إرهابيين كلما تقدموا في السن، إذا كانوا ينتمون إلى مجتمعات منحتهم فرصاً سياسية واقتصادية. غير أن الاحداث الاخيرة أظهرت أن حتى هؤلاء الذين يترعرعون في ظل ديموقراطيات ناضجة، كالمملكة المتحدة، ليسوا محصنين ضد الانزلاق في التطرف. إن واقعة أن كلاً من حماس و«حزب الله» أصاب نجاحاً حسناً في الانتخابات ثم نفذ هجمات عنيفة تعزز فكرة ان الاصلاح الديموقراطي ليس ضماناً كافياً. لا تنفع الدمقرطة كثيراً لدى التعامل مع الراديكاليين الذين لا تحمل برامجهم أملاً بتلقي دعم الاكثرية. إن المبادرات الأكثر نفعاً قد تكون خطوات مصممة لإصلاح الانظمة التعليمية، نشر الليبرالية الاقتصادية والاسواق المفتوحة، تشجيع السلطات العربية والاسلامية على التحدث جهاراً عن لاشرعية الارهاب وإدانة داعميه، وتناول الشكاوى التي تدفع الشباب إلى اللحاق به.

على الولايات المتحدة - بالاضافة إلى أي إعادة انتشار لقواتها وأي تدريب للقوات العراقية - أن تؤسس منتدى إقليمياً لجيران العراق، وبخاصة تركيا والسعودية وغيرهما من الأطراف المهتمة والمتجانسة مع تلك التي ساعدت على إدارة الأوضاع في أفغانستان إثر التدخل فيها في العام ٢٠٠١.

أما بالنسبة إلى الفرصتين اللتين يجب التوقف عندهما، فالاولى تكمن في التدخل بشكل أكبر في شؤون الشرق الاوسط بوسائل غير عسكرية. وبالنسبة للعراق، يجب على الولايات المتحدة، بالاضافة إلى أي إعادة انتشار لقواتها وأي تدريب للقوات العراقية، أن تؤسس منتدى إقليمياً لجيران العراق (وخاصة تركيا والسعودية) وغيرهما من الأطراف المهتمة والمتجانسة مع تلك التي ساعدت على إدارة الأوضاع في أفغانستان، إثر التدخل فيها في العام ٢٠٠١. **ويتطلب ذلك بشكل ضروري إشراك كل من إيران وسوريا**. سوريا، التي بإمكانها أن تؤثر على حركة المقاتلين داخل العراق والاسلحة داخل لبنان، يجب أن يتم إقناعها أيضاً بإغلاق حدودها مقابل منافع اقتصادية (من الحكومات العربية، أوروبا والولايات المتحدة) ومقابل التزام بإعادة بدء محادثات حول وضع مرتفعات الجولان. هناك خطر، في الشرق الاوسط الجديد، من أن سوريا قد تكون أكثر اهتماماً بالعمل مع

طهران من التعاون مع واشنطن. غير أنها انضمت بالفعل إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة خلال حرب الخليج، كما شاركت في مؤتمر السلام في مدريد في العام ١٩٩١، وهاتان دلالتان تظهران أنها قد تكون منفتحة على صفقة مع الولايات المتحدة في المستقبل.

أما في ما يتعلق بإيران فالقضية أصعب. لكن بما أن تغيير النظام في طهران ليس احتمالاً قريب الامد، يمكن أن تكون الضربات العسكرية ضد المواقع النووية في إيران أمراً خطيراً، والروادع ليست أكيدة، الدبلوماسية هي أفضل خيار متوفر لواشنطن. يجب على الحكومة الاميركية أن تفتح محادثات شاملة، من دون شروط مسبقة، حول برنامج إيران النووي ودعمها للارهاب والميليشيات الاجنبية، كما يجب منح إيران رزمة من الحوافز الاقتصادية، السياسية والامنية، بما في ذلك السماح لها ببرنامج تجريبي محصور جداً لتخصيب اليورانيوم، إذا وافقت على دخول التفتيش المكثّف.

إن عرضاً مماثلاً قد يفوز بدعم دولي واسع، وهو لازمة مسبقة إذا كانت الولايات المتحدة تريد الدعم لفرض عقوبات على إيران، أو التصعيد إلى خيارات أخرى في حال فشل الدبلوماسية. إن وضع مهل محددة علنية لعرض مماثل قد يزيد من حظوظ نجاح الدبلوماسية. يجب ان يعلم الشعب الايراني الثمن الذي سيدفعه بسبب السياسة الخارجية الراديكالية لحكومتهم. ومع قلق حكومة طهران من ردة فعل شعبية معاكسة، يصبح من الأرجح أن توافق على العرض الاميركي.

تحتاج الدبلوماسية أيضاً إلى أن تبعث مجدداً في النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني الذي يبقى المسألة الأهم (والأكثر تأثيراً على التطرف) بالنسبة للرأي العام في المنطقة. إن الهدف هنا ليس في جلب الاطراف إلى كمب ديفيد أو أي مكان آخر، بل ببدء إيجاد الظروف التي يمكن للدبلوماسية أن تنطلق منها بشكل نافع.

إن سمات العصر المقبل ستتميّز بتأثير ضعيف للاعبين الخارجيين مقابل تنامي دور القوى الداخلية.

يجب أن تربط الولايات المتحدة هذه القواعد التي تعتقد أنها ستشكّل عناصر اتفاق نهائي، بما في ذلك خلق دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٧٦ (يجب ان يتم تعديل هذه الحدود لحماية أمن إسرائيل وعكس التغيرات الديموغرافية، ويجب تعويض الفلسطينيين عن أي خسائر تنجم عن هذه التعديلات).

وكلما كانت الخطة واسعة ومفصّلة، كان من الأصعب على حماس أن ترفض التفاوض وأن تميل إلى المواجهة. وانسجاماً مع هذا التصور، ينبغي على المسؤولين الاميركيين أن يجلسوا مع مسؤولي حماس، بالقدر الواجب مع قادة شين فين، الذين قاد بعضهم أيضاً الجيش الجمهوري الايرلندي. يجب النظر إلى تبادلات مماثلة ليس كمكافأة على استراتيجيات الارهابيين، بل كأدوات تحمل إمكانية تحقيق خط منسجم مع السياسة الأميركية.

وتتضمن الفرصة الثانية قيام الولايات المتحدة بعزل ذاتها، قدر الإمكان، عن حالة عدم الاستقرار في المنطقة، بما يتضمن ذلك من ضبط استهلاكها للنفط، وتخفيف اعتمادها على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، وأفضل الطرق لبلوغ هذه الأهداف هي تخفيض الطلب (من خلال زيادة الضرائب على الضخ، بالتزامن مع تخفيض الضرائب في أماكن أخرى، والترويج لسياسات من شأنها أن تسرّع عملية تقديم بدائل لمصادر الطاقة).

وعلى واشنطن أن تتخذ خطوات إضافية لتخفيض تعرّضها للإرهاب، وعلى غرار قابلية التعرّض للأمراض، فإن قابلية التعرض للإرهاب لا يمكن تجنبها بالكامل، لكن يبقى على الولايات المتحدة أن تبذل المزيد من أجل حماية أمنها، ومن اجل التهيؤ بشكل أفضل لمواجهة تلك المناسبات التي لا يمكن تفاديها عندما ينجح الإرهابيون في تحقيق مآربهم.

إن تجنب هذين الخطأين والإمساك بهاتين الفرصتين من شأنه أن يساعد الولايات المتحدة، لكن من المهم الإدراك بأنه لا توجد حلول سريعة وسهلة للمشاكل التي يفرضها العصر الجديد. وسيبقى الشرق الأوسط منطقة من العالم يعمّها التوتر واللاستقرار لعقود مقبلة. وكل ذلك كافٍ للشعور بالحنين للشرق الأوسط القديم.

ملخص تقرير لجنة دراسات العراق (*)

جيمس أي. بيكر
لي هـ. هاملتون

THE IRAQ STUDY GROUP REPORT
THE WAY FORWARD – A NEW APPROACH
JAMES A. BAKER, III, and LEE H. HAMILTON, CO-CHAIRS
Lawrence S. Eagleburger, Vernon E. Jordan, Jr., Edwin Meese III, Sandra Day O'Connor, Leon E. Panetta, William J. Perry, Charles S. Robb, Alan K. Simpson
AUTHORIZED EDITION

«الوضع في العراق خطير ومتدهور، وليس هناك من مسار يستطيع ضمان النجاح، لكن يمكن تحسين الاحتمالات. وفي هذا التقرير، نقدم عدداً من التوصيات لتطبيقها في العراق والولايات المتحدة والمنطقة. وأهم توصياتنا تدعو الى تجديد وتعزيز الجهود الدبلوماسية في العراق والمنطقة، وتغيير المهمة الأساسية للقوات الاميركية في العراق الامر الذي سيسمح للولايات المتحدة ببدء نقل قواتها المقاتلة الى خارج العراق.

ونعتقد أن هاتين التوصيتين تحظيان بالأهمية ذاتها وتقويان بعضهما بعضا. وفي حال طبقتا بشكل فعال، ومضت الحكومة العراقية بالمصالحة الوطنية، فسيحظى العراقيون بفرصة لمستقبل أفضل، وستوجه ضربة قاسية الى الارهاب كما سيتعزز الاستقرار في جزء كبير من العالم وستتم المحافظة على مصداقية الولايات المتحدة ومصالحها وقيمها.

التحديات في العراق معقدة. العنف يزداد بشكل قاتل، ويدور في فلك المتمردين العرب السنة والميليشيات الشيعية وفرق الموت، والقاعدة والأعمال الإجرامية المنتشرة. ويشكل الصراع الطائفي التحدي الأساسي للاستقرار.

يملك العراقيون حكومة منتخبة بشكل ديموقراطي، لكنها رغم ذلك لم تدفع بالمصالحة الوطنية بشكل كاف ولم توفر الأمن المبدئي أو توفر الخدمات الرئيسية. التشاؤم يعم العراق. وإذا استمر الوضع بالتدهور، فإن العواقب ستكون وخيمة.

والانزلاق نحو الفوضى قد يؤدي الى انهيار الحكومة العراقية ويخلق كارثة إنسانية. وقد تتدخل الدول المجاورة وتنتشر الصدامات السنية ـ الشيعية. وقد تحقق القاعدة انتصارا دعائيا وتوسع قاعدة عملياتها. وقد يتقلص موقع الولايات المتحدة العالمي. وقد يصبح الاميركيون أكثر تعرضا للاستهداف.

لقد ناقشنا خلال الأشهر التسعة الماضية سلسلة كاملة من المقاربات للمضي الى الأمام. وكل هذه المقاربات كانت تتضمن أخطاء. ورغم ان مسار توصياتنا يشتمل على عيوب، الا اننا نعتقد بشكل حازم انه يشمل أفضل الاستراتيجيات والتكتيكات للتأثير بشكل ايجابي على المحصلة في العراق والمنطقة.

(*) نشرت في جريدة «السفير» ٢٠٠٦/١٢/٧. وهذه ترجمة غير رسمية لنص الملخص التنفيذي لتقرير لجنة بيكر ـ هاملتون حول العراق، ولم يشر تقرير هذه اللجنة أيضاً بأية إشارة خاصة إلى كردستان العراق.

المقاربة الخارجية

تؤثر سياسات ومجريات جيران العراق بشكل كبير على استقراره وازدهاره. ولن يستفيد أي بلد في المنطقة على المدى الطويل من عراق غارق في الفوضى. ورغم ذلك، فإن جيران العراق لا يقومون بما يكفي لمساعدة العراق على بلوغ الاستقرار. وبعض هذه الدول تعمد على إعاقة الاستقرار.

ويتوجب على الولايات المتحدة ان تطلق فوراً عملية دبلوماسية جديدة للتوصل الى إجماع دولي حول الاستقرار في العراق والمنطقة. ويجب ان تشمل هذه الجهود الدبلوماسية كل بلد له مصلحة في تفادي إغراق العراق في الفوضى، أي كل جيران العراق.

وعلى جيران العراق والدول الاساسية داخل وخارج المنطقة ان يشكلوا جماعة دعم لتعزيز الأمن والمصالحة الوطنية في العراق، وهما أمران لا يستطيع العراق تحقيقهما وحده.

> **إنّ المهمة الأساسية للقوات الأميركية في العراق يجب أن تتطور إلى دعم الجيش العراقي الذي سيتولى مهمة أساسية في العمليات القتالية ومع الأخذ بالتطورات غير المتوقعة للوضع الأمني على الأرض، سيكون بإمكان كافة الألوية القتالية أن تنسحب من العراق خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨**

ونظراً الى قدرة إيران وسوريا على التأثير على الأحداث في العراق ومصالحهما في تفادي الفوضى في العراق، على الولايات المتحدة ان تحاول التعامل معهما بشكل بناء. في اطار السعي الى التأثير على سلوك هذين البلدين، فإن الولايات المتحدة تواجه حوافز وعواقب. وعلى ايران وقف تدفق الاسلحة والتدريبات الى العراق، واحترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، واستغلال تأثيرها على الجماعات الشيعية لتشجيع المصالحة الوطنية. ويجب الاستمرار في التعامل مع مسألة برامج ايران النووية في اطار الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اضافة الى ألمانيا. وعلى سوريا ان تسيطر على حدودها مع العراق لوقف تدفق الأموال والمتمردين والإرهابيين الى داخل وخارج العراق.

ولا تستطيع الولايات المتحدة تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط الا إذا تعاملت بشكل مباشر مع الصراع العربي - الاسرائيلي واستقرار المنطقة. ويجب ان يكون هناك التزام متجدد ومعزز من قبل الولايات المتحدة بالتوصل الى سلام عربي إسرائيلي شامل وعلى كل الجبهات: لبنان، سوريا، والتزام الرئيس بوش في العام ٢٠٠٢ لحل الدولتين لإسرائيل وفلسطين. ويجب ان يشمل هذا الالتزام محادثات مباشرة مع وعبر وبين اسرائيل ولبنان والفلسطينيين (الذين يعترفون بحق اسرائيل في الوجود) وسوريا.

وفيما تقوم الولايات المتحدة بتطوير مقاربتها تجاه العراق والشرق الأوسط، فإنه يتوجب عليها ان توفر دعماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً إضافياً الى أفغانستان، بما فيه الموارد التي من الممكن توفيرها في الوقت الذي تخرج فيه القوات الاميركية من العراق.

المقاربة الداخلية

تتمحور الأسئلة الأهم بشأن مستقبل العراق حول مسؤوليات العراقيين. وعلى الولايات المتحدة تقويم دورها من أجل تشجيع الشعب العراقي على تقرير مصيره.

على الحكومة العراقية أن تسرع في تسليم المسؤولية للأمن العراقي، من خلال زيادة عدد ونوعية الألوية العراقية. وفي الوقت الذي يتم فيه تنفيذ هذه العملية، ولتسهيلها، يتوجب على الولايات المتحدة أن تزيد عديد قواتها العسكرية بشكل ملحوظ، بما في ذلك الجيوش المقاتلة، لتكون إلى جانب وحدات الجيش العراقي بهدف دعمه. ووفقاً للتقدم في هذه الأعمال، يمكن للقوات الأميركية المقاتلة أن تبدأ انسحابها من العراق.

إنّ المهمة الأساسية للقوات الأميركية في العراق يجب أن تتطور إلى دعم الجيش العراقي، الذي سيتولى مهمة أساسية في العمليات القتالية، ومع الأخذ بالتطورات غير المتوقعة للوضع الأمني على الأرض، سيكون بإمكان كافة الألوية القتالية أن تنسحب من العراق خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٨. في ذلك الوقت، يمكن للقوات القتالية أن تنتشر إلى جانب القوات العراقية، ضمن فرق للتدخل السريع والعمليات الخاصة، وتقوم بمهام التدريب والتجهيز، الاستشارة، والحماية، والبحث والإنقاذ، كما أنّ الجهود المتصلة بالاستخبارات والدعم ستتواصل. وتكمن المهمة الحيوية للتدخل السريع والعمليات الخاصة في تنفيذ ضربات ضد القاعدة في العراق.

من الواضح أن الحكومة العراقية ستكون بحاجة للمساعدة من قبل الولايات المتحدة في بعض الأوقات، خصوصاً في تولي المهمات الأمنية. على الولايات المتحدة أن توضح للحكومة العراقية أنها ستنفذ خططها، بما في ذلك خطط إعادة الانتشار، حتى في حال لم تقم الحكومة العراقية بتنفيذ التغييرات المخطط لها. على الولايات المتحدة ألا تقدم تعهداً مفتوحاً للاحتفاظ بعدد كبير من القوات الأميركية المنتشرة في العراق.

وفي الوقت الذي يتم فيه تنفيذ إعادة الانتشار، على القادة العسكريين أن يركزوا على تدريب وتوجيه القوات التي تعود إلى الولايات المتحدة، بهدف استعادة كامل قدراتها القتالية. وفي الوقت الذي تعود فيه المعدات إلى الولايات المتحدة، على الكونغرس أن يخصص أموالاً كافية لإصلاحها خلال السنوات الخمس المقبلة.

> **في حال أظهرت الحكومة العراقية إرادة سياسية، وتوصلت إلى تقدم جوهري باتجاه تحقيق ركائز المصالحة الوطنية والأمن والحكم، فإنّ على الولايات المتحدة أن تظهر إرادة واضحة لمواصلة التدريب والمساعدة والدعم لقوات الأمن العراقية**

على الولايات المتحدة أن تعمل بشكل مباشر مع قادة العراق لدعم تحقيق أهداف محددة، تشكل ركيزة للمصالحة الوطنية والأمن والحكم.

لا يمكن توقع المعجزات، لكن من حق شعب العراق أن ينتظر العمل والتقدم. إن الحكومة العراقية بحاجة لأن تظهر لمواطنيها، ولمواطني الولايات المتحدة ودول أخرى، أنّها تستحق الدعم بشكل دائم.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد وضع، بالتشاور مع الولايات المتحدة، مجموعة من الركائز الحاسمة حول العراق، وهي تشكل بداية جيدة، ولكن يجب أن يتم توسيعها لتشمل ركائز بإمكانها ان تقوي الحكومة وأن يستفيد منها الشعب العراقي.

على الرئيس بوش وفريقه للأمن القومي، أن يبقى على اتصال مباشر ومتواصل مع القيادة العراقية، وحمل رسالة واضحة: يجب أن يكون هناك إجراء فوري من جانب الحكومة العراقية للتوصل الى تقدّم جوهري باتجاه تحقيق هذه الركائز.

في حال أظهرت الحكومة العراقية إرادة سياسية وتوصلت إلى تقدم جوهري باتجاه تحقيق ركائز المصالحة الوطنية والأمن والحكم، فإنّ على الولايات المتحدة أن تظهر إرادة واضحة لمواصلة التدريب والمساعدة والدعم لقوات الأمن العراقية ومواصلة دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي.

في حال لم تظهر الحكومة العراقية ارادة سياسية ولم تحقق تقدماً جوهرياً باتجاه تحقيق ركائز المصالحة الوطنية والأمن والحكم، فإنّ على الولايات المتحدة أن تخفض دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية.

ويقدم تقريرنا مقترحات في أماكن أخرى متعددة، تشمل تحسين النظام القضائي الجزائي العراقي، وقطاع النفط، والجهود الأميركية لإعادة الإعمار في العراق، وإعداد موازنة الولايات المتحدة، وتدريب الموظفين الحكوميين، القدرات الاستخباراتية للولايات المتحدة.

ان فريق الدراسات حول العراق، اجمع على أن هذه المقترحات، توفر للولايات المتحدة طريقاً جديداً للتقدم، وأنّه يجب تقديمها بشكل منسق. يجب ألا تكون هذه المقترحات منفصلة أو معزولة. إنّ ديناميات المنطقة هي مهمة بالنسبة للعراق كما الأحداث داخله. إن التحديات محبطة، ستكون هناك أيام صعبة أمامنا، ولكن من خلال سلوك هذا الطريق الجديد للتقدم، سيكون بإمكان العراق والمنطقة والولايات المتحدة، أن تتطور بشكل أقوى.

شخصيات التقتها لجنة بيكر ـ هاملتون

أجرت لجنة دراسة العراق، مقابلات واستشارات مع عدد كبير من المسؤولين الأميركيين السابقين والحاليين، وبعض الوزراء والسفراء العرب والاجانب بالاضافة الى عدد كبير من الخبراء والصحافيين والباحثين. وفي الآتي أبرز الاسماء التي استشارتها اللجنة:

استشارات لجنة دراسة العراق

رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي.
وزير الخارجية السوري وليد المعلم.
السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى.
نائب وزير الدفاع الإسرائيلي افرايم سنيه.
المندوب الإيراني لدى الأمم المتحدة جواد ظريفي.
السفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل.
وزير الشؤون الخارجية الإماراتية الشيخ عبد الله بن زايد.
السفير المصري في واشنطن نبيل فهمي.
السفير الأردني في واشنطن كريم قعوار.
السفير القطري في واشنطن ناصر بن حمد آل خليفة.
مبعوث الجامعة العربية في العراق مختار لماني.
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق اشرف قاضي.
السفير التركي في واشنطن نابي سينسوي.

مسؤولون سابقون وخبراء

الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون.
النائب السابق للرئيس الأميركي والتر مونديل.
وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين اولبرايت.
وزير الخارجية الأميركية السابق وارن كريستوفر.
وزير الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر.
وزير الخارجية الأميركية السابق كولن باول.
وزير الخارجية الأميركية السابق جورج شولتز.
المندوب السابق للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك.
مستشار الأمن القومي السابق زبيغنيو برجنسكي.
مستشار الأمن القومي السابق انطوني لايك.
مستشار الأمن القومي السابق برنت سكوكروفت.
القائد السابق للقيادة المركزية الأميركية انطوني زيني.
نائب وزير الدفاع الأميركي السابق للشؤون السياسية دوغلاس فايث.

مجموعات عمل متخصصة

نائب رئيس معهد الشرق الأوسط دايفد ماك.
مدير برنامج التوثيق في مؤسسة «الذاكرة العراقية» حسن منيمنة.
مدير مركز «الإسلام والديموقراطية ومستقبل العالم الإسلامي» في معهد «هدسون» هلال فرادكين.
الباحث في مؤسسة «بروكينغز» شبلي تلحمي.
مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية» جون الترمان.
باحث في مجلس «العلاقات الخارجية» ستيفن كوك.
مدير مركز سياسة الدفاع والأمن الدولي في مؤسسة «راند» جيمس دوبينز.
أستاذ الدراسات حول سياسة الشرق الأوسط دانيال كيرتزر.

باحثون وخبراء وصحافيون

الصحافي في صحيفة «نيويورك تايمز» توماس فريدمان.
مدير مكتب «المبادرات الاستراتيجية والتحليل» ريتشارد هيل.
مدير مركز الشرق الأوسط في معهد «بروكينغز» مارتن انديك.
باحث في معهد «اميركان انتربرايز» فريدريك كاغان.
صحافي في مجلة «ويكلي ستاندرد» وليام كريستول.
نائب رئيس مركز دراسات السياسة الخارجية في معهد «بروكينغز» كارلوس باسكوال.
رئيس معهد «بروكينغز» ستروب تالبوت.
أستاذ في برنامج دراسات الأمن في جامعة «جورج تاون» بروس هوفمان.
أستاذ الدراسات الاستراتيجية في جامعة «ناشيونال ديفينس» جون زيغلر.
رئيسة مجلس إدارة المنظمة الدولية «نساء من أجل نساء» زينب صلبي.
نائب رئيس العمليات الدولية في «المنظمة الصحية الدولية» ربيع طربيه.

خيانة الأكراد تتجدّد على غرار ١٩٩١؟ (*)

نجم الدين كريم (**)

تنشغل وسائل الإعلام اليوم بالعمل على إظهار تقرير لجنة دراسات العراق بقيادة وزير الخارجية الأميركي السابق جيمس بيكر وعضو الكونغرس السابق عن الديمقراطيين لي هاملتون على أنه الحل لجميع مشكلات أميركا في العراق. والمحزن أنه من غير المحتمل أن يقدّم هذا التقرير غير السياسات المخزية نفسها التي دأبت لستين عاماً على خلق وهم خطير بالاستقرار في الشرق الأوسط. «استقرار» تمّ شراؤه بدماء الشرق أوسطيين، وأنتج أهوالاً مثل سفك الدماء الغزيرة التي تعرض لها العراقيون الذين سعوا إلى الإطاحة بصدام حسين عام ١٩٩١.

في الظاهر تبدو هذه اللجنة متوازنة، مثلما بدا الشرق الأوسط لسنين طويلة «مستقراً». فبيكر ينتمي إلى المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية، بينما يشكّل هاملتون حليفاً قديماً لحركة تحرير العراق من الديكتاتورية. على أن الشيطان يكمن في التفاصيل. إن من بين مستشاري هذه اللجنة «الخبراء» عدداً كبيراً من العروبيين العنيدين؛ محللون المفترض أنهم موضوعيون محايدون كانوا يعارضون تحرير العراق، ولطالما تكاتفوا مع الأنظمة الاستبدادية العربية. وفي مؤلفاتهم المنشورة طالما قام العديدون من هؤلاء «الخبراء» «بالانثناء» خدمة لمصالح الأقلية العربية السنية في العراق، ثالث أكبر جماعة أثنية ـ دينية فيه بعد العرب الشيعة والأكراد. ومن هؤلاء «الخبراء» مَن هم عرب، وفي حالة بعينها كان بالتحديد سنياً عربياً من العراق. والمثير للانتباه حقاً أنه ليس بينهم عراقي شيعي أو كردي.

على أن الأسوأ من ذلك كله هو أن اللجنة التي جعلت من زياراتها العراق ومحادثاتها مع المسؤولين العراقيين أمراً جليلاً رفضت أن تزور كردستان: أكثر نواحي العراق أمناً وتأييداً للأميركيين. وحتى تركيا التي لم تتردد في إظهار إحباطها إزاء الأهمية المتنامية لأكراد العراق أخذت تتعامل على أساس يومي مع حقيقة أن منطقة كردستان العراق كيان دستوري معترف به تماماً، ومنطقة حكم ذاتي ذات قدرات كبيرة. وروسيا التي ظلت تدعم نظام صدام حسين حتى النهاية انحنت أخيراً أمام ما ليس منه مفر، وافتتحت لها قنصلية في كردستان.. ولكن ليس لجنة دراسات العراق التي لم تطأ لها قدمٌ كردستان.

التخلّف عن زيارة كردستان، والتشاور مع رئيسها ورئيس وزرائها المنتخبَين ديمقراطياً، ومجرد رؤية الدليل الواقعي على اقتصاد آمن مزدهر ليست أخطاء غير مقصودة. إن لجنة دراسات العراق تمتلك تجربة هائلة في السياسة، ومجموعاتها الاستشارية الخبيرة ـ فيما لو كانت حقاً خبيرة ـ لا بد أن تكون على علم بالخطوات المتقدمة التي حقّقها الأكراد العراقيون. إن أقل المتابعين للأخبار انتظاماً يعرفون أن أكراد العراق مؤيدون للأميركيين بشكل كبير، وأن كردستان هي القسم الوحيد من العراق الذي يتذمّر فيه الناس من أنهم لا يرون الأميركيين فيه بمقدار كاف.

كلا، لقد تجنّبت لجنة دراسات العراق زيارة أشدَ حلفاء أمريكا التزاماً في العراق ـ الأكراد ـ بسبب تحاملها

(*) مقالة خصّ بها الكاتب الواشنطن بوست. كوم ٢/١٢/٢٠٠٦، بعنوان "A 1991 Kurdish Betrayal Redux?"، وترجمتها بادية حيدر.
(**) Najmaldin Karim طبيب، ورئيس المعهد الكردي في واشنطن «The Washington Kurdish Institute (WKI)».

الأيديولوجي. فليس فقط أن الأكراد المؤيدين للأميركيين يجعلون مقولةَ «إن العراقيين جميعاً يكرهون الأميركيين، وبالتالي لا بد من انسحاب القوات الأميركية من العراق» صعبةَ الإقناع، ولكن أيضاً لأنّ الأكراد يجعلون هؤلاء «الواقعيين» والمنافحين عن العرب السنّة على السواء متوتّرين: فالدليل على معاناة الأكراد لا يمكن دحضه، كما أنه من الصعب على الولايات المتحدة أن تتخلّى عن ضحايا الإبادة الجماعية. والأكراد يشهدون أيضاً على خيانة هؤلاء «الواقعيين» للعراق عام ١٩٩١. ففيما كانت قوات التحالف «تقصم ظهر» جيش صدام من الجو شجّع إعلان الرئيس بوش الأب للعراقيين «بأن يمسكوا بزمام الأمور، ويجبروا صدام حسين، الطاغية، على التنحّي» انتفاضةَ الأكراد والشيعة، في الشمال والجنوب، ضد النظام البعثي. لكن بوش الأب وبيكر لم يقدّما العون للانتفاضتين، وتمّ ذبح عشرات الآلاف من الشيعة والأكراد العراقيين في ردّ انتقامي ما إن تمكّن النظام من إعادة تجميع قواته.

من غير المحتمل أن يقدّم هذا التقرير غير سياسات الماضي المخفقة والمكلفة على السواء!

أما الإدارة «الواقعية» حقاً، والأخيرة هذه في تاريخ الولايات المتحدة فقد تدخّلت فقط عند الضغط الهائل الذي مارسه الرأي العام عقب الصور الصادمة التي قامت شبكة «السي إن إن» ببثّها عن اللاجئين الأكراد، وبعدما رفضت تركيا قبول آلاف اللاجئين. وحتى عند ذلك تمّ «تلطيف» ذلك التدخّل، فاكتفي بإنشاء «ملاذ آمن» للأكراد في الشمال، أما بالنسبة إلى الشيعة فتمّ إنجاز القليل باستثناء إقامة منطقة حظر الطيران فيه، وفيها مُنعت قوات صدام الجوية - غير القائمة فعلياً - من التحليق في أجواء الجنوب، فيما غُضّ الطرف عن هجمات السمتيات العراقية.

الأكراد والشيعة الذين عانوا الأمرين تحت حكم النظام البعثي - السني في غالبه - يريدون دولة لامركزية. لكن لجنة دراسات العراق «بخبرائها» العديدين كانت قد استبعدت تماماً فكرة إقامة ثلاث مناطق ذات حكم ذاتي على أساس إثني - ديني في العراق، وهي فكرة كان تقدّم بها السيناتور الأميركي جو بيدن، والرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية لسلي غيلب. إن مشروع بيدن وغيلب يحترم بعمق الديمقراطية العراقية، كما أن مثل هذه الخطة هي قانونية بحسب دستور ٢٠٠٥ الذي صوّت له حوالى ٨٠ بالمئة من العراقيين.

ولكن بالتأكيد ما الذي يدفع لجنة تمضي غالب الوقت في التحدث إلى عدوّي أميركا، سوريا وإيران، إلى الاهتمام بالأماني الديمقراطية لشعب العراق؟ عند النظر إلى لجنة دراسات العراق فإنّ ما يراه العراقيون، والأكراد بخاصةٍ، ليس لجنة خبيرة ستقوم بتقديم أفكار جديدة، بل تكراراً في الغالب لسياسات الماضي المُخفقة والمُكلفة على السواء.

العراق والفدرالية

عبد الحسين شعبان (*)

مقدمة

برزت القضية الكردية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١[1]، وقد وردت الإشارة إليها في قرار لمجلس وزراء الحكومة العراقية المؤقتة التي نادت بالأمير فيصل الأول ملكاً على العراق، وذلك حين جرى التأكيد على مشاركة الأكراد في انتخابات المجلس التأسيسي وفقاً لما نصت عليه معاهدة سيفر. ويذكر أن معاهدة سيفر التي تمّ توقيعها في آب/أغسطس ١٩٢٠ - بين دول الحلفاء والحكومة التركية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية - نصّت على حق الشعب الكردي بالتمتّع بشكل من أشكال الحكم الذاتي يمكن أن يتحوّل الى نوع من الاستقلال، مع السماح لأكراد كردستان الجنوبية (أكراد العراق) بالانضمام إليهم إذا رغبوا بذلك[2].

تمّ التراجع عن معاهدة سيفر بإقرار معاهدة لوزان في تموز/ يوليو ١٩٢٣ بين الحلفاء وتركيا بمساومة معروفة، فتراجعت أيضاً القضية الكردية ومعها حقوق الأكراد. ظلّت القضية الكردية من دون حل، ومصدرَ قلقٍ وتوتّر للعديد من دول المنطقة، وأخذت على النطاق العراقي تزداد تعقيداً مع مرور الأيام. وبالقدر الذي كانت تكتسب فيه أهمية متزايدة، سواء على صعيد الحكم أو الحركة الوطنية العربية والكردية، فإنها تركت تأثيرات إنسانية خطيرة في وضع الأكراد، ناهيك عن تأثيراتها السلبية في دول المنطقة.

لم يتجاهل الانتداب البريطاني الذي فرض على العراق في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٢٠ وجود الأكراد وحقوقهم، إذ نصّت المادة ١٦ على أن «لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المُنتدِب من تأسيس حكومة مستقلة إدارياً في المقاطعات الكردية...»[3].

ولم تفلح ثورات النجف ١٩١٨، والسليمانية بقيادة الشيخ محمود الحفيد ١٩١٩، والثورة العراقية الكبرى التي عُرفت باسم «ثورة العشرين» في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٠ من تحقيق أهداف الشعب العراقي في الاستقلال والتخلص من السيطرة البريطانية والانتداب وحل مشكلة الحكم في العراق على نحو سليم، وبضمنها القضية الكردية.

وبقراءة استرجاعية تقويمية للدولة العراقية منذ تأسيسها يمكننا القول إن الحكم في العراق عانى اختلالات بنيويةً في العديد من القضايا والمسائل العقدية، وإنْ كان بدرجات متفاوتة. ولعل أهمها:

(*) أستاذ وباحث عراقي في القضايا الاستراتيجية العربية والدولية، وخبير في ميدان حقوق الإنسان والقانون الدولي، وصاحب مؤلفات عديدة في هذه المجالات. وهو رئيس «الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية». وقد قام الدكتور عبد الحسين شعبان مشكوراً بإعداد هذه الدراسة لـ «معلومات».

(١) انظر محاضرة للباحث في مركز آل البيت الإسلامي، بعنوان: «القضية الكردية في الفكر السياسي العراقي»، لندن، ١٩٩٢/٥/٣١، كذلك قارن: عبد الحسين شعبان، صحيفة «الحياة»، حلقتان، ٢ و٣ آب (اغسطس) ١٩٩٢، ومقالة ثالثة بعنوان «الفيدرالية وحق تقرير المصير - جدل الحاضر والمستقبل»، الملف العراقي، العدد ١٥، آذار (مارس) ١٩٩٣. انظر كذلك: كتابنا «عاصفة على بلاد الشمس»، دار الكنوز الادبية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٠٢-٢٢٣، انظر كذلك: محاضرة بعنوان «جدلية العلاقات العربية - الكردية» اربيل، كردستان، العراق، ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٤، ومقالة في صحيفة «النهار» بعنوان «الفيدرالية العراقية بين التشطير والتأطير» منشورة في موقع الحوار المتمدن، العدد ١٣٥٣، ٢٠٠٥/١٠/٢٠.

(٢) قارن: عبد الرزاق الحسني - تاريخ الوزارات العراقية، عشرة اجزاء، ج ١، بغداد، ١٩٥٧، ص ١٦ وما بعدها.

(٣) انظر: المصدر السابق، قارن كذلك: عبد الحسين شعبان: «عاصفة على بلاد الشمس»، بيروت، دار الكنوز الادبية، ١٩٩٤، ص ٢٠٤ و٢٦٢.

١ ـ ضعف البنى والتراكيب التي قامت عليها الدولة العراقية

تعرّضت التجربة الوليدة في الدولة الناشئة الى التعثر، إذ غالباً ما تمّ تجاوز دستور عام ١٩٢٥ (القانون الأساسي) سواء في موضوع الانتخابات أو الحريات أو حقوق الإنسان، ما أضعف ثقة المجتمع بالدولة. وعلى الرغم من حدوث التغيير في الحكم، واستبدال النظام الملكي بنظام جمهوري بقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، ظلّت البلاد تحكم بالدساتير المؤقتة والأنظمة الانتقالية وأحكام الطوارئ والقوانين الاستثنائية، ما عزّز غيابَ دولة القانون والنظام الدستوري، وهيمنةَ الأساليب والوسائل الفردية والاستبدادية، والتجاوزَ على الحقوق والحريات[٤]، بل إن الصورة ازدادت قتامةً مع مرور الأيام.

٢ ـ عدم تلبية مطالب الشعب الكردي

ظلّت القضية الكردية من دون حل، ما أدّى الى تبديد طاقات العراق في حرب داخلية استمرّت لسنوات طويلة، لم تتمكّن الحكومات التي لجأت الى الحلول العسكرية من حسمها، بعدما اعتبرها القادة العسكريون بمثابة «نزهة» لا تستمر سوى أيام أو أسابيع، فإذا هي حرب، بل «حروب مستمرة» ومتواصلة لقمع الثورات والتمردات الكردية. ولم تتمكّن الحركة الكردية أيضاً من تحقيق أهدافها باللجوء الى الوسائل العنفية، فهُدرت إمكانات بشرية ومادية طائلة دون جدوى. وكان الطرفان يعودان الى التفاوض كلما أخفقت الحلول العسكرية والعنفية سواء لبحث هدنة طويلة، أو اتفاقات يتمّ الالتفاف عليها بسبب قصور نظر داخلي، أو تأثيراتٍ وضغوطٍ خارجية.

٣ ـ تعاظم المشكلة الطائفية وتفاقمها

حدث ذلك خصوصاً مع صدور قانون الجنسية العراقية رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤ وتجلّياته، حيث وضع درجتين للجنسية «أ» و«ب». الصنف الأول هو لرعايا الدولة العثمانية السابقة، والصنف الثاني للرعايا غير التابعين للدولة العثمانية، ما أدى الى نشر بذرة التمييز التي اتخذت بُعداً جديداً، واستندت إليها الحكومات المتعاقبة، ما أحدث تفاوتاً في درجات المواطنة ترك تأثيره السلبي، وخصوصاً الشعور بالحيف لدى بعض الفئات التي تعرضت للتهجير ونزع الجنسية تعسفاً.[٥]

القضية الكردية: خصوصية وإشكاليات

تكتسب القضية الكردية أهمية خاصة تتعدّى حدود العراق كدولة، فالشعب الكردي مجزّأ الى أجزاء عدّة، فبالإضافة الى العراق التي يعيش فيها نحو أربعة ملايين كردي، يعيش في إيران نحو عشرة ملايين كردي، وفي تركيا أكثر من ستة عشر مليون كردي، وفي سوريا أكثر من مليون كردي، ونحو ربع مليون كردي في الاتحاد السوفياتي السابق، بمساحة تقدر بنحو أربعمئة ألف كيلومتر مربع بحسب بعض المراجع.[٦]

(٤) يعتبر القانون الأساسي للمملكة العراقية الذي صدر في العام ١٩٢٥ هو الدستور الدائم الوحيد للعراق. وقد حكم هذا الدستور العراق نحو ٣٣ عاماً وقد أُبطِلَ مفعوله بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وصدر الدستور الموقت الأول بدلاً عنه في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٨ الذي استبدل بقانون المجلس الوطني عام ١٩٦٣ ثم بدستور موقت آخر عام ١٩٦٤. وهذا الأخير أُلغيَ بعد انقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، وصدر دستور موقت آخر في أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، ثم صدر دستور موقت جديد في ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٠. وحكم هذا الدستور البلاد نحو ٣٣ عاما أيضاً الى أن اطيح بالنظام السابق. وصدر بعد الاحتلال قانون إدارة الدولة الانتقالي في ٨ آذار / مارس ٢٠٠٤، ثم صدر الدستور العراقي الدائم بعد الاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، انظر: عبد الحسين شعبان ـ إشكاليات الدستور العراقي الموقت، الحقوق الفردية والهياكل السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (بالاهرام)، كراسات استراتيجية العدد ١٤٠، حزيران (يونيو) ٢٠٠٤. انظر كذلك: «العراق ـ الدولة والدستور: من الاحتلال الى الاحتلال» دار المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٤.

(٥) قارن: عبد الكريم الأزري ـ مشكلة الحكم في العراق، لندن، ١٩٩١، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤ انظر كذلك: حسن العلوي ـ الشيعة والدولة القومية في العراق، مطبوعات (I)، فرنسا، ١٩٨٩، ص١٤٩ ـ ١٩٤. وتمّ تهجير نحو نصف مليون مواطن عراقي خلال عشية الحرب العراقية ـ الإيرانية وخلالها ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ وخصوصاً بصدور القرار ٦٦٦ في ٧ أيار (مايو) ١٩٨٠، الذي تم بموجبه إسقاط الجنسية ومصادرة الحقوق.

(٦) قارن: لازاريف ـ الكرد وكردستان، عوامل تشكيل القضية، ١٩٨٧، منشورات الحزب الاشتراكي الكردستاني. قارن كذلك: بافي ريزان ـ الاتفاقيات والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والمسألة الكردية، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٨.

وللمنطقة الكردية أهمية جيوسياسية، استراتيجية واقتصادية، وخصوصاً بسبب النفط، بالإضافة الى كونها تحفل بصراعات قومية ودينية، وبمشاكل إثنية وعرقية عديدة تؤثر في دول المنطقة وفي المصالح الإقليمية والدولية.

في العراق حظيت المسألة الكردية بمكانة خاصة بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وذلك حين نصّ الدستور الموقت الأول الصادر في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٨ على «شراكة العرب والأكراد». إلا أن هيمنة العسكر على مقاليد الأمور، وتضييق هامش الحريات، والاستدارة نحو الحكم العسكري الفردي.. ذلك كله أدّى الى انتكاسة الحل السلمي للقضية الكردية، الأمر الذي دفع قياداته الى حمل السلاح. وبدأت مرحلة جديدة باندلاع ثورة أيلول / سبتمبر الكردية عام ١٩٦١، و كان شعار الحركة الوطنية هو «الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان».

وعلى رغم الإطاحة بعبد الكريم قاسم في ٨ شباط / فبراير ١٩٦٣ لم يتم إيجاد حل للقضية الكردية، بل هي ازدادت تعقيداً، وخصوصاً بتصعيد الحملات العسكرية ضد الشعب الكردي، وقصف العديد من المناطق المدنية، واللجوء الى الحل العسكري الذي ظلّ باستمرار خياراً للحكومات باستثناءات محدودة، كما حصل في حكومة الدكتور عبد الرحمن البزاز في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٦، وبيان ١١ آذار/مارس ١٩٧٠، وهذه الحلول ما لبثت أن تعثرت بدورها.

ويمكن القول إن دستور عام ١٩٧٠ الذي اعتبر «العراق يتكّون من قوميتين رئيستين هما العربية والكردية» كان متقدماً في وقته عما سواه، وكذلك الإقرار بالحكم الذاتي، وصدور قانون عام ١٩٧٤ رغم عيوبه ومثالبه، إلّا أن التسويف في تحقيقه وإجهاضه كانا السبب في إخفاق التجربة، ناهيك عمّا لحق بالشعب الكردي من اضطهاد وقمع عقب صدامات عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، وبخاصة بعد اتفاق شاه إيران ـ صدام حسين المعروف بـ«اتفاقية الجزائر» في ٦ آذار /مارس ١٩٧٥.[٧]

يمكن القول إن دستور عام ١٩٧٠ الذي اعتبر «العراق يتكّون من قوميتين رئيستين هما العربية والكردية» كان متقدماً في وقته عما سواه، وكذلك الإقرار بالحكم الذاتي، وصدور قانون عام ١٩٧٤ رغم عيوبه ومثالبه

ومن خلال استعراض تاريخ القضية الكردية يبرز اتجاهان أساسيان:

الأول: يرجح الحل العسكري، وتعود جذور هذا التيار الى بعض النزعات الاستعلائية والتنكر لحقوق الشعب الكردي، وخصوصاً أن البعض يعتبر الأكراد «عرباً سكنوا الجبال». وبغض النظر عن أخطاء القيادات الكردية ومواقفها فإن الجذر الفكري لهذا الاتجاه ينتمي الى المدرسة القومية التقليدية، وإنْ كان قد حصل بعض التطور خصوصاً في أواخر الستينات والسبعينات، فإن شيئاً من الخلط يجري أحياناً بين الموقف من حقوق الشعب الكردي، وبين الموقف من أخطاء أو تحالفات بعض القيادات الكردية، وتعويلها على القوى الخارجية.

ولعلّ ما يقابل هذا الاتجاه هو ضيق الأفق القومي والوطني لدى بعض التوجهات الكردية، واستعدادها للتحالف مع قوى معادية للعراق في ظروف ملتبسة على أمل الحصول على بعض المكاسب. حصل ذلك في ما يتعلق بالعلاقة مع إيران الشاه، وبعد الثورة الإسلامية، وكذلك في العلاقة مع الولايات المتحدة، في السبعينات، وفي ما بعد في التسعينات، وخلال التحضير لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما بعده، وكذلك في ما يجري الحديث عنه الآن وفي السابق عن علاقات كردية ـ إسرائيلية.[٨]

الاتجاه الثاني هو الاتجاه الذي شاع على المستوى الشعبي، والذي يدعو الى اعتماد الحل السلمي للقضية الكردية، والاعتراف بحقوق الشعب الكردي، وبشراكته في الوطن العراقي سواء عن طريق الحكم الذاتي، أو شكل من أشكال

(٧) قارن مقالتينا في مجلة «الحرية»: العددان ٨٧ (١١٦٢) و٩٦ (١١٧١) في ٢١/ ١٠/ ١٩٨٤ و٢٣/ ١٢/ ١٩٨٤ بعنوان «المسألة القومية الكردية والحزب الشيوعي العراقي» والثانية بعنوان «القضية الكردية والحرب العراقية ـ الإيرانية».

(٨) حديث خاص مع الدكتور محمود عثمان، أحدى الزعامات الكردية في العام ١٩٩٣ و١٩٩٥ لندن. كذلك: مقابلة خاصة مع الدكتور عثمان في مجلة «الوسط» اللندنية (أواسط التسعينات)، وقد قدّم الدكتور عثمان نقداً جريئاً لملف العلاقات، كما فعلت بعض القيادات الكردية في فترة سابقة.

الفدرالية، أو أيّة صيغة تضمن هذه الحقوق. وقد تطوّرت نظرة معظم القوى السياسية العراقية من القضية الكردية، الماركسية واليسارية منها وكذلك الليبرالية، إضافة الى القوى القومية العربية والإسلامية في هذا الاتجاه.

أما الاختلاف فإنه قائم اليوم، وهو يتعاظم أحياناً بتعاظم دور الأكراد وبعض النزعات التي طفت على السطح بعد الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق، والتي يعتبرها فريق كبير تنكرّاً للصداقة، ومحاولة فرض الأمر الواقع في لحظة ضعف الكيانات العربية في العراق، في أمر مضمون هذه الحقوق وحدودها ومستقبلها، فضلاً عن اختلاف زاوية النظر إليها، بما في ذلك ما يتعلق بوحدة العراق أرضاً وشعباً.

لم يكن من السهل على العديد من القوى قبل بيان ١١ آذار/مارس ١٩٧٠ قبول فكرة الحكم الذاتي، فما بالك بصيغة أرقى إذا ما تجاوز الأمر حدودها النظرية ومواقفها من القضية الكردية، وخصوصاً في ظروف ملتبسة، وفي ظل الاحتلال؟ إن العودة الى بعض الأطروحات القديمة التي تشكك بحقوق الشعب الكردي ككل تجد لها الآن ما «يبررها»، ويختلط الثانوي بالأساسي والتكتيكي، واليومي بالاستراتيجي والبعيد المدى، وذلك يشمل جميع الفرقاء. ونجد اليوم من الفريقين من يدفع نحو القطيعة، وذلك بسبب الشعور بالتقوقع، والرغبة في الحصول على المكاسب، و إنكار حقوق الآخر، أو تعاظم نزعات الانكفاء على الذات في ظل الاتهامات التي يكيلها كلّ طرف للطرف الآخر.

> **الورقة الكردية كانت قابلة على الدوام لـ «لعب والاستثمار» من قبل القوى الدولية والإقليمية، بما فيها المخططات الامبريالية والصهيونية. لهذا كله ظلت بؤرة ساخنة، وعامل قلق دائماً.**

القضية الكردية إقليمياً

الورقة الكردية كانت قابلة على الدوام لـ «لعب والاستثمار» من قبل القوى الدولية والإقليمية، بما فيها المخططات الامبريالية والصهيونية. فالقضية الكردية بالإضافة الى كونها نزاعاً داخلياً في كلّ من تركيا وإيران والعراق بدرجة رئيسية، فإنها أيضاً مصدر للخلاف ولتحريك الصراع بينها، كما أنها بالقدر نفسه مصدر اتفاق ومساومة وصفقات بين الحكومات التي يجمعها قاسم مشترك أعظم هوالتنكّر للحقوق القومية للشعب الكردي. لهذا كله ظلت بؤرة ساخنة، وعامل قلق دائماً.

بعد إخفاق الانتفاضة الكردية في العراق إبان الحرب العالمية الثانية انتقل بعض الأكراد العراقيين للقتال الى جانب الأكراد الإيرانيين عند قيام جمهورية مهاباد عام ١٩٤٧، ومن المفارقات أن يكون الحكم قد صدر بالإعدام في كلّ من العراق وإيران بحق الملا مصطفى البارزاني الذي التجأ الى الاتحاد السوفياتي السابق، ولم يُلغَ هذا الحكم عن البارزاني إلاّ بعد عودته الى العراق عام ١٩٥٨، وظل الحكم عليه قائماً في إيران حتى عام ١٩٦٨ على رغم قيام بعض الاتصالات بين الحركة الكردية في العراق ونظام الشاه قبل هذه الفترة[٩].

كان لإقرار «شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي» عام ١٩٥٨، وتحقيق بعض المنجزات القانونية والإدارية للشعب الكردي عام ١٩٧٠ أثره في استنهاض الشعور القومي الكردي في كل من إيران وتركيا. وقد سارعت إيران بعد اندلاع الحركة المسلحة في كردستان العراق عام ١٩٦١ الى الاتصال بقيادتها منذ العام ١٩٦٢، وأغلب الظن أن الصلّة تعزّزت بعد عام ١٩٦٤ حين أرسل شاه إيران مبعوثاً خاصاً للاتفاق على صيغة التعاون، كما تنص وثيقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) أثناء احتدام الخلافات في العام ١٩٧٩[١٠].

وعند إعلان بيان ١١ آذار/مارس ١٩٧٠ الذي هو بمثابة اتفاق بين الحكومة العراقية والثورة الكردية على إنهاء القتال، ووضع أسس حل سلمي لم تكن إيران مرتاحة من تثبيت بعض الحقوق الكردية، وخصوصاً أنّ العلاقات الإيرانية ـ العراقية كانت على درجة عالية من التوتر، حيث أقدمت إيران على إلغاء معاهدة عام ١٩٣٧ العراقية ـ

(٩) المصدر السابق رقم (٧).
(١٠) انظر: الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك ـ العراق)، طريق الحركة التحررية الكردية، وثيقة أقرها المؤتمر التاسع للحزب، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، ص ٨٠ وما بعدها.

الإيرانية بخصوص تنظيم الحدود من طرف واحد خلافاً للقانون الدولي، وهو ما أقدم عليه أيضاً النظام العراقي السابق حين تمّ تمزيق اتفاقية ٦ آذار/مارس لعام ١٩٧٥ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ عشية الحرب العراقية ـ الإيرانية.

قد يصح القول استناداً الى التجربة التاريخية، وخصوصاً بعد اندلاع القتال بين الحكومة العراقية والحركة الكردية عام ١٩٧٤، إن إيران التي تخلّت عن دعم الحركة الكردية عام ١٩٧٥ لم تكن تستهدف من معاونتها للحركة الكردية دعم الشعب الكردي، وإنما إضعاف العراق وإشغال جيشه في نزاع داخلي، في حين كانت إسرائيل هي المستفيد الأول من ذلك، وعندما اصطدمت مصالح إيران بالحركة الكردية أقدمت على الفور على قطع المساعدات عنها.

ويقول تقرير للمستر بايك[١١] قدّم الى الكونغرس في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ إن شاه إيران لم يعتبر مساعدته للحركة القومية الكردية في العراق سوى «ورقة يلعب بها في النزاع مع جيرانه». وفي المقابل فإن بغداد بعد انتصار الثورة الإيرانية في شباط /فبراير ١٩٧٩ عمدت الى استخدام سلاح الشاه في مدّ يد العون الى أكراد «العدو» مشجعةً إيّاهم على مواجهة السلطة الجديدة وخلق المتاعب بوجهها، مبديةً حرصاً زائفاً على مطالب الشعب الكردي في إيران في حين كانت توغل في اضطهاد الشعب الكردي في العراق، كما أنّ القيادة السورية كانت تستقبل القيادات الكردية العراقية وتبدي تعاطفاً مع أكراد العراق، في حين تمتنع من تلبية بعض الحقوق الكردية، بما فيها منح عشرات الآلاف منهم الجنسية السورية، واعتبارهم مواطنين.

> **الولايات المتحدة الأميركية كانت حريصة على أن لا يحصل أي اتفاق بين الحركة الكردية والحكومة العراقية في التسعينات، وخلال فترة الحصار الدولي والعقوبات. وقد تحدثت قيادات كردية عن ذلك بعد الاتفاق الأولي بينها وبين الحكومة عام ١٩٩١، وقالت إن هناك ضغوطاً أميركية حالت دون تحقيق الاتفاق**

وفي أواسط الثمانينات في ظل الاحتراب الكردي ـ العراقي خصوصاً، وفي ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية انقسمت الحركة الكردية العراقية، فالحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) تعاون مع إيران، في حين تعاون الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) مع الحكومة العراقية، وخصوصاً عشية وبُعيد مجزرة بشتاشان عام ١٩٨٣ ضد الأنصار الشيوعيين في كردستان. ومن المفارقة أن قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) استعانت بالحكومة العراقية عام ١٩٩٦ لاستعادة أربيل من الاتحاد الوطني الكردستاني (اوك) الذي كان يتعاون مع إيران في تلك الفترة، بما يؤكد فكرة تلاعب القوى الإقليمية والدولية بالقضية الكردية ومحاولة استغلالها، واضطرار القيادات الكردية تحت ضغط إصرار الحكومات العراقية على عدم تلبية المطالب الكردية المشروعة لمثل هذا التعاون الذي ألحق ضرراً بليغاً بالشعب الكردي، وبقضيته، وبمستقبل علاقاته بجيرانه: العرب بعامة، وعرب العراق بخاصة.

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد كانت حريصة على أن لا يحصل أي اتفاق بين الحركة الكردية والحكومة العراقية في التسعينات، وخلال فترة الحصار الدولي والعقوبات. وقد تحدثت قيادات كردية عن ذلك بعد الاتفاق الأولي بينها وبين الحكومة عام ١٩٩١، وقالت إن هناك ضغوطاً أميركية حالت دون تحقيق الاتفاق، ما يؤكد أن هذه القضية التي أخفقت الحكومات في حلّها سلمياً كانت تستثمرها قوى خارجية دافعةً الأمور باتجاه التباعد، والصدام، وتشجيع النزاعات على حساب التعايش والوحدة الوطنية، وهو ما شكّل خسارة للجميع.

وقد أخذت قيادات كردية عديدة تستذكر مواقف كيسنجر عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ حين تمّت التضحية بالقضية الكردية في تلك المساومة المعروفة التي كان وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك يرددها في سياق رؤيته للفارق بين السياسة والأخلاق. ولعل الموقف من أحداث حلبجة وعمليات الأنفال عام ١٩٨٨ خير دليل على ازدواجية المعايير وانتقائية المواقف من قبل الولايات المتحدة التي سكتت برّرتها آنذاك، ثم عادت الى التهديد بها بعد غزو القوات العراقية للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠.[١٢]

(١١) انظر: تقرير مستر بايك، منشورات الاتحاد الوطني الكردستاني، دمشق ١٩٧٧.
(١٢) عبد الحسين شعبان: «عاصفة على بلاد الشمس»، ص ٢٠٨ وما بعدها.

وعلى الرغم من دعم طهران للحركة الكردية العراقية في أواخر السبعينات والثمانينات، فإنها قد لاحقت الحركة الكردية الإيرانية، بل هناك اتهامات تشير الى ضلوعها في اغتيال الدكتور عبد الرحمن قاسملو في النمسا.

أما في تركيا فإن الموقف من القضية الكردية ظلّ قاصراً، حيث عانى الأكراد سياسة التتريك والحرمان من الحقوق لنحو سدس سكان تركيا الذين كان يطلق عليهم مصطلح «الأتراك الجبليين»، وعملياً هضمت حقوق أولية للكرد، بما فيها حق التعليم بلغتهم ناهيك عن أن كلمتي «كردستان» و «كردي» كانتا ممنوعتين من التداول والاستخدام منذ الثلاثينات وحتى وقت قريب، بل إن بعض مواد القانون الجنائي التركي والقانون الخاص بتأسيس الأحزاب تعاقب من يقوم باستخدام هاتين الكلمتين.

وكان قانون الأحزاب الصادر عام ١٩٨٤ في تركيا قد حظر على الأحزاب السياسية «الدفاع عن فكرة وجود أية أقليات قومية» مشيراً الى اللغة والثقافة التركية فقط، فما بالك بحق الكرد في حكم أنفسهم بأنفسهم في حكم ذاتي أو وفق أية صيغة أخرى؟[١٣].

أما إيران فقد تنكّرت لحقوق الأكراد في عهد الشاه، واعتبر بعض الاتجاهات المتنفّذة بعد الثورة الإسلامية الحديث عن المسألة القومية بدعة وضلالاً، لأن المسلمين متساوون «كأسنان المشط».

وبرغم أنه حصل بعض التطوّر في الترخيص لمراكز ثقافية وهيئات اجتماعية وغيرها في السنوات الأخيرة، إلاّ أن ذلك لم يرقَ الى صيغة الإقرار بحقوق الأكراد كأقلية متميزة لها مطالبها.

ومن المفارقات الأخرى أن الحركات الكردية العراقية والإيرانية والتركية، وخصوصاً حزب العمال الكردستاني (PKK) بقيادة عبدالله أوجلان، كانت علاقاتها تسوء في ما بينها بحسب القرب أو البعد من الحكومات، أو لاعتبارات ضيقة لا تأخذ المصالح القومية الكردية العليا في الاعتبار، ما جعل بعض الحكومات ينفرد ببعض الحركات، أو يحاول توظيفها ضد شقيقاتها.

إذا كان قد جرى اليوم تأكيد شعار «الحكم الذاتي»، ثمّ «قبول الفدرالية» إرغاماً أو قناعة جزئية في برامج وأنشطة مشتركة خصوصاً مع الأحزاب الكردية، فإن هذه القوى والأحزاب تختلف الى حدود كبيرة حول مضمون هذا الشعار

مواقف القوى العراقية

حتى وقت قريب كانت برامج معظم الأحزاب السياسية القومية العربية تخلو من تحديد واضح للمسألة القومية الكردية في العراق، وخصوصاً عندما تكون قريبة من مواقع السلطة. ولم ينظر التيار الإسلامي بشقيّه الى المسألة القومية الكردية باعتبارها أحد أركان مشكلة الحكم في العراق، ولهذا لم يبلور حلاً واضحاً بخصوصها سوى الدعوة للمساواة من زاوية أقرب الى الأخلاق منها الى السياسة.

وإذا كان قد جرى اليوم تأكيد شعار «الحكم الذاتي»، ثمّ «قبول الفدرالية» إرغاماً أو قناعة جزئية في برامج وأنشطة مشتركة خصوصاً مع الأحزاب الكردية، فإن هذه القوى والأحزاب تختلف الى حدود كبيرة حول مضمون هذا الشعار ودلالاته وما يشمله. وفي التطبيق العملي فإن موقف التيار الماركسي لم يخلُ أيضاً من التشوش، وذلك بحسب قربه من مواقع السلطة أو بعده عنها، و ذلك على رغم تقدم أطروحاته النظرية بصدد الحل المنشود للقضية الكردية على أساس حق تقرير المصير.

ومن الحركات القومية العربية التي اتّخذت منذ وقت مبكر موقفاً متميزاً من الحركة الكردية وتأييد فكرة الحكم الذاتي على أساس حق تقرير المصير «الحركة الاشتراكية العربية» في مؤتمرها الذي انعقد عام ١٩٦٨. أما «الحزب الاشتراكي» وشخصيات مستقلة، والتنظيمات الناصرية فقد وافقت على فكرة الحكم الذاتي، وفي ما بعد على فكرة الفدرالية بدرجات متفاوتة. وكان «حزب البعث» ـ قيادة قطر العراق (المدعوم من سوريا) قد أيّد فكرة الحكم الذاتي للأكراد، وخصوصاً بعد قرار المؤتمر القومي الحادي عشر (دمشق ـ ١٩٧١). أما حزب البعث في العراق فإنه كان قد

(١٣) انظر: بافي ريزان، المصدر السابق، ص ١٦ ـ ١٧.

بلور فكرة «اللامركزية» عام ١٩٦٣ بديلاً للحكم الذاتي، لكنه في ما بعد ساهم في التوصل الى بيان ١١ آذار/مارس ١٩٧٠ للحكم الذاتي، وأصدر «قانون الحكم الذاتي» عام ١٩٧٤ الذي برغم نواقصه وثغراته يعتبر خطوة متقدمة في حينها، وخصوصاً ما تضمّنه دستور ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٠[١٤].

وبخصوص الحركة الإسلامية العراقية، فإن أول حزب إسلامي وافق على فكرة الحكم الذاتي الحقيقي كان «حزب الدعوة الإسلامي» في برنامجه الصادر في آذار/مارس ١٩٩٢، فيما خلا مشروع السيد محمد باقر الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الذي عرضه في مطلع العام ١٩٩٢ من الإشارة الى موضوع الحكم الذاتي.

وحين وافقت القوى الإسلامية في مؤتمرات المعارضة، وخصوصاً مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢، على الفدرالية أردفتها بكلمة «الولايات» ذات الأبعاد الإسلامية، لكن البرامج الخاصة بالأحزاب الإسلامية، بما فيها قائمة «الائتلاف الوطني العراقي» اتّخذت منحى آخر بعد احتلال العراق وشروعها بطرح فكرة الفدرالية للقسم الجنوبي من العراق، وفي إطار مناقشات الدستور الدائم الذي تم الاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويعني ذلك قبول المبدأ الفدرالي للمنطقة الكردية ولبقية مناطق العراق وفقاً للرؤية الخاصة التي كان قد عرضها السيد عبد العزيز الحكيم[١٥]. ولعلّ تصويت البرلمان العراقي على قانون الأقاليم وتأجيل تطبيقه الى ١٨ شهراً يعني في ما يعنيه أن الإشكالية ستبقى قائمة وربما تنفجر عند مناقشة موضوع تعديل الدستور حسبما هو مقرر ومتفق عليه.

لعلّ تصويت البرلمان العراقي على قانون الأقاليم وتأجيل تطبيقه الى ١٨ شهراً يعني في ما يعنيه أن الإشكالية ستبقى قائمة وربما تنفجر عند مناقشة موضوع تعديل الدستور حسبما هو مقرر ومتفق عليه

أما «الحزب الإسلامي العراقي» و«جبهة التوافق العراقية» وقوى أخرى فإنها وإن كانت قد تحدّثت عن خصوصية القضية الكردية، لكنها لم تذهب الى تأييد الفدرالية الكردية صراحة أو تبريرها، وعارضت بشدّة فكرة الفدرالية لوسط وجنوب العراق، واعتبرتها خطوة للتقسيم، وهو ما تؤكده حتى عندما وافقت على المشاركة في الانتخابات الأخيرة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و كان قد تمّ الاتفاق على تعديل الدستور الذي تمّ التصديق عليه بعد ٤ أشهر من إجراء الانتخابات. وهناك الكثير من الألغام والعقبات على هذا الطريق. ورغم تشكيل لجنة لصياغة التعديلات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الاّ أنها لم تثمر عن شيء حتى الآن. وتطمح جبهة التوافق ومعها قوى أخرى في تثبيت نص يؤكد موضوع وحدة العراق على أساس واضح وصريح بما يبعد فكرة الفدرالية الجنوبية.

أما التيار الماركسي و«الحزب الشيوعي» فقد تبنيّا فكرة الاستقلال الذاتي للأكراد عام ١٩٥٦ في «الكونفرنس» الثاني للحزب. وفي العام ١٩٧٠ أكدّ على حق تقرير المصير لجميع الأمم صغيرها وكبيرها، وحق التحرّر من نير الاضطهاد القومي، وإنشاء الكيان القومي المستقل والموحد لكل أمة في معرض حديثه عن الأمة الكردية المجزّأة. ومن الجدير بالذكر أن الحزب قد رفع شعار الفدرالية منذ العام ١٩٩١، وهو ما أكدّه مؤتمره الخامس المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣[١٦].

لقد خرجت القضية الكردية في العراق من الدائرة المحلية الى الدائرة الدولية لتصبح من أعقد القضايا الحادة التي تتطلّب حلولاً عاجلة وسريعة، وذلك بالارتباط بحرب الخليج الثانية ومشاهد الهجرة الجماعية للأكراد، وبعد قمع

(١٤) انظر: عبد الحسين شعبان ـ عاصفة على بلاد الشمس، مصدر سابق، ص ٢٦٤. انظر كذلك نص الدستور العراقي المؤقت الصادر في ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٠.

(١٥) انظر: البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامي، لندن، آذار/مارس ١٩٩٢، ص ٥٦ ـ ٥٨. وكذلك قانون الأقاليم الصادر عن البرلمان العراقي ٢٠٠٦.

(١٦) تعتبر مواقف الحزب الشيوعي متقدمة نظرياً في معالجة القضية الكردية كما أنه قدّم تضحيات كبيرة دفاعاً عن حقوق الشعب الكردي، وساهم على المستوى الدولي في التعريف بالقضية الكردية، على رغم أن بعض مواقفه العملية كانت قد تأثرت أيام حكم عبد الكريم قاسم، أو خلال سنوات التحالف والجبهة مع حزب البعث ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨. انظر: برنامج الحزب الشيوعي العراقي ونظامه الداخلي، المؤتمر الوطني الثاني، أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، بيروت، منشورات صحيفة «النداء»، ١٩٧٠، ص ٩٩ ـ ٣٠١. انظر كذلك: وثائق المؤتمر الوطني الرابع للحزب ١٠ ـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٨. انظر كذلك: وثائق المؤتمر الخامس للحزب، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

«انتفاضة» آذار/مارس ١٩٩١. وإذا ما استثنينا القضية الفلسطينية وعدوانات إسرائيل المتكررة، والبعد الإنساني والسياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين لرأينا أن القضية الكردية هي في طليعة القضايا ذات البعد الإنساني والسياسي الأكثر سخونة والتهاباً ليس في العراق فحسب، بل على صعيد الأمة الكردية التي تعاني مثل الأمة العربية من التجزئة والتقسيم.

وقد شكّل صدور القرار ٦٨٨ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ عن مجلس الأمن الدولي العودةَ الجديدة الى الأروقة الدولية، وتحديداً في إطار الأمم المتحدة منذ معاهدة سيفر ١٩٢٠. ويمكننا القول إن هذا القرار هو القرار اليتيم والتائه، والذي ظل منسياً من بين جميع قرارات مجلس الأمن التي بلغت ما يزيد عن ٦٠ قراراً مجحفاً صدرت كلها ضمن الفصل السابع الخاص بالعقوبات واستخدام جميع الإجراءات بما فيها القوة لفرض امتثال الحكومة العراقية لجميع تلك القرارات الجائرة والمذّلة واللاإنسانية باستثناء هذا القرار الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي حين دعا الى كفالة احترام حقوق الإنسان، والحقوق السياسية لجميع المواطنين، ووقف القمع الذي تتعرض له المنطقة الكردية وبقية مناطق العراق باعتباره تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ومن المفارقة أن القرار ٦٨٨ لم يصدر ضمن الفصل السابع، ولم يصرّ مجلس الأمن على تطبيقه أسوة بالقرارات الدولية الأخرى، كما لم تضغط الولايات المتحدة على تنفيذه دون قيد أو شرط كما فعلت بالنسبة الى قرارات الحصار الدولي، وكذلك لم توافق عليه الحكومة العراقية التي وافقت على جميع القرارات الدولية المجحفة.(١٧)

مستقبل القضية الكردية

إن قيام أوضاع سلمية وطبيعية، وإجراء انتخابات حرّة لاختيار ممثلي الشعب في برلمان عراقي سيطرحان المسألة مجدداً على بساط البحث. ويحتاج الأمر من الآن الى نقاشات علنية صريحة وواسعة في إطار توفير قناعات مشتركة وعامة لتأمين معالجة سليمة للقضية الكردية ومسألة الفدرالية، وفي ظلّ ضمانات قانونية ومشروعة لتطور العلاقات العربية ـ الكردية في إطار عراق دستوري موحد.

وللأسف فإن «الضمانات» التي جرى الحديث عنها في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ أو في الدستور العراقي الدائم الذي تمّ الاستفتاء عليه قد أثارت الكثير من الإشكاليات والتداعيات، وربما ستثير المزيد منها يوم يناقش الموضوع في المستقبل عند مناقشة التعديلات، ما يقتضي البحث عن صياغات مقبولة في ما يتعلق بهذه الضمانات أو بغيرها لتأسيس العلاقات والاتحاد الطوعي على نحو تعاقدي، ووفقاً لعقد سياسي اجتماعي جديد، وليس بنصوص مشوّشة، وفي ظرف ملتبس من جانب مجلس معيّن وليس منتخباً، أو في ظل انتخابات في ظروف الاحتلال، فبرغم أنّ هناك تمثيلاً واسعاً لطيفٍ من القوى السياسيّة، فإن هناك أيضاً غياباً لقوى وتيارات عديدة.

يضاف الى ذلك أن صدور الدستور في وقت وقوع العراق تحت الاحتلال بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٤٣ الصادر في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، أو القرارات التي تبعته بما فيها القرار رقم ١٥٠٠ او ١٥١١ او ١٥٤٦ يجعل تلك الضمانات غير مضمونة، فضلاً عن إمكانية الطعن بها من الناحية القانونية والسياسية ، ولذلك وعلى صعيد الوضع المستقبلي يقتضى الأمر البحث عن ضمانات دستورية لتأمين الشراكة العربية ـ الكردية مع بقية الأقليات، وفي ظل أوضاع سليمة وبعيدة عن التدخلات الخارجية التي تجرح السيادة الوطنية العراقية.

ويمكن القول إن هناك تحديات وتهديدات ومخاوف تعترض طريق العلاقات العربية ـ الكردية، ليس على صعيد الوضع الداخلي العراقي وحده، وإنما على الصعيد العربي والاقليمي والصعيد الدولي أيضاً، وأهمها(١٨):

(١٧) احتل الموضوع الكردي مكانة خاصة في الإعلام العالمي وفي الموقف الدولي، وخصوصاً بعد أن تمت الإشارة اليه في القرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١. والجدير بالذكر أن هذا القرار كان قد صدر بعد القرار ٦٨٧ بيومين الذي اعتُبر «أبو القرارات»، وخصوصاً أنه فرض عقوبات دولية رغم انتهاء الحرب، واستمرّت حتى الحرب على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣.

(١٨) انظر: عبد الحسين شعبان ـ محاضرة في أربيل، بعنوان «جدلية العلاقات العربية ـ الكردية»، جمعية الصداقة العربية ـ الكردية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

١ ـ **محاولة عزل الكرد عن المحيط العربي**، وإضعاف ما هو مشترك وإيجابي في تاريخ العلاقات العربية ـ الكردية، وتقديم ما هو خلافي وإشكالي. وقد يذهب البعض الى تحميل عرب العراق، بل العرب عموماً، ما قام به النظام العراقي طيلة السنوات العجاف الماضية، فتساهم هذه النزعات في تعميق الخلاف، وتثير نقاطاً خلافية أخرى، ولعلّ التحفّز والاستقطاب اللذين حدثا في كركوك والموصل عقب احتلال العراق ومناطق أخرى ليسا بعيدين عن المساعي المحمومة لإحداث نوع من الصدع في الوحدة الوطنية، وخصوصاً الصدامات، وأعمال العنف، والاحتكاكات الإثنيّة، والرغبة في الاستحواذ على مراكز النفوذ.

وليس من باب الاتهام المسبق الإشارة الى أن بعض القوى الخارجية والإقليمية ظلّت تعزف على هذا الإيقاع لأسباب مصلحية تعود الى رغبتها في تأمين مصالحها السياسية التي قد تكون على حساب الكرد والعرب، بل إن الوقائع، في السابق والحاضر، تقودنا الى القول إن تلك القوى لم تكن بعيدة عن إثارة النعرات وتعميقها، وتوسيع دائرة الاحتقان والتوتر.

وفي المقابل، هناك مساعٍ حثيثة لعزل العرب عن الكرد، واتهام الكرد بأنهم من المسؤولين عن وقوع الاحتلال، وخصوصاً أن الحركة الكرديّة تعاملت مع نتائجه. وقد تكون المواقف والتصريحات بشأن ما حدث في الفلّوجة أو النجف أو الرمادي أو غيرها، من أعمال العنف والقسوة التي استخدمتها قوات الاحتلال ـ العقوبات الجماعية والقصف العشوائي بخاصة ـ سبباً إضافياً في ذلك، ناهيك عن مسؤولية المشاركة في الحكم، وما تقوم به أجهزته من أعمال قمع.

هناك نزعات ضيقة الأفق في القيادات والأوساط الكردية، وخصوصاً من حيث التعويل على العامل الخارجي الذي قاد الى الاحتلال، لكن ذلك لا ينبغي له أن يكون مبرراً لتفتيت الوحدة الوطنية

٢ ـ **السعي لإظهار العروبة باعتبارها مسؤولة عما حدث للكرد**، ومقابل ذلك السعي لاتهام الكرد بالإنفصالية والعداء للعرب والعروبة وتحميلهم مسؤولية ما حدث وما يحدث، وخصوصاً بعد الاحتلال. ولا بد هنا من التمييز بين عروبة الحكام المستبّدين وعروبة العرب بشكل عام الذين هم غير مسؤولين عما ارتكبه الحكّام الدكتاتوريون بحق الكرد. وكما سكتت نخب عربيّة عن أعمال القمع والإبادة التي تعرّض لها الشعب الكردي، عمدت نخب سياسية كرديّة الى التعويل على العامل الخارجي في الإطاحة بالنظام السابق.

لا شك في أن هناك نزعة استعلائية عربية ضيقة الأفق بشأن موضوع الفدرالية التي غالباً ما تقابل باعتبارها الخطوة الأساسية نحو الانفصال. مثل هذه النظرة الخاطئة هي استمرار للموقف من حقوق القوميات والأقليات وحقوق المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام. من جهة أخرى، هناك نزعات ضيقة الأفق في القيادات والأوساط الكردية، وخصوصاً من حيث التعويل على العامل الخارجي الذي قاد الى الاحتلال، لكن ذلك لا ينبغي له أن يكون مبرراً لتفتيت الوحدة الوطنية أو التنصّل من استحقاقاتها، كما لا ينبغي أن يكون رد الفعل عليه مبرراً لاتخاذ موقف سلبي من حقوق الشعب الكردي. وكما أنه لا يمكن تحميل الشعب الكردي وزر وجود جماعات كردية باسم الجحوش وحرس الحدود والفرسان شاركت في قمع الشعب الكردي، وكذلك مواقف بعض الميليشيات الكردية، كذلك لا يمكن تحميل العرب كلهم أوزار ارتكابات بعض الحكومات العراقية.

٣ ـ **تقديم ما هو طارئ ومؤقت وآني على ما هو استراتيجي وثابت وبعيد المدى.** هنا يمكن الإشارة إلى أن ما يربط الأكراد بالعرب هو بالتأكيد أكثر بكثير مما يربطهم بالولايات المتحدة. وإذا بدت الصورة الحالية على غير ذلك، فإنها مؤقتة وآنيّة وطارئة لا تعكس حقيقة العلاقات بين الشعبين برغم بعض المشكلات. ولهذا يقتضي الأمر التعايش والتفاهم والبحث عن المشترك الإنساني، ومثل ذلك ينسحب على علاقة الكرد بالفرس، وعلاقتهم بالأتراك، وبغيرهم.(١٩)

(١٩) جدير بالذكر أن هناك شخصيات عربية وكردية ساهمت في تأسيس عدد من الجمعيات للصداقة العربية ـ الكردية في عدد من البلدان العربية، إضافة الى كردستان العراق. وكانت الشخصية الكردية المعروفة صلاح بدر الدين قد اعتمدت منسقة لهذه الجمعيات وبادرت الى عقد عدد من المؤتمرات سواءً في إطار رابطة كاوا التي تترأسها او في غيرها، ومنها مؤتمر الحوار العربي ـ الكردي في اربيل، أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤.

٤ ـ صراع العرب مع الولايات المتحدة لانحيازها الى إسرائيل وموقفها من الصراع العربي ـ الإسرائيلي سيبقى قائماً طالما لم تحلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، لذا يقتضي الأمر النظر الى ما هو أبعد من السياسة الراهنة، سواء في ما يتعلق بالاحتلال الاسرائيلي، أو الاحتلال الأمريكي للعراق، حتى وإنْ اتخذ الأمر اليوم شكل اعتراف دولي سواء بالقرارات الدولية ١٤٤٣ او ١٥٠٠ الذي رحب بصيغة مجلس الحكم الانتقالي باعتباره يجسّد السيادة لكنّه لا يمثّلها (قانونيّاً)، والقرار ١٥١١ الذى دعا الى دور أكبر للأمم المتحدة وللقوات المتعددة الجنسية، ثم القرار ١٥٤٦ بخصوص نقل «السيادة» وتحويل القوات المحتلة الى قوات متعددة الجنسيات، وإن كان بقيادة امريكية. إن اللامبالاة من جانب بعض النخب والاتجاهات الكردية تجاه هذه القضايا، وكذلك ما قيل عن محاولات إسرائيل اختراق الوضع العراقي في كردستان تحديداً، وبخاصة في ظل الأوضاع الأمنية المنفلتة والفوضى العارمة بعد الاحتلال ـ وهو ما نشرته مراكز أبحاث ودراسات غربيّة وإسرائيليّة ـ ... أقول إن ذلك يعود ضرره على العلاقات العربية ـ الكردية، ومستقبل الشعبين الكردي والعربي إن عاجلاً أم آجلاً.

لقد بادرت بعض القيادات الكردية الى «التشكيك» بصحة تلك الأخبار التي أثارت قلقاً عربياً واسعاً وحساسية خاصة، وهو ما ينبغي تأكيده وتوثيقه لكي لا تتخذ القضية مسارات عدائية لا عودة فيها، وخصوصاً أن التجربة التاريخية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن القوى الخارجية، بما فيها إسرائيل، كان همّها الأساسي هو إضعاف العراق كبلد وتعكير صفو وحدته الوطنية، لا ضمان حقوق الكرد او المواطنة العراقية. وهم في لحظة تناقض المصالح يتخلّون عن الشعب الكردي ويتركونه للأقدار الغاشمة.

التجربة التاريخية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن القوى الخارجية، بما فيها إسرائيل، كان همّها الأساسي هو إضعاف العراق كبلد وتعكير صفو وحدته الوطنية، لا ضمان حقوق الكرد او المواطنة العراقية. وهم في لحظة تناقض المصالح يتخلّون عن الشعب الكردي ويتركونه للأقدار الغاشمة

ولذلك لا بد من تصوّر العلاقات العربية ـ الكردية في مسارها التاريخي بعيداً عن الظروف الضاغطة حالياً سواء أكانت دولية أم إقليمية.

ولا بد من الإشارة الى أن الموقف من القوميّات والأقليّات ومساواتها يعتبر معياراً أساسيّاً لمدى الإيمان بقضايا حقوق الإنسان، إن تحقيق تلك الأهداف يستوجب التفاهم بين عرب العراق وكرده بشكل خاص، وبينهما وبين بقية التكوينات بشكل عام في إطار صيغة ملائمة من الاتحاد الطوعي والاختياري، وعلى أساس المساواة وحقوق الإنسان والمواطنة الكاملة.

وإذا كانت هناك من تحديات أمام العرب والكرد، فإنّ التحدي الدولي هو **التحدي الأول**، وخصوصاً استمرار الوضع العراقي كما هو عليه من وجود قوات محتلة باسم «القوات المتعددة الجنسيات»، والانفلات الأمني، والعنف المستمر المنفلت من عقاله، واستشراء الطائفية على نحو مريع، واستفحال ظاهرة الميليشيات، بالإضافة الى تفشي الفساد والرشوة والبطالة، وغياب مرجعية الدولة، وضعف الشعور بالمواطنة، وخصوصاً القسمة الطائفية ـ الإثنية التي جاء بها بول بريمر أساساً لمجلس الحكم الانتقالي، وانتقالها الى مفاصل الدولة والمجتمع.

التحدي الثاني هو التحدي الإقليمي الذي هو أحد التحديات التي تعوق تطوّر الوضع العراقي بشكل سليم، وخصوصاً بحكم التأثير والامتداد الاقليمي، والضغط على بعض القوى الداخلية لاستحقاقات ومصالح إقليمية بما يؤدي الى تعكير «الوحدة الوطنية» من قبل بعض دول الجوار مثل إيران وتركيا وغيرهما.

أما **التحدي الثالث** فلعلّه من أهم التحديات، وهو التحدي الداخلي (الوطني). واذا كانت الحرية مقدمة للديمقراطية، فإن المواطنة هي التحدي الأول للدولة القانونية، ومن دون مواطنة كاملة وتداولية لا يمكن تحقيق التعددية وضمان حق المواطن في الانتخاب الحر واختيار الحاكم، وفي ذلك إحدى ضمانات حقوق الإنسان. ويتطلب ذلك قدراً واسعاً من العقلانية في التعاطي مع تركة الماضي، و قدراً كبيراً من التسامح لتجاوز أوضاع الحاضر.

ولإرساء دعائم علاقات كردية ـ عربية متينة ينبغي الاعتراف على قدر المساواة بحق القوميتين والشعبين في الاتحاد الأخوي الاختياري على أساس الشراكة ومراعاة المناطق الجغرافية، وهو ما اختاره الشعب الكردي في ظروف شبه طبيعية عندما صوّت برلمانه المنتخب بشكل شرعي وبتأييد هيئات دولية، رغم بعض النواقص والملاحظات على الاتحاد الفدرالي (في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢).

الفدراليات العراقية وجدل الهوّيات

الفدرالية كمصطلح جديد دخل الأدب السياسي العربي منذ عقدين من الزمان تقريباً، فمنذ مطلع التسعينات ومع انهيار نظام القطبية الثنائية، وانتهاء عهد الحرب الباردة، وتحوّل الصراع الأيديولوجي الى طور جديد كثر الحديث عن الفدرالية، وخصوصاً في العراق والسودان، وفي مناطق أخرى.

الأمران الآن مطروحان للمناقشة و«التطبيق» بصيغ دستورية مقترحة تثير جدلاً واسعاً هما «الفدرالية الكردية» و«فدرالية جنوب السودان»، وقد حثّ ذلك أوساطاً واسعة في الوطن العربي على التفكير أو المطالبة بفدراليات متنوعة سواء حملت أساساً واقعياً أو رغبة في الحصول على مكاسب أو امتيازات.

نبحث هنا في الفدراليات العراقية المطروحة، وليس «الفدرالية الكردية» فحسب: واقعيتها، وضروراتها، وإمكانيات تحقيقها وآفاقها، والتحديات والمخاطر التي تواجهها، وانعكاسات ذلك بالتالي على الواقع العربي سواء من حيث الوحدة الوطنية ومواجهة التحديات الخارجية، أواحتمالات التشظي والتشطير والتفتيت والتقسيم التي يواجهه.

من القضايا المركزية والعقدية التي كانت مثار خلاف شديد وحاد في لجنة صياغة الدستور العراقي بين القوى والأطراف السياسية في الجمعية الوطنية أو خارجها من الفئات المانعة أو المعارضة هي قضية الفدراليات، أو ما أطلق عليه اسم «الأقاليم».

من القضايا المركزية والعقدية التي كانت مثار خلاف شديد وحاد في لجنة صياغة الدستور العراقي بين القوى والأطراف السياسية في الجمعية الوطنية أو خارجها من الفئات المانعة أو المعارضة هي قضية الفدراليات، أو ما أطلق عليه اسم «الأقاليم». فقد ذهب الباب الخامس (المادة ـ ١١٣) لتحديد مكوّنات النظام الاتحادي (الفدرالي) الى القول بأن يتكوَن من «عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية».

وعلى رغم إقرار البرلمان العراقي أواخر العام ٢٠٠٦ قانون الأقاليم، إلاّ أنه تمّ تأجيل تطبيقه لـ ١٨ شهراً بسبب اندلاع الخلافات بشأنه، وتهديد بعض القوى الانسحاب من الحكومة، ما قد يؤثر في كامل العملية السياسية. ولذلك تقرّر تأجيل تنفيذه على أمل أن يتمّ تعديل الدستور، وإحداث نوع من التوافق الجديد الذي قد يؤدي الى تعويم قانون الأقاليم كما تريد جبهة التوافق وقوى أخرى، في حين أن قائمة الائتلاف «الشيعية» تراهن على الزمن لإقناع أو إجبار الأطراف المانعة على الامتثال لقرار البرلمان المذكور، وخصوصاً أنها تحظى بالأغلبية فيه.

ولأن (المادة ـ ١١٤) أقرّت إقليم كردستان وسلطاته القائمة «إقليماً اتحادياً»، فإن النقاش والاختلاف ينصرفان حالياً الى حدود سلطات وصلاحيات الإقليم وامتداداته، وتطبيقات وتفسيرات النصوص الواردة في الدستور لجهة العلاقة التي تزداد التباساً بينه وبين السلطة الاتحادية (الفدرالية)، وخصوصاً انعكاسات ذلك على فكرة إنشاء أقاليم في الجنوب والوسط، تحت مبررات «الروابط الخاصة» و«وحدة النسيج المذهبي» و«المظلومية التاريخية»، وكأن الأمر لا علاقة له بتغوّل الدولة المركزية الشديدة الصرامة والشمولية وحصر الصلاحيات والمسؤوليات بيدها على حساب علاقتها بالأطراف والأقاليم، ليس في الجنوب والوسط ولاعتبارات طائفية ومذهبية فحسب، بل في الغرب والشمال، ناهيك عن المنطقة الكردية وعموم العراق أيضاً، وهي المسألة التي تغيب عن الأطراف الداعية للفدراليات الجنوبية، أو لأن رغبتها في الحصول على مكاسب وامتيازات تجعلها تتشبث بجميع

الوسائل لتحقيق هذا الهدف الذي تعتبره ملاذاً لحماية الطائفة، على رغم أن بغداد العاصمة تظلّ عصيّة على التقسيم أو التمذهب بحكم الاشتباك الكبير فيها قومياً ودينياً ومذهبياً واجتماعياً، برغم عمليات التطهير الطائفي والمذهبي التي طالتها.

وإذا كانت الفدرالية نظاماً إدارياً على درجة عالية من الرقي والتطور، وينشأ استجابة لضرورات واحتياجات تاريخية ملحّة اقتصادية واجتماعية وسياسية لتنظيم المجتمع وإدارته، وزيادة مشاركة الأقاليم في مسؤولية اتخاذ القرارات فيه، سواء ما يتعلق بشؤونها الخاصة او تلك التي تعنى بعموم الدولة، فإن حجج «رد المظالم» و «إحقاق الحق» و «إلغاء التمييز» ليست كافية لقيام نظام فدرالي إن لم يكن هذا الأخير استجابة لتطوّر تاريخي ثقافي، وحاجة ماسة لهيكلة وإدارة وتنظيم أمور الدولة والمجتمع، فقضايا مثل «المظلومية» أو «الغبن التاريخي» أو «النسيج المذهبي» أو «التمييز» يعالجها الدستور في باب الحقوق والحريات سواء أكان دستوراً فدرالياً اتحادياً أم لم يكن.[٢٠]

النظام الفدرالي إذاً - وإنْ كان نظاماً راقياً ومتطوراً - ليس بالضرورة أن يكون ديمقراطياً. وعلى العكس من ذلك فالأنظمة الديمقراطية - وهذه هي القاعدة - يمكن أن تهيئ المستلزمات الضرورية، الإدارية والتنظيمية، لاختيار الفدرالية أو اللامركزية الموسعة، بحيث تحرص على مشاركة المركز للأطراف والأقاليم والمحافظات في اتخاذ القرارات المهمة والحاسمة

النظام الفدرالي من الأنظمة المتطوّرة دولياً، وهو مطبق بصورة ناجحة في نحو ٢٥ دولة وما يزيد عن ٤٠٪ من سكان المعمورة. وقد عزّز اختياره من تعميق الديمقراطية، وزادها غنىً وتعدديةً وتنوعاً، لكنه لا يقود الى الديمقراطية بذاته أو لذاته، وبصورة تلقائية. لقد اقيمت أنظمة حكم فدرالية لكنها كانت شمولية ومستبّدة مثل النظام السوفيتي واليوغسلافي والتشيكوسلوفاكي. كما لا يمكن إطلاق صفة الديمقراطية على أنظمة أخرى في «العالم الثالث» اتخذت شكلاً من اشكال الأنظمة الاتحادية (الفدرالية) كدولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً. فليس هناك تلازم بين النظام الديمقراطي والفدرالية. وقد نشأت أنظمة ديمقراطية لكنها لم تختر الفدرالية شكلاً لتنظيم علاقة المركز بالأطراف أو بالإدارات المحلية أو الأقاليم، بل اتخذت من اللامركزية شكلاً للحكم.

النظام الفدرالي إذا - وإنْ كان نظاماً راقياً ومتطوراً - ليس بالضرورة أن يكون ديمقراطياً. وعلى العكس من ذلك فالأنظمة الديمقراطية - وهذه هي القاعدة - يمكن أن تهيئ المستلزمات الضرورية، الإدارية والتنظيمية، لاختيار الفدرالية أو اللامركزية الموسعة، بحيث تحرص على مشاركة المركز للأطراف والأقاليم والمحافظات في اتخاذ القرارات المهمة والحاسمة، بدلاً من انفراد المركز بها، أو حصرها ضمن اختصاصاته.

النظام الديمقراطي، وليس الفدرالية، هو الذي يعتمد على مبدأ المساواة التامة، والمواطنة الكاملة، وسيادة القانون، وتداولية السلطة سلمياً، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، والشفافية، والمساءلة، وإطلاق الحريات العامة والخاصة. وهذا هو المهم والجوهري، وليس شكل الإدارة.

هناك نوعان من الفدرالية. **الأول** ينشأ باتحاد دولتين أو أكثر، أو انضمام مجموعة من الدول في «اتحاد فدرالي». وهذا هو النوع الشائع والغالب، وبموجبه تتخلّى الدولة المنضوية عن سيادتها واستقلالها لصالح الدولة الاتحادية التي تحرص على إبقاء قضايا الدفاع والقوات المسلحة والأمن الوطني والشؤون الخارجية والعلاقات

(٢٠) قارن: رونالد ل. واتس - الأنظمة الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، طبعة خاصة ٢٠٠٦، وقد أجرى الباحث دراسة شملت ١٢ اتحاداً فيدرالياً معاصراً، حيث وقع اختياره على اربع فئات من الاتحادات الفيدرالية: الفئة الأولى، الاتحادات الفيدرالية في مجتمعات صناعية متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٨٩ وسويسرا ١٨٤٨ وكندا ١٨٦٧ واستراليا ١٩٠١ والنمسا ١٩٢٠ وألمانيا ١٩٤٩. أما الفئة الثانية فشملت اتحادين فيدراليين في آسيا هي الهند ١٩٥٠ وماليزيا ١٩٦٣، وشملت الفئة الثالثة اتحادين نشأ حديثاً في دول متقدمة مثل بلجيكا ١٩٩٣ واسبانيا ١٩٧٨، أما الفئة الرابعة فقد ضمت دولتين هما: تشيكوسلوفاكيا (التي انقسمت الى جمهورية التشيك وجمهورية السلوفاكيا في ١٩٩٣ باتفاق مخملي) وباكستان.

الدولية والميزانية والموارد الأساسية بيدها، وتترك الشؤون الأخرى للدول المنضوية (الأقاليم) الى الاتحاد لإدارة شؤونها من قبل حكومة محلية بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية. وبرغم أن وحدة سوريا ومصر في الجمهورية العربية المتحدة كانت اندماجية، إلاّ أنها من حيث الاختصاصات كانت أقرب الى الاتحاد الفدرالي.

الشكل الثاني للفدرالية يتكوّن نتيجة تنازل أو تخلي السلطة المركزية داخل دولة معينة لأسباب إدارية أو سياسية لبلد متعدد التراكيب والتشكيلات التاريخية والإدارية والقومية عن جزء من صلاحياتها لحساب حكومات الأقاليم التي تنشأ وترتبط بالسلطة الفدرالية بعلاقات وصلاحيات يحدّدها الدستور، ويمكن أن تكون واسعة أو محدودة. وهذا النموذج يكاد يكون نادراً أو قليل الحدوث. ولعلّ مثاله التجربة العراقية، والسودانية حالياً، وما تفكر بعض الأوساط في البلدان العربية باعتماده تحت باب «التخلّص من مركزية الدولة وهيمنتها».

من الأمثلة المهمة على النظام الفدرالي الولايات المتحدة الأميركية، حيث تتمتع الولايات الإحدى والخمسون بصلاحيات واسعة، في حين أن كندا تحدّد صلاحيات الولايات فيها، وما عدا ذلك يكون من اختصاصات السلطة الفدرالية. وأهمّ سمات الدولة الفدرالية هي:

١ - الوحدة، أي أنها دولة واحدة سواء بالسلطة الاتحادية أو بتوزيع الاختصاصات. ولها حكومة اتحادية واحدة، وجيش واحد، وعلاقات دولية واحدة، وميزانية واحدة، وعلم واحد، وتمثل وطناً واحداً غير قابل للتجزئة إلاّ إذا فكّرت الأطراف المتحدة فك هذا الارتباط.

لقد جنح الدستور بعيداً في الحديث عن صلاحيات الأقاليم حيث امتدت الى الثروة النفطية وتوزيعها وإدارتها، ما يجعل هناك رغبات واسعة للتشبث بالمزيد من الاستقلالية أو الخصوصية التي تؤدي في نهاية المطاف الى نوع من التباعد، وربما الإنفصالية

٢ - اللامركزية والخصوصية، أي احتفاظ الأقاليم والكيانات بشيء من استقلاليتها في الإدارة والتشريع، وبنوع من اللامركزية يتّسع أو يتقلّص حسب التطوّر التاريخي.

٣ - المشاركة، وذلك عن طريق إشراك المركز للأطراف والأقاليم والمحافظات في اتّخاذ القرارات، وإشباع هذه الأخيرة بصلاحيات محلية لإدارة شؤونها بموجب دستور اتحادي يوزّع السلطات بين الاتحاد والأقاليم.

إن مشروع الدستور الدائم للعراق الذي تمّ التصويت عليه يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أعطى الحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم (المادة -١١٦)، وأعطى للإقليم حق وضع دستور له (المادة -١١٧)، ولسلطات الأقاليم الحق في ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما أعطاها حق تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الأقاليم في حالة وجود تناقض أو تعارض مع قانون الإقليم (المادة - ١١٨). وفي حال الخلاف بين قانون الاتحاد وقانون الإقليم تكون الأولوية للأخير (المادة - ١١٢). ولعل مثل هذه الاختصاصات هي غير جامعة، وتقود الى التجزئة والتباعد والتنافس غير المشروع. ومثل هذه الصلاحيات هي غير موجودة في الأنظمة الفدرالية التي درسناها، مع أن هناك بعض القواعد العامة المشتركة لجميع الفدراليات تقريباً.

لقد ذهب مشروع الدستور الى أبعد من ذلك حين دعا الى تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية، وهو ما لا نجده في أي نوع من أنواع الفدرالية على المستوى الدولي. ولا نستطيع تفسير ذلك سوى بالإيحاء بالاستقلالية والانقسام لاحقاً. وحدّد المشروع اختصاصات حكومة الإقليم «بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم، وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي كالشرطة والأمن وحرس الإقليم« (المادة - ١١٨) كذلك، وهو ما كان يمكن تحديده للتنسيق مع الحكومة الاتحادية لضمان وحدة الولاء، بدلاً من توزيعه على هذا النحو.

وقد جنح الدستور بعيداً في الحديث عن صلاحيات الأقاليم حيث امتدت الى الثروة النفطية وتوزيعها وإدارتها، وخصوصاً الحقول التي سيتم استثمارها، أي الى الثروة التي لم تستخرج بعد. وتنازعت الأعمال التحضيرية

عوامل جذب وشد وكبح وانفلات بخصوص الثروة المائية والثقافية بما فيها الآثار والمخطوطات والمسكوكات وغيرها، يضاف الى ذلك امتداد سلطات الأقاليم الى الفضاء الجوي الذي يمكن اعتباره من اختصاصات الأقاليم طالما لم يتمّ النص عليه في إطار سلطات الاتحاد، ما يجعل هناك رغبات واسعة للتشبث بالمزيد من الاستقلالية أو الخصوصية التي تؤدي في نهاية المطاف الى نوع من التباعد، وربما الإنفصالية.

ولعلّ صلاحيات كهذه تشي بالتشظّي والتفتيت، والتحوّل من دولة واحدة متّحدة أو اتحادية الى كانتونات ومناطقيات وطوائف حيث تتقدم الهوية الجزئية المحلية الضيقة الفئوية، أو المذهبية، أو الإثنية على حساب الهوية العراقية الجامعة، والوحدة الكبيرة التي تقوم على أساس المواطنة والمساواة.

لقد مرّ على التجربة الفدرالية العالمية عشرات بل مئات السنين. وتطوّرت ببطء شديد، وبحسب ظروف كل بلد وحاجاته. ولم تكن الفدرالية يوماً استحقاقاً انتخابياً (آنياً)، بل هي استحقاق تاريخي وطني يعبّر عن درجة تطوّر المجتمع والدولة ونظامها السياسي في ظروف طبيعية وسلمية في الغالب، وعلى أساس وحدة وطنية بالاتحاد، أو بتوزيع الصلاحيات وتقاسمها وظيفياً، وليس في ظروف احتلال، وحرب أهلية، وقتل على الهوية، وجثث مقطوعة الرؤوس ومجهولة الهوية، وضحايا يصل عددهم يومياً منذ أشهر الى أكثر من ١٢٠ شهيداً بحسب إحصاءات الأمم المتحدة. الفدرالية إذاً ليست صفقة سياسية بين قائمتين فائزتين يتمّ «التخادم» بينهما عن طريق تنازلات متبادلة في أوضاع ملتبسة ومعقدة في ظلّ الاحتلال، وفي جمعية وطنية انتقالية، أو برلمان هو نتيجة انتخابات يشوبها الكثير من نقاط الضعف ونقص الشرعية.

أما الفدرالية الخاصة بإقليم كردستان فلا تزال تثير جدلاً واسعاً ومشروعاً حول حدود وصلاحيات الإقليم وسقف مطالبه في ما يتعلّق بكيان ووحدة وهوية الدولة العراقية ومستقبلها.

أما الفدرالية الخاصة بإقليم كردستان فلا تزال تثير جدلاً واسعاً ومشروعاً حول حدود وصلاحيات الإقليم وسقف مطالبه في ما يتعلّق بكيان ووحدة وهوية الدولة العراقية ومستقبلها. على أنه منذ إقرار الدستور العراقي الجمهوري الأول عام ١٩٥٨ «شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي»، ثم ما أكده بيان ١١ آذار/مارس ١٩٧٠ بشأن حقوق الأكراد العادلة والمشروعة في «الحكم الذاتي» أصبح هناك خزين ثقافي وقانوني وإداري وسياسي تطوّر تدريجياً الى شبه إجماع من طرف الحركة الوطنية بمعظم تياراتها تقريباً، مفاده: «الديمقراطية للعراق، والحكم الذاتي لكردستان». فبعد إقرار دستور ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٠ كون العراق يتألف من قوميتين رئيستين هما العربية والكردية، وصدور قانون الحكم الذاتي العام ١٩٧٤ أصبح هناك كيان كردي إقليمي إداري وسياسي وقانوني، وخصوصاً بوجود مجلسين تنفيذي وتشريعي استمرّا حتى أواخر العام ١٩٩١، حين سحبت الحكومة العراقية إداراتها ومؤسسات الدولة وماليتها من المنطقة الكردية التي تمتعت بشيء من الاستقلال شبه التام عن المركز، وأجرت انتخابات عام ١٩٩٢ لاختيار برلمان كردستاني، وهو الذي تبنّى بالإجماع قراراً بالاتحاد الفدرالي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه.

أخلص الى القول إن الفدرالية الكردية هي واقع فعلي إداري وسياسي وقانوني، وخصوصاً في ظل تطبيقات مضى عليها أكثر من عقد ونيف من الزمن، وثقافة سياسية لتيارات الحركة الوطنية العراقية الواسعة التي اعترفت بحقوق الأكراد تاريخياً، وخصوصاً لجهة حكم أنفسهم بأنفسهم، وتلبية حقوقهم القومية والسياسية والثقافية، فضلاً عن مشاركتهم في القرارات التي تتخذها السلطة المركزية أو الاتحادية في حالة إقرار النظام الفدرالي الذي يتطلب ظروفاً طبيعية وسلمية بعيداً عن الاحتلال، وفي ظل توافق المكونات المختلفة.

أما الحديث عن فدراليات على أساس النسيج الطائفي أو المظلومية فإنه سيكون أقرب الى التمديد لا التحديد، والى التشتيت لا التوحيد، وخصوصاً أن هذه الأطروحات التي تتخذ من الذهبية عكازاً يغيب عنها أن لها قواسم مشتركة أكثر وثوقاً مع جميع عرب العراق مما لها مع غيرهم، أساسها: اللغة (العروبة) والدين (الإسلام) والهوية (الوطنية) والمواطنة (الجنسية العراقية)، فضلاً عن التاريخ الواحد والمزاج الموحّد والمصالح المشتركة.

الغزو الثاني للعراق: الصراع الجيو- نفطي (*)

طارق الدليمي (**)

«المجمع الصناعي العسكري سيقودنا إلى الإنفاق العسكري ليس بسبب حاجات الأمن القومي ولكن لمصالح شبكة من مصانع الأسلحة ومراكز القوى ورجال السياسة المنتخبين».

- ايزنهاور، ١٩٥٧.

- ١ -

لكن الخبير المرموق توم اودونيل في دراسته القديرة يؤكد على أن «الشركات النفطية العملاقة ومعظمها أميركي» اندمجت عملياً منذ حرب ١٩٧٣ في المجمع الصناعي العسكري ليشكلوا جميعاً الحلقة الجهنمية في السياسة الخارجية الاميركية. منذ أكثر من نصف قرن لم يصل إلى الادارة، رئيس من شركات النفط، مع نائبه أيضاً وكذلك وزيرة خارجية شيفرون. وليس بالصدفة أن يأخذ بوش قراره في الخطة الجديدة في الخامس من الشهر المنصرم مع المناقشات الخاصة «السرية» التي أجرتها لجنة قانون الهيدروكربون الجديد برئاسة الاميركي الجنسية، برهم صالح، نائب رئيس الوزراء في حكومة الاحتلال. هذه الخطة التي قرر فيها بوش إرسال ٢١,٠٠٠ جندي من فرقة الشاة الثالثة في جورجيا بينينغ لتحرير بغداد من ميليشيات الإرهاب الاسلامي الفاشي. والخطة التي سيطبقها الجنرال ديفيد بتراس بدلا من الجنرال كيسي، القائد السابق للقوات الاميركية في الموصل، والمدرب الأساسي للحرس الوطني والشرطة العراقية منذ الاحتلال وحتى نهاية ٢٠٠٤. بتراس ببساطة قال: الوضع صعب، والزمن ليس معنا، إنه ليس قتالا، جيشان في محيط الناس، سنحاول نقل تجربة الموصل إلى بغداد. ومن يطلع على ما يحدث في الموصل، حيث إنها بيد الحكومة حتى الثالثة عصراً، وبعدها بقبضة القوى المسلحة بمختلف أنواعها. ويفترض بالقوات القادمة أنها ستجعل من بغداد حصناً عسكرياً جديداً، القوات الاميركية سترتفع من ٢٤ ألفا إلى ٤١ ألفا، والقوات العراقية من ٤٢ ألفا إلى ٥٠ ألفا. وستكون مهامها في مدينة يتعدى عدد سكانها ستة ملايين نسمة، حيث يؤكد الخبراء، ومنهم ويليم لند، أن النجاح لا يمكن تحقيقه حتى إذا ارتفع عدد القوات إلى حافة: جندي اميركي لكل خمسين عراقياً. ويعتقد المؤرخ العسكري البريطاني كوريللي بارنيت أن ذلك صعب التحقق ما دام الجيش الاميركي الآن في وضع «التطوع» السلبي، وأن الاحتلال فشل في بناء مؤسسات مهمة هي ضرورية بالنسبة للحرب التي من أولى مهماتها استدعاء التنظيم الدقيق للإدارة والسيطرة. ويعتقد اندروباسيفيتش أن هذه القوة المرسلة محدودة وذلك لان الإدارة لا تملك أكثر منها حالياً! وخطة بوش عملياً هي جزء من «صحوة» المحافظين الجدد رداً على خيباتهم الأخيرة، ولا سيما على صعيد فشلهم الذريع في الانتخابات التشريعية في السنة الماضية. لقد وضعها أحد قادتهم المدعو جاك كروتش، وهو السفير السابق في رومانيا والمستشار الحقيقي لبوش في خطته العراقية الإيرانية الجديدة. ويعتقد كارل كونيتا، بأن

(*) نشرت في جريدة «السفير» ٢٠٠٧/٢/٧.
(**) سياسي وكاتب عراقي.

خطة بوش تتضمن البقاء فعلياً إلى أكثر من عشر سنوات جديدة. ويمكن من خلالها زيادة عدد القوات تدريجياً لتصل إلى أكثر من ٣٠٠ ألف جندي. إن استراتيجية نقطة الحبر ستكون حجر الزاوية في هذه الخطة والتي تتساوق أيضاً مع قول بوش في خطابه الأخير في «حال الاتحاد» بأن الإدارة تضع الأسس اللازمة لزيادة الاحتياط الاستراتيجي النفطي الاميركي إلى الضعف، من ٧٠٠ مليون برميل إلى مليار ونصف مليار برميل عام ٢٠٢٧، استناداً إلى وثيقة طرحت في البيت الأبيض. من هنا يبدو أن القرار الذي اتخذته «لجنة قانون الهيدروكربون» برئاسة برهم صالح هو الذي يمهد الطريق أمام الاستيلاء الاميركي الكامل على نفط العراق ولمدة الـ ٣٠ سنة القادمة حسب المسودة و٢٠ سنة استناداً إلى حديث الدكتور فاضل الجلبي في فضائية «أي أن بي». ويقول الدكتور كامل مهدي الخبير الاقتصادي في جامعة اكستير البريطانية إن «الصدمة النفطية» مكملة «للصدمة والترويع» العسكرية التي تستمر قوات الاحتلال في تنفيذها في خطة بغداد العسكرية الجديدة. إن مسودة القانون الجديد هي أحد «اصرارات» لجنة بيكر وتقريرها، وهي تكملة للعهد الذي قطعه الجعفري في حكومته إلى صندوق النقد الدولي بإصدار هذا القانون قبل نهاية عام ٢٠٠٦. والقانون يجمع بين:

١ـ إعادة الملكية الاستعمارية للسيطرة مرة ثانية على موارد الطاقة العراقية.

٢ـ التملك الطوائفي العرقي لغنيمة الثروة الوطنية العراقية.

وإذ ما زالت عائدات النفط تمر عبر «صندوق التنمية للعراق» بإشراف الأمم المتحدة واميركا، فإن الغاية الأساسية للقانون هو النسف والتعطيل الكامل القانون رقم ٨٠ في عام ١٩٦١. وهو عملياً يفتت القوة التفاوضية للعراق وفي أي حكومة، ناهيك عن حكومة دمية صنعها الاحتلال وتأتمر حالياً بتوصياته. والأخطر من ذلك فإن بدعة «الحصة النقدية للنفط» والمأخوذة عن تجربة الاسكا، ستكون فعلياً البديل الاقتصادي عن الحصة التموينية وليست مكملة لها. وتستعرض الخبيرة القديرة انتونياجوهاسز، التي فضحت خطة عادل عبد المهدي منذ عام ٢٠٠٥، خطورة ما يسمى باتفاقيات مشاركة الإنتاج التي هي جوهر القانون الجديد. وتعلق ساخرة، بأن المجتمع الاقتصادي الدولي يسمى هذه الاتفاقيات بالخصخصة لايت! وأنها تشمل فقط ١٢٪ من نفط العالم الاحتياطي، إذ أن الدول النفطية، وفي مقدمتها دول المنطقة العربية، تفضل التعامل مباشرة مع الشركات النفطية الخاصة لصالح احتكارها للتصدير والتسويق الحكومي النفطي. من هنا يمكن الحديث عن أن إعادة غزو العراق تشمل عدة أهداف تكتيكية تكمل الخط الاستراتيجي الذي طرحت من خلاله مسألة الحرب على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣. وهذه الخطة تشمل النقاط التالية:

القرار الذي اتخذته «لجنة قانون الهيدروكربون» برئاسة برهم صالح هو الذي يمهد الطريق أمام الاستيلاء الاميركي الكامل على نفط العراق ولمدة الـ ٣٠ سنة القادمة.

أولاً: السيطرة الشاملة على نفط المنطقة، بما فيه النفط الايراني، وتعزيز المكانة الاستراتيجية النفطية الاميركية أمام المتغيرات الجيوسياسية الاستراتيجية في العالم عموماً وفي آسيا الشرقية، الصين تحديداً، خصوصاً. وهذه الاستراتيجية التي سماها بوش ورهطه بالحرب الاستباقية على الإرهاب تشمل كل جوانب الحياة المكملة للعناوين الاستراتيجية السياسية. **فالرأسمالية الكولونيالية البريطانية في بداية القرن السابق تعاملت مع العراق، مثلاً، بالطريقة الكولونيالية الجلفة وحققت برزمة واحدة، النفط والدستور والمجلس التشريعي وإلحاق الكرد بالدولة الملكية الجديدة. أما الرأسمالية الكولونيالية الجديدة، الاميركية في المقدمة فهي تشن هجوماتها بالطريقة المتطورة والمتحذلقة، وتحقق أهدافها لمحطات متتالية ومتكاملة. وهي تشمل موضوعات عديدة أولها النفط. وتتبعها** عناصر مختلفة.

ثانياً: إن النموذج الكولونيالي المتطور كان واضحاً في السنة الأولى من حكم بوش الإبن. فقد شكلت الإدارة

مكتباً خاصاً «للاعمار والاستقرار» بقيادة كارلوس باسكوال السفير السابق في اوكرانيا، وقد وضع لوائح كاملة لاعادة الإعمار الاستباقي لبلدان ما زالت غير محطمة! وغير محتلة أيضاً! والاقتصادي البنغالي شالماي غوتال يقول: المعادلة واضحة إذ لا توجد نشاطات كافية في أرجاء العالم ولا مناطق صالحة لإعادة الإعمار، ولكن توجد حكومات يمكن الإطاحة بها! ويمكن من خلال ذلك احتلالها وإعادة الإعمار فيها. وقد ناقشت نعومي كلاين هذه الظاهرة «الرأسمالية الكارثية» بالتفصيل وأرفقت ذلك بأرقام مروعة. بهذا المعنى فإن «إعادة الإعمار» برنامج متكامل مع «الحرب الاستباقية» وهامش حقيقي للمتن الإيديولوجي الساعي إلى إعادة احتلال العالم وتقسيمه من جديد حسب الأجندة الاميركية المنفردة. ومن هنا فهي تشكل الروافع السياسية المانعة لإدارة بوش، وتسندها المؤسسة في ذلك، من الانسحاب من العراق وتحديد جدول واضح لذلك. بل إن إعادة الغزو هي السياق الطبيعي لعملية «الانسحاب إلى الداخل العراقي» بشكل متطور ومتحذلق سياسياً وعسكرياً.

ثالثاً: إن تشحيم ماكنة الاحتلال السياسية العسكرية الاقتصادية بخطة بوش الجديدة يكرس العملية التي بدأت بها الإدارة في الحرب والاحتلال. فهي اعتمدت في «الخصخصة العسكرية والأمنية» على قوات خاصة ارتبطت مع مئات الآلاف من الشركات الاقتصادية وقواتها الأمنية الضاربة. وهذه كلها متشابكة ومترابطة مع الخطط التي وضعها البنتاغون منذ استلام رامسفيلد لإدارته عام ٢٠٠١ عملياً. وقد ارتفعت ميزانية البنتاغون من ٣٠٠ مليار عام ٢٠٠١، إلى ٤٥٥ مليارا في السنة الماضية. وقد استولت ١٪ من الشركات المهمة على ٨٠٪ من عقود البنتاغون الحربية. وهي تشمل أهم الشركات العالية العملاقة للمجمع الصناعي العسكري النفطي. فقد أخذت الشركات العشر الأولى وحدها ٣٨٪ من هذه العقود، فقط لوكهيد مارتن ٩٤ مليارا، وبعدها تأتي نورتروب غرونمان، بيكتل، هالبيرتون.. الخ.

إن الخطة السياسية الجديدة لإعادة الغزو تتضمن في جوهرها الحالي محور بغداد الأنبار واستبعاد المناطق الساخنة الأخرى مؤقتاً، وتحديداً محافظة ديالى الملتهبة.

رابعاً: إن الخطة السياسية الجديدة لإعادة الغزو تتضمن في جوهرها الحالي محور بغداد الانبار واستبعاد المناطق الساخنة الأخرى مؤقتاً، وتحديداً محافظة ديالى الملتهبة. وهذه الخطة تركز «ايديولوجيا» على أن مخاطر «الإرهاب الشيعي» لا تقل عن «الإرهاب السني» وأن القاعدة حسب المعلومات المفصلة لدى دوائر المخابرات والأمن القومي الاميركي، ومديرها الجديد مايكل ماكونل، منقسمة «لوجستيا» إلى قسمين أحدهما مرتبط مع خطها العالمي المعروف والثاني مخترق من قبل المخابرات الإيرانية وتديرها هذه باتجاه التخريب ضد القوات الاميركية وقوات المقاومة الوطنية العراقية. إن استراتيجية ضربة على «الحافر» السني مع ضربة على «النافر» الشيعي قد استهوت عناصر الإدارة الأساسية من المحافظين الجدد وتلبي هوسهم المعروف في المضي قدماً في تحطيم كل القوى المسلحة في البلاد والتي لا ترتبط مع الاحتلال فقط بل تناهضه سياسياً وتنشط ضده عسكريا.

خامساً: تسيطر اميركا على التجارة الدولية في المنطقة من خلال ربط كل دولها مع المنظمة التي شيدتها اميركا: ميفتا. ومع أن بوش والإدارة يصرون على أن القوات الضاربة الآن لديها الفرصة الكاملة في خلط الأوراق السياسية الداخلية وذلك في تحقيق الاستئصال المطلوب للميليشيات الطوائفية المسلحة. فإن الهاجس الأساسي أيضاً يرتبط مع الاستراتيجية العامة لإعادة الغزو والهيمنة السياسية الاقتصادية العسكرية على البلاد. وهذا يشمل:

١ـ التركيز على بغداد من الآن وإلى الصيف القادم. تقسيمها إلى تسعة قطاعات مركزية، والسيطرة على

مفاصلها وطرقها الخارجية لمنع دخول وخروج الميليشيات المسلحة. ويدعي قادة المحافظين، ومنهم راول مارك غيريشت مع وليم كريستول وفردريك كاغان المحرك الإيديولوجي للخطة، أن هذه العمليات تمنع الاحتقان الطوائفي وتوقف الهجرات الداخلية ومن ثم تحبط عملية السيطرة الميليشياوية الكلية على العاصمة من جهة وعلى ضرب مشروع إيران المركزي في الهيمنة الكلية على بغداد وتغيير خارطة الصراع مع الاحتلال الاميركي، في العراق أولاً، وفي المنطقة العربية ثانياً حسب تعبير غراهام فولر السمج «الذيل الشيعي يهز الكلب السني». ويعتقد توم انغلهاردت، بأن هذه المعركة «الدينية» في عنوانها هي وجه من أوجه القوة الوحشية العارية في الاصرار على القتل اليومي والتصفيات العسكرية المتتالية.

٢ـ تحقيق نجاحات نسبية في هذه العملية من خلال التهييج الطائفي وزيادة الانقسام الوطني، وقد سارعت القوى الطوائفية من عدة أطراف إلى مهاجمة الخطة «طائفيا» واعتبار العمليات العسكرية للقوات الحكومية والاميركية تخص مناطق طائفية معينة وتترك مناطق أخرى.

٣ـ التركيز مؤخراً في «إعلام» الإدارة الاميركية على أهمية إعادة النظر في الدستور بما يناسب انخراط كل المناهضين «للعملية السياسية» فيه وعدم استثناء القوى المرتبطة مع النظام السابق ومنهم تحديداً حزب البعث. وقد أدلى عدة شخصيات من الإدارة بأهمية إعادة النظر بهيئة اجتثاث البعث والحفاظ على «عروبة العراق»، ومنهم رايس التي أكدت على ضرورة اعادة اندماج العراق مع المحيط العربي لايقاف المد والنفوذ الايراني في العراق والمنطقة.

في ظل سعيها الدؤوب لاستئصال التيار القومي عموماً وكل العناصر الشيعية الوطنية والعروبية، لم يكن أمام السياسة الأميركية سوى الاستدارة النوعية الجديدة لشق صفوف «التشيع» في العراق.

٤ـ تفعيل كل الجهود من قبل الإدارة وقوات الاحتلال والمندوب السامي في بغداد من اجل تحويل المالكي إلى المضي في سكة تحطيم الميليشيات الشيعية المرتبطة مع إيران تمهيداً لعزل حكومته عن النفوذ الإيراني. وستكون هذه خطوة سياسية عسكرية مهمة تشكل كلمة السر في الهجوم الشامل على إيران في العراق وفي داخلها أيضا. ففي ظل انهيار «التشيع العلماني العراقوي» الذي راهنت عليه اميركا طيلة التسعينات، ومن أبطاله الجلبي ورند الرحيم وكنعان مكية الذي سافر مؤخراً إلى تل أبيب للاستفادة من خبرتها في مكافحة القومية العربية النازية، وفي ظل سعيها الدؤوب لاستئصال التيار القومي عموماً وكل العناصر الشيعية الوطنية والعروبية، ومنها الخالصي والحسني والمؤيد، لم يكن أمامها سوى الاستدارة النوعية الجديدة لشق صفوف «التشيع» في العراق والاستفادة من تناقضاته التاريخية العامة والأمنية الخاصة، وتحويل أقسام مهمة منه إلى مخلب قط مشاكس للنفوذ الإيراني وتقاتله إذا استدعت الضرورات ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية العامة.

٥ـ لم يعد مهماً بالنسبة للإدارة الاميركية أهمية بقاء المالكي أو ذهابه فالتعامل معه وصل إلى الحضيض. وهيلاري كلينتون حين زارت بغداد في الشهر الماضي، أعلنت أنها تعارض خطة بوش، مع ذلك فإنها طالبت بالضغط على المالكي لتحقيق الأجندة الاحتلالية وهددت في حال عدم انصياعه بوقف التمويل الخاص بالحماية العسكرية للحكومة وقادتها! أي عملياً دمج شارع حيفا المقاوم مع المنطقة الخضراء التي يقبع فيها عملاء الاحتلال، والذي يبعد أقل من نصف كيلومتر عنها. علق على ذلك العسكري المتقاعد دوغلاس ماك غريغور بأن بوش يطالب المالكي بالمستحيل، ويأمر بالعقاب المستحيل. فالمالكي لا يمكنه قتال جيش المهدي لارتباطه العضوي الوثيق معه. ولا يستطيع الاستمرار في مواجهة المقاومة الوطنية لأنه لا يملك الإمكانيات الهامة ولا القرار السياسي المستقل. فجيش المهدي يراوغ، والمقاومة الوطنية ستذوب في مناخها الخاص في كل معركة فاصلة. المؤرخ وليم بلوم يردد بشجاعة أن اميركا لا يمكنها مغادرة حقبة الحرب الباردة ما دام الربح لديها أهم من البيئة والأخلاق والإنسان.

حرب مذهبية وإقليمية شاملة؟ (*)

فيما يستعد الرئيس الاميركي جورج بوش للكشف عن استراتيجيته الجديدة حول العراق، يشعر «الحلفاء العرب» بالقلق مما قد يحدث في حال فشلت الخطة: النزاع الذي يسوء سيبتلع كل المنطقة، مشعلا حربا شاملة وسط أكبر رقعة نفطية في العالم.

وبحسب دبلوماسيين إقليميين ومسؤولين أميركيين، فإن احتمال وقوع حرب إقليمية بين السنة والشيعة دخل حيز اهتمام الزعماء العرب والمخططين العسكريين الأميركيين، وبات هؤلاء يطلقون على هذا الاحتمال اسم «السيناريو الكابوس».

وقد يبدو اليوم ان الصراع الشامل يقترب أكثر وأكثر من التحقق نظرا للديناميكية الاقليمية التي تدفع الدول المجاورة للعراق الى معسكرين متنافسين.

فمن جهة هناك «هلال شيعي» يمتد من ايران الى وسط العراق ويمر عبر سوريا ولبنان، ومن جهة ثانية هناك حلفاء الولايات المتحدة، السعودية والأردن ومصر والدول الخليجية مثل قطر والإمارات.

ويقول دبلوماسيون ان هذه الأنظمة السنية متخوفة من انبثاق تكتل شيعي راديكالي ممول بشكل أساسي من ايران. ويضيفون ان المسؤولين العرب يخشون أيضا ان يجر الانسحاب الأميركي من العراق أو تقليص لعديد القوات الاميركية بطريقة تسمح لجيش عراقي ضعيف بان يملأ فراغها، الجبهتين الى صراع دموي مباشر.

في موازاة ذلك، تعمل الولايات المتحدة على استراتيجية اشمل تستهدف إقناع حلفائها العرب بجدية مواجهة صعود ايران والمساعدة في العراق والأراضي الفلسطينية. ومفتاح هذه الجهود هو الوعد بإبقاء القوات الاميركية في العراق ما دام ان هذا الامر ضروري.

غير ان الولايات المتحدة تسعى أيضا الى تعزيز قواتها في الخليج وتخطط الى توثيق تعاونها الأمني مع حلفائها الخليجيين. وقد اقترح البنتاغون إرسال حاملة طائرات ثانية الى منطقة الخليج. وهناك أيضا خطط لربط أنظمة الدفاع الجوي للدول الخليجية الست وإنشاء نظام دفاعي صاروخي تشرف عليه الولايات المتحدة. وتصوغ القوات الجوية خططا أخرى لتعزيز تدريباتها مع الحلفاء العرب في المنطقة. وأحد الاقتراحات المطروح يتمثل في محافظة الولايات المتحدة على تدريبات جوية مع عُمان والإمارات.

خطط الطوارئ

من جهتها، تصوغ الحكومات العربية خطط طوارئ تستعين بها في حال بدأ العراق بالانهيار. وبعدما لفت السعوديون إدارة بوش الى استعدادهم لمساعدة الميليشيات السنية، قال مسؤولون عسكريون أميركيون ان مسؤولين أردنيين ابلغوا البنتاغون انهم قد ينقلون قوات الى الصحراء العراقية الغربية إذا خرجت الأحداث عن السيطرة. وعبر المسؤولون الأتراك، عن معارضتهم لقيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق واستعدادهم للدفاع عن الشعب التركماني. حتى ان سوريا باتت تنذر الى احتمال تمزق العراق.

(*) نشرت في جريدة «السفير» ١٠/٢/٢٠٠٧ نقلاً عن «وول ستريت جورنال».

مصدر الخوف

ويتركز مصدر الخوف على احتمال ان يحدث حمام دم طائفي في العراق يجر الدول المجاورة الى صراع للدفاع عن مصالحها. ويجادل باحثون بأن عملية التطهير العرقي، خاصة من قبل الشيعة العراقيين في محاولة لإخلاء المدن والمناطق من سكانها السنة، جار على قدم وساق. ويقول المسؤول الاستخباراتي السابق في وزارة الخارجية الاميركية المتخصص في الشرق الأوسط واين وايت «قد نكون أصبحنا في ثلث المسار مع قدرة ضعيفة على المواجهة».

وبحسب دبلوماسيين أميركيين وعرب، فقد حذر مسؤولون عرب رفيعو المستوى لأشهر من انه في حال لم تتم مراقبة ما يجري عن كثب، فان الانزلاق الى الفوضى في العراق قد يشعل صداما إقليميا طائفيا. وقد بدأ هؤلاء اطلاع مسؤولين أميركيين رفيعي المستوى على خطط الطوارئ التي صاغوها، علما بأنهم يأملون حث الادارة الاميركية على اتخاذ خطوات أقسى في العراق وضمان إبقاء القوات الاميركية هناك.

ويقول مخطط عسكري اميركي التقى مؤخرا قادة من المنطقة، ان مسؤولين أردنيين أكدوا انه في حال غرق العراق في حرب طائفية، فإن الأردن سيدفع بجنوده الى الحدود وربما يتخطاها ليصل الى الرطبة، أي حوالى ٨٠ كيلومترا داخل العراق، من اجل وقف تدفق اللاجئين السنة الى أراضيه.

ويتركز مصدر الخوف على احتمال ان يحدث حمام دم طائفي في العراق يجر الدول المجاورة الى صراع للدفاع عن مصالحها.

ويضيف المخطط العسكري الاميركي ان «الخطر يكمن في ان يقيم الأردنيون منطقة أمنية داخل العراق، وان يتبعهم في ذلك السوريون والسعوديون»، مشيرا الى ان السوريين قد يدخلون محافظة نينوى، فيما يرسل الأتراك قوات لحماية السكان التركمان في الشمال.

وينبع الخوف الأردني من احتمالين، أولهما تحويل السنة الهاربين من العراق عمان الى مركز للمقاومة السنية ضد الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة في بغداد، وان تقوم الميليشيات الشيعية عندها بإرسال فرق صغيرة من الميليشيات الى عمان للقيام بحملات اغتيال أو شن هجمات إرهابية ضد المتمردين السنة. والاحتمال الثاني الأهم الذي يتشاركه الحلفاء السنة عبر المنطقة، هو ان تسيطر حكومة عراقية موالية لإيران على المنطقة.

وعندما زار مسؤولون أميركيون المنطقة مؤخرا، أبلغهم نظراؤهم الأردنيون بقلق كيف ان ٢٠٠ مواطن سني تحولوا الى شيعة خلال الأشهر الاخيرة. وقال الأردنيون ان هذا التحول تأثر بمواجهة «حزب الله» لإسرائيل خلال الحرب الاخيرة، وبتصاعد نفوذ السيد مقتدى الصدر في العراق.

ويقول المخطط الاميركي «قد يبدو الامر غير معقول، لكنه يظهر كيف انهم يتخوفون من هذا المنحى». ويضيف ان السعودية حذرت بدورها من تنامي شعبية «حزب الله» والتيار الصدري في مناطقها الشرقية، مشيرا الى ان «الشيعة في هذه المناطق يحبون الصدر و(الأمين العام لحزب الله السيد حسن) نصر الله».

التحدي الأكبر

ولعل التحدي الكبير الذي تواجهه الولايات المتحدة، يتمثل في ان معظم حلفائها السنة في المنطقة ينظرون الى الوضع في العراق على انه هزيمة لقضيتهم ونصر إيراني يقترب من التحقق. ويقول المخطط الاميركي «يشيرون الى الأحزاب الشيعية الاسلامية في العراق على انها فارسية».

ويشير المخطط العسكري الاميركي الى انه خلال الأسابيع الماضية، دافع بعض حلفاء واشنطن في الخليج عن

فكرة إسقاط الحكومة العراقية الحالية وترسيخ ديكتاتورية عسكرية يحكمها أفراد علمانيون من الشيعة والسنة والأكراد، وتستمر في حكمها حتى تستقر البلاد وتنعقد انتخابات جديدة. اما الأحزاب السياسية، مثل تلك التي تسيطر على السياسات العراقية حاليا، فسيتم حرمانها من المشاركة في الانتخابات المستقبلية.

غير ان المسؤولين الأميركيين رفضوا هذا الاقتراح، إذ اعتبروا انه يعارض رغبتهم في نشر «الديموقراطية»في العراق، وان العراقيين الشيعة لن يقبلوا به نظرا الى سيطرتهم الحالية على الحكم.

«الخطر يكمن في ان يقيم الأردنيون منطقة أمنية داخل العراق، وان يتبعهم في ذلك السوريون والسعوديون»، كما ان السوريين قد يدخلون محافظة نينوى، فيما يرسل الأتراك قوات لحماية التركمان في الشمال.

وفي سيناريو آخر، صاغه وايت من مجموعة دراسة العراق، فإن العراقيين الشيعة سيطلقون حملة شاملة من اجل إبعاد السنة عن المناطق الكبرى وسط العراق. وستقوم عندها السعودية بتمويل هجوم مضاد بمساعدة الضباط العراقيين السابقين عبر الأردن الذي يحافظ على علاقة بالطبقة العسكرية السنية العراقية. كما ان مصر ستقوم بدورها عبر تامين السلاح والعتاد والمدفعيات والعربات.

يقول وايت «ما يتجاهله الناس هو احتمال ان يقوم السنة بضم طبقة من الجيش العراقي السابق وكل الحرس الجمهوري». ويضيف «ان أعطيتهم السلاح والمعدات اللازمة، فسيتحولون الى قوة هائلة في مواجهة الميليشيات الشيعية».

ويضيف وايت ان احتمال وقوع حرب أهلية شاملة في العراق تقود الى صراع إقليمي «هو سيناريو كان يستبعده الجميع تقريبا قبل أشهر قليلة... لكن ليس بعد اليوم».

عام الحروب الطائفية... الأسوأ قادم! (*)

صلاح الدين حافظ (**)

شنق الحكام العراقيون والأميركيون، الرئيس العراقي السابق صدام حسين، في آخر أيام العام الماضي. فرد المعارضون بشنق ٢٠ عراقياً وتعليقهم على الأشجار في شارع حيفا ببغداد، في أوائل أيام العام الحالي...

وفي الحالتين، كان الثأر السياسي والانتقام الطائفي هو الحاكم، مفتتحا كما نظن مرحلة أكثر دموية وسخونة، ليس في الساحة العراقية وحدها، ولكن في دول عربية أخرى، بدأت تباشير الحروب الطائفية والمذهبية، تهب عليها، مستلهمة الإلهام العراقي الصاخب والمؤلم!

وما هي إلا ساعة او تكاد، حتى انقض الرئيس الاميركي جورج بوش، على الأوضاع المضطربة، بثقله السياسي العسكري، ليزيدها اشتعالا، حتى وإن كان قد قال ان هدفه بالاستراتيجية الجديدة في العراق، هو إقرار الأمن وإنهاء العنف وإنجاح الديموقراطية!!

وبقدر ما نرى ان الصراع الطائفي والعرقي المندلع في العراق، بين السنة والشيعة والأكراد، لن يركن الى الهدوء في ظل الظروف الحالية، فإننا نعتقد ان الاستراتيجية الاميركية الجديدة، بأهم بنودها، ارسال ٢٠ ألف جندي اميركي جديد، لن تستطيع في المدى المنظور احكام سيطرتها على هذه البؤرة النارية الملتهبة، بل انها ستزيد سعير الحرب، أملا في نصر موهوم وبعيد المنال، يصاحب انتهاء ولاية بوش عام ٢٠٠٨ بشيء مما يزهو به، بعد ان تلوثت سمعته كثيرا بالدماء!

في أربع سنوات إلا شهرين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧، لم تحقق القوة العظمى المنفردة، اي نصر حقيقي في العراق، سواء كان سياسيا او عسكريا او ديموقراطيا، اللهم إلا إسقاط نظام صدام حسين وإعدامه شنقا، لكنها في الحقيقة دفعت الأمور دفعا نحو تحقيق ما هو أخطر.

فقد أشعلت الحرب الطائفية والعرقية هناك، وغذت مشاعر الثأر والانتقام العرقي والديني، وأرست قواعد التقسيم، وتسببت في مقتل ثلاثة أرباع مليون عراقي، وأكثر من ثلاثة آلاف جندي أميركي، وهجرة مليوني عراقي الى الخارج، وتهجير نحو مليون آخرين وفق حملات التطهير الطائفي المتبادل بين السنة والشيعة، وبين العرب والأكراد في المناطق المختلفة، وتحويل البلاد الى أسخن بؤر العنف والتطرف في العالم، واستقطاب النفوذ السياسي والمذهبي الايراني الى الساحة علنا، بينما لم يجن المواطن الاميركي، سوى تحمل وزر انفاق ٤٠٠ بليون دولار على هذه الحرب الخاسرة حتى الآن.

وما يهمنا تناوله اليوم، يكمن في هذه الحرب الطائفية المندلعة بوحشية، بين السنة والشيعة في العراق، التي تتغطى بصراع سياسي على امتلاك الثروة والسلطة، وفي خلفية كل طرف، مؤيد وداعم من خارج الحدود، خصوصا الداعم الاميركي، الذي ساند الاكراد والشيعة منذ البداية، ثم تنبه الآن الى انه لم يسلم العراق الى الشيعة العراقيين الذين يشكلون ما بين ٦٢ و٦٥ في المئة، ولكنه سلم العراق الى الدولة الايرانية مباشرة.

والدولة الايرانية قوة اقليمية مهمة، لها نفوذها وطموحاتها السياسي وخططها الاستراتيجية ومطامعها

(*) نشرت في جريدة «السفير» ٧/٢/٢٠٠٧.

(**) كاتب مصري.

المشروعة وغير المشروعة، ولها في الوقت نفسه تأثيرها المذهبي، باعتبارها اكبر دولة شيعية، تمد نفوذها السياسي تحت الغطاء المذهبي، وتدعم تأثيرها الطائفي بقدرات سياسية واقتصادية قوية، باعتبارها ثالث دولة تملك مخزونا نفطيا، بعد السعودية والعراق، وتطمح الى دخول النادي النووي سريعا لحماية هذا وذاك.

وها هو فضاء المنطقة يغلي بخلط شديد في الأمور، بين السياسة والدين، بين أطماع الاستعمار الجديد والاستعمار المتجدد، بين السيطرة الاقليمية والهيمنة الدولية، بين ما هو عربي وايراني واميركي واسرائيلي، وها هو العراق اولا يغرق في ساحة اختبار وتجريب كل ذلك دفعة واحدة، قبل ان ينتقل الصراع الى دول الجوار ثانيا، الأمر الذي يقلق الدول العربية خصوصا، التي تعلم ان الدور عليها قادم لا محالة.

ونظن ان جوهر الصراع ليس في الحقيقة سنيا شيعيا، ولا إسلاميا مسيحيا، ولكن جوهر الصراع انه اميركي - ايراني في الأساس، ومن حوله يتقاطر الحلفاء والأصدقاء، مصطفين حوله، وفي عمقه ترقد المصالح الاستراتيجية والحيوية للطرفين الأساسيين، اميركا وايران، اللذين يتجاذبان كرة اللهب ويتبادلان قصفها، ايران تريد الاعتراف بها قوة اقليمية في الاقليم الممتد من سواحل الخليج الغني بالنفط، الى شواطئ سوريا ولبنان على البحر المتوسط، على حساب قوى اقليمية اخرى، مثل السعودية ومصر وربما تركيا، وأميركا لا تسمح بذلك، بل تريد الانفراد وحدها بالمنطقة ارضا وبحرا وجوا، بما في ذلك بحيرات النفط والغاز في الخليج والعراق ايضا، وصولا لضمان امن اسرائيل وبعض نظم الحكم العربية الحليفة.

ترفع الأطراف الشيعية المؤثرة مطلب الحكم الذاتي في تسع محافظات بالوسط والجنوب، وهي بالمناسبة الغنية بالنفط والماء، ويتحصّن السنة في أربع محافظات خصوصاً في الغرب وبغداد، بينما يمارس الأكراد استقلالهم الفعلي في ثلاث محافظات في الشمال.

إذاً فهي حرب مصالح سياسية اقتصادية في الأساس، تغللها سحابات دينية ومذهبية، فقد شنت اميركا حربها على العراق عام ٢٠٠٣، تحت غطاء الوحي الإلهي الذي نزل على بوش فألهمه إلهاما رسوليا بشن حرب الأخيار ضد الأشرار أعداء الرب، وردت إيران بأن أميركا تشن حربا على الاسلام، وتستهدف الدين والثقافة ليس في العراق فقط، ولكن في ايران والدول العربية والاسلامية المجاورة، وبالضرورة ساندت إيران اتباع مذهبها الشيعي في العراق، ودربت وسلحت ميليشيات شيعية عديدة، خصوصا قوات بدر وجيش المهدي، التابعين للمجلس الأعلى للثورة الاسلامية برئاسة عبد العزيز الحكيم، وللتيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر، لتخوض بهما المواجهة فوق الأرض العراقية...

وبقدر ما تبارز الطرفان الايراني والاميركي في الساحة العراقية، سياسيا وعسكريا وطائفيا، بقدر ما سقطت الأقلية السنية، وهي ما بين ١٥ و١٧ في المئة من السكان، في بؤرة القتل والتصفية، فانفتحت الثارات القديمة وعلت صيحات الانتقام من «المظلومية» التاريخية، وتبادلت الاطراف السنية والشيعية القتل على الهوية المذهبية، وتدمير المساجد والحسينيات والمراقد والمزارات، ثم بدأ التطهير الطائفي على الأرض.

ترفع الأطراف الشيعية المؤثرة مطلب الحكم الذاتي في تسع محافظات بالوسط والجنوب، وهي بالمناسبة الغنية بالنفط والماء، ويتحصن السنة في أربع محافظات خصوصا في الغرب وبغداد، بينما يمارس الأكراد استقلالهم الفعلي في ثلاث محافظات في الشمال...

وكان المتصور من قبل ان بغداد هي العاصمة المركزية المجمعة للكل، لكن بغداد سقطت على مدى العام الأخير في براثن التطهير الطائفي وفق وحدانية الانتماء المذهبي، وها هي اليوم تنقسم الى قسمين، احدهما شرق نهر دجلة فيما يعرف بالرصافة وقد أصبح شيعيا كاملا بعد التهجير القسري للسنة منه، وثانيهما غرب دجلة فيما يعرف بالكرخ، وقد أصبح سنيا، بعد ان مارست الميليشيات المتعددة مهمة القتل والترويع والتهجير المتبادل...

بغداد إذاً هي النموذج الطائفي لدولة طائفية، تبرز على السطح بقوة في العراق، تتمزق ما بين المذاهب والطوائف

والأعراق، وتنفتح فيها أبواب جهنم بفضل الراعي الأميركي والمحرض الاسرائيلي والمتوثب الايراني، الذي اجتهد كثيرا وطويلا ليس فقط لاستنزاف «قلعة الشر الأميركية» ولكن أيضا للهيمنة على الجزء الحيوي العراقي، المزدحم بالشيعة والغني بالنفط، بعدما تردد من أنباء عن قرب نضوب النفط الايراني خلال عشرين عاما على الأكثر.

والمؤكد ان الصراع الطائفي المندلع في العراق، بين الشيعة والسنة، الذي تجيد ايران استغلاله سياسيا ودينيا، لا يقل شراسة عن معركة السلاح النووي بين ايران وأميركا، والتي تستقطب اطرافا عربية ودولية عديدة، وبقدر ما يستغرب البعض من اندفاع ايران لخوض المعركتين في وقت واحد، بقدر ما نرى ان كلا منهما تخدم الاخرى وتساندها، فإيران تخوض في العراق بكل قوتها سياسيا وعسكريا، دعما لحلفائها وتدفعهم دفعا لمواجهة محتومة مع أميركا، لكي تقايض على مشروعها النووي، وهي أيضا تمضي قدما في انجاز مشروعها النووي متحدية أميركا والعالم، لكي ترسخ نفوذها الاقليمي ودورها المعترف به دوليا... وأميركا تفعل العكس مدعومة بحلفائها العرب والأوروبيين.

مرة اخرى الصورة مكررة والتمثيلية الصراعية معادة، الصراع الطائفي والديني يغطي المصالح الاستراتيجية، والغطاء السياسي العسكري يعكس المطامح الطائفية والدينية، بين قطبين، قوة اقليمية صاعدة، وقوة عظمى دولية معاندة، فأين نحن إذاً؟

نحن أمام نوعين من السيناريو...

السيناريو الأول، ان يستمر الصدام الايراني ـ الاميركي بكل عنفه وشراسته، فوق الساحة العراقية، منتقلا الى ساحات عربية اخرى، باستخدام الحرب السياسية العسكرية من ناحية، والحرب الطائفية الدينية من ناحية اخرى، الأمر الذي قد يصل الى هجوم عسكري نووي اميركي ـ اسرائيلي، على ايران مدعوما من بعض الدول العربية، وإسرائيل بالطبع...

وساعتها تتحول الدول العربية، والعراق والخليج خصوصا الى ساحة أوسع للصراع والدمار، اذا تمكنت ايران من الرد عسكريا بقوة مؤثرة..

السيناريو الثاني، أن يلجأ الطرفان الاميركي والإيراني، الى التهدئة والتفاهم، وصولا للاتفاق، وتقسيم النفوذ وتقاسم المصالح وتوزيع المغانم.. وساعتها ايضا تتحول الدول العربية، وخصوصا العراق والخليج الى وجبة غذاء شهي على المائدة الايرانية ـ الاميركية...

ومن عجب ان تكون العواقب والنتائج في السيناريوهين واحدة، فالضحية واحدة هي نحن، وعلينا دفع فاتورة العجز والضعف والغياب عن مائدة الاقتسام، بينما سوس التقسيم على أسس طائفية، يسري في الجسد الهزيل من شدة الأمراض الفتاكة والمزمنة.

كركوك بين التعريب والتكريد (*)

حسين حافظ (**)

ليس صحيحاً الاعتقاد بأن جميع الدول قد نشأت على أساس عرقي أو مذهبي أو طائفي، إذ لو كان الأمر كذلك لتشرذمت الأمم والشعوب إلى كيانات سياسية، لها أول وليس لها آخر.

لكن الصحيح القول إن الدول في الغالب تتعدد فيها القوميات والمذاهب والأعراق، ويصبح التنوع العرقي والمذهبي على الأرجح سبباً من أسباب نهضة الأمم والشعوب، ويمكن مقاربة ذلك إلى حد كبير بظاهرة تنوع البيئة الطبيعية، مما يضيف إلى الدول إمكانات كبيرة يمكن توظيفها إيجابياً لخدمة النهوض بالدولة بشكل يمكن العموم من الاستفادة من إيجابيات هذا التنوع بطرق شتى.

ومن المعروف ان القومية الكردية، ومنذ نشوء وتشكل الحركة الوطنية التحررية في العراق في الربع الأول من القرن المنصرم، لعبت دوراً كبيراً في عملية ربط القضية الكردية بعموم النضال الوطني العراقي. فمع ثورة النجف عام ١٩١٨ انتفضت السليمانية واستمرت انتفاضتها حتى ثورة العشرين في الرارنجية مروراً بكربلاء والأنبار وصولاً إلى السليمانية، حيث شارك الشيخ محمود الحفيد بتلك الثورة المجيدة.

ولا بد من التنويه هنا بأن العرب كانوا من أسبق الأمم تفهما لحقوق الكرد وتلبية لها، وربما يعرف الكثير من المثقفين والباحثين بأن أول جريدة كردية نادت بحقوق الكرد قد تأسست في القاهرة سنة ١٨٩٨ باسم «كردستان» على يد أحد أبناء كريم بدر خان، كما أن العراق كان من أسبق الدول بالاعتراف بالأكراد، كونه وطناً يشترك فيه العرب والأكراد على السواء، وكما جاء ذلك في الدستور العراقي لعام ١٩٢٥، كذلك كان ذلك واضحا وصريحا ليس من خلال الدستور المؤقت الذي صدر بعد ثورة ١٤ يوليو/تموز ١٩٥٨ بل تجسد ايضا حتى بعلم الجمهورية العراقية حينها.

واذا كانت فترة النظام السابق قد اساءت الى الاكراد، فإنها قد اساءت الى الكثير من الطوائف العراقية الأخرى، ناهيك عن دول الجوار ولا ينبغي الاتكاء على أخطاء فترة سياسية معينة لتبرير أخطاء جديدة يمكن أن تكون ضارة بقدر أكبر بالنسيج الاجتماعي العراقي من اساءة أي نظام سابق، فإذا كانت محاولة تعريب كركوك خطأ من الأخطاء التي ارتكبها النظام السابق فماذا يمكن أن نسمي محاولات تكريدها؟ وكيف تجيز الحكومة العراقية لنفسها تبرير إعادة تهجير العرب من كركوك بدعوى التعويض العادل الذي تحصل عليه كل عائلة عربية قدمت إلى كركوك قبل أكثر من ربع قرن؟ وماذا نسمي المواطنة العراقية الجديدة بعد أن استشرت في العراق ثقافة التهجير بشقيها الرسمي والشعبي؟

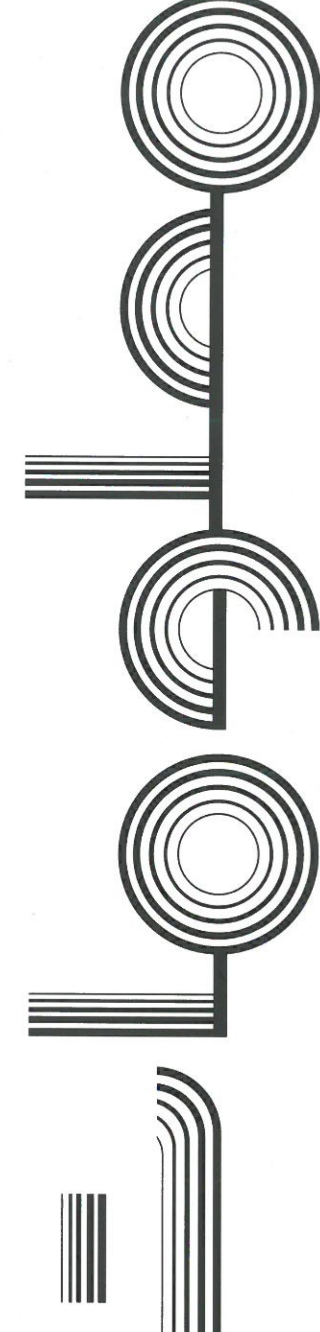
إن الحديث عن كركوك وعائديتها لا يمكن حصره بكونه مشكلة كردية وطنية عراقية فقط، ولأسباب اقتصادية بما تضم كركوك من ثروات نفطية، وكذلك لأسباب تاريخية قومية لوجود قوميات كردية وتركمانية وكلدو آشورية وعربية متفاوتة العدد، بل إن مشكلة كركوك تمتد لتلامس جوهر المطامح الإقليمية للعراق ويتداخل فيها الكثير مما يمكن أن نسميه الدفع لحافة المواجهات الوطنية والإقليمية، ويمكن الإشارة هنا إلى قدرة العاملين التركي والإيراني على التأثير في الواقع العراقي بطرق شتى ويمكن مقاربة هذه الحقيقة بقدر كبير بما حصلت عليه إيران من حقوق بحرية في شط العرب بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٦ جراء تفاقم المشكلة الكردية في العامين ١٩٧٤ و١٩٧٥.

(*) نشرت في جريدة «الخليج»، ٢١/٢/٢٠٠٧.
(**) كاتب وأكاديمي عراقي.

كذلك فإن الواقع الدولي اليوم لا يمكن ان يسمح بأكثر مما منحته الحكومة العراقية من أسس قانونية ومادية قد ترتفع الى مستوى عملي معين وتعمل على تحقيق الكثير من الطموحات القومية الكردية المشروعة.

فلنجعل من كركوك المدينة التي نجسد فيها كل معاني المواطنة العراقية النبيلة من الحب والسلام والتآخي القومي، لا أن نجعل منها حصان طروادة لتدمير العراق كله.






«جنة» كردستان ..
في «جحيم» العراق

■ الأحداث والوثائق

■ الدراسات



يصدرها المركز العربي للمعلومات

آذار / مارس ٢٠٠٧

معلومات
«جنة» كردستان .. في «جحيم» العراق
آذار / مارس ٢٠٠٧
٤٠

صدر عن
«المركز العربي للمعلومات»



السعر: L.L. 10.000

Maaloumat
ISSN 1993-4084
40
9 771993 408005